النفط والأكراد

دراسة

العلاقات العراقية - الإيرانية - الكويتية

كمال مجيد

-B.Sc, Ph. D., D. Sc., C.Eng., F.I.C.E., F.I.Struct.E. -

بروفسور الهندسة في جامعة كارديف ببريطانيا

دار الحكمة

النفط والأكراد

دراسة

العلاقات العراقية - الإيرانية - الكويتية

كمال مجيد

B.Sc, Ph. D., D. Sc., C.Eng., F.I.C.E., F.I.Struct.E.

بروفسور الهندسة في جامعة كارديف ببريطانيا

دار الحكمة

الطبعة الأولى
١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

— دار الحكمة —

88 Chalton street. London NW1 1HJ

Tel: 0171 383 4037 Fax: 0171 383 0116

المقدمة

إن إستمرار القتال بين الاكراد في العراق وإحتلال قوات الحكومة العراقية لأربيل لردع التدخل الايراني ثم إنزال الولايات المتحدة جيوشها في الكويت وإعادة اسطولها وطائراتها الى منطقة الخليج في منتصف ١٩٩٦ يؤكد بأن العلاقات الايرانية-العراقية-الكويتية ماانفكت عن كونها علاقات متوترة الى درجة أنها أصبحت قضية الساعة من جديد بل القضية البارزة في منطقة الشرق الاوسط، وقد تستمر.وبالطبع من الضروري ، لنفهم هذه القضية المعقدة، أن نعود الى أصلها ألا وهو النفط وقابلياته الخرافية في تحديد وتسيير كل ما يجري في المنطقة. ولهذا بالضبط قررت تأليف هذا الكتاب للقيام بدراسة الموضوع بصورة علمية موضوعية، معززاً ما أكتب بالحقائق والارقام والتواريخ، محاولاً الاعتماد لا على آرائي الشخصية وحدها بل على الحقائق الواقعية المتوفرة في هذا الحقل. وذلك عن طريق جمع هذه الحقائق وتصنيفها وترتيبها وربطها ببعضها البعض ثم عرضها على القاريء باسلوب متسلسل وسلس. وككل من يحاول عرض الوقائع يعمل على اختيار تلك التي تظهر وكأنها هي الرئيسية والحاسمة في كل مرحلة. وهذا يعني بأن الرأي الشخصي للمؤلف يدخل أيضاً في الحساب، وكل من يتظاهر بعكس هذا يغش القاريء. لكن المهم هو أن على القاريء أن يدرك وجود آراء أخرى حول شرح القضايا التي أثرت جذرياً على مجرى الاحداث، ومع كل هذا عليه أن يقارن هذا الشرح مع الواقع.

في هذا الكتاب كمية من الحقائق التي نقلتها وكالات الانباء وكتب عنها الاخرون في كتبهم وصحفهم و بياناتهم وقد علقت عليها وهذا لا يمنع القاريء من الوصول الى إستنتاجاته الخاصة والتي قد تكون مخالفة لاستنتاجاتي. ومع هذا إنا قانع بأنني أقوم بالواجب و أقدم ما يحتاجه القاريء من المعلومات ليكوّن قراره المستقل في مثل هذا الموضوع الهام الذي يؤثر على الشعوب القاطنة في العراق وايران والكويت خاصة وعلى شعوب الشرق الاوسط عامة.إن المصادر التي اعتمدت عليها هي لمؤلفين مشهورين يعرفون الموضوع، رغم اختلاف ارائهم، لكونهم يحملون أتجاهات مختلفة ولهم جنسيات متعددة، إذ هم من العراق ومصر والاتحاد السوفياتي وبريطانيا وسويسرا وفرنسا وإسرائيل والمانيا والولايات المتحدة، بما في ذلك

المذكرات السرية لعبد الغني الراوي، نائب رئيس الوزراء سابقاً، والمكتوبة بخط يده والتي تفضل أحد أعز أصدقائي وسمح لي باقتباس ما يفيد التأري، من المعلومات. كما أعتمد على عدد كبير من الكتب و التصريحات الرسمية التي نشرتها حكومة الولايات المتحدة وعدد آخر من الحكومات الاخرى.

بعد تقديم نبذة تأريخية لتطور الصناعة والتجارة في العالم ودور هذا التطور على الخريطة الجيوسياسية العالمية والخليجية، انتقل الى تقديم نبذة لتأريخ العراق وايران والكويت والاسلوب الذي تشكلت فيه الحكومات الحديثة في هذه البلدان الثلاثة. ثم أنتقل الى قصة النفط والطريقة التي تم بها اكتشافه واستخراجه ثم استثماره وأهميته العالمية ودوره في تطور البلدان الثلاثة إقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، معتمداً على الاحصائيات والارقام المنشورة من قبل شركات النفط والمختصين في الموضوع، وذلك في فصلين كاملين بغية الاحاطة بأكثر من جانب واحد من الموضوع.

من الضروري إلقاء نظرة شاملة على الحالة الاقتصادية والسياسية في العراق والكويت وايران قبل الدخول في الخلافات التي نشبت حول الحدود. وهذا ما سأقوم به في الفصل الرابع من الكتاب ثم أنتقل، في فصول ثلاثة، الى بحث مسألة الحدود والمشاكل القائمة حولها والتي سببت الحروب الجيوبوية الحديثة بين هذه البلدان.

جاءت الثورة الايرانية الاسلامية سنة ١٩٧٩ كثورة بركان غير متوقعة وغيرت العلاقات الجيوسياسية في المنطقة باسلوب صاعقي تبعته الحروب النظامية العديدة بما في ذلك الحرب العراقية-الايرانية والحرب العراقية-الكويتية. فلابد إذن من تخصيص فصل كامل لهذه الثورة شارحاً أسبابها وطريقة حدوثها والنتائج التي أحدثتها على العلاقات الحساسة التي كانت سائدة في المنطقة قبل الانفجار. بلا شك أن من يدرس الوضع في هذه المنطقة لابد له أن يشير بنوع من التفصيل الى شخصية صدام حسين وأثره على الشعب العراقي والايراني والكويتي. وهذا ما سأقوم به في الفصل التاسع. ثم أنتقل الى الحرب العراقية-الايرانية التي استمرت ما يقارب عقداً من الزمن، مشيراً الى موقف الدول العظمى والدول العربية ودور المعارضة العراقية والايرانية وبصورة خاصة أشرح تأثير قيادة ميخائيل غورباجيف (غورباچوف) في الاتحاد السوفياتي على هذه الحرب.

لاشك أن كل شيء في تطور وتغير مستمرين وتحدث عملية التغير عن طريق النمو الجديد في الرحم القديم. وهكذا ولدت حرب الكويت في رحم الحرب العراقية-الايرانية وبدأت التحضيرات لها قبل إنتهاء الحرب مع ايران. فأبدأ الفصل الثاني عشر بشرح هذه التحضيرات والاسباب التي أدت الى هذه الحرب غير المتوقعة بين جارتين عربيتين تعاونتا خلال الحرب مع ايران مع شرح دور الحكومة الامريكية في هذه الحرب. وفي الفصل الثالث عشر ركزت على الحرب الكويتية شارحاً دور الحكومة العراقية والامريكية والسوفياتية وكذلك دور المعارضة العراقية. أما في الفصل الرابع عشر فقد شرحت نتائج هذه الحرب التي انتهت بتفتيت العراق وافلاسه وانتشار المجاعة فيه.

بعد هذه المرحلة انتقل مركز ثقل الاحداث الى العراق وهذه نتيجة حتمتها الحرب فانصل في الفصل الخامس عشر أسباب بروز المعارضة العراقية التقليدية وطبيعة هذه المعارضة وكيفية تمزقها وفنائها. وبطبيعة الحال يتركز الانتباه في هذه الفترة على اكراد العراق وحكومتهم الفيدرالية شارحاً في الفصل السادس عشر تأريخ الحزبين الكرديين الرئيسيين وخلفيات الصراع الذي نشب بينهما والذي أدى إلى حرب جبهوية دامت أكثر من سنتين ثم أشرح مظاهر الانتخابات الكردية وحروب حكومة أربيل النظامية مع أكراد المنطقة، شارحاً أسبابها والاوضاع الاقتصادية السائدة في كردستان العراق والتي حتمت في وقوع هذه الحروب.
لاشك أن القارئ يتفق معي بأن حكومة الولايات المتحدة قد لعبت دوراً إستثنائياً في المنطقة وذلك للدفاع عن مصالحها الحيوية في الخليج. والمفروغ منه أن أمريكا تضطر الى تبديل أهدافها وخططها تبعاً لما تراه مناسباً للحفاظ على هذه المصالح. ولابد لهذا التبديل أن يؤدي الى نتائج تؤثر بصورة عميقة على سير الاحداث في المنطقة. ولهذا قد شرحت في الفصل السابع عشر الاسباب التى أجبرت الحكومة الامريكية على أن تبادر من جديد في سنة ١٩٩٦ الى تغيير منطلقاتها. ثم أشرح معتمداً على الاخبار المثيرة التي أخذت تنصب في الصحافة اليومية كفيضان الزاب والخابور والتي أوضحت تأثير المبادرة الامريكية الجديدة على العراق عامة والاكراد بصورة خاصة. ثم انتهي ببعض الاستنتاجات العامة التي لابد منها وذلك في الخاتمة التى أقدمها في الفصل الثامن عشر والاخير.
وبهذه المناسبة أود أن أشكر من كل قلبي زوجتي كاثرين التي رافقتني في كل بحوثي العلمية والسياسية وأرشدتني الى قضايا معقدة كنت قد أهملتها لولا قوة ملاحظتها وقابلية تنظيمها للمعلومات والمصادر وبصورة خاصة لتعمقها السياسي الذي يفتخر به الكثيرون من العراقيين حين كانت هناك في العراق أيام حرب السويس ١٩٥٦ وأيام ثورة ١٤ تموز وذلك الدور الهام الذى لعبته في خدمة الشعب العراقي. أود أيضاً أن أشكر أصدقائي الأعزاء الذين ساعدوني في جمع المعلومات وفي مراجعة هذا الكتاب وتصليح الأخطاء النحوية فيه وتقديم الإقتراحات القيمة التي ساعدتني على إعادة النظر في كثير من المواضيع لإخراجها بالشكل المقبول.
كما أود أن أشكر عدداً آخر من الإخوان الأعزاء الذين شجعوني على إصدار هذا الكتاب ثم ساعدوني على طبعه وتنسيقه.

كمال مجيد
لندن ١٩٩٧

الفصل الأول

الخلفية التأريخية

عند إكتشاف كميات هائلة من النفط في مطلع القرن العشرين، في منطقة الخليج بصورة عامة وفي ايران والعراق بصورة خاصة، تحول مركز الثقل للمنافسة الاقتصادية والسياسية بين الدول العظمى الى هذه المنطقة. لقد ركزت في هذا الكتاب على الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية وعلى ما حدث في العراق وايران والكويت مؤخراً ووجدت من الضروري أن أترك الكثير مما حدث في الفترة المهمة الواقعة بين الحربين العالميتين. ولكن ولغرض فهم التطورات التي انتهت بالحروب المدمرة الاخيرة بين البلدان الثلاثة لابد من إلقاء بعض الضوء على الطريقة التي تكونت وتطورت الدول الحديثة بها.

مع نهاية القرن التاسع عشر تم تقسيم العالم بين القوى العظمى الى درجة أن تبدله لا يتم إلا عن طريق إعادة تقسيمه بالحرب فيما بينها. ولفهم نفوذ هذه القوى نقتبس في الجدول رقم ١ ما قدمه الجغرافي الالماني سوبان سنة ١٩٠٦ في كتابه (التطورات الاقليمية للمستعمرات الاوروبية، الصفحة ٢٥٤) حول الأقاليم التابعة للبلدان الأوروبية والولايات المتحدة سنة ١٩٠٠م.

قدم الاخصائي الالماني هوبنر الجدول رقم ٢، ليبين حصة القوى العظمى سنة ١٩١٤ من العالم والذي يشير الى أن حصة الأسد كانت لبريطانيا.

أدرك السياسيون الغربيون أهمية السيطرة على العالم . فالسياسي البريطاني جيمبرلين وصف الحالة بأنها «خطة حكيمة ، إقتصادية وحقيقية.» ، بينما نقلت مجلة الأزمنة الحديثة الالمانية سنة ١٨٩٨ في العدد ١٦ ، المجلد ١ ، الصفحة ٣٠٤ ،

الجدول رقم ١

النسب المئوية من المناطق المحتلة من العالم

أفريقيا	٤ر٩٠٪
بولونيزيا (جزر محيط الهادي)	٩ر٩٨٪
آسيا	٦ر٥٦٪

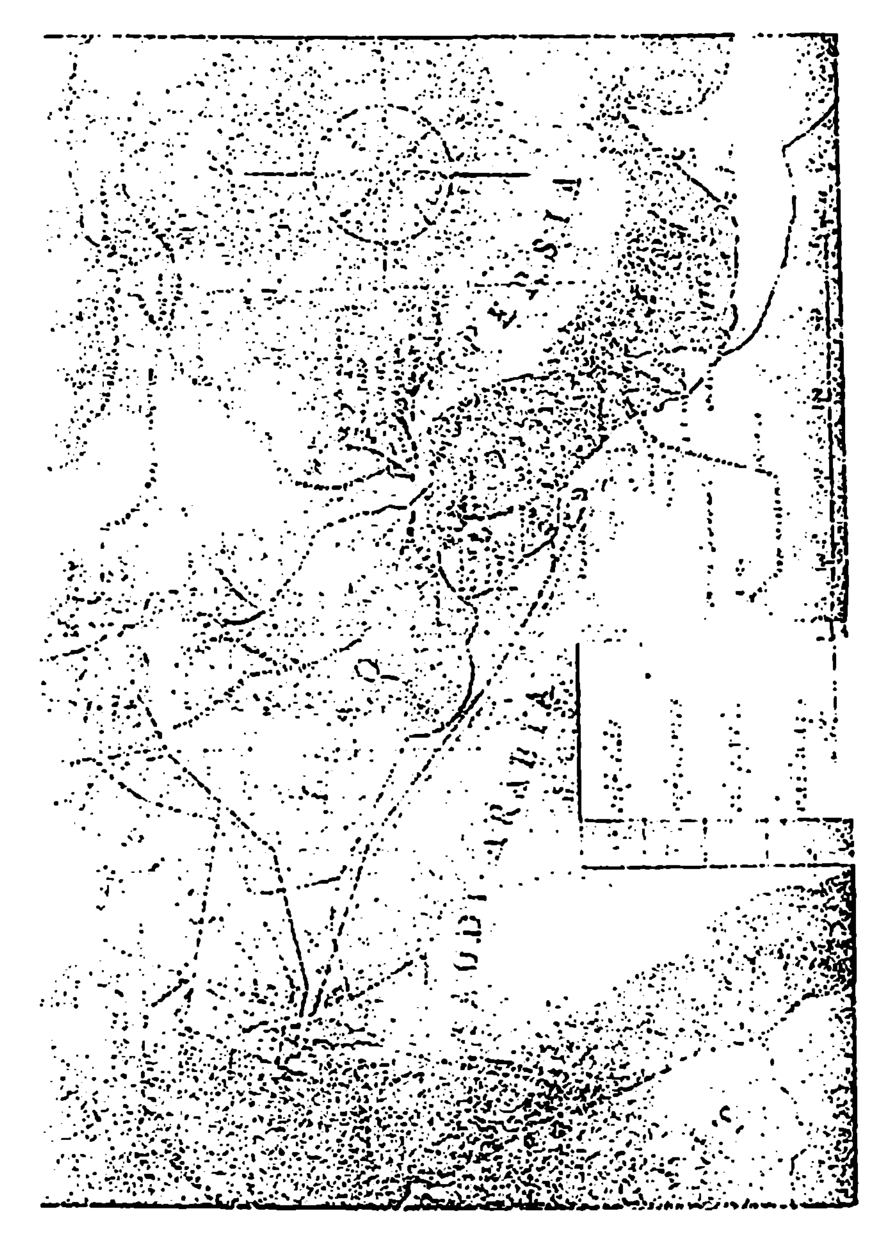
استراليا	١٠٠٪
أمريكا	٢٧و٢٪

ما صرح به المليونير سيسل رودز(مؤسس كلية رودز بجامعة اوكسفورد ومؤسس مستعمرة روديسيا (زمبابوي الافريقية حالياً) وصاحب جزيرة رودز في البحر المتوسط قوله سنة ١٨٨٥:
«كنت في الطرف الشرقي من لندن (أي المنطقة العمالية) يوم أمس وحضرت اجتماعاً للعاطلين عن العمل وسمعت خطاباتهم الحماسية التي كانت لا تتعدى البكا.

الجدول رقم ٢

اسم القوة	المساحة التي تحتلها مليون كيلو متر مربع	نفوس السكان فيها بالملايين
بريطانيا العظمى	٣٣و٨	٤٤٠
فرنسا	١١و١	٩٥و١
روسيا القيصرية	٢٢و٨	١٦٩و٨
الولايات المتحدة	٩و٧	١٠٦و٧
اليابان	٠و٧	٧٢و٢
مستعمرات هولندة، اسبانيا وبلجيكا..الخ	٩و٦	٤٥و٣
أشباه المستعمرات: كتركيا،الصين،ايران	١٤و٥	٣٦١و٢
المجموع	١٠٥و٦	١٣٦٧و١
بلدان أخرى	٢٨و٠	٨٩
المجموع الكلي	١٣٣و٦	١٦٥٦و١

على الخبز. وفي طريق العودة فكرت في الأمر واقتنعت أكثر من ذي قبل بأهمية الاستعمار الذي هو فكرتي المفضلة لحل المشاكل الاجتماعية. فلانقاذ أربعين مليون من سكان بريطانيا من حرب أهلية دامية. علينا نحن السياسيين الاستعماريين، أن نكسب أراضي جديدة لغرض



خريطة تبين آبار النفط في المنطقة

إسكان النفوس الفائضة عندنا ؛ علينا أن نحصل على أسواق جديدة للسلع المنتجة في المعامل والمناجم. فالامبراطورية، كما أقول دائماً، هي بمثابة الخبز والزبدة. فاذا أردت أن تتجنب حرباً أهلية عليك أن تصبح استعمارياً. ».

وكتب المؤرخ الفرنسي دريو في كتابه:(القضايا السياسية والاجتماعية في القرن التاسع عشر) في الفصل الخاص بـ(القوى العظمى وتقسيم العالم) قائلاً:

« في السنوات القليلة الماضية تم احتلال كافة المناطق الحرة في العالم، عدا الصين، من قبل القوى الأوروبية وأمريكا الشمالية. وجلب هذا الإحتلال العديد من النزاعات والتغيرات في مناطق النفوذ، مما ينذر باضطرابات رهيبة في المستقبل القريب... ». وكان دريو صائباً في تنبئه لأن الحرب العالمية الاولى بدأت بعد برهة من طبع كتابه.

أما في عالم النفط، عالمنا تحت الدرس في العراق وايران والكويت، فقد كتب الإقتصادي الألماني جيديل في كتابه حول(علاقة المصارف الالمانية الكبيرة بالصناعة) ،الصفحة ١٩٢-١٩٣ قائلاً سنة١٩٠٥:

« إن عالم البترول حتى يومنا هذا مازال منقسماً بين مجموعتين ماليتين عظيمتين هما كتلة شركة نفط ستاندرد الأمريكية لصاحبها روكفيلر وشركة رونچايلد و نوبل... إن هاتين المجموعتين مرتبطتان ببعضهما بصورة محكمة ولكن ولعدة سنوات جابهتا خمس أعداء، منافسين يهددون إحتكارهما... »ومن بين هؤلاء الأعداء يذكر جيديل البنوك الألمانية الكبيرة بزعامة البنك الألماني دويچه بانك الذي كان يستثمر الملايين في حقول النفط في رومانيا والنمسا وبصورة خاصة في المستعمرات الهولندية. هكذا بدأ صراع عنيف لإعادة تقسيم عالم النفط مما أجبر البرلمان الألماني سنة ١٩١٣ على تخصيص ألف مليون(بليون) مارك ألماني للإستعداد للحرب.

ظهور الصناعة

لم يكن العالم مقسماً الى بلدان ذات حدود ثابتة قبل نشوء الصناعة. فخلال المرحلة الإقطاعية كانت الأرض مقسمة الى قطع أو مقاطعات يسيطر عليها مالكو الارض الزراعيون، في حين كانت الامبراطوريات تحكم وتجبي الضرائب من مقاطعات موزعة على عدة بلدان تقطنها شعوب تتكلم اللغات المختلفة. بقيت هذه الحالة الى أن ظهرت وتوسعت الطبقات الصناعية في المدن و أخذت تنتج البضائع المربحة. وعمل كل صناعي على بيع منتجاته في أوسع سوق ممكنة.هكذا إشتدت المنافسة وأدت الى ثورات إجتماعية سيطرت عن طريقها الطبقة الصناعية على الدولة وأخذت تستخدمها لفرض سلطانها على مقاطعة يتكلم سكانها عادة لغة واحدة. فالدولة الصناعية امتازت، ولأول مرة، بكونها تسيطر على أمة واحدة تقطن بلداً ذا حدود تكاد تكون ثابتة ومعينة. ولكن المنافسة الاقتصادية بين الدول الصناعية كانت غالباً ما تؤدي الى تغيير الحدود بل أدت الى تقسيم العالم كله الى مناطق نفوذ لهذه الدول

التي انتفت، بعد كل حرب، على أن ترسم حدوداً ثابتة، نوعاً ما، لها وللمنطقة المسيطرة عليها. هكذا تكونت دول تابعة، ذات حدود تم رسمها، بالسلاح، من قبل الدول القوية وبهذه الصورة تكونت الدول الحديثة في كل من ايران والعراق والكويت. وبطبيعة الحال استمرت عملية تغيير الحدود، كما سنرى.

نبذة عن تأريخ ايران

تأسست الامبراطورية الفارسية الاولى سنة ٥٣٣ قبل الميلاد وسيطر الفرس على مصر سنة ٥٢٥ قبل الميلاد وتم طردهم منها في ٣٣٠ قبل الميلاد من قبل اسكندر الكبير. كانت الامبراطورية الفارسية تسيطر على العراق والكويت حتى هاجمها المسلمون وقضوا عليها في ٦٣٧. واستمر العرب بالزحف حتى وصلوا واحتلوا أجزاء واسعة من الصين. وبالرغم من تكوين الامبراطورية العباسية بقي النفوذ الاقتصادي بل حتى السياسي بيد الفرس في جل المناطق الاسلامية بما في ذلك العراق والكويت.

في القرن السادس عشر عمل الفرس على خلق مركز سياسي خاص بهم، مستقل عن الامبراطورية العثمانية وتمكن إسماعيل الصفوي (١٥٠٢-١٥٢٤) من الحصول على الإستقلال ثم اتخذ الشيعة مذهباً للفرس. بين القرن الثامن عشر والتاسع عشر إزدادت الأهمية الستراتيجية لايران حين أهتمت الامبراطورية البريطانية بحماية الطرق المؤدية الى الهند في حين كانت روسيا القيصرية تعمل على السيطرة على الجزء الشمالي منها، بينما كانت فرنسا والمانيا، من الجهة الاخرى، تعملان على توسيع سلطانهما في المنطقة. إستغلت الدواوين الايرانية هذه المنافسة بالمساومة مع الدول الكبرى والتنازل لها عن المؤسسات الاقتصادية لقاء ثمن. فسيطرت بريطانيا مثلاً على البنك الرئيسي لايران. كل هذا أحدث إستغلال الشعب الايراني وأدى الى نفرته من الدول الاجنبية. وفي سنة ١٩٠٧ تمكنت بريطانيا وروسيا من تقسيم ايران الى ثلاث مناطق للنفوذ، تكون المنطقة الشمالية لروسيا والجنوبية لبريطانيا والوسط للطرفين. الأمر الذي أغضب السكان فألتجأوا الى ثورات عفوية معبرين بها عن سخطهم.

استمرت التناقضات بين الدول الكبرى التي كانت تطمح الى السيطرة على ايران وخاصة بعد استخراج البترول من منطقة خانقين العراقية سنة ١٩٠٤ ومنطقة مسجدي سليمان الايرانية في ١٩٠٨. فساعدت بريطانيا على إحداث إنقلاب عسكري في ١٩٢٣، سيطر فيه رضا شاه البهلوي القوزاقي على السلطة الفعلية. لقد بدأ رضاخان حركته منذ مطلع ١٩٢١ إذ سيطر على طهران في ١٩٢١/٢/٢١ وأصبح وزيراً للحرب في نيسان ١٩٢١ ورئيساً للوزراء في تشرين الاول١٩٢٣ ثم توج كشاه ايران في ١٩٢٦/٢/٢٦.

. إشتهر رضا بالفساد والتأثر بالعروض التي كانت الدول العظمى تقدمها له للحصول على المصالح الاقتصادية في ايران. ومع إندلاع الحرب العالمية الثانية وتردد رضا شاه في طرد

الالمان من ايران قررت بريطانيا إزاحته وتبديله بابنه الصبي محمد رضا بهلوي. وخلال الحرب إحتلت الجيوش البريطانية والامريكية معظم ايران بينما سيطرت الجيوش السوفياتية على منطقة أذربيجان الايرانية بموجب معاهدة ١٩٢٧. ومع نهاية الحرب خرجت الجيوش السوفيانية من المناطق الشمالية فأصبحت ايران دولة تابعة للغرب حتى ثورة الخميني في ١٩٧٩.

لعل أهم حدث أثر على السياسة الاقتصادية والعسكرية للدول المعنية كان محاولة الدكتور محمد مصدق لتغيير العلاقات الاقتصادية بين ايران وشركات النفط المسيطرة. فقد ازداد الضغط الشعبي على إلغاء معاهدة ١٩٤٩ بين شاه ايران وشركة النفط الأنكلو- ايرانية وتم إجبار الشاه على إجراء إنتخابات جديدة كانت نتيجتها نجاح الجبهة الشعبية وتشكيل حكومة يرأسها مصدق سنة ١٩٥١ للعمل على تأميم النفط. وقد تمكنت المظاهرات الشعبية الموالية للحكومة على إجبار الشاه على ترك ايران والإستقرار في إيطاليا. ولكن الحكومة الأمريكية التي سبق وسيطرت على إمتيازات كل النفط في السعودية اتفقت مع الحكومة البريطانية على إحداث إنقلاب دموي في ايران سنة ١٩٥٣ بقيادة فضل الله زاهدي الذي الغى البرلمان وقتل المئات ومن بينهم وزير الخارجية حسين فاطمي.

اضطرت الشركات البترولية كنتيجة لهذه الأحداث على القيام بتبديل الاتفاقيات النفطية في كل المنطقة باخرى تقسم الارباح مناصفة بين الشركات والحكومات المحلية. إلا أن الشركات ومن ورائها الحكومات الغربية أودعت حصة الحكومات المحلية في البنوك الغربية عن طريق إقناع هذه الحكومات على صرف مدخولاتها النفطية على شراء الأسلحة والبضائع وعلى إنشاء المشاريع العمرانية غير المثمرة في المدى البعيد. ولفرض حمايتها على هذه المنطقة الغنية من الهزات الشعبية ومن الخطر الشيوعي وقّعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حلف بغداد العسكري مع كل من تركيا والعراق وايران وباكستان في شباط ١٩٥٥.

نبذة عن تأريخ العراق

مركز الحضارات السومرية والبابلية والأشورية والعباسية وبلد حامورابي ونبوخذنصر وآشوربانيبال وهارون الرشيد. كان معروفاً كوادي الرافدين عند اليونانيين والروم وكان جزءاً من الامبراطورية الفارسية حتى مجيء الإسلام سنة ٦٣٧م.

خلال الحرب العالمية الاولى وقبلها كان العراق بضمنه الكويت مقسماً الى ثلاث ولايات عثمانية هي البصرة وبغداد والموصل. وفي سنة ١٩١٦ قررت الحكومتان البريطانية والفرنسية، بموجب إتفاقية سايكس بيكو السرية، تقسيم البلاد بينهما على أساس إعطاء ولاية الموصل الى الفرنسيين لقاء سيطرة بريطانيا على كل من ولايتي بغداد والبصرة. وقدتمكن الجيش البريطاني، بعد أن قدم ٩٨٠٠٠ قتيلاً من إحتلال بغداد في آذار ١٩١٧ وذلك بقيادة الجنرال مود الذي نصبت الحكومة البريطانية تمثالاً له في الكرخ مقابل دار

السفارة البريطانية لتؤكد بأن حكومة صاحب الجلالة هي السيدة الحقيقية للعراق.
عند إعلان الهدنة في ١٩١٨/١١/١١ بقيت ولاية الموصل تحت الحكم العثماني. إلا أن وجود النفط في كركوك شجع الجيش البريطاني على كسر الهدنة والسيطرة على كل المنطقة الواقعة جنوب نهر الخابور. ولهذا بقي الخلاف على ولاية الموصل بين تركيا وبريطانيا مستمراً حتى ١٩٣٢ ، بينما وضع العراق بولايتيه البصرة وبغداد تحت الإنتداب البريطاني بموجب إتفاقية سانريمو في نيسان ١٩٢٠. لكن الشعب العراقي، الذي رفض الحجاج بن يوسف الثقفي، رفض الإتفاقية وقرر الثورة ضد الاحتلال، مما أجبر الحكومة البريطانية على تعيين السير بيرسي كوكس كمندوب سامي في بغداد الذي قرر تنصيب فيصل الأول، الذي سبق وتم طرده من دمشق، كملك للعراق في حزيران ١٩٢١، شرط بقاء السياسة الخارجية والاقتصادية واحتكار النفط بيد الحكومة البريطانية . كما رسم كوكس ، بقلمه الأحمر ، الحدود العراقية مع كل من ايران والسعودية والكويت.
لقد أثرت الثورة السوفياتية على عموم سياسة الدول العظمى. فأسرعت بريطانيا وأتفقت مع تركيا الحديثة على إبقاء أكراد تركيا تحت حمايتها شرط التنازل عن ولاية الموصل، الغنية بالنفط، وشرط السماح للقوات الغربية أن تبني لها القواعد العسكرية داخل أراضي تركيا لحماية آبار النفط من خطر الشيوعية. ونتيجة لهذا الإتفاق رشحت بريطانيا العراق كعضو في عصبة الأمم صيف ١٩٣٢ على شرط أن يكتب نوري السعيد الى المندوب السامي البريطاني في بغداد السير فرانسس همفري معترفاً بالحدود التي رسمها كوكس سنة ١٩٢٠.فاستلم همفري رسالة نوري السعيد في ٢١ تموز ١٩٣٢. تعلق عليها الشاعر الرصافي بقوله:

لا تسل عنه وزير القوم وأسأل مستشاره
فوزير القوم لا يعمل من غير إشارة
وهو لا يملك أمراً غير كرسي الوزارة
يأخذ راتب اما بلغ الشهر سراره
ثم لا يعلم من بعد خراب أم عمارة

هكذا انتهت الحماية البريطانية وعوض عنها باتفاقية ١٩٣٠ التي حافظت على المصالح البريطانية بل وأعطتها قاعدتين عسكريتين في الحبانية والشعيبة.
توفي الملك فيصل الأول سنة ١٩٣٣ وجابهت بريطانيا الصعوبة في ضبط تصرفات الملك الشاب غازي وخاصة طموحاته التوسعية بإتجاه الكويت فتم اغتياله قرب قصر الزهور ثم الادعاء بأنه توفي نتيجة لحادث اصطدام سيارته بعمود الكهرباء.

بقي العراق دون ملك إذ تم تعيين عبدالإله كوصي حتى سنة ١٩٥٣ حين تم تتويج فيصل الثاني بمباركة أمير الشعراء محمد مهدي الجواهري بقصيدة " فه يا ربيع ". ومن أوائل الإرادات الملكية التي أصدرها فيصل الثاني كانت تلك التي أمرت بإطلاق النار على السجناء السياسيين في السجن المركزي ببغداد يوم ١٨ حزيران ١٩٥٣.

إبان الحكم الملكي في العراق إندلعت الإنتفاضات والثورات المحلية ، فقد تلت ثورة العشرين العربية ثورات كردية في العشرينات تبعتها ثورة الأثوريين سنة ١٩٣٣ وثورة بارزان في ١٩٣٦. ولعل أهم حدث يجدر بالتنويه هو ثورة مهاباد في ايران التي شارك فيها أكراد العراق بقيادة مصطفى البارزاني. ويذكر الكاتب البريطاني أدورد أبراهام، المختص بشؤون الأكراد في كتابه (النظام العالمي الجديد، ١٩٩٤، الصفحة١٣٢) بأن « هددت الولايات المتحدة باستخدام الأسلحة النووية مرتين ضد الإتحاد السوفياتي إذا استمرت مساندة السوفيات للجمهوريتين الكردية والأذربيجانية.وهذا التهديد فسح المجال لقوات الشاه في تحطيم الجمهوريتين. ». الأمر الذى أجبر مصطفى البارزاني مع عدد من أفراد جيشه على اللجوء الى الإتحاد السوفياتي بدعوة من ستالين، والبقاء هناك حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨حين دعى عبد الكريم قاسم كافة الاكراد الى العودة. "

أما في الجزء العربي فقد بدأت المعارضة تنظم نفسها في تكتلات سياسية كانت أهمها جماعة الأهالي (١٩٣٢) التي دبرت، عن طريق حكمت سليمان، الانقلاب العسكري الذي قام به بكر صدقي في ١٩٣٦/١٠/٢٩ وسيطر على الحكم، بينما نجحت الحركة القومية في ١٩٤١/٤/٢ في القيام بانقلاب عسكري بقيادة العقيد صلاح الدين الصباغ وفرض رشيد عالي الكيلاني كرئيس للوزراء. ولأربعة أسابيع اشتبكت الحكومة الجديدة، بعد أن هرب عبدالإله ونوري السعيد الى بريطانيا ، في حرب دموية غير معلنة ضد التاج البريطاني، انتهت بمحاصرة القوات البريطانية لبغداد وانهيار مقاومة الحكومة العراقية الفتية.

لقد أحدث تأسيس الحزب الشيوعي العراقي(راجع: حنا بطاطو، بالإنكليزية، ١٩٧٨، الصفحة٤٤٩ و ٤٥٠) سنة ١٩٤٠ بقيادة يوسف سلمان فهد ومساندة ستالين والاممية الثالثة تغيراً عميقاً في مجرى الأحداث السياسية في العراق. ففي ١٩٤٦ قدم حسين محمد الشبيبي، عضو المكتب السياسي في الحزب، طلباً بتأسيس حزب التحرر الوطني كواجهة علنية للحزب الشيوعي. وفي سنة ١٩٤٧ استخدم فهد محاكمته لبث الأفكار التحررية بين الشعب وذلك عن طريق الصحف العراقية التي كانت تنقل المرافعات. فتمكن فهد من تحويل المعارضة العراقية خلال فترة قصيرة الى حركة جماهيرية شملت معظم العوائل العربية والكردية وبقية الأقليات.فأعقبت هذه المحاكمات وثبة كانون الثاني ضد معاهدة بورتسموث العراقية- البريطانية التي وقعها صالح جبر مع إرنست بيفن، وزير الخارجية في حكومة العمال البريطانية، وكنتيجة لهذه الوثبة الدموية تم إسقاط حكومة جبر وحل البرلمان وإلغاء المعاهدة. ثم أنشد الجواهري في ساحة السباع واصفاً الوضع تحت الحكم الملكي قائلاً:

وتعطل الدستور عن أحكامه   من فرط ما ألوى به الحكام

فالوعي بغي و التحرر سبة   و الهمس كفر والكلام حرام
ومدافع عما يدين مخرب   و مطالب بحقوقه هدام
وأتى زمان من مفاخر قومه   السجن و التعذيب والإعدام

وبعد فترة قصيرة من حكم العالم الديني محمد الصدر الذى عُين رئيساً للوزراء. قرر إعلان الأحكام العرفية بحجة حرب فلسطين وسجن الألوف من قبل المحاكم العرفية بتهمة الشيوعية فوصف الشاعر الشعبي شعور الناس تجاه محمد الصدر بالقول:

ردناك عون   جيتنا فرعون
بابو اللحية النايلون

ثم جاءت إنتفاضة ١٩٥٢ التي تم قهرها من قبل الجيش بقيادة نورالدين محمود. ثم انتفاضة ١٩٥٦ لكل الأحزاب العراقية السرية تأييداً للشعب المصري في حرب السويس. وشكلت جبهة الإتحاد الوطني بين هذه الأحزاب كنتيجة لتلك الإنتفاضة وكمقدمة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي قضت على الحكم الملكي.

أخرجت حكومة الثورة بقيادة عبدالكريم قاسم العراق من حلف بغداد ومن الكتلة الإسترلينية وطردت القوات البريطانية من قواعدها في الحبانية والشعيبة وألغت الإقطاعية كنظام إقتصادي بإصدار قانون الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي على الفلاحين مع إلغاء قانون الأحوال العشائرية، الذي كان مستقلاً عن القوانين المدنية، وسيطرت الحكومة بموجب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٠ على عملية تنقيب واستثمار النفط في كل المناطق التي لم يتم الاستثمار فيها وأصدرت قانون الأحوال الشخصية الذي تظم العائلة العراقية بأسلوب حديث وأصدرت الدستور المؤقت الذي نص على «أن العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن».

نبذة عن تأريخ الكويت

لم يأت ذكر إسم الكويت في الخرائط القديمة وأظهرت خريطة هولندية سنة ١٧٤٠ جزيرة الفيلكة الخليجية حيث بنت فيها قوات إسكندر الكبير قلعة عسكرية في ٣٢٢ قبل الميلاد. ثم ظهر إسم الكويت سنة ١٧٦٥ في خريطة أصدرتها شركة الهند الشرقية الهولندية. والكويت تعني منارة صغيرة.

في حوالي ١٧١٠م وصلت عشيرة الشيخ صباح بن جابر الى الساحل الكويتي وأسست مركزاً صغيراً للتجارة وصيد اللؤلؤ . وفي ١٧٧٠ احتل الفرس مدينة البصرة فانتقلت طرق المواصلات ، بين أوروبا والهند ، منها الي الكويت فانتعشت المدينة اقتصادياً بصورة مدهشة.

سيطرت بريطانيا على خطوط المواصلات عبر الخليج خلال القرن الثامن عشر وفي سنة ١٨٩٩ . نعت الحكومة البريطانية اتفاقية مع الشيخ مبارك الصباح يتعهد الشيخ بموجبهاعلى

عدم بيع أو إيجار أية بقعة من الساحل دون موافقة بريطانيا. ومع ظهور البوادر الاولى للحرب العالمية أسرعت الحكومة البريطانية الى الإتفاق مع الحكومة العثمانية سنة ١٩١٣ على اعتبار الكويت منطقة تتمتع بالحكم الذاتي ضمن الامبراطورية العثمانية. وقد حددت الإتفاقية التي وقعت بين الطرفين الحدود لإمارة الكويت على أن يتم حكمها شكلياً من البصرة وتنال حماية القوات البريطانية شرط أن يتعهد شيخ الكويت على عدم السماح لأية جهة أن تقوم بالتنقيب عن النفط دون موافقة الحكومة البريطانية. لكن مع إعلان الحرب بين الدولتين العثمانية والبريطانية عقدت الأخيرة إتفاقية مع عبدالعزيز بن السعود والشريف حسين، أمير مكة، والشيخ مبارك الصباح بغية العمل على المحافظة على المصالح البريطانية في هذه المنطقة.

لما تولى سالم بن مبارك الصباح إدارة الإمارة سنة ١٩١٥ انحاز الى الدولة العثمانية المسلمة فعاقبه پيرسي كوكس، المندوب السامي البريطاني في العراق، سنة ١٩٢٢ عن طريق إستقطاع جزء ساحلي، غني بالنفط، من الكويت واعطائه الى بن السعود. بينما بقيت الكويت محمية بريطانية. كما قرر كوكس استقطاع جزء من العراق وضمه الى الكويت وبذلك تم تقليص منفذ العراق الى الخليج الى ١٦ ميل من المستنقعات.

بدأ التنقيب عن النفط في الكويت سنة ١٩٣٢ وتم إكتشافه في ١٩٣٤ ولكن أجل الانتاج الى مابعدالحرب العالمية الثانية. بعد عشرة أسابيع من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ العراقية أعلن الشيخ عبدالله الصباح وهو في القاهرة عزم الكويت على الإنضمام الى جامعة الدول العربية رغم كونها محمية بريطانية، كما أعلن بحضور جمال عبد الناصر عن تعهد الكويت بمنع وصول نفطها الى إسرائيل. في سنة ١٩٦٠ طالبت الكويت بالإستقلال من بريطانيا مع المحافظة على المصالح البريطانية النفطية فيها. وفي ١٩ حزيران ١٩٦١ تم الإعلان عن هذا الإستقلال وبعد ثلاثة أيام تم قبول الكويت في الجامعة العربية مع المساندة الكلية من حكومة عبد الناصر.

الفصل الثاني

قصة النفط

يعتقد عامة البريطانيين بأن الجيولوجيين البريطانيين هم الذين اكتشفوا النفط في العراق وايران. ولكن الحقيقة هي عكس هذا الإعتقاد. لأن وجود النفط في محلات معينة كان معروفاً لألوف السنين. ففي كتاب (مغامرة في الزيت ، قصة النفط البريطاني) الذي كتب مقدمته رئيس الوزراء ونستن چرچل، يقول الخبير البريطاني هنري لونكهيرست سنة ١٩٥٩ في الصفحة ٨١:

«كان هناك اعتقاد بوجود النفط في العراق قبل قرون من الزمن. إذ كانت مدينة هيت على الفرات مصدراً للقار لخمسة آلاف سنة وقد سجل المؤرخ اليوناني هيرودتس بأن تم استعمال في بناء حيطان مدينة بابل وحتماً يمكن مشاهدته الان في أطلال المدينة... وذكر في التوراة استعمال القار كملاط في بناء برج بابل...وفوق كل شيء هناك " النار الأزلية " التي تشتعل الآن كما كانت في أيام نبوخذنصر». والنار الأزلية كانت ناراً طبيعية، وقودها هو الغاز يصعد لهيبها الى السماء في منطقة باباگرگر في كركوك. وبقيت هذه النار مشتعلة حتى تم حفر البئر رقم ١ في كركوك في تشرين الأول ١٩٢٧. إلا أن انفجار النفط من هذا البئر في ١٩٢٧/١/١٤ قبل إتمام حفرها وصعوده الى علو ١٤٠ قدم (حوالي ٤٠ متر) فوق سطح الأرض واستمرار نافورة النفط لتسعة أيام أجبر المهندسون على السيطرة على النار وتوجيهها نحو اسطوانات طويلة لتبقى مشتعلة ، حتى الآن . مع تجنب إحداث الحريق في آبار النفط المجاورة . وهناك الان بقعة من الأرض في بابا گرگر يمكن إحداث الحريق فيها بمجرد حرث التراب لأقل من عشرة سنتمترات.

يعترف لونكهيرست في الصفحة ٢٠٥ من الكتاب بأنه كانت « لعائلة النفطچي بكركوك حق بيع نزيز النفط الصاعد الى سطح الأرض منذ القدم.».

هناك في ميداني نفطون قرب مسجدي سليمان نار أزلية أخرى كان المؤمنون بالديانة الزارادشتية منذ ٤٠٠ سنة قبل الميلاد يزورونها ويعتبرونها مصدراً للتنوير. ويقول لونكهيرست (الصفحة ٣٠) بأن المنقبين رينولدز و ويلسن أدركا حال وصولهما مسجدي سليمان أن « الساقية مفيدة لاستخدام مائها في المراجل ونالا التشجيع حين اكتشفا بقعة غامقة من الزيت في الماء والتي يمكن ملاحظتها حتى هذه الأيام، والتي تشير الى وجود نزيز من النفط. وكان هذا النزيز واحداً من الالوف الموجودة في إيران.». ثم أن تسمية الايرانيين

منطقة بـ« ميداني نفطون» تؤكد بأنهم كانوا يعرفون كلمة النفط منذ زمن ويعرفون بوفرته في المنطقة.

يتجمع النفط في مسامات وشقوق سلسلة الصخور الكلسية المغمورة تحت الأرض وأثناء عملية التنقيب عنه من الضروري حفر بئر للوصول الى الطبقة النفطية مخترقاً طبقة تحوي الغاز. وقد تمكن رينولدز القيام بذلك في محاولته الثانية وتم استخراج النفط في منطقة مسجدي سليمان في ٢٦ أيار ١٩٠٨. وفي السنوات الثلاثة التالية تم حفر عشرين بئراً بنجاح. وبناءً على نصيحة ونستون چرچل (تشرتشل) وزير البحرية في ذلك الوقت، قررت الحكومة البريطانية سنة ١٩١١ إستخدام النفط كوقود للبواخر بدل الفحم الحجري.

تمتد سلسلة الصخور النفطية في كركوك لمسافة ٦٠ ميلاً(حوالي ١٠٠كم) ولها ثلاث قبب وأنجز حفر عشرين بئراً فيها خلال ثلاث سنوات. ويقول لونكهيرست (الصفحة ٨٥):

« إن معظم البلدان في الشرق الأوسط التي امتازت بحسن الحظ لكونها تملك النفط تستطيع أن تنظر الى يوم القدر، ذلك اليوم الأوحد، الذي سجل بداية عهد جديد، بداية تم إدراكها في حينها. كان ٢٦ آيار ١٩٠٨ذلك اليوم لايران وكان ١٤ تشرين الأول ١٩٢٧ ذلك اليوم للعراق. ». ولكن حين تفكر الشعوب الايرانية والكردية والعراقية في هذين اليومين تتذكر أيضاً يومي ١٩٨٠/٩/٢٢ و ١٩٩١/٨/٢ فتمتلئ عيونها بالدموع وقلوبها بالخيبة وأمفعتها بالغضب ضد الشركات والحكومات الإستعمارية التي شددت سيطرتها على هذه الشعوب منذ ٢٦ آيار ١٩٠٨ وهي مستمرة في هذه السيطرة حتى كتابة هذه السطور.

يعتبر مؤرخو النفط المليونير وليام دارسي الأب الروحي لصناعة النفط في الشرق الأوسط. فدارسي دخل سنة ١٩٠١ في المفاوضات مع شاه ايران، الذي تم تنصيبه من قبل روسيا القيصرية، وتم التوقيع على إتفاقية التنقيب في ١٩٠١/٥/٢٨. فأسس دارسي شركة جديدة مع شركة نفط بورما السكتلندية وبعث بمهندس حفر الآبار المدعو جي بي رينولدز G.BBB.Reynolds مع فرقة صغيرة للقيام بعملية الحفر في منطقة چياسورخ قرب خانقين وذلك في نهاية ١٩٠٢. وفي كانون الثاني ١٩٠٤ تم إستخراج النفط بمقدار ١٢٠ برميل في اليوم. إلا أن البئر توقفت عن الإنتاج بعد بضعة أشهر واضطر رينولدز أن ينتقل إلى مسجدي سليمان ليبدء الحفر هناك من جديد.

لقد تم تأسيس شركة النفط الأنكلو ايرانية في نيسان ١٩٠٩ برأسمال قدره مليون جنيه إسترليني مولته شركة بورما، في حين تم تأسيس شركة دارسي للتنقيب والتي فتشت عن النفط في حوالي خمسين بلداً في العالم. وقد أنهت شركة النفط مهمة نقل البترول بالأنابيب الى جزيرة عبدان في منتصف سنة ١٩١١ وكان الإنتاج حينذاك ٤٠٠ ألف طن في السنة وارتفع هذا الرقم الى ٣٢ مليون طن سنة ١٩٥٠.

وأعلن وزير الخارجية البريطانية كيرزن بعد الحرب العالمية الأولى بأن « الحلفاء طافوا الى النصر على بحر من البترول. ». هذا وبلغ ما استلمته الخزينة الايرانية ٤٧٠ ألف جنيه إسترليني سنة ١٩١٩/ ١٩٢٠ في حين بلغ الإنتاج السنوي للنفط الايراني في تلك السنة

مليون و٣٨٥ ألف طن. وبلغت حصة الحكومة الايرانية جنيهاً إسترلينياً واحداً لكل خمسة أطنان من النفط المنتج، ومع هذا وافقت الحكومة الايرانية على تمديد إمتيازات الشركة في ايران لغاية ١٩٣٣.

أما في العراق فقد تم إنشاء انبوبين لتوصيل النفط الى ميناءي حيفا وطرابلس على البحر المتوسط وافتتح الملك غازي الانبوبين في كركوك في كانون الثاني ١٩٣٥. وبدأ الضخ في ذلك الشهر بمعدل أربعة ملايين طن في السنة.

بدأ التنقيب عن النفط في الكويت سنة ١٩٣٢ من قبل الشركة الأنكلو- ايرانية بمشاركة شركة كولف(الخليج) الأمريكية، وقررتا تشكيل شركة النفط الكويتية سنة ١٩٣٤ التي بدأت بالحفر في ٣١ آيار ١٩٣٦. وفي نيسان ١٩٣٨ تمكن المهندسون من العثور على النفط، قرب نزيز من القار في منطقة بورگان على بعد ١٤ ميل من الساحل و ٢٨ ميل جنوب مدينة الكويت. لقد توقف العمل في هذا الحقل بحلول الحرب العالمية الثانية ثم استؤنف في بداية ١٩٤٥ وبدأ الإنتاج صيف ١٩٤٦.

يقول لونگهيرست(الصفحة ٢٣٥): « في السنوات الخمس التالية منذ حزيران ١٩٤٦ تم حفر مئة بئر وكانت كلها منتجة للنفط. وبحلول سنة ١٩٥٨ تم إكتشاف منطقتي ماگوا والأحمدي، وهاتان المنطقتان مع بورگان إحتوت على ٢٩٩ بئراً منتجاً. » وفي تلك السنة تم إنتاج أكثر من ٦٩ مليون طن.

ويقول في الصفحة ٢٤٢: « بعد الحرب العالمية الثانية كان هناك حوالي ٦٠ ألف شخص في الكويت....وفي أول تعداد للنفوس سنة ١٩٥٧ بلغت النفوس ٢٠٦ آلاف،بينهم ٧٠ ألفاً من أصل ايراني و ٥٠ ألفاً من البلدان العربية المجاورة وپاكستان. ». وبحلول ١٩٥٨ بلغ الدخل ٥٠٠ جنيه لكل فرد. ويقول أيضاً:«لقد إرتفع إنتاج النفط في العالم من ٥٢٥ مليون طن سنة ١٩٠٥ الى ٦٣٧ مليون طن في ١٩٥٢. أما في ايران فقد انخفض الإنتاج ، نتيجة لمحاولة الدكتور مصدق لتأميم النفط ، من ٣٢ مليون طن الى طن واحد. وخلال سنتين قامت الشركة قبل مغادرتها لايران بتصدير ٥٤ مليون طن من النفط. وخلال السنتين التاليتين كان تصديرالكلي ١٣٢ ألف طن. ». أي أن الشركة قررت معاقبة ايران لمحاولتها القيام بعملية تأميم، ذلك التأميم المجاز من قبل مواثيق هيئة الأمم المتحدة.

بعد انقلاب زاهدي وعودة الشاه إرتفع الإنتاج الى ٣٧ مليون طن سنة ١٩٥٤ ثم الى ٥٠ مليون في ١٩٥٧، حين بلغ دخل الشركة الكلي في تلك السنة ٨٠٥ مليون جنيه إسترليني والربح الصافي ١٢٠ مليون، في حين بلغ ما نالته ايران من العائدات ٤٩ مليون جنيه (أي ٦٪) فقط بالرغم من إتفاقية مناصفة الارباح.

بين سنة ١٩٤٥ و١٩٤٩ كان دخل العراق ٢و٥ مليون جنيه في السنة ،أي بمعدل ربع فلس للغالون الواحد. ولكن وثبة كانون الثاني ١٩٤٨أثرت على سياسة شركة نفط العراق فارتفع دخل العراق الى ٧ ملايين جنيه سنة ١٩٥٠ ثم الى ١٥ مليون في ١٩٥١. ويقول لونگهيرست في الصفحة ٢١١ بأن :

« كان هناك الكثيرون من داخل العراق وخارجه (يقصد الإتحاد السوفياتي)، من الذين كان في مصلحتهم تلقين الأميين على أن الغرب الشرير يقوم بإستغلالهم....وفي بداية ١٩٥٠ كان واضحاً للقادة المسؤولين في العراق وكذلك في شركة النفط بأن السنوات الأربعة أو الخمسة التالية ستكون عصيبة للطرفين. » . ومن هؤلاء الذين وصفوا بالأميين في تلك الأيام نذكر على سبيل المثال: الدكتور عبدالجبارعبدالله،العالم الفيزياني ورئيس جامعة بغداد، والدكتور محمد سلمان حسن، زميل كلية سانت أنتوني بجامعة اوكسفورد والدكتور إبراهيم كبة، وزير الاقتصاد بعد ١٤ تموز ١٩٥٨. ولخوف الشركة من ثورة الشعب قررت توزيع الطعام مجاناً على كل عمال النفط بكميات تزيد عن حاجة عوائلهم. فكان الشحاذون في كركوك وضواحيه يصلون مطعم الشركة كل يوم، أثناء فترة الغداء لأخذ ما يحتاجونه لهم ولعوائلهم. كما قررت الحكومة العراقية إعطاء الحليب المجاني لطلبة المدارس الإبتدائية. وأهم من هذا تم تشكيل مجلس الإعمار في ١٩٥٠ بإشراف الخبراء الأمريكان والبريطانيين لكي ينفق ٧٠٪ من دخل النفط على مشاريع الري والإسكان والصناعة وبناء الطرق والجسور.

أما سياسة التجويع التي إستخدمتها شركات النفط في ايران أثناء محاولة التأميم لمصدق فقد أستخدمت أيضاً في العراق أيام عبدالكريم قاسم. فيقول إبراهيم علاوي في كتابه (البترول العراقي والتحرز الوطني، دار الطليعة، آيار ١٩٦٧، الصفحة ٨١): « نتيجة لازدياد استهلاك البترول في أوروبا الغربية وتأميم بترول ايران. بدأ بترول العراق بالزيادة السريعة حيث تضاعف خمس مرات بين أعوام ٥٠-٥٤. من ٦ ملايين طن الى ٣٠ مليون طن ... ولى ٤٦ مليون طن عام ١٩٦٠. وبعد هذه السنة ظل الإنتاج راكداً على نفس المستوى حتى عام ١٩٦٣. ». نعم الكساد في العراق وبذلك مُهد لإنقلاب شباط ١٩٦٣. « وبعد شباط ١٩٦٣، بدأ إنتاج النفط بالإرتفاع، وعليه إرتفعت عائدات البترول ١٥٪ في سنة ٦٤ في حين دمرت الزراعة. ». (نفس المصدر، ص ٩٥.)

الفصل الثالث

الأهمية العالمية لنفط الخليج

يعتقد الكثيرون بأن النفط مفيد كمادة ذات استخدام واسع لا كوقود للسيارات والطائرات والبواخر وحسب بل في صناعة معظم المواد الكيميائية كالأصباغ والپلاستيك والنايلون والأطعمة الإصطناعية. ولكن هذا الإعتقاد هو أقل من نصف الحقيقة. ذلك لأن القيمة التبادلية لأية بضاعة هي أهم بكثير من القيمة الإستعمالية. فالمستثمر الغربي الذي يعمل على استخراج النفط ونقله وتصفيته واستخراج مشتقاته وبيع كل واحد منها على حدة، إنما يقوم بكل ذلك بغية تحقيق أقصى الأرباح.فقد ذكرنا بلوغ دخل شركات النفط في ايران سنة ١٩٥٧ مقدار ٨٠٥ مليون جنيه وكان الربح الصافي ١٢٠ مليون جنيه ونالت ايران ٤٩ مليون جنيه. أما المبلغ الباقي والبالغ ٦٣٦ مليون جنيه فقد صرفتها الشركة على التنقيب والنقل والتكرير وغيرها، تلك المصروفات التي جلبت الملايين من الأرباح للشركات الثانوية التابعة، في معظم الحالات لشركات النفط نفسها، والتي تقوم بهذه الخدمات. وكذلك دفعت الشركة مبلغاً قدره ٧٢ مليون جنيه كضرائب للدول الغربية التي صرفتها على الخدمات الإجتماعية والعسكرية. ثم أن الشركة والشركات الثانوية التابعة لها، والتي لها أسماء مختلفة، تستخدم مئات الألوف من العمال والموظفين الغربيين الذين ينالون اجوراً محترمة، أكثر من العمال الأخرين وذلك لرخص البترول بالنسبة لبضاعات أخرى كالماء أو الپپسي كولا. كل هذا يجلب الخير الوفير للبلدان الرأسمالية التي تتلقى هذه المبالغ الضخمة كل سنة على حساب تجويع الشعوب المنتجة بل وزجها في الحروب.

هكذا اكتشفنا أن من مجموع ٨٠٥ مليون جنيه سنة ١٩٥٧ نالت ايران ٤٩ مليون جنيه فقط وذهب ٧٥٦ مليون الباقي الى البنوك الغربية. ثم أن ما تناله البلدان المنتجة ينتهي هو أيضاً كودائع في المصارف الغربية كما يتم شرحه في الصفحات التالية .لفهم الأهمية الكبرى لنفط الخليج للبلدان الرأسمالية نسرد الحقائق التالية لسنة ١٩٨٩، أي قبل حرب الكويت بسنة:

١- كان ٦٦٪ من إحتياطي النفط في العالم موجود في الشرق الأوسط مقابل ٤٪ في الولايات المتحدة. من هنا كانت السعودية تحوي ٢٥٨ بليون برميل مقابل ٣٥ بليون في أمريكا.

٢- إستهلكت البلدان الرأسمالية ٤٩٪ من النفط المنتج في العالم، منه ٢٥و٦٪

إستهلكته الولايات المتحدة. فانقطاع بترول الخليج لأكثر من ثلاثة أشهر سيجلب العواقب الوخيمة للإقتصاد الغربي ويكبد أرباح الشركات أضراراً بليغة.

٣- إستوردت أمريكا ٤٥٪ من نفطها، ٢٥٪ منه من الخليج، ١٠٪ منه من العراق والكويت. هذا وإستوردت اليابان كل نفطها من الخارج، ٤٥٪ منه من الخليج و ١٠٪ منه من العراق والكويت، بينما إستوردت المانيا الغربية ٩٧٪ من نفطها ،منه ٤٠٪ من الخليج.

٤- إن الحاجة لإستهلاك النفط في ازدياد. فمثلاً إستوردت أمريكا سنة ١٩٨٩ ٤٥٪ من حاجتها مقابل ٥٠٪ في سنة ١٩٩٠. ثم أنها إستوردت مليوني برميل في اليوم من الخليج سنة ١٩٨٩ مقابل مليون واحد في اليوم سنة ١٩٧٣. في سنة ١٩٨٩ إستهلكت البلدان الغربية ٤٩٪ من النفط المنتج في العالم ولكنها أنتجت ٢٣٪ منه فقط، بينما إستهلكت بلدان الخليج فقط ٥ر٤٪ من نفط العالم ولكنها أنتجت ٢٦٪ منه.

٥- والأخطر من كل هذا هو أن النفط الموجود في أمريكا يكفيها لمدة ١٠ سنوات فقط حتى إذا بقي إستهلاكها ثابتاً . أما أوروبا الغربية التي تنتج ٦٪ من نفط العالم ولها ٢٪ من إحتياطي العالم فيكفي ما لديها لمدة ١٣ سنة، بينما يكفي نفط الخليج المعروف حالياً لمئة سنة. والأتعس هو إنخفاض إنتاج البئر الأمريكية من ١٨ برميل في اليوم سنة ١٩٧٠ الى ١٣ برميل سنة ١٩٨٩، بينما كان إنتاج البئر الواحدة في الخليج ٢٥٠٠ برميل يومياً في ١٩٨٩.

إن أهمية أرباح النفط بالنسبة للاقتصاد البريطاني برزت بصورة واضحة في ١٩٩٦/٨/٢٠ حين قدم خبراء البيئة توصيتهم الى وزير البيئة جون گامر (راجع الغارديان اللندنية ليوم ١٩٩٦/٨/٢١) وقدم الوزير اقتراحاً الى مجلس الوزراء لإصدار قانون جديد يقيد شركات التكرير بتقليل نسبة وجود المواد التالية في الوقود المستعملة في السيارات والشاحنات وذلك لوجود البراهين العلمية الدامغة لكونها مضرة بالصحة. وهذه المواد هي: بنزين، أول أكسيد الكاربون، ثاني أكسيد النتروجين، الرصاص، أزون، ثاني أكسيد الكبريت، وبوتادين. إلا أن وزير التجارة والصناعة رأى أن وضع العراقيل ضد استخدام الوقود كما هو عليه سيؤدي الى أضرار بليغة بالإقتصاد الوطني. فقررت الحكومة تأجيل إصدار القانون بهذا الخصوص الى أجل غير مسمى. كل هذا في حين أكد الخبراء في وزارة البيئة، واتفق الوزير معهم، بأن عدم تقليص المواد المضرة من الوقود سيؤدي الى موت الألوف قبل الشيخوخة. وهذه المواد، وخاصة بوتادين، موجودة بوفرة في الديزل المستعمل كوقود للباصات والشاحنات وسيارات التاكسي وعدد كبير من السيارات الخاصة.

كشف لورانس كورب ، مساعد وزير الدفاع الأمريكي سابقاً ، عن سبب وقوف البلدان الغربية ضد العدوان العراقي سنة ١٩٩٠ على الكويت حين قال:

« إذا كانت الكويت مزرعة للجزر لكنا نرفض حتى سقيها. ».

يعطي الجدول رقم ٣ خلاصة للحالة الإقتصادية في بلدان الخليج ويشير بأن البلدان الثلاثة الأولى تنتج كميات متقاربة رغم الإختلاف الكبير في عدد سكانها.

الجدول رقم ٣

إقتصاد الخليج سنة ١٩٨٩ المصدر: شركة النفط البريطانية

البلد	الانتاج الوطني العام بليون دولار في السنه	النفوس بالملايين	إحتياطي النفط بليون برميل	إنتاج النفط مليون برميل يومياً
ايران	غير منشور	٥٣	٩٣	٢و٨٧
العراق	٦٧	١٧	١٠٠	٢و٨٣
الكويت	٢٢	٢	٩٥	١و٨٠
الإمارات	٢٦	١و٥	٩٨	٢
عمان	٨	١و٤	٤	و٥
قطر	٦	و٥.	٤و٥	و٥.
السعودية	٧٩	١٣	٢٥٨	٥و٥

إن وجود بلد غني وصغير كالكويت بين السعودية والعراق وايران بحد ذاته يشير بأنها ستكون لاتقة للاستخدام من قبل الدول الكبرى، أمريكا خاصة، في خلق الأزمات والاصطدامات المسلحة في المستقبل.

أما تأثير النفط في الخليج على إقتصاد بلدان العالم الثالث فيمكن وصفه بالإشارة الى أن عوائل أربعة ملايين من عمال العالم يعيشون على ما يكسبونه من الأجور في الخليج بينهم عمال من تركيا ومصر وپاكستان والهند وبنگلاديش وماليزيا وتايلاند وسيريلانكا والفيليپين وكوريا الجنوبية. ويكون هؤلاء حوالي ٧٠٪ من الأيدي العاملة في الخليج بينهم ١٠٠ ألف خادمة من سيريلانكا والفيليپين في الكويت وحدها. ويكون الخدم ٢٠٪ من مجموع العمال ويعمل الباقون في مهن مختلفة. لا يملك هؤلاء العمال أية حقوق إجتماعية أو نقابية أو سياسية وفي أثناء الأزمات لا يقبضون حتى أجورهم. بعث هؤلاء العمال سنة ١٩٨٩ حوالي ١٠ بلايين دولار الى أهاليهم، منها ٣ بلايين الى مصر وبليون الى الاردن و ٢و٥ بليون الى الهند و٢و٢ بليون الى پاكستان في حين يشكل مايبعثه العمال ٤٠٪ من الدخل الوطني لسيريلانكا. لا تكفي هذه المبالغ لسد رمق معظم المعتمدين على عمال الخليج ولكنها تساعد على دوران عجلة حياتهم المزرية لأمد أطول.

أما أصحاب النفوذ في البلدان المنتجة فهم لا يودعون مدخولهم النفطي في الخليج بل

يستثمرونه في الغرب. فأية إنتكاسة تصيب الإقتصاد الغربي أثناء الأزمات الدورية تؤثر على الإقتصاد الخليجي بصورة سلبية. وكمثال يبين الجدول رقم ٤ حصة الكويت في الشركات البريطانية وحدها سنة ١٩٨٩ حين كان لها ١٠٤ بليون دولار تستثمرها في كثير من الشركات الغربية إضافة الى البريطانيةمنها. وكان مجموع الأرباح السنوية لهذه الاستثمارات ستة بلايين دولار في السنة.

الجدول رقم ٤

حصة الكويت في الشركات البريطانية المصدر: سجل الشركات

إسم الشركة	حصة الكويت
النفط البريطانية	٨و٩٪
لونرو للمعادن	٣٢٪
نيوماركيت فينكر المالية	٢و٢٠٪
باري وهملر العالمية	٥و١٤٪
ساليترللتأمين	٥و١٤٪
مجموعة برادستوت	١٤٪
بتك هوغ وينسون	١١٪
بنك ميدلاندز	٥و١٠٪
مارنت شارلوت	١٠٪
ايكويتي اند جنرال للتأمين	٩و٩٪
تريليكن لويد	٩و٧٪
مجموعة هوغ	٧و٥٪
لندن الجديدة للاملاك	٧و٥٪
روز هاوغ	١و٥٪

ست مجموعات كبيرة اخرى :بين ٣٪ و٥٪ في كل منها

أزمة النفط الأولى

إستغل المنتجون الأعضاء في منظمة أوبك نشوب حرب يوم كيبور، في ٦حزيران ١٩٧٣، بين مصر واسرائيل لتخفيض إنتاج النفط من جهة ورفع الأسعار بمقدار ٤٠٠٪ من الجهة الأخرى. فتزعزع التوازن النقدي في العالم نتيجة انتقال كمية هائلة من الدولارات البترولية، بصورة فجائية، من البلدان الرأسمالية المستهلكة للنفط الى البلدان المنتجة. فمثلاً إرتفع دخل

العراق من النفط من بليون دولار سنة ١٩٧٢ الى ٢٥ بليون سنة ١٩٨٠. فاضطرت الدول الرأسمالية الى إتخاذ تدابير جذرية لوضع حد لهذا الاختلال. منها:

١- إقناع الدول المنتجة بإقامة مشاريع " صناعية " و " عمرانية " بتكاليف باهظة. فتقوم الشركات الرأسمالية بتجهيز المواد والمكائن ثم بناء المشروع وتجهيزه بالأدوات الإحتياطية بأسعار تقررها هذه الشركات ذاتها. وكان الإدعاء، في حينه، أن تلك المشاريع ستطور البلدان النفطية وتنقلها الى مصاف الدول الصناعية المتقدمة وتعزز إستقلاليتها. ولكن النتائج أثبتت العكس، إذ أفلست معظم هذه البلدان وتحولت الى دول مدينة. فالديون المترتبة على العراق قبل حرب الكويت بلغت ٨٣ بليون دولار. فتعطلت المشاريع وانخفض الإنتاج الوطني العام لكل البلدان المنتجة للنفط.

٢- التلاعب بسياسة التضخم النقدي ورفع أسعار كافة المنتجات التي تصدرها البلدان المستهلكة بحجة أن أسعار النفط الباهظة رفعت كلفة الإنتاج لكل شيء. فتدهورت بالتالي قدرات الشعوب على شراء المنتجات المستوردة. ثم أن زيادة الأسعار أجبرت الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية نفسها على المطالبة برفع أجورها و نجحت في تحقيق مطاليبها ، في حالات كثيرة، بلغت معها زيادة الأجور ٣٠ ٪ في السنة في بعض الحالات، خاصة في أواخر السبعينات. فارتفعت كلفة الإنتاج من جديد وبالتالي إرتفعت أسعار ما تصدره الى البلدان المنتجة.

وبهذا الخصوص صرح شاه ايران في مقابلة له مع محمد حسنين هيكل (راجع كتابه: مدافع آية الله، قصة ايران والثورة، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٢، الصفحة ١٤٤):

« الغرب يقوم بحملة كراهية ضدنا ويتهموننا بأننا سبب التضخم الذي يعانون منه. فهم لم يستطيعوا أن يدركوا أن أزمة البترول ليست هي السبب في التضخم- فلقد كان معدل التضخم في الغرب عام ١٩٧٤، ٣٠٪ في السنة ولم يتسبب رفع أسعار البترول إلا في ٢٪ منها.وفي الواقع نحن لانزال نبيع بترولنا بأسعار رخيصة للغاية وأنا أرى إنه لابد أنْ تستمر أسعار البترول في الإرتفاع ليكون هناك نوع من التوازن بين ثمن البترول الذي نصدره وثمن السلع التي نستوردها من العالم المتقدم. وهذا هو العدل بعينه.» دون أن يدرك بأن نظرته هذه معروفة عند الغرب أيضاً. والأخطر لم يدرك الشاه بأن تصريحه هذا عبارة عن إعلان الحرب ضد البلدان الغربية التي ستضطر الى خلعه من الحكم.

٣- التعويض عما تدفعه البلدان المستهلكة لشراء النفط بتخفيض أسعار كافة المواد الخا. التي تستوردها من البلدان الخاضعة لها إقتصادياً. فهبطت القوة الشرائية لهذه البلدان وانخفضت بصوره خاصة إمكانياتها على شراء البترول. فحدث فائض في إنتاج النفط خاصة وأن الحكومة السعودية قررت رفع إنتاج النفط من ٤ ملايين برميل في اليوم الى ١٠ ملايين. مما أسرع، بصورة فجائية، في تخفيض الأسعار الحقيقية للبترول في سو روتردام.

ثم قامت الدول المستهلكة ببناء مخازن نفطية عملاقة تحت الأرض. ففي سنة ١٩٧٧ وص

حجم المخازن الأمريكية ما يكفيها لثلاثة أشهر. فأخذت تستخدم النفط المخزون، رافضة نفط أوبك بغية تخفيض أسعاره، ومن ثم القيام بشراء هذا النفط الرخيص لتعبئة المخازن من جديد وهكذا.

٤- تخفيض سرعة السير لكافة وسائط النقل البرية بغية تخفيض إستخدام الوقود. فمثلاً تم تحديد السرعة القصوى للسيارات والشاحنات في بريطانيا الى ٥٥ ميل في الساعة، بينما حددت السرعة في الولايات المتحدة الى ٥٠ ميل في الساعة. الأمر الذي ساعد على إحداث فائض في إنتاج النفط وتخفيض سعره.

٥- إلا أن الخطوة الرئيسية التي اتخذتها الدول الرأسمالية لجلب الدولارات النفطية من البلدان المنتجة والتي لعبت دوراً مهماً في خلق أزمة إقتصادية شاملة في نهاية الثمانينات ١٩٨٩/ ١٩٩٠، هي إستخدام خطة تدوير الرأسمال النفطي.(Recycling) وهذه تتلخص في:

أ- إعطاء فوائد عالية ، بلغت ٢٥٪ في السنة، لقاء إيداع الرأسمال النفطي في البنوك الغربية، مما يشجع منتجي النفط على نقل الرأسمال الزائد عن حاجتهم الفورية (سمي هذا الرأسمال في السبعينات بالرأسمال الساخن Hot money الى هذه البنوك أو الى صندوق النقد الدولي، فأودعت بلدان الأوبك سنة ١٩٧٤ ، مثلاً، سبعة بلايين دولار في هذا الصندوق .(راجع A Text Book of Economics ،Longman ،F.Livesy).

ب – تقديم المبالغ المودعة في هذه البنوك كقروض الى البلدان المتأخرة وحملها على شراء المنتجات الغربية وإقامة المشاريع اللامجدية، فيعود الرأسمال مع أرباحه الى نفس البنوك.

ج – تقديم هذا الرأسمال من جديد الى هذه البلدان وتكرار العملية عدة مرات.

هكذا دفعت البنوك فائدة سنوية واحدة (والتي تم جمعها وخزنها في نفس البنوك) لمصدري النفط بينما جنت هي عدة فوائد سنوية من الرأسمال النفطي. و بهذه الطريقة نفد رأسمال البلدان وتراكمت الديون عليها و بلغت هذه الديون سنة١٩٩١ مبلغ ١٢٨١ بليون دولار (راجع The Earth, The Guardian, Pub, June 1992 ، نقلاً عن منشورات هيئة الأمم المتحدة، البنك الدولي وغيرها).

٦- إدخال البلدان المنتجة للنفط في حروب دموية، تحطم كل شيء، بما في ذلك المشاريع التي اشتروها من الغرب حتى قبل إنهاء بناء هذه المشاريع لكي تقوم هذه البلدان بشراء غيرها والبدء بعملية البناء من جديد. وبهذه الطريقة تصيب البلدان المنتجة بالخراب فتضطر الى شراء المزيد من الغرب. كما أن هذه الحروب تولد إنتعاشاً في سوق الأسلحة فترتفع أسعارها حين تزداد حاجة البلدان النفطية المتحاربة اليها. هكذا تمكنت الشركات الغربية من إعادة البلايين من الدولارات البترولية الى المتروبول. فالحروب المتتالية بين العراق وايران، تلك التي وقعت أثناء حكم الشاه وبعدها والحرب العراقية الكويتية كانت كلها حلقات متسلسلة لترويج بضاعة السلاح على حساب الشعوب العراقية والايرانية والكويتية. ثم أن زيادة أسعار

الأسلحة جلبت للشركات المنتجة لها البلايين عن طريق بيعها الى البلدان الأخرى أيضاً كمصر و تركيا والسعودية بل وحتى أرجنتين أو أندنوسيا. والملاحظ أيضاً هو زيادة عدد الحروب الأهلية والحروب التي تقع بين البلدان المختلفة . ففي هذه الفترة وقعت حرب دامية في نيجريا، وهي بلد منتج للنفط، بين سكان بيافرا والحكومة المركزية . ثم بدأت الحرب بين باكستان و الهند حول بنگلاديش وكذلك في أندنوسيا ، وهي أيضاً منتجة للنفط ، إذ بدأت الحرب بين الحكومة المركزية وسكان تيمور الشرقية والتي مازالت مستمرة حتى الآن . وفي الوقت الذي تدعي الدول الغربية تأييدها لشعب تيمور الكاثوليكي، تبيع الأسلحة لحكومة سوهارتو . كما حدثت الحرب بين المغرب وبوليساريا في الصحراء الأفريقية الغربية وبين ليبيا وچاد و حروب أنغولا(الغنية بالنفط) و موزانبيق والحرب اليونانية التركية حول قبرص وعشرات غيرها. فالحرب العالمية الثالثة كانت تجري على قدم وساق حين كانت الحكومات السوفياتية المتعاقبة تتشدق بالسلام العالمي في حين أن الدعاية الغربية ، بما في ذلك الصحف والإذاعات والتلفزيون ، كانت كلها تلقن شعوبها بأن : « المواجهة الجارية بينها و بين البلدان المنتجة للنفط يمكن إعتبارها بمثابة حرب عالمية.». فمن كان يسكن في بريطانيا في تلك السنين يتذكر الإعلان الدعائي (Save it) على لوحات الشوارع بل وحتى السيارات وجدران المدارس والجامعات مطالباً الناس بعدم تبذير الذهب الأسود وإطفاء الأضوية غير الضرورية بل عدم استخدام الفرن الكهربائي في عملية الطبخ.

ثم أن للحرب فائدة مهمة أخرى للغرب، ذلك لأن إفقار الشعوب عن طريق الحروب تجبرهم على بيع موادهم الأولية بأسعار رخيصة بل تافهة. ثم أن الحروب قد تمنع الشعوب من القيام بالثورات ضد الغرب.

ومن الجهة الأخرى من الضروري أن نتذكر تصريح ليندن جونسون، رئيس الولايات المتحدة سنة ١٩٦٣، في أوج الحرب الفيتنامية، حول « خطر زيادة سكان العالم وخاصة العالم الثالث.» ومنذ ذلك الحين أعلنت البلدان الغربية عن عزمها على تقليل سكان العالم. إستخدمت هذه البلدان أربعة خطوات لمكافحة زيادة سكان العالم وهي:

١- منع النسل: ولكن هذه الطريقة فشلت في العالم الثالث الى درجة أنها أدت الى سقوط حكومة أنديرا غاندي.
٢- المجاعة: وفعلاً انتشرت هذه الظاهرة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومعظم آسيا.
٣- مرض الأيدز: وهذا المرض ينتشر الان في كل العالم الثالث وخاصة أفريقيا والهند بعد أن تمت عرقلة انتشاره في الغرب بعد القيام بحملة دعائية مكثفة ضده. والآن ترفض الشركات الكيميائية البحث عن علاج لهذا المرض بحجة أنه « مرض خاص بشعوب العالم الثالث التي لا تستطيع، لفقرها، تغطية تكاليف البحث والإنتاج والتسويق.»
٤- الحرب: وهذه بيت القصيد.لقد كانت الحروب التي ذكرناها تجلب الخير لمنتجي السلاح من الغرب ومن الإتحاد السوفياتي أيضاً والذي أخذ ينافس الغرب في هذا المجال. من الضروري أن نتذكر هنا بأن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي كانت ترفض إدانة

الإتحاد السوفياتي على تجهيز السلاح الى العراق وإيران أثناء الحرب بينهما، بل كانت تردد بأن عدم شراء السلاح السوفياتي يعني شراء السلاح الغربي فتعود الدولارات البترولية الى الغرب بدل الجيوب السوفياتية. كما أن الحرب تولد المجاعة فيموت الملايين وتقل نفوس العالم الثالث.

الفصل الرابع

الحالة الإقتصادية والسياسية

بالرغم من ضخامة الدخل الوطني العام لكل من الكويت وايران والعراق يتسم إقتصاد البلدان الثلاثة بالركود نتيجة لضخامة الديون المترتبة عليها ويشير الجدول رقم ٥ الى الحالة الإقتصادية والإجتماعية في كل بلد في سنة ١٩٩٥ بالمقارنة مع كل من السعودية وإسرائيل.

بمقارنة الجدول رقم ٣ مع الجدول رقم ٥ يمكن ملاحظة إنخفاض الدخل الوطني العام للعراق من ٦٧ بليون دولار سنة ١٩٨٩ الى ١٨ بليون دولار سنة ١٩٩٥ وذلك نتيجة المقاطعة الإقتصادية المفروضة عليه. كما أن مقارنة نسبة الدخل للفرد الواحد باستخدام الجدولين يشير الى أن معدل الدخل في العراق قد إنخفض من ٣٧٢٢ دولار في السنة قبل حرب الكويت الى ٩١١ دولار بعد الحرب. في حين كبل كاهل الشعب بمبالغ ضخمة كتعويضات وديون يجب دفعها مع فوائدها السنوية المتراكمة المركبة، بما في ذلك ٩٢ بليون كتعويضات للكويت وحدها.

من الضروري الإشارة الى أن العراق لا يستطيع دفع الفوائد المترتبة على ديونه والبالغة ٨٣ بليون دولار وذلك لأن حساباته مجمدة ولهذا تضاف الفوائد الى الديون بربح مركب، يتراوح بين ١٠٪ الى ١٧٪، إلى حين يتم الإتفاق على رفع الحصار عنه.

يشير الجدول رقم ٥ الى أن معدل الدخل للفرد الواحد من السكان في كل من ايران والعراق واطيء جداً بالنسبة للكويت وإسرائيل بل وحتى السعودية.

الجدول رقم ٥

الحالة الإقتصادية

(المصدر: رولاند دالاس، منشورات الإيكونوميست، ١٩٩٥)

إسم البلد	العراق	ايران	الكويت	السعودية	اسرائيل
الدخل الكلي بليون دولار	١٨	٤٧	١و٣٤	١٢٠	٧و٧٢
النفوس بالملايين	٨و١٩	٤و٦١	٩و١	٤و١٧	٣و٥
معدل الدخل الفردي بالدولار	٩١١	٧٦٥	٢٣٣٥٠	٦٩٥٨	١٣٧٦٠
الديون بالبليون دولار	٨٣	٢١	٢٢	٢٠	٢٧
نسبة الأمية	٣٨٪	٤٤٪	٢٦٪	٣٦٪	٥٪
عدد الأشخاص لكل طبيب	؟	٣١٤٠	٦٩٠	٧٠٠	٤١٠
الإنتاج الزراعي بالنسبة للدخل الكلي	٥٪	١٧٪	صفر	٧٪	٥و٢٪

كما أن الجدول يبين أن البلدان الثلاثة تعتمد على شراء الغذاء من الخارج ولهذا فإنها معرضة لتأثيرات البلدان الرأسمالية التي تستطيع حتى فرض المجاعة على هذه البلدان، كما هو الحال مع العراق في الوقت الحاضر. والملاحظ أن نسبة الأمية في العراق وايران التي تفوق الثلث تؤكد على أن معدل الدخل الفردي ليس بمقياس مفيد للتعرف على مستوى المعيشة في هذه البلدان. فالشخص الذي لا يستطيع الذهاب الى المدرسة لا يمكن أن ينال من الرزق بقدر ما يناله الأغنياء.

الحالة السياسية

يشير تأريخ البلدان الثلاثة الى أنها كانت بدون حكومات حقيقية لها حق السيطرة على السياسة الداخلية أو الخارجية. وكانت هذه البلدان دون حدود حتى بعد نهاية الحرب العالمية الأولى. وإن ماتشكل من الحكومات فيها كانت شكلية تم فرضها من قبل الحكومة البريطانية بغية الإشراف على السكان المحليين ومنعهم من عرقلة إنتاج النفط أو تهديد المصالح الستراتيجية للامبراطورية. وكانت السياسة الرسمية لبريطانيا هي فرض العوائل المالكة على هذه البلدان وتشكيل برلمان صوري وحكومة موالية لها وإظهار هذه البلدان وكأنها ديمقراطية ثم استخدام أصواتها في المحافل الدولية كعصبة الأمم في حل مشاكلها المتنافس عليها من قبل الدول الرأسمالية الأخرى. وكلما فشلت الحكومة البريطانية في هذه السياسة عمدت الى حل البرلمان الشكلي وإجراء إنتخابات جديدة لتكوين مجلس جديد ينال معظم النواب فيه مقاعدهم بالتزكية. فمثلاً فاز في العراق ١٢ شخص، في إنتخابات ١٩٥٤، من غير المحسوبين على بريطانيا. وبدل القبول بأكثرية ٩٨نائب أوعزت بريطانيا الى حكومة نوري السعيد على حل البرلمان وتشكيل مجلس نيابي جديد بدون معارضين، ثم إستخدام هذا المجلس للموافقة على بنود حلف بغداد المجحفة بحق شعوب المنطقة والمعادية للاتحاد السوفياتي.

وفي ايران أيضاً حالما فاز الدكتور محمد مصدق بأكثرية برلمانية قامت شركات النفط بتدبير انقلاب زاهدي وإعادة الشاه الى طهران. اما في الكويت حيث نالت إستقلالها الشكلي في ١٩٦١ فقد تشكل مجلس من خمسين شخصاً، تم إنتخابهم من قبل ٩٠ ألفاً من السكان من الذكور في بلد يبلغ سكانه حوالي مليونين. وكان حوالي نصف أعضاء المجلس من عائلة الصباح بينما كان الوزراء أعضاء في المجلس دون أن يتم انتخابهم (المصدر: رولاند دالاس، منشورات الإيكونوميست، لندن، ١٩٩٥، الصفحة ٧٩). لقد قرر أمير الكويت تعطيل المجلس سنة ١٩٧٦ لمدة خمس سنوات ثم حله سنة ١٩٨٦. وفي تشرين الأول ١٩٩٢، بعد الحرب، إشترك ٨٢ ألفاً في انتخاب مجلس جديد ولكن بقيت عائلة الصباح هي المسيطرة على الحكومة (نفس المصدر).

لقد تم حل البرلمان العراقي في تموز ١٩٥٨ بعد إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية. إلا أن الحكومات المتعاقبة لم تجر أية انتخابات لرئاسة الجمهورية أو للمجلس الوطني وبقيت الحالة كهذه، نتيجة للانقلابات المتعددة، حتى نهاية الحرب العراقية- الايرانية حين تم انتخاب مجلس وطني من أشخاص تم ترشيحهم وتزكيتهم من قبل جزب البعث الحاكم. وقرر المجلس، بالمقابل، في ٢٢/ ١١/ ١٩٨٩ انتخاب صدام حسين كرئيس للجمهورية مدى الحياة.

أما في ايران فقد استمر عمر البرلمان حتى الخامس من شباط ١٩٧٩ حين تم طرد الشاه وإعلان سيادة ولاية الفقيه التي تقرر التصرفات السياسية للحكومة وفقاً لأصول الديانة

الإسلامية ، مع وجود مجلس الشورى المنتخب من قبل الذكور و الإناث . نالت الأحزاب الإسلامية الأكثرية الساحقة من المقاعد في المجالس المتتالية التي يتم أنتخابها كل أربع سنوات. هنا واضطر أكثر الأحزاب المعارضة على ترك البلاد الى العراق والى أوروبا . ويعتقد البعض أن منظمة مجاهدى خلق، التي تهاجم المواقع الايرانية بمساعدة الحكومة العراقية، هي أكبر منظمة معارضة ايرانية.

بعد ثورة ١٤ تموز في العراق لم تسمح الحكومات الغربية استقرار الوضع وإفساح المجال لإجراء الإنتخابات البرلمانية وعمدت الى شل الحكومة وتفريق الشعب الى كتل متخاصمة تمهد التهيئة لإسقاط حكومة عبد الكريم قاسم. ومنذ ذلك الحين عمت المنافسة بين الأحزاب والكتل السياسية. فوقف الحزب الشيوعي، أكبر الأحزاب العراقية السرية في تلك الأيام والحزب الديمقراطي الكردي (البارتي)مع عبدالكريم قاسم، بينما وقف حزب البعث والقوميون مع جمال عبد الناصر مطالبين بالوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة واستغلت الدول الغربية وشاه ايران هذا الإنشقاق لصالحهم. كانت شعبية الحزب الشيوعي بين العرب والأكراد قد أقلقت البعثيين فقرروا التعاون مع الحركات الدينية مثل إخوان المسلمين بقيادة محمد الصواف ومع القوميين العرب والأكراد بغية الإطاحة بعبد الكريم قاسم وكان تعبير الشعب العراقي عن مساندته للحزب الشيوعي بالغ الدلالة حين خرج مليون مواطن في بغداد وحدها في أول أيار ١٩٥٩ مطالبين بإشراك هذا الحزب في السلطة. وقد أحدثت هذه الظاهرة تطورين جديدين هما :

١- أصيب قادة الحزب الشيوعي بالذعر و الإرتباك و خاصة وأن الحركة الشيوعية العالمية كانت منشقة . فوقف الجناح السوفياتي ، بقيادة خروشوف ، ضد أي تبدل سياسي معادي لأمريكا بحجة أن ذلك سيشعل حرباً عالمية ثالثة (راجع أعداد جريدة برافدا السوفياتية المنشورة في حزيران و تموز ١٩٥٩) . و بهذا الخصوص كتب بهاء الدين نوري، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي بين ١٩٥٨-١٩٦٢ قائلا:

« في الظروف الحساسة والبالغة الدقة والخطورة، التي مرت على الحركة الشيوعية في العراق، ابان عبد قاسم، مارست القيادة السوفيتية التدخل المباشر لحمل قيادة ح. ش. ع. (الحزب الشيوعي العراقي) على اتباع نهج يميني خاطىء أزاء سلطة قاسم... وعلى سبيل المثال، في أيار- حزيران ١٩٥٩، حين انتقدت القيادة السوفيتية مطالبة ح.ش.ع. (وبالأحرى مطالبة الطبقة العاملة العراقية) بالمشاركة في السلطة، بذريعة أن هذه المطالبة تطرف يساري. لقد كانت الغالبية الساحقة من العناصر القيادية في ح.ش.ع. تميل الى انتهاج سياسة ثورية تفضي الى استلام السلطة. لكن الجميع كانوا يقدسون رأي القيادة السوفيتية، وكانوا مستعدين للأخذ به عملياً حتى وإن لم يقتنعوا به، فيما كانت القيادة السوفيتية تشجع فقط على دعم نظام قاسم وليس على انتزاع السلطة للشيوعيين أنفسهم » . ثم يقول:

« وهكذا فإن قيادة الحزب السوفيتي (وكذلك قيادة ح.ش.ع. ؟) تشارك بقسط كبير في تحمل المسؤولية عن دفع ح.ش.ع. الى الإنحراف اليميني وبالتالي عن إضاعة الفرصة

التاريخية أمام الشيوعيين في عهد قاسم. » (راجع صحيفة " صدى القاعدة " ، العدد: ٤ أيلول ١٩٨٩، وكذلك راجع: نجم محمود في كتاب : المقايضة: برلين- بغداد، ثورة ١٤ تموز العراقية في السياسة الدولية،، منشورات الغد، لندن ١٩٩١). ونتيجة لهذا الضغط تخاذل الحزب الشيوعي العراقي واستسلم كلياً للجناح السوفياتي وانتقد ماضيه الثوري في ١٩٥٩/٨/٣مما أحدث بلبلة بين أعضاء الحزب و بدأ الحزب مسيرته نحو الإنهيار و إنتهى فيما بعد بالانضمام الى المؤتمر "الوطني" العراقي الممول من قبل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية .C.I.A كما سيتبين في الفصول التالية من هذا الكتاب.

٢- إستغلت الدول الغربية تخاذل الحزب الشيوعي وأخذت بزمام المبادرة لإسقاط قاسم وتحطيم المد الثوري. فقامت بتمويل وتسليح البعثيين لمهاجمة الشيوعيين واغتيالهم. واتفقوا من الجهة الأخرى مع شاه ايران على تعبئة وتحريك الزعامات الكردية المختلفة ضد عبد الكريم قاسم.فقام هؤلاء بحمل سلاح الشاه واستمروا في محاربة الحكومة حتى الثامن من شباط ١٩٦٣ حين نجح الإنقلاب البعثي- العارفي الذى نال تأييد ومساندة جمال عبدالناصر ومصطفى البرزاني. وبعد ٣٠ سنة من هذا الإنقلاب كشفت الحكومةالبريطانية بصورة رسمية عن أسرارها وحقيقة كون الإنقلاب قد تم بمساندة الـ .C.I.A ومساعدة حكومة مكميلان البريطانية. (راجع مثلاً جريدة الغارديان ١٩٩٤/١/١، الصفحة ٥).

يقول عادل درويش وگريگوزي الكسندر في كتابهما (بابل غير المقدسة، دار ڤيكتور گرلانكز للنشر، لندن، بالإنكليزية، ١٩٩١، الصفحة ٢٥) :-

« منذ اليوم الأول من حكمهم، أظهر البعثيون والقوميون أبعاداً جديدة لوحشيتهم. ففي الساعة الثامنة مساءً يوم الإنقلاب، أذاع راديو بغداد قراراً يدعو الى الذبح بالجملة لكل الشيوعيين بعد اتهامهم بالتآمر لإنقاذ "عدوالله قاسم". بعد سنوات إتضح بأن .C.I.A جهزت البعثيين بأسماء وعناوين القادة الشيوعيين. لقد تم قتل خمسة آلاف من الشيوعيين ومن المؤيدين لقاسم في الأيام الثلاثة الأولى من الإنقلاب حيث قامت العصابات البعثية بتفتيش البيوت واحداً بعد أخر وتنفيذ القتل الموقعي. ». ثم يقولان في الصفحة ٢٥و ٢٦):-

« بعد الإنقلاب مباشرة عاد صدام حسين الى العراق، حيث تم تعينه كرئيس الجهاز الخاص المعروف بين الناس بجهاز حنين، و هو جهاز سري للإستخبارات التابعة لحزب البعث. قام صدام بتحويل الجهاز الى أداة للإرهاب. وفيما بعد أذيع بأن وكالة المخابرات المركزيةC.I.A كانت قد جهزت جهاز حنين بقوائم تضم أسماء الشيوعيين النشطين الذين تم جمعهم فيما بعد وثم قتلهم جماعياً في قصر النهاية، الذى استخدم كمركز للإستنطاق والإبادة بامرة صدام حسين. ».

لقد كسر إنقلاب ٨ شباط العمود الفقري للحزب الشيوعي عن طريق قتل العشرات من قادة الحزب وتوقيف و سجن أو تشريد الألوف منهم . و مع هذا إعترفت الحكومة السوفياتية بالحكومة الجديدة في ٩ شباط ١٩٦٣ ، قبل بريطانيا، بل وحتى قبل توقيف سلام عادل، سكرتير الحزب. أدى اعتراف الحكومة السوفياتية بالحكومة الجديدة الى انهيار معنو

قادة الحزب من أمثال هادي هاشم وشريف الشيخ الذين سلموا الحزب الى حزب البعث . ثم سافر عبدالرحمن عارف، رئيس الأركان، الى موسكو في آب ١٩٦٤ لاستلام الأسلحة السوفياتية واستخدامها ضد الحركة الكردية التي باشرت من جديد حربها ضد الحكومة العراقية الجديدة. كما أن الإنقلابات إستمرت حتى تمكن عبدالرزاق النايف وإبراهيم الداوود مع البعث من السيطرة على الحكم، بمساعدة وكالة المخابرات الأمريكية وذلك في ١٩٦٨/٧/١٧ ليتم تعيين أحمد حسن البكر "رئيساً" للجمهورية، وهو الذي وقع على حكم الإعدام على كل الذين تم قتلهم سنة ١٩٦٣ بصفته كان رئيساً للوزراء حينذاك.

وفي آذار ١٩٧٠ وصل الحزب الديمقراطي الكردستاني، بجناحيه البارزاني والطالباني الى الحكم بـ ستلام أربعة حقائب وزارية، نتيجة لاتفاق صدام حسين مع مصطفى البارزاني.

في نيسان ١٩٧٢ وقع البعث والسوفيات معاهدة التعاون و الصداقة ثم تشكلت، نتيجة لزيارة كوسيگن رئيس الوزراء السوفياتي الى بغداد ، حكومة الجبهة الوطنية القومية التقدمية(جوقة) بين اللجنة المركزية للحزب " الشيوعي " وبين البعثيين القتلة. وفي مقابلة أجرتها مجلة الأبواب (العدد ٣، منشورات دار الساقي، في ١٩٩٤، الصفحة ٢١٧) مع عامر عبدالله بخصوص الجبهة البعثية - الشيوعية ودور حكومة بريجنيف السوفياتية في تشكيلنا يقول عامر عبدالله ما يلي:-

« وبعد تغيير السامرائي والسلوم بدأت تظهر الإنتقادات وحل إنقطاع في الحوار. عند ذلك قررنا الإكتفاء بالعمل السري، فاجتمعت اللجنة المركزية في برذابست وجرى تعيين أعضائها، كل في بلد، وكانت بيروت المكان المعين لي، غير أن عزيز محمد ساليث أن وصل حاملاً توصية موسكو(١) مفادها أنه ينبغي أن نتفاهم مع النظام الذي كان، حينها، يزايد بشعارات يسارية. فالسوفيات كانوا يرون أن الإتفاق هو المهم وما عداه تفاصيل، وانطباعهم كان أن البعث سيتجاوب مع مطالبنا، خصوصاً انه يقدمون على سياسة نفطية جديدة.» .

لقد أكد عامر عبدالله في المقابلة مع مجلة الأبواب، العدد ٢، الصفحة ١٧٩ بأن ربط سياسة اللجنة المركزية بالإتحاد السوفياتي كان قد تم في الكنفرس الثاني للحزب سنة ١٩٥٦، بعد المؤتمر العشرين للحزب السوفياتي، وذلك حين تم إنتخابه عضواً في المكتب السياسي فيقول:- « يومها كتبت الوثيقة التي ركزت على حق تقرير المصير للشعب الكردي... كذلك طالبت، بعد إدانة النظام بشدة، بالإنتقال السلمي الى الإشتراكية، تأثراً بأجواء وطروحات المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي.

هذا ونشرت مجلة الوسط اللندنية (العدد ١٠ ، في ١٩٩٢/٥/١١) تصريحات أناتول سميرنوف ، الموظف في اللجنة المركزية للحزب السوفياتي يقول بأن الحزب السوفياتي كان قد خصص تبرعاً سنوياً للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي وكان مقداره ٢٥٠ ألف دولار سنة ١٩٩٠ حسب قرار اللجنة المركزية السوفياتية المؤرخ ١٩٩٠/١/١٠.

ولإنحياز الحركة الكردية لشاه ايران، سافر كل من الدكتور محمود عثمان وإدريس مصطفى

البارزاني الى واشنطن وقابلوا مدير الـ .C.I.A ريچارد هيلمز. وعلى أثر ذلك سحب مصطفى البارزاني وزراءه من حكومة البعث ورفع السلاح ضدها ثانية. وقد ورد في التقرير الرسمي الذي قدمه السناتور أوتيس پايك، رئيس لجنة الإستخبارات الأمريكية في مجلس الشيوخ (تم نشر خلاصة التقرير في جريدة الغارديان البريطانية يوم ٢٠/١٠/١٩٩٠) قال پايك:

« إن الحكومة الأمريكية أنفقت ١٦ مليون دولار على تسليح و مكافأة مصطفى البارزاني في حملته التي كلفت الشعب الكردي ٣٥ ألف قتيل. ».

وفي ٦/٣/١٩٧٥ إتفقت حكومة الجبهة البعثية- " الشيوعية" مع شاه ايران على إنهاء القضية الكردية بشرط تسليم نصف شط العرب للشاه. وبقي "الشيوعيون" في الحكم بعد هذه الإتفاقية الى سنة ١٩٧٨ حين تم طرد وزرائهم. وجاءت العملية بعد أن وقع عامر عبدالله، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، ووزير الدولة و وزير الداخلية بالوكالة، على الحكم بالإعدام على ٣١ شخصاً من الشيوعيين في الجيش.

الفصل الخامس

مسألة الحدود

يتم رسم الحدود بين البلدان لتمييزها عن بعضها ولكن هذه الحدود، مثل أي شيء آخر، في تبدل مستمر. فمثلاً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تم تبديل حدود پولندة والمانيا، إذ تم ضم قسم من شرقي پولندة الى الإتحاد السوڤياتي بينما تم استقطاع جزء من المانيا لصالح پولندة. ولكن هذه الحدود تبدلت من جديد بعد انهيار الإتحاد السوڤياتي. أما حدود البلدان الواقعة في آسيا وأفريقيا وأمريكا الوسطى والجنوبية فقد تم رسمها من قبل الدول الرأسمالية لتمييز وفصل مناطق النفوذ لكل دولة عظمى، إستعمارية، عن غيرها. ففي حالة ايران، مثلاً، يقول رولاند دالاس، نفس المصدر الصفحة ٤٦):-

« في السنة ١٩٠٧ قامت بريطانيا وروسيا بتقسيم ايران الى ثلاث مناطق نفوذ: الشمال لروسيا، الجنوب لبريطانيا والوسط للإثنين.».

الحدود العراقية الكويتية

لقد أثرت ثورة ١٩٢٠ في العراق تأثيراً سلبياً سيئاً على السياسة البريطانية في المنطقة. فلإدراك أهمية المنطقة لا كطريق للمواصلات فحسب بل كأكبر مخزن للنفط في العالم قررت الحكومة البريطانية رسم الحدود بين العراق و ايران و الكويت بصورة تسهل عزل العراق عن العالم الخارجي في حالة حدوث إضطرابات مماثلة لثورة العشرين.

ولهذا سحبت بريطانيا مندوبها السامي السير أرنولد ويلسن من بغداد وعينت العقيد السير پيرسي كوكس بدلاً عنه والذي وصل بغداد في تشرين الأول ١٩٢٠ وباشر بتشكيل الدولة العراقية ورسم الحدود بين البلدان الثلاثة ووضع حداً للخلافات العشائرية المنتشرة في المنطقة. وبهذا الصدد يقول درويش والكسندر(نفس المصدر، الصفحة ٩) مايلي:

« ولوضع حد لهذه الخلافات قرر كوكس أن يرسم الحدود بنفسه. ولكن الخط الذي رسمه بالقلم الأحمر ليثبت الحدود الجديدة كان اعتباطياً ولسوء الحظ كانت الخريطة التي استخدمها.

غير مضبوطة، فحتى الموقع الجغرافي الدقيق للحدود كان غير موثوق.».

ويؤكد لونكهيرست ذلك سنة ١٩٥٩ في الصفحة ٢٢٨) فيقول:

«بالرغم من أن الحدود الشمالية للكويت مع العراق قد تمت الموافقة عليها بصورة غير رسمية قبل بعض السنين إلا أنها بقيت بدون أن يتم حسمها رسمياً».

وتعقّد الأمر فيما بعد حين تم اكتشاف حقل الرميلة العراقية والذى يقع جزء منه جنوب خط الحدود الذي رسمه كوكس سنة ١٩٢٢.

لقد كان بإمكان الحكومة البريطانية، وهي الدولة العظمى، ومندوبها السامي أن يعيد النظر في موضوع الحدود باستخدام خريطة مضبوطة أخرى، إلا أنها أدركت بأنها ستستطيع استخدام الخطأ في رسم الحدود ضد هذا البلد أو ذاك كلما اقتضى الأمر، حين تنشب عاصفة الثورة هنا أو هناك. وفي الحقيقة عملت بريطانيا على رسم الحدود بصورة اعتباطية عمداً لكي تتمكن من خلق المشاكل بين الدول التي خلقتها هي بنفسها كلما اقتضت مصلحتها الإقتصادية أو السياسية. فيقول درويش و الكسندر (نفس المصدر، الصفحة ١٠):-

« لعلمه بأنه سيقوم بإجراء صفقات عديدة أخرى مع فيصل في المستقبل، أعطى كوكس شريحة واسعة من منطقة النجد الى العراق. ولكي يهدي، ابن السعود قرر أن يجعل الكويتيين أن يدفعوا ثمن تعاونهم مع الأتراك وضد بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى. »

وذلك بإعطاء جزء كبير من الأراضي التي يملكها شيخ الكويت الى السعوديين. وقد تم الإكتشاف فيما بعد بأن ذلك الجزء كان يحوي على أكبر حقل للنفط في العالم. ولزيادة الطين بلة قررت بريطانيا الحصول على رسائل متناقضة من الحكومات المحلية. ففي آذار ١٩٢٣ طلب الرائد العسكري مور، الحاكم السياسي البريطاني المقيم في الكويت من الأمير الشيخ أحمد بن جابر الأحمد أن يقوم بتعيين الحدود رسمياً. فأجاب الأمير في رسالته المؤرخة ٤ نيسان ١٩٢٣ مشيراً الى رسالة بعثها الشيخ مبارك، سنة ١٩٢٠، الى كوكس والتي نصت على « أن الحدود هي كما كانت عليه حين عرّفها الشيخ سالم المبارك للمندوب السامي البريطاني في بغداد في رسالة مؤرخة ١٩٢٠/٩/١٧ وإنها مثبّتة بالخط الأخضر في الإتفاقية الأنكلو- عثمانية لسنة ١٩١٣.» (المصدر السابق ، الصفحة ١١) . ولما نقل الرائد مور رسالة الشيخ الى بغداد، أجاب كوكس في ١٩ نيسان ١٩٢٣ آمراً مور أن يخبر الأمير بأن « بريطانيا تعترف بتعريف الأمير للحدود.» . اى أن الحدود قد تم رسمها مرتين، باللون الأحمر سنة ١٩٢٢ وباللون الأخضر، وعلى خريطة أخرى، سنة ١٩١٣ وثم سنة ١٩٢٣.

أي أن هناك الآن مواثيق رسمية تثبت أن بريطانيا تعترف بخطين مختلفين. وحين رشحت بريطانيا العراق لعضوية عصبة الأمم سنة ١٩٣٢ طلبت العصبة نسخة من إتفاقية الحدود بين العراق والبلدان المجاورة له . وتلبية لهذا الطلب كتب نوري السعيد، رئيس الوزراء، الى المندوب السامي البريطاني السير فرانسس همفري ، في ١٩٣٢/٧/٢١ « معترفاً بالحدود كما عرفها ، بالضبط ، الشيخ المبارك في رسالته لسنة ١٩٢٠.» (المصدر السابق،

الصفحة ١١) أي أن الحكومة العراقية في طلبها الدخول كعضوة في عصبة الأمم إعترفت بالخط الأخضر لا الأحمر.

ثم نشب خلاف جديد حول الحدود سنة ١٩٣٥ ، حين كان العقيد البريطاني وارد Ward مديراً عاماً للموانئ في البصرة، والذي أدرك أن المدفعية الحديثة قد جعل من المدينة عرضة للقنابل التي قد تصلها من ايران عن بعد ١٣ ميل فقط منها. ولهذا نصح وارد الحكومة العراقية بإنشاء ميناء أم قصر في خور عبدالله وتجنب استخدام شط العرب للوصول الى ميناء البصرة. وبهذا الخصوص كتب عباس مهدي، وكيل وزير الخارجية العراقية، الى الحكومة البريطانية مقترحاً سنة ١٩٣٨ فتح منفذ للعراق عبر الكويت. إلا أن الحكومة البريطانية رفضت الإقتراح، وذلك دون أن يدرك وكيل الوزير العراقي بأنه قد تم اكتشاف النفط في الكويت فأي منفذ للعراق عبر الكويت قد يشجع العراق على المطالبة بها كلياً.

وفي هذه السنة أيضاً نشبت إضطرابات سياسية في الكويت نفسها حين طالبت مجاميع مثقفة فيها بتأسيس برلمان وإجراء الإنتخابات. ونالت هذه المطالبة تأييد الصحف العراقية وإذاعة بغداد. ولكن الشركات النفطية كانت قد إكتشفت كميات كبيرة من النفط في الكويت فتغيرت المعادلة الجيوسياسية في المنطقة وذلك بتحول الكويت من صحراء قاحلة إلى أثمن بقعة في العالم في ذلك التأريخ. فتدخلت الحكومة البريطانية بالهجوم على المتظاهرين في الكويت وبالإحتجاج ضد الحكومة العراقية التى حشّدت قواتها على الحدود الكويتية. إنتهت الأزمة في ١٩٣٨/٤/٤ بمقتل الملك غازي في قصر الزهور.

غيرت ثورة ١٤ تموز الجو السياسي في المنطقة كلها ، إذ أدركت القوى العظمى، المسيطرة على إقتصاد الخليج ، خطورة نشوب ثورات مماثلة في كل المنطقة بل واحتمال مطالبة العراق بالكويت ثانية. فقررت هذه القوى إجراء صفقة مع القوى القومية الموالية لجمال عبدالناصر والتي كان لها نفوذ في البلدان العربية بعد نجاح عبدالناصر في تأميم قناة السويس وطرد القوات الأجنبية من پورت سعيد المحتلة خلال الحرب التي تلت التأميم . فتم التقارب بين عبدالناصر و شيخ الكويت الذي إتفق مع الحكومة البريطانية على إنقاذ الكويت من إحتمالات التوسع العراقي عن طريق تشكيل دولة كويتية مستقلة تنال الحماية العسكرية من بريطانيا والعطف السياسي من الجمهورية العربية المتحدة. .في ١٩ حزيران ١٩٦١ أعلن أمير الكويت إلغاء معاهدة ١٨٩٩ مع بريطانيا وفي ٢١ حزيران قدمت الكويت، كدولة مستقلة، طلباً للعضوية في جامعة الدول العربية، فتم قبولها مع الترحيب الفعلي من جمال عبدالناصر.إلا أن الإعلان عن إستقلال الكويت وخروج القوات البريطانية، بعد التوقيع على معاهدة عسكرية، شجع حكومة عبدالكريم قاسم على المطالبة بالكويت كقضاء من أقضية لواء البصرة، لكن التدخل العسكري من قبل بريطانيا ، مع مساندة الحكومات العربية لدولة الكويت ، أوقف عبد الكريم عند حده.

إستمرت مخاوف الحكومات الغربية وشركاتها النفطية على الكويت حتى إنقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ حين إعترفت الحكومة البعثية-العارفية باستقلالها بعد أن دفع أمير الكويت مبلغاً

قدّرته الصحافة الغربية بثلاثين مليون جنيه لقاء قيام العراق بتجهيز الكويت ب ١٢٠ مليون غالون من الماء يومياً. وفي تشرين الثاني ١٩٦٣ قررت الحكومتان إلغاء العقبات الكمركية بينهما بالرغم من إهمال الحكومة العراقية الجديدة طلبات الكويت بتأليف لجنة مشتركة لتثبيت الحدود بين البلدين.

في سنة ١٩٦٥ طالبت الحكومة العراقية من جديد بجزيرتي وربه وبوبيان لتسهيل عملية التصدير من ميناء أم قصر العراقية قبل الإتفاق على حل الخلافات القائمة حول الحدود. إتفقت حكومة الكويت على أثر هذه المطالبة، بتأجير جزيرة وربه، القريبة من خور عبدالله، الى العراق لمدة ٩٩سنة. إلا أن إنشغال الحكومة العراقية بمشاكلها الداخلية وخاصة بالحرب ضد الأكراد منعها من الوصول الى أي حل مقبول للطرفين.

في ١٩٧٣/٣/٢٠ هاجمت القوات العراقية الكويت من جديد حين قامت وحدتان مدرعتان احتلال مخفر سميثة الحدودي. نطلبت الحكومة الكويتية النجدة من العربية السعودية التي دخلت قواتها الى الكويت في حين أنذر شاه ايران الحكومة العراقية بأنه سيتدخل في الأمر وأجبرها على الإنسحاب. ثم زار الشيخ جابر الأحمد الصباح بغداد في آب ١٩٧٣ وأجرى محادثات رسمية مع صدام حسين، نائب رئيس الجمهورية، حين طالب صدام بإعطاء النصف الشرقي جزيرة بوبيان الى العراق. لكن المفاوضات لم تنتهي بنتيجة إيجابية.

في سنة ١٩٧٨ قام عزت إبراهيم الدوري بزيارة الى الكويت عارضاً وجهة نظر العراق من جديد. لكن المفاوضات إنقطعت حين هاجمت الحكومة العراقية في ١٩٨٠/٩/٢٢ الأراضي الايرانية عبر شط العرب ونشبت الحرب العراقية- الايرانية .

الفصل السادس

الحدود العراقية - الايرانية

خلال عضوية العراق وايران في حلف بغداد لم تكن أية مشكلة حول الحدود. كانت البواخر التجارية تستخدم شط العرب للوصول الى ميناءي البصرة وعبدان. لقد إختلق شاه ايران بالإتفاق مع بريطانيا وأمريكا، الأعضاء في الحلف المركزي(حلف بغداد سابقاً) مشكلة الحدود للضغط على عبدالكريم قاسم بغية إسقاطه وبغية ذبح الشيوعيين. كما أكد ذلك هاني الفكيكي، نائب رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر " الوطني " العراقي (مؤتمر صلاح الدين) والذى شارك في قتل عبدالكريم. وجاء هذا التأكيد في محاضرته التي ألقاها في قاعة الكوفة بلندن في ١٩٩٠/١٢/٥.

وقد بدأت العملية، وما تلاها من مشكلة الحدود، لا في شط العرب بل في الشمال في المناطق القريبة من حلبجة وحاج عمران. ففي ٩ آذار ١٩٥٩ نشب عصيان مسلح في مدينة الموصل بقيادة العقيد عبدالوهاب الشواف مع المساندة الدعائية لجمال عبدالناصر الذي ألقى خطبة نارية وهو في دمشق تأييداً للعصيان. بعث عبدالكريم قاسم جيشاً لإخماد العصيان ولكنه فشل في ذلك لأن قائد الجيش أصيب بالجبن. ناضطر عبدالكريم الى طلب النجدة من مصطفى البارزاني، الذي كان قد عاد من موسكو فأسكنه عبدالكريم قصر نوري السعيد تكريماً له. فبعث البارزاني عدداً كبيراً من مسلحي عشيرته الى الموصل وقضى على العصيان. وهنا أثبت للجميع ، بما في ذلك شاه ايران والولايات المتحدة ، القدرة القتالية لعشيرة بارزان. من ناحية أخرى حدث أول عصيان للاكراد ضد حكومة بغداد من قبل عشيرة الجاف، بقيادة الأخوين الإقطاعيين سه ردار و سالار الجاف، في منطقة كفري وحلبجة، وذلك بعد إعلان قانون الإصلاح الزراعي لتوزيع الأراضي على الفلاحين. إلا أن المد الثوري بين فلاحي هه ورامان وبينجوين، المؤيدين للقانون، ساعد على إخماد العصيان وانهزام الأخوين الى ايران. ثم قام الإقطاعي رشيد لولان في منطقة بادينان بعصيان جديد. إلا أن العشيرة البارزانية تمكنت وبسرعة من السيطرة على الوضع وإخماد العصيان وطرد رشيد لولان الى تركيا. وهنا أثبت من جديد لشاه ايران والدول الغربية صعوبة تنفيذ العمليات العسكرية ضد العراق دون مشاركة البارزانيين فيها. ويعلم مخططو الإستراتيجية الغربية بأن لكل شيء، بل كل

شخصيتين . فمن الضروري إذن العمل على تغيير مصطفى البارزاني واستخدام عشيرته ضد عبدالكريم قاسم والشيوعيين. وهذا ما حدث.

في نهاية ١٩٥٩ نفذت حكومة قاسم حكم الإعدام بسعيد قزاز الذي كان وزيراً للداخلية في حكومة نوري السعيد. كان قزاز كردياً ينتمي الى إحدى أغنى العوائل الإقطاعية في السليمانية وكان المليونير توفيق قزاز رئيساً لها. كان لسعيد قزاز، وزير الداخلية، سجل دموي في قتل الشيوعيين والأكراد(بينهم حتى المسكين خوله پيېزه، الأمي الهارب من الجيش) مما اثار إشمئزاز وكراهية الجماهير. كما أنه أدخل عدداً كبيراً من أقاربه وأفراد عشيرته في سلك الأمن والشرطة، وأرسل الكثيرين منهم للتدريب في الولايات المتحدة على أساليب محاربة الشيوعية.

إستغل السافاك الايراني إعدام سعيد قزاز الذي كان الوحيد بين الوزراء الملكيين من الذين تم إعدامهم والكردي الوحيد بين الأربعة الذين تم إعدامهم. فاتصل السافاك الايراني بأفراد عشيرة قزاز وأقاربه محرضاً إياهم على حمل السلاح ضد الحكومة العراقية.

وقام هؤلاء بالإتصال بجلال الطالباني لتكوين جبهة ضد عبدالكريم قاسم والشيوعية. و تزامناً مع ذلك أعلن الشاه مطالبته الرسمية بتنصيف شط العرب ، حين كانت الحدود الرسمية بين البلدين تقع على بعد ستة أميال من شط العرب . ولإثبات الوجود قررت الحكومة العراقية إنشاء جامعة البصرة في الضفة الشرقية من الشط. فرد عليه الشاه بنقل جيش كبير الى منطقة الشط بغية تهديد العراق من جبهتين، جبهة كردية في الشمال وجبهة ايرانية في الجنوب.

قمت في حزيران ١٩٦٠ بسفرة الى كل من دوكان ورانية وكويسنجق لزيارة أصدقائي في تلك المنطقة وتأكدت منهم بأن المناوشات المسلحة قد بدأت فعلاً من قبل الأكراد من عشيرة پشدر عن طريق السطو على مخافر الشرطة العراقية. وعشيرة پشدر هذه لها أفخاذ داخل ايران في مناطق سه رده شت وسابلاغ وسنندج. وسبق أن قامت بعصيان مسلح ضد الحكومة العراقية سنة ١٩٣٠ واستمر حتى سنة ١٩٣٦ حين إتفق رؤساء العشيرة ، بينهم مامند آغا وبابكر آغا، مع الحكومة التي خصصت الرواتب الشهرية للاغوات مع استخدام أفراد العشيرة كشرطة غير نظامية " جاش پوليس". (وهذا مصدر كلمة جاش عند الأكراد والتي تعني الجحش وتستخدم ككلمة للإستخفاف بالذين يتعاونون مع السلطة المركزية. فجماعة جلال الطالباني معروفون بجحوش ٦٦ بينما لقب الأكراد جماعة مسعود البارزاني بجحوش ٩٦).
كما خصصت الحكومة للأغوات أراضي واسعة لزراعة التبغ. إنتعشت المنطقة فيما بعد حين انتشرت زراعة المخدرات فيها. فقانون الإصلاح الزراعي لهؤلاء الأغوات كان قد منعهم من جمع مئات الألوف من الدنانير سنوياًنتيجة لبيع المخدرات الى الأسواق السرية العراقية بل الى المهربين الايرانيين من أفراد نفس العشيرة عبر الحدود.

وبحلول أيلول ١٩٦١ كان جلال الطالباني وشرطة سعيد قزاز وعملاء السافاك الايراني الأخرون قد نجحوا في تحشيد عدد كبير من الإقطاعيين الأكراد. مثل عباس مامند آغا

البشدري و حاجي إبراهيم چه رمه گا السمايل عزيري و محمود نقي محمد الهماوندي، الذي كان نائباً في البرلمان الملكي . لقد كانت عشيرة السمايل عزيري، بزعامة محمد علي روسته م، هي الأخرى تتنقل بين العراق وايران وكان إبراهيم چه رمه گا من المساندين مالياً للحزب الديمقراطي الكردي (البارتي) قبل ثورة ١٤ تموز، وكان يستخدم قريته چه رمه گا (كانت القرية ملكاً لعلي كمال، مؤسس بغداد الجديدة) مع المليونير حه مه ي فرج أفندي للقيام بالفعاليات الحزبية وجمع التبرعات السخية للحزب.

لقد أدرك شاه ايران بأن الهجوم على العراق عبر شط العرب، سيؤدي الى خرق الحدود الدولية، المعترف بها من قبل الطرفين، بل الى حدوث نقمة شعبية بين عمال النفط الايرانيين قرب الحدود. كما كان بإمكان عبدالكريم قصف مصافي عبدان، مثلما فعل صدام حسين فيما بعد.فلهذا قرر الشاه التركيز على اكراد العراق في الشمال واستخدامهم لاسقاط عبدالكريم مع الإستمرار في المطالبة بنصف شط العرب.

بدأ الأكراد عصيانهم بالمناوشات المسلحة ضد مخافر الشرطة على الحدود لكسب أفرادها الى جانبهم وللاستيلاء على ما يمكن من الأسلحة. لكن المورد الرئيس للمال والسلاح كان قيادة السافاك الايراني ألتي أشرفت أيضاً على إيواء المشتركين في العصيان وتدريبهم داخل الأراضي الايرانية. لكن تطوير هذه المناوشات الى حرب جبهوية يحتاج الى قائد مرموق، يتبعه الأكراد ، وله الخبرة العسكرية وله عشيرة متمرسة في القتال ومستعدة لقبول أوامره. وكان مصطفى البارزاني الشخص الوحيد الذي يملك هذه الكفاءات. فبذل شاه ايران وشرطته السرية أقصى جهدهم حتى تمكنوا ، عن طريق جلال الطالباني وقادة الحزب الكردي ، من إقناع مصطفى البارزاني على التخلي عن عبدالكريم قاسم والإنضمام الى الحركة المسلحة.

يقول ريچارد أندريگ، مراسل الإذاعة السويسرية في الشرق الأوسط بين ١٩٦١و ١٩٦٧، ، والذي زار مقر البارزاني سنة ١٩٦٢ ، تحت عنوان " لا جديد تحت الشمس، المذكرات الكردية ١٩٦٢-٦٣" وذلك في مجلة (كردستان تايمز، بالإنكليزية، المجلد ١، العدد ٢، صيف ١٩٩٢، الصفحة ٢٣٩) يقول:-

« ... لقد أخبر البعثيون الأكراد ، قبل فترة طويلة من الإنقلاب ضد قاسم، واعدين إياهم بالحكم الذاتي تحت حكمهم المنوي. في ١٩٦٢ ونحن في طريقنا لمقر الملا مصطفى البارزاني في الجبال الشمالية، التقينا قرب قلعة دزه بمجموعة أخرى متجهة نحو الجنوب. كان بينهم شاب نحيف إسمه جلال الطالباني، والذي إجتمعتُ به عدة مرات فيما بعد، وهو متجه الى مقر قيادته قرب السليمانية. وبعد سنوات أخبرني (جلال) بأنه كان ينقل الى البارزاني عروض حزب البعث، مقترحاً التعاون مع الأكراد لإحداث إنقلاب كانوا يخططونه ضد الجنرال قاسم في وقت ما في السنة التالية.»

. وفي تقرير قدمه عمر شيخ موسى، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، في ڤينا يوم ١٩٨٤/٤/٢٨ جاء ما يلي:

« قام عدد من ضباط الجيش العراقي من البعثيين والقوميين بصورة رئيسية بقيادة

عبدالسلام عارف وأحمد حسن البكر وطاهر يحيى بإجراء المفاوضات السرية مع الحزب الديمقراطي الكردي لقلب حكم عبدالكريم قاسم على شرط الإعتراف بالحكم الذاتي للاكراد حال سيطرتهم على الحكم.» وجاء في تقريره أيضاً:

« كان النظام البعثي مسنوداً من قبل القوى الغربية بكل شدة.».

لقد كان الحزب الشيوعي متردداً في موقفه تجاه العصيان الكردي وخاصة لأنه سبق و دخل في الجبهة مع الحزب الكردي . إلا أن الجرائد الغربية كانت تكتب تفاصيل التعاون بين البرزاني وشاه ايران والغرب. وكانت " البيان" جريدة الحزب الوطني التقدمي لمحمد حديد تنشر هذه التفاصيل فتنقلها صحافة الحزب الشيوعي من هذه الجريدة متجنبة لوم الاكراد على أساس أن المعلومات الغربية وصلتها عن طريق حزب محمد حديد. وكان الحزب الشيوعي يحذر الاكراد حول مغبة السير مع الاستعمار وحلف بغداد ، مكتفياً بشعار « السلم في كردستان » مع المطالبة من عبدالكريم والاكراد بالكف عن القتال والدخول في جبهة مشتركة مع الحزب الشيوعي " لصيانة الجمهورية " . إلا أن قاسم والبرزاني كانا يدركان طوباوية وسلبية الحزب الشيوعي وإصابته بالشلل السياسي لرفضه الانحياز الى أحد الطرفين ولعدم قدرته على القيام بأي شيء سوى إطلاق الشعارات في وقت كان أعضاء الحزب ينالون الأمرين من إغتيالات البعث، الحليف السري للأكراد ، ومن ملاحقات الشرطة الموروثة من سعيد قزاز في حين كانت السجون مملوءة بمئات الشيوعيين دون سبب. ثم أن سخرية المطالبة بصيانة الجمهورية كانت واضحة للاكراد الذين حملوا سلاح الشاه وحلف السنتو بغية إسقاط هذه الجمهورية. ولما أدرك أعضاء الحزب الشيوعي الأكراد عدم جدوى شعارات حزبهم السارمية والتوفيقية قرروا الإنسحاب منه والإنخراط في الحزب الكردي بالجملة خاصة حين كانت الدعاية الكردية للثورة قد وصلت حد الرنين.وكان هؤلاء يشعرون وكأنهم يشاركون فعلاً في ثورة تقدمية تدفع بالأكراد نحو التحرر الوطني. وهكذا سيطر اليأس والقنوط على الحركة الشيوعية في العراق وأصبحت فيما بعد لقمة سائغة للبعثيين بعد إنتصار إنقلاب ٨ شباط ١٩٦٣.

هكذا تمكن المخططون لحلف بغداد إظهار هدفهم لإسقاط حكومة عبدالكريم قاسم وكأنه خلاف حول الحدود بين العراق وايران، أو كأنه حركة ثورية غايتها رفع الحيف عن الأكراد.

وحين نجح إنقلاب شباط انتضحت مشاركة الحزب الكردي فيه مصحوبة ببرقيات التهاني الودية لقادته. يقول ريچارد أندريگ: (نفس المصدر ونفس الصفحة):

« هكذا ، بالرغم من شكوكهم المزمنة عبر القرون لعرب السهول، بعثوا برفدهم الى بغداد بعد انقلاب شباط ١٩٦٣ وقد قابلت رئيس الوفد، صالح اليوسفي، في صيف تلك السنة في بغداد.».

وحول دور الأغوات يقول أندريگ:(نفس المصدر، الصفحة ٤٠):

« إن الأغوات والشيوخ الأكراد كانوا ملاكي أراضي واسعة، كان بعضهم يملكون الملايين.

الذهاب عبر بغداد ، كان القادة العسكريون الأكراد يتحركون وفي أحزمتهم ألوف الدنانير. ».

مع نجاح الإنقلاب توقف الشاه عن المطالبة بتعديل الحدود وتوقفت المدافع الكردية عن الدوي حتى الجولة التالية. لم ينل الشعب الكردي شيئاً بل زادت آلامه نتيجة لموت الألوف من البيشمركه ولدخول الألوف من أبنائه السجون البعثية بتهمة الشيوعية في حين تم إعدام العشرات من خيرة أبناء كركوك من الأكراد من أمثال الأخوين معروف وحسين برزنجي والمحامي جبار بيروزخان وجيراني نوري و تته ومحمد سيد ولي بتهمة إشعال حوادث كركوك لسنة ١٩٥٩ ، كما تم إعدام قادة الحزب الشيوعي الأكراد جمال الحيدري ونافع يونس ومهدي حميد. ولكن تعلم الجميع درساً مهماً وهو أن الحكومة في بغداد لا تستطيع البقاء على قيد الحياة مادامت ايران وشركات النفط تستطيع تجنيد الأكراد ضدها. أما شعارات السلام المحلي و العالمي فلا تحل ولا تربط.

الفصل السابع

معركة الحدود الثانية

في تسعة نيسان ١٩٧٢ تم التوقيع على الإتفاقية البعثية- السوفياتية للتعاون و "السلام" والتي تمكنت السفن السوفياتية الحربية بموجبها إستخدام ميناء أم قصر حين كانت المنافسة بين الدولتين العظيمتين(الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة) على أشدها. فأسرع نيكسون ووزير خارجيته كيسنكر الى طهران في أيار ١٩٧٢. ويقول الخبير الإسرائيلي في الشؤون السوفياتية أريح يودفات في كتابه« الاتحاد السوفياتي وايران الثورية» (منشورات سنت مارتينز پريس، بالإنكليزية، نيويورك،١٩٨٤، الصفحة ٣٥) :

« أخبر الرئيس الشاه بأن الولايات المتحدة ستبيع طائرات ايف ١٤ و ايف ١٥ الى ايران وفي المستقبل ستبيع أمريكا بصورة عامة كافة الأسلحة غير النووية التي ترغبها ايران. ».
وقد سجل هذا الخبر في تقرير حول « المبيعات العسكرية الأمريكية الى ايران» المقدم الى لجنة العلاقات الخارجية للكنغرس الأمريكي في تموز ١٩٧٦، الجلسة ٩٤ والذي تم نشره رسمياً من قبل (دار المطبوعات الحكومية للولايات المتحدة) في الصفحة الخامسة. ويضيف يودفات:

« إن إدارة نيكسون كانت ترغب في وضع حد للتقدم السوفياتي (في الخليج) وكانت تفتش عن قوة محلية بديلة مستعدة للعمل كشرطي محلي. ». ويقول إيان بلاك، مراسل الإذاعة البريطانية والإسرائيلي بني موريس، في كتابهما (الحروب السرية لإسرائيل، منشورات هيمش هاميلتون المحدودة،لندن، بالإنكليزية، ١٩٩٢، الصفحة ٣٢٨) حول نتائج الإتفاقية البعثية – السوفياتية مايلي:

« في الشهر التالي (لتوقيع الإتفاقية) وبالإتفاق مع الرئيس نيكسون ووزير الخارجية الدكتور هنرى كيسنكر، رتب الشاه سراً المساعدات الاقتصادية والعسكرية الضخمة لأكراد العراق وذلك لتحييد الجيش العراقي محلياً. ». وبالرغم من مشاركة البارزاني في الحكومة البعثية منذ ١٩٧٠ حين كان رجاله من أمثال محمد محمود "سامي " عبدالرحمن ومحسن دزه يي وزراء له في تلك الحكومة، يقول الدكتور محمود عثمان بأنه« سافر سنة ١٩٧٢ مع إدريس البارزاني الى واشنطن وقابلا ريچارد هيلمز، مدير .C.I.A واستلما منه ربع مليون

دولار «جهاز لاسلكي لبربط مصطفى البارزاني مباشرة بالسفارة الأمريكية في طهران» (راجع محاضرة الدكتور محمود عثمان في قاعة كلية إمبريال في لندن سنة ١٩٧٧ بحضور المحامي إبراهيم أحمد وهوشيار زيباري والمؤلف مع جمع غفير من الأكراد). ومنذ ذلك الحين كرر الدكتور محمود عثمان نفس القول في قاعة الكوفة سنة ١٩٩٤. من المفيد أن نشير بأن مدير السي آي أي هو عضو في مجلس الوزراء الأمريكي وله رتبة وزير.

يقول عبدالغني الراوي، نائب رئيس الوزراء في عهد عبدالرحمن عارف وذلك في مذكراته " السرية " التي كتبها في ١٩٨٠/١/٢٢ بأن الجانب العراقي من مؤامرات الشاه كان يشمل كل من مصطفى البارزاني وباباعلي شيخ محمود (وزير كردي سابق وابن الشيخ محمود الحفيد) ومهدي الحكيم (أخ محمد باقر الحكيم) وطه جابر وحسين الصدر ومطر حمادي ذياب وجبار عبد الجادر وعبدالرزاق النايف (رئيس الوزراء بعد انقلاب ١٧تموز ١٩٦٨) وابراهيم الداود (وزير بعد ١٧ تموز) وهلال بلاسم الياسين وسعد صالح جبر وعبد الغني الراوي نفسه . وكانت اتصالاتهم مع الشاه مباشرة وكذلك مع الجنرال نصيري (رئيس السافاك) والجنرال معتضد والجنرال فرازيان ومنصور بور. (راجع مذكرات الراوي، الصفحات ١٥ الى ٢١).

وحالاً أعلن الشاه من جديد مطالبته بنصف شط العرب بينما صعّد الأكراد مطاليبهم وألحوا على ضرورة إدخال الحقول النفطية في كركوك ضمن منطقة الحكم الذاتي وتصرفوا وكأنهم يعتبرون هذا الحكم نوعاً من الإنفصال. فانقطعت المفاوضات بين الحكومة والأكراد وبدأت الحملات العسكرية بين الطرفين في آب ١٩٧٢.

يقول بلاك وموريس (نفس المصدر، الصفحة ٣٢٨):-

« ..ترأ أعلنت المصادر الأمريكية في وزارة الخارجية، و يحتمل أن الذين قاموا بالاعلان هم من معارضي الخطة، بأن الإسرائيليين كانوا يعملون كقناة ويسلمون الأكراد أكثر من ٥٠٫٠٠٠ دولار شهرياً. كما قام زيفي زامير، الذي كان رئيس الموساد بزيارة المنطقة». ثم يقولان:

« تم نقل كميات هائلة من الأسلحة السوفياتية المستولى عليها سنة ١٩٦٧ في الحرب الإسرائيلية- المصرية الى الأكراد. كان يعقوب نيمرودي، الملحق العسكري الإسرائيلي ذو النفوذ الرفيع في طهران، همزة الوصل الرئيسية بين هؤلاء الأطراف. ومن الطريف حينذاك كان يقال أن البارزاني، الذي تعود على استلام الأسلحة المصنوعة في الكتلة الشرقية، وقد عبر عن استغرابه وفرحه عندما إستلم دفعة من المدافع المصنوعة في إسرائيل والتي وجدها أرقى نوعية من مثيلاتها المصنوعة في الكتلة الشرقية فطلب المزيد منها.». ثم يقولان في الصفحة ٣٢٩: « لقد بالغ البارزاني في آماله حول قدرات إسرائيل فقد كان، حسب مصدر موثوق، قد جعل هدفه في حملة مشتركة تحتل فيها إسرائيل سوريا بينما يقوم هو بفتح العراق.».

انتهت هذه الجولة من معركة الحدود بانتصار الشاه. ففي ٦ آذار ١٩٧٥ اتفق صدام حسين مع الشاه في الجزائر على وقف القتال على شرط أن تقوم الحكومة البعثية- الشوعية القائمة في بغداد بتسليم كافة الأراضي الواقعة شرقي شط العرب الى ايران وقبول منتصف النهر الحد

الفاصل بين البلدين. بل اتفقت الحكومة العراقية على إعادة رسم الحدود كلها مع تسليم عدد كبير من القرى العراقية الى ايران وذلك من حاج عمران حتى الجنوب.

قال الدكتور محمود عثمان في محاضرته في قاعة الكوفة بأن « الشعب الكردي لم يستفد شيئاً من تعاون قادة الحركة الكردية مع ايران أو تركيا. » سوى أن السناتور أوتيس پايك، رئيس لجنة الاستخبارات الأمريكية في مجلس الشيوخ (راجع بلاك ومرريس، الصفحة ٢٣٨ وجريدة الگارديان البريطانية ليوم ٢٠/١٠/١٩٩٠) قدم تقريره الى المجلس سنة ١٩٧٥ يذكر فيه أنه « تم قتل ٣٥ ألف كردي عراقي وتحول ٢٠٠ ألف منهم الى لاجئين كنتيجة مباشرة للسياسة الأمريكية. بينما استلمت القيادة الكردية ١٦ مليون دولار كعمولة وأسلحة كما هو مدون في إضبارة أعمال لجنة الاستخبارات التابعة للمجلس. ».

لقد أكد الدكتور محمود عثمان في قاعة الكوفة في إجتماع حضرته مع عدد كبير من الأكراد والعرب في لندن بعدم استفادة الشعب الكردي من كل ذلك. إلا أنه سبق ووزع سنة ١٩٧٨ في لندن نسخاً من ميزانية الحزب الديمقراطي الكردستاني، وسلمني واحدة من تلك النسخ، وتذكر الميزانية استلام مصطفى البارزاني مايلي:

« ٢٠٠ ٠٠٠ ١ دينار في شهري كانون الثاني وشباط ١٩٧٠ من الحكومة الايرانية. » و:

« ١٠٥ ٠٠٠ ٤ دينار من بغداد من بينها ٥ر١ مليون كمخصصات لمقر البارزاني. »

و« ٩ ملايين دينار من ايران وأمريكا، بمعدل نصف مليون دينار في الشهر بين آذار ١٩٧٢ وآذار ١٩٧٤ » و: « ثلاثون مليون ومئتا ألف دينار بين آذار ١٩٧٤ وآذار ١٩٧٥ من ايران وأمريكا والسعودية والمانيا الغربية . ومن هذا المبلغ استلم مصطفى البارزاني شخصياً مبلغاً قدره مليونا دينار لحسابه الخاص من ايران. » يشمل هذا الرقم المبلغ (١ ١٠٠ ٠٠٠) دينار جلبه محمد محمود "سامي" عبدالرحمن ومحسن دزه يي في سفرتهما سنة ١٩٧٤ الى واشنطن، لمقابلة مدير السي آي أي، وبريطانيا والمانيا الغربية والسعودية. وبعد اتفاقية ٦ آذار بين الشاه وصدام حسين، قرر المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك)، بتوصية من البرزاني، بالموافقة على هذه الاتفاقية وتسليم جميع الأسلحة الباقية لدى الحزب الى الجيش الايراني. وحسب ميزانية الحزب التي وزعها الدكتور محمود، بقي في حوزة مصطفى البارزاني مبلغ قدره (٢٢ .٧٥ ٠٠٠) إثنان وعشرون مليون وخمسة وسبعون الف دينار، أي حوالي ٧٠ مليون دولار أمريكي، أخذها هو وابنه مسعود معهما الى أمريكا.

حين نقول بأن الحكومة البعثية-الشيوعية وافقت على تسليم الأراضي العراقية الى الشاه، لابد أن نتذكر أن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي كانت طرفاً في الجبهة الوطنية القومية التقدمية الحاكمة ولها وزيران في الحكومة. بل أن هذا الحزب حمل السلاح البعثي وحارب الأكراد حتى بعد إبرام الإتفاقية مع الشاه والتي أقرتها حكومة الجبهة. فاللجنة المركزية للحزب الشيوعي مسؤولة قانونياً لأنها:

١ - دفعت أعضاء حزبها الى الموت دفاعاً عن الفاشية العراقية

٢ - قتل مسلحو اللجنة أفراداً من الأكراد المعادين للحكومة العراقية.
٣ - إنها مسؤولة أيضاً عن تسليم أراضي عراقية الى شاه ايران.

دور الإتحاد السوفياتي

لقد اتخذ الاتحاد السوفياتي دور الحياد في الصراع العراقي-الايراني بالرغم من أن الصراع كان نتيجة مباشرة للاتفاقية البعثية -السوفياتية. وكان الإتحاد السوفياتي يبيع الأسلحة الى الطرفين ويجمع البلايين من الدولارات البترولية. فيقول أريح بودنات(نفس المصدر، الصفحة: ٣٠): « في ١٣ تموز اعترفت وزارة الخارجية الأمريكية بأنها استلمت تقارير حول طلب ايران للصواريخ السوفياتية. في شباط ١٩٦٧ تم الكشف عن أن ايران والإتحاد السوفيتي وقعتا صفقة سرية للاسلحة مقدارها ١١٠ مليون دولار. وقد شرح الشاه هذه الخطوة بأنه التجأ الى السوفيات لشراء الأسلحة لأن الشروط السوفياتية كانت معتدلة. ». فنقلت الصحافة العالمية أخبار الصفقة مع تصريحات الشاه. فنشرتها نيويورك تايمز في ١٤/٩/١٩٦٧ وجريدة ليموند الفرنسية في ٢١/٢/١٩٦٧ ويقول بودنات أيضاً:« زار رئيس الوزراء السوفياتي الكسي كوسيگن طهران بين ٢ و ٧ نيسان ١٩٦٨ ثم قام رئيس الجمهورية پودگورني بزيارة طهران من٢٥ الى ٣١ آذار ١٩٧٠ ثم التقى شاه ايران مع پودگورني في مدينة استارا على الحدود الايرانية - السوفياتية في ٢٨/١٠/١٩٧٠ لافتتاح خط أنابيب الغاز الطبيعي من الجنوب الشرقي لايران الى الحدود السوفياتية كما جاء في جريدة پراڤدا ليوم ١/٦/١٩٧١. ثم زار پودگورني ايران في تشرين الأول ١٩٧١ للإحتفال بذكرى مرور ٢٥٠٠ سنة على تأسيس الإمبراطورية الفارسية. ».
والأنكى من كل هذا تحسنت العلاقات الايرانية - السوفياتية مباشرة بعد أن قام الأكراد بالهجوم على المواقع العراقية . فكتبت جريدة پراڤدا ليوم ٢٢/١٠/١٩٧٢ :- « و في ١٠ الى ١٢ تشرين الأول ١٩٧٢ زار الشاه الإتحاد السوفياتي ووقع على معاهدة لتطوير التعاون الإقتصادي والتقني لمدة ١٥ سنة. لقد وافق الإتحاد السوفياتي على توسيع حجم المنشاءات التعدينية في إصفهان الى ٤ ملايين طن من الفولاذ في السنة كما تعهد بدراسة وبناء مشاريع أخرى » .
وفي ١٦/٣/١٩٧٣ حضر رئيس الوزراء كوسيگن حفلة افتتاح مشروع إصفهان للحديد والفولاذ وصدر بلاغ مشترك حول العلاقات السوفياتية الايرانية، تم نشره في جريدة پراڤدا السوفياتية في ١٨/٣/١٩٧٣.
استمرت العلاقات الايرانية - السوفياتية في التحسن حتى خلال معركة الحدود الثانية. وقد أعلنت الحكومة السوفياتية حيادها في الموضوع. ففي ١٨/١١/١٩٧٤ خلال زيارة قام بها الشاه الى موسكو أخذ پودگورني رئيس الجمهورية السوفياتية، بالحرف الواحد:

« علينا أن نعترف فوراً بأن التوتر القائم بين ايران والعراق ليس لمصلحة السلم ونحن قد أعلنا ونعلن الان رغبتنا في حل الخلافات من قبل البلدين بنفسيهما على مائدة المفاوضات على أساس التعايش السلمي وحسن الجوار. » وقال أيضاً:

« إن العلاقات السوفياتية - الايرانية مستمرة في التحسن والتماسك على الدوام. إنها مبنية على الأساس الصلد للاحترام المتبادل والمساواة وعدم التدخل في شؤون واحدنا الآخر وعلى أساس العلاقات الإقتصادية المفيدة للطرفين..إن سياسة الصداقة وحسن الجوار القائم بين بلدينا هي سياسة التعايش السلمي في قيد التنفيذ. » (راجع وكالة تاس السوفياتية في ١٨/١١/١٩٧٤).

شاه ايران يتبدل

مع تقوية علاقات الشاه مع السوفيات أخذ يتصرف وكأنه امبراطور له الحق أن يوسع نفوذه الى الجنوب والغرب عبر الخليج. فنسي مثلما نسي عبدالكريم قاسم قبله بأن الدولة الايرانية، هي أيضاً، تأسست أصلاً للإشراف على المصالح النفطية للمستعمرين.

ازدادت ثقة الشاه بنفسه الى درجة أنه صرح لمحمد حسنين هيكل،(نفس المصدر، الصفحة ١٢٩):-

« نحن السادة الآن وسادتنا السابقون (يعني المستعمرين) هم عبيدنا الان. كل يوم يسلكون طريقهم الى أبوابنا يسألوننا معروفاً. يسألوننا، ماهو السبيل ليكونوا في خدمتنا؟ هل نريد سلاحاً؟ هل نريد محطات قوى نووية؟ كل ما علينا هو أن نفصح عن رغبتنا، وسرعان ما يبرعون لتلبيتها!». وفي مؤتمر صحفي عقده الشاه في ٢٢/١٢/١٩٧٣، ونقلته الإذاعة البريطانية، قال:

«يجب على الغرب أن يتعلم كيف يعيش داخل حدود الموارد المتاحة له ويبحث عن مصادر أخرى للطاقة غير البترولية. وإذا كان الناس في الغرب يودون أن تستمر مجتمعاتهم في إفراز الهيپيز(Heppies) فليفعلوا ذلك على حسابهم الخاص، لا على حساب بلدان أخرى مثل ايران. ». وهذه كلمات لعميل نسي حقيقة وضعه، نسي بأن له مهمة واحدة، كشاه ايران، وهي إنجاز ما تطلبه الشركات النفطية . ثم تصور بأنه ارتفع الى مستوى أرقى من أسياده، دون أن يدرك مصالحهم الجمة في ايران وفي الخليج ودون أن يتذكر أن لسادته مؤسسات ، مثل مؤسسة راند للبحوث الستراتيجية التي تدرس التطورات التي تطرأ في كل شبر من العالم ، ومثل وكالة المخابرات المركزية التي أعادته الى الحكم في ١٩٥٣ لكي يكون حارسهم الأمين.لقد كانت كلمات الشاه بمثابة إنذار لشركات النفط و حثها على التفتيش عن عميل جديد قبل فوات الأوان. كما سنرى.

أثبتت هذه الحقائق بأن الولايات المتحدة وايران والإتحاد السوفياتي، كانوا كلاً على حدة،

تعمل لمصلحتها الذاتية. فقد استأجر الشاه الأكراد لإجبار العراق على تسليم الضفة الشرقية لشط العرب وتعديل الحدود لمصلحة ايران، وأستخدم برجنيف اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي لتقوية علاقاته الإقتصادية والعسكرية مع البعث، بينما يقول أوريع يودفات(نفس المصدر، الصفحة ٣٥) حول بيع الاسلحة الأمريكية الى ايران ما يلي:-

« إن تجهيز الأسلحة الى ايران أثبت بسرعة انه حل للمشاكل الأمريكية - الايرانية. فزيادة أسعار النفط والتوازن التجاري الأمريكي السالب أكدت على أن لأمريكا مصلحة إقتصادية في بيع الأسلحة الى ايران ... ». أما الشعب الكردي فقد كانت حصيلته ٣٥ ألفاً من جثث الضحايا وأكثر من ١٠٠ ألف جريح ومعوق ومئات الألوف من اليتامى والأرامل والثكلى، بينما أخذ مصطفى البارزاني وولده مسعود ٧٠ مليون دولار الى أمريكا. في حين تنازلت حكومة الجبهة عن السيادة الوطنية لجزء هام من العراق. أما المعاهدة البعثية - السوفياتية فقد تأكدت أمريكا وشاه ايران بأنها أقل قيمة من سعر الورق المكتوبة عليه.

الفصل الثامن

الثورة الايرانية

هناك ثلاث عوامل على الأقل لحدوث أية ثورة وهي:

١ - عندما تتردى الأوضاع الإجتماعية والسياسية والإقتصادية في بلد ما الى درجة أن الحاكمين لا يستطيعون الاستمرار في فرض سلطانهم بطريقتهم القديمة. فيضطرون الى استخدام طرق جديدة أقسى بكثير مما جربوه سابقاً.

٢ - حين يترك الناس، من الذين لا يتدخلون في السياسة عادة، أعمالهم اليومية الإعتيادية ويلجأون، بجماهيرهم الغفيرة الى المظاهرات والإضرابات الاجتماعية التي تجبر الحكام على استخدام القوة ضدهم. غير أنهم يستمرون في احتجاجاتهم.

٣ - حين تنضج قيادة منظمة، نالت عبر الزمن ثقة الناس، قيادة قادرة على تنظيم وتعبئة الجماهير ودفعهم الى معمعة الصراع الإيجابي ضد السلطة.

لقد تبين منذ مظاهرات ١٩٧٥ الصاخبة وجود الشرطين الأول والثاني وأخذت الصحافة الأمريكية تعبر عن قلقها حول احتمال سقوط عرش الطاووس ،خاصة حين بدأ إنتاج الغاز ينقطع بتكرار نتيجة لإضرابات العمال كما وازداد عدد الإعتداءات الفردية في ايران ضد الخبراء الأمريكان الذين بلغوا حوالي ٨٠ ألف شخص.

أما الحالة الإقتصادية فقد تدهورت بالرغم من بلوغ مصروفات الدولة سنة ١٩٧٦ مبلغاً قدره ٦٩ بليون دولار. فقد ازدادت نسبة التضخم الى ٤٠٪ عام ١٩٧٥ وكانت المعامل ينقصها الفنيون والأيدي العاملة الفنية الوطنية. فكانت ايران تستورد الخبرة الأجنبية باجور باهظة من البلدان الأخرى في حين كانت البطالة بين أبناء الشعب الأميين قد بلغت أكثر من مليون في طهران وحدها. ثم أن التكنولوجيا الايرانية كانت مستوردة من البلدان الغربية وتعتمد عليها في عملية الإنتاج والادامة وأدوات الاحتياط. بلغت قيمة مستوردات ايران السنوية من الأسلحة أربعة بلايين دولار. وفي سنة ١٩٧٦ قدرت منظمة العفو الدولية عدد المسجونين السياسيين في ايران بحوالي ٧٥٠٠ في حين أن الرقم الحقيقي كان حوالي ١٠٠ ألف سجين. بينما تم قتل ١٧٤ شخصاً سياسياً في الشارع من قبل عصابات السافاك.

أما الشرط الثالث للثورة فتكون عبر تغيرات تأريخية معقدة أثرت لا على ايران وحدها بل على كل العالم. إذ تبدلت الأوضاع السياسية العالمية بصورة جذرية سنة ١٩٥٦ الى درجة

حتمت إفلاس القيادات الثورية في كافة البلدان لتفسح المجال لقيادات جديدة . ففي تلك السنة هاجم خروشوف، في المؤتمر العشرين للحزب السوفياتي ستالين الذى كان قائد الحركة الشيوعية العالمية.كما أعلن خروشوف عدم جدوى الثورات وعلى ضرورة التطور السلمي نحو الإشتراكية بحجة أن الثورات ستكون بمثابة فتيلة لإشعال حرب عالمية نووية. فأكد على ضرورة استتباب التعايش السلمي بين المعسكرين الرأسمالي والإشتراكي وعلى الاكتفاء بالمنافسة السلمية بينهما تجنباً لحدوث حرب عالمية ثالثة. ثم بدأ برجنيف(الذي خلف خروشوف بعد أن تم طرد الأخير في ١٩٦٤ من الحكومة والقيادة السوفياتية) يتكلم عن وجود الطريق اللارأسمالي لبلدان العالم الثالث، طريق يجنبها الاعتماد على البلدان الرأسمالية دون التصادم معها.

ونتيجة لهذه السياسة السوفياتية الجديدة إنشق المعسكر الشرقي العملاق الى قسمين متخاصمين. كانت الصين مع نفوسها البالغة ١٠٠٠ مليون نسمة والبانيا ضد السياسة الخروشوفية ونعتتها ب " التحريفية المعاصرة". بينما اتهم الحزب السوفياتي ومعه الأكثرية الساحقة من الأحزاب الشيوعية العالمية، بأن الصينيين مصابون ب "الدوغماتية" وأنهم يعملون على " اشعال الفتنة بين الرأسمالية والإشتراكية ويجازفون باحداث حرب نووية تقضي على ثلثي سكان العالم".

ونتيجة لهذا الانشقاق فقدت الحركة الشيوعية العالمية جماهيرها وقوتها الثورية وأخذت تعجل نحو الانهيار وأصبحت الأحزاب الشيوعية أبواقاً لخروشوف بحجة العمل على حماية السلام العالمي. وكان تعريفهم للسلام وكأنه بين أمريكا والإتحاد السوفياتي دون البلدان المظلومة، في الوقت الذي كانت الحروب تعم العالم، من فيتنام ولاوس وكمبوديا، عبر الحروب الهندية الپاكستانية حول كشمير وبنگلاديش والحروب العراقية الايرانية وحرب بيافرا ضد نيجيريا والحروب العربية الاسرائيلية المتعددة،وبالرغم من الثورات المسلحة في الفليپين وبورما وملايو والعراق ولبنان وظفار واريتيريا واليمن وقبرص وكينيا وانگولا والجزائر وگواتيمالا...وبالرغم من الانقلابات الدموية في پاكستان والعراق وتركيا والسودان وغانا واندونيسيا وشيلي وگواتيمالا وغيرها.

وفيما يخص الإتحاد السوفياتي كانت كل هذه الأحداث الدموية لا تمثل حرباً عالمية بل مجرد أنها معثرة لاستتباب السلام. فضجرت الشعوب من السياسة السوفياتية حول السلام الذي لم يكن له وجود بالنسبة لهم.وبطبيعة الحال أثرت هذه الخلافات بين جناحي الحركة الشيوعية على الحركة الشيوعية في ايران بصورة سلبية، إذ أنزل حزب تودة شعار الثورة ضد الشاه.

وازداد الطين بلة حين أخفق الحزب الصيني في إيجاد الحركات الثورية الجديدة ، فغير سياسته وابتكر نظرية العوالم الثلاثة التي تشدد على ضرورة توحيد الشعوب والحكومات في العالم الثالث بغية محاربة القوتين العظميين(الإتحاد السوفياتي وأمريكا). ثم دعت الحكومة

الصينية زوجة الشاه ثم أختـه لزيارة الصين بل زار الرئيس الصيني هواكوفانغ ، بعد وفاة ماوتسي تونغ، طهران من ٢٩ آب الى ١ أيلول ١٩٧٨.

ثم نشرت برافدا السوفياتية تصريح برجنيف في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٨، أي في أوج المعارك المسلحة في طهران حيث كان نظام الشاه على بعد ثلاثة أشهر من السقوط. واعتبرت الأطراف المختلفة هذا التصريح بمثابة تأييد لحكومة الشاه. لقد كانت مصالح الإتحاد السوفياتي في ايران الشاه تزداد بإضطراد. فكانت العلاقات الايرانية - السوفياتية متينة حتى آخر يوم من حكم الشاه وقد لخص ديمچينكو في جريدة برافدا ليوم ١٩٧٩/٤/٦ (أي بعد نجاح الثورة الايرانية) هذه العلاقة الحسنة كما يلي:

« على مستوى التبادل التجاري وصلت ايران مؤخراً المرتبة الثانية أو الثالثة بين زبائن الإتحاد السوفياتي، في البلدان الناشئة، وبالمقابل شغل الإتحاد السوفياتي المرتبة الأولى للبلدان المستوردة من ايران...شاركت المؤسسات السوفياتية في إنشاء ١٤٧ مؤسسة صناعية في ايران وتم إنهاء ٨٨ منها...وبين هذه المؤسسات نذكر مؤسسة التعدين في إصفهان التي تستخدم ١٠ آلاف شخص...لقد أنشأ الإتحاد السوفياتي القسم الشمالي لأنابيب الغاز...وخلال ثماني سنوات تم نقل ٧٠ بليون متر مكعب من الغاز (الى الإتحاد السوفياتي) وأن المورد من بيع هذا الغاز يستعمل لدفع أجور الخدمات السوفياتية في إنشاء المشاريع الايرانية الأخرى. »

هكذا إستتبت منافسة ثلاثية أمريكية - سوفياتية - صينية على أسواق ايران الشاه كلٌ يعمل على نيل رضاه. فانهارت كنتيجة لها الحركة الشيوعية في ايران وانهزم قادة حزب تودة الى الخارج، بينما تمكنت مؤسسة سافاك من القضاء على معظم التيارات الصينية التي نشطت في ايران خلال الثورة الثقافية التي حدثت في الصين سنة ١٩٦٦. والأهم من هذا كان نشوء وتوسع معارضة رجال الدين التي عمت ايران و لعبت دوراً بارزاً في توحيد عامة الناس ضد الأمريكان الذين كانوا ينظرون الى ايران وكأنها ولاية سوداء من الولايات الجنوبية في الولايات المتحدة . هذا و قد سبق و أن تحطمت الجبهة الشعبية للدكتور مصدق إذ تم قتل العديدين من رجالاتها بينما انضم عدد آخر منهم ، مثل شاپور بختيار الى سلك السافاك.

هكذا ظهرت حركات إسلامية وأخرى ماركسية - إسلامية مثل حركتي مجاهدي خلق وفدائيين خلق. وبدأ رجال الدين وبالأخص آية الله الطالقاني وآية الله الخميني، يقودون المعارضة المتكاثرة ضد عرش الطاووس وتكونت جبهة جديدة لم يكن لأنصار بريجنيف دور بارز فيها لأنهم تركوا ايران الى الخارج. بل ضمت الأحزاب السرية الجديدة وأيضاً وكلاء السي آي أي المتسترين من أمثال مهدي بزرگان الذي كان يدير، بمساعدة الأمريكان، منظمة حقوق الإنسان، العلنية تحت ظل الشاه، والتي مركزها في أمريكا على العنوان التالي:

1522K. Street, N.W., Washngton D.C., 20005. U.S.A. تلك المنظمة التي كانت أخت الشاه الأميرة أشرف ، ولمدة عامين، رئيسة لها. راجع (مدافع آية الله لمحمد حسنين هيكل، ص. ٢٠٢) وكذلك إبراهيم يزدي الذي كان وما يزال يحمل الجنسية الأمريكية بعد أن عاش

في الولايات المتحدة لسنوات وهوالذي أصبح أول نائب رئيس الوزراء لشؤون الثورة.

لقد برز الخميني كقائد سياسي حين تم إلقاء القبض عليه سنة ١٩٦٣ ومن ثم ترحيله الى تركيا للتخلص من خطاباته النارية. ومن تركيا سافر الى النجف واستقر فيها حتى السادس من تشرين الأول ١٩٧٧، حين طردته الحكومة العراقية، فاضطر الى السفر الى فرنسا واستقر في ضاحية نوفل لو شاتو على بعد ٢٠ ميلاً من باريس، وبقي هناك حتى عودته الى طهران أثناء الثورة. لقد كانت النقطة الرئيسية في خطاباته هي دعوة الجيش الى التمرد والامتناع عن ضرب الشعب ورفض أوامر قادته. ففي خريف ١٩٧٧ وجه نداءً الى الجنود قائلاً: « أتركوا الجيش بأعداد صغيرة، إما كأفراد أو كل إثنين أو ثلاثة سوية. فأنتم جندالله. خذوا أسلحتكم فهي أسلحة الله. » . ولبى الكثيرون نداءه، ففي كانون الثاني ١٩٧٨ انهزم فوج كامل تعداده ٥٠٠ جندي والتجأوا الى منطقة مشهد وأخذوا كامل أسلحتهم معهم.

لقد أدركت حكومة الولايات المتحدة نهاية سيطرة الشاه على الشعب واتضحت لديها هذه الحقيقة حين انخفض إنتاج النفط. وعندما أخذ الأمريكيون في ايران يتجنبون الذهاب الى مراكز الترف في المدن الرئيسية. فقررت السي آي أي الإعداد لانقلاب عسكري بعد« أن يذهب الشاه الى المنفى، وتجلب جنرالاً متديناً كرئيس للجمهورية فتنهار الثورة الشعبية. » وفي محاولة لكارتر كي يقرب نفسه من المعارضين للشاه أخذ يدلي بتصريحات متناقضة. ففي ١٩٧٨/١٠/١٠ صرح كارتر متهماً الشاه بأنه «تطرف كثيراً لتثبيت الديمقراطية. » في حين أن الشاه لم يتم حتى بخطوة في هذا الاتجاه، بينما صرح في ٣١/ ١٠/ ١٩٧٨ بأن « الشاه يعمل على نشر الحكم الديمقراطي الذي يعارضه من لا يرغبون في مثل هذا الحكم. ».

إتضح للسفير الأمريكي سوليفان بأن الأمور خرجت من يد الشاه وجيشه فبعث في ١٩٧٨/١١/١٢ برقية الى واشنطن قائلاً:« أصبحت أيام الشاه الآن معدودة ومن الضروري أن نجد بديلاً عنه. ».

بدأت المفاوضات بين الأمريكان وقادة الثورة الايرانية مباشرة وذلك عن طريق مهدي بازرگان الذي سبق لحكومة الشاه وأن القت القبض عليه بغية رفع سمعته ومكانته السياسية. فقابله، وهو في السجن، رئيس السافاك الجديد، مقدمي، وأخبره(راجع حسنين هيكل، نفس المصدر، الصفحة ٢١٣) قائلاً:

« لقد حضرت لك برسالة من الشاه. فجلالته على إستعداد أن يملك ولا يحكم...وهو عازم على أن يدع الشعب الايراني ينفذ مشيئته فاذا كانوا يريدون ملكية دستورية فليكن لهم ما يريدون. فلماذا لا تتعاونَ معه!» . ويؤكد هيكل بأنه حصل على هذه المعلومات من مهدي بزرگان نفسه، الذي سجلها في مفكرته اليومية . ويؤكد بزرگان بأنه اتفق مع رئيس السافاك فتم الافراج عنه. فاتصل بازرگان بالكوادر القيادية للثورة مثل آية الله منتظري وحجة الإسلام رفسنجاني والدكتور ناصرمناشي، وزير الإعلام بعد الثورة، وتم الإتفاق على مغادرة الشاه لايران، كخطوة أولى، ثم إجراء انتخابات جديدة قبل عودته. وفي تشرين الثاني ١٩٧٨ وصلت بعثة الكنفرس الأمريكي من أعضاء حقوق الإنسان الدولية وقابلت بزرگان و اتفق

الطرفان على خطة أن يترك الشاه بموجبها للبلاد ثم تجري الانتخابات. وكانت نقطة الخلاف الوحيدة بين قادة الثورة والأمريكان هي مطالبة الثوار بالغاء الملكية وإعلان الجمهورية. فاضطر بازركان الى السفر الى فرنسا مرتين لاقناع الخميني على بقاء الملكية ولكن دون جدوى. علماً بأن بزركان أكد فيما بعد لحسنين هيكل بأنه هدد الخميني قائلاً» بأن الجيش بأسره من الجنرالات الى أقل الرتب، هم ضد الثورة وإننا نواجه احتمال الحرب الأهلية واحتمال وقوع مذبحة لم يسبق لها مثل.» (راجع مدافع آية الله، الصفحة ٢٢١). فرفض الخميني كافة « حلول الوسط» إذ إمتاز الخميني، على عكس البرجنيفيين في حزب تودة، بصلابته ورفضه المساومة. فهدده بزركان ثانية بالقول(راجع نفس المصدر، الصفحة٢٢٢): « هلْ أنت مقتنع تماماً بأننا يجب أن نستمر؟ هل تستطيع ضمان نجاحنا ضد تدخل الجيش والأمريكيين وأوروبا؟» فأجاب الخميني: « كلي ثقة في الله.». ثم طلب الخميني من بازركان أن يعد قائمة بأسماء الوزارة الجديدة، بعد نجاح الثورة، على أن يكون بازركان رئيساً لها. أي أن الطرفين اتفقا على شكل الحكومة الجديدة ولم يعارض الأمريكان اعلان الجمهورية لأن السي آي أي كانت قد اقترحت ذلك، كما ورد أعلاه. ويقول بازركان بأنه « جلس مع ابراهيم يزدي (الأمريكي الجنسية وبالتالي خاضع للقوانين الأمريكية) وأعددنا قائمة بأسماء الوزراء» . وكان يزدي قد ترك الولايات المتحدة وسافر الى باريس وعاش مع الخميني بصاحبة أبو الحسن بني صدر وصادق قطب زادة.ويؤكد حسنين هيكل (الصفحة ٢٢٣) بأن شاهپور بختيار كان « مشتركاً في المفاوضات التي دارت بين بازركان والأمريكيين بشكل مباشر أو خلال زوج إبنته الدكتور بافرودي الذي عقد الإجتماعات مع الأمريكيين في منزله.» . و يقول هيكل (الصفحة ٢٢٥) بأن الشاه « كان جاهلاً بالإتفاق الذي تم التوصل اليه مع الأمريكيين بخصوص إقامة الجمهورية في نهاية الأمر.».

إنتصرت الثورة الايرانية في اليوم الخامس من شباط ١٩٧٩. ومن الجدير أن نشير بأن الثوري السوفياتي قسطنطين ترويانفسكي كتب سنة ١٩١٨ في كتابه(الشرق والثورة) بأن « الثورة في ايران هي مفتاح الثورة في كل الشرق وأن تحويل مركز الثقل للثورة العالمية الى ايران سيؤدي الى نقدان الإستعمار كل الأهمية الإستراتيجية لقناة السويس.

لقد اتفق الإستعمار الغربي مع هذا الرأي وأدرك أهمية الثورة الايرانية التي وقعت في ثاني أغزر بلد لانتاج البترول في الشرق الأوسط. في بلد يحوي خامس قوة عسكرية في العالم وله ١٥٠٠ كيلو متر من الحدود مع الإتحاد السوفياتي ويسيطر على الجانب الشرقي من الخليج كله. وفجأةً تحولت هذه القوة العسكرية من أيادي عملاء الإستعمار الى أيادي ٤٢ مليون ايراني من الذين ضحوا لانقاذ بلادهم من الاحتلال والاستغلال الأنكلو - أمريكي. لقد فشل هؤلاء في اسقاط الحكومة الإيرانية إلا أنهم نجحوا في إحداث عدد كبير من الإنشقاقات بين أبناء الشعب ولقد استمرت حكومة الثورة في الحكم بعد أن طردت عملاء الإستعمار المكشوفين أمثال مهدي بزركان وإبراهيم يزدي. وذلك لامكانية الخميني في السيطرة على

الأغلبية الساحقة من الشعب. ولكنه أخفق في إنقاذ الشعب من الانشقاق وذلك لعاملين على الأقل:

١ – لم يملك الخميني الكادر المتدرب ولاحزباً سياسياً منظماً. فالكادر الديني كانت تنقصه الخبرة " العلمانية " و كان يتصرف وكأن التأريخ عاد الى الوراء الى أيام الخليفة عثمان بن عفان حين ثار الشعب ضده . وأخذ الكادر الديني ينظر الى الأشياء.. لا بالعيون المتمدنة للقرن العشرين وذلك لجهله وكرهه للعلوم الحديثة وللحضارة العلمانية التي كان لها تأثير جوهري وعميق على نمط الحياة الحديثة للشعب الايراني وعلى أفكار الشعب المتمدن.

ولعدم وجود حزب سياسي يقوده الخميني، اضطرت الحكومة الجديدة الى الدفاع عن نفسها بالاعتماد على العاطلين عن العمل من الذين يفتشون عن مهنة لكسب عيشهم. وكان الجهل منتشراً بينهم نتيجة لاهمال الشاه الاهتمام بثقافة الشعب. ويشير الجدول رقم ٥ بأن نسبة الأمية في ايران كانت، حتى في سنة ١٩٩٥، ٤٤٪. كما اعتمدت الحكومة الجديدة على رجال الجيش والشرطة وأعضاء السافاك الذين أسرعوا الى تأييد الحكومة بغية ابعاد الشبهة عن أنفسهم وبغية الاستمرار في كسب عيشهم بالطريقة التي تعودوا عليها أيام الشاه.

٢ – لقد عمل المستعمرون الأمريكان منذ اللحظة الأولى من الثورة على إحداث انشقاق في صفوف الحكومة الجديدة وفي صفوف الشعب. إذ أن التأريخ يعلمنا بأن الذين يقودون أية ثورة يتفقون على القضاء على الحكم القائم ولكن، وبعد نجاحهم في هذه الثورة، ينشقون فيما بينهم. وهذا ما حدث في الثورة الفرنسية والسوفياتية والصينية وغيرها.

لقد عمل الأمريكان على إبقاء العلاقة الستراتيجية القديمة بينهم وبين ايران، خاصة لأنه كان لهم نفوذ واسع في الحكومة، إذ كان بازرگان، كرئيس الوزراء، وابراهيم يزدي، كنائب الرئيس، ينويان الإبقاء على هذه العلاقة. وفعلاً قابلا ، في الجزائر، وزير خارجية أمريكا، ـ برس ڤانس، واتفقا على استمرار العلاقات الطيبة بين البلدين.

إلا أن الشعب الايراني رفض الوصاية الأمريكية بشدة . فعمل المستعمرون على شق الصفوف وقد نجحوا في ذلك الى حد بعيد، لعدة اسباب منها جهل القيادة الدينية وتعصبها ضد التمدن والإنفتاح الفكري و ضد المثقفين في الحكومة و الشعب و عدم النضج السياسي للمنظمات السياسية القائمة والتي لعبت دوراً بارزاً في إنجاح الثورة . إذ عمل مجاهدو خلق وفدائيو خلق أكثر من غيرهم في خلق الثورة وانجاحها . وحين فشلوا في كسب رجال الدين الحاكمين الى جانبهم قرروا الانحياز الى الجانب الأمريكي والبعث العراقي. كما حدثت عدة إنشقاقات في صفوفهم وفي الاخير اضطروا الى ترك البلاد والانتشار الى أوروبا وأمريكا وبالأخص الى العراق حيث رفعوا السلاح البعثي ضد الحكومة الايرانية.

الفصل التاسع

صدام حسين

ولد سنة ١٩٣٧في قرية العوجة قرب تكريت بلواء بغداد. تم تدريبه من قبل خاله خيرالله طلفاح الذي كان معلماً ويحمل أفكاراً نازية. فحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات. ويقول فؤاد مطر الذى كتب تأريخ حياة صدام بأنه تعلم إستخدام السلاح حين كان في العاشرة من العمر. وفي السادسة عشر شارك خاله في إغتيال عبدالله الرشيد، عم الجنرال ماهر عبد الرشيد. اشترك في حزب البعث وهو تلميذ في الثانوية، ذلك الحزب الذي تم تأسيسه سنة ١٩٤٣ في سوريا من قبل ميشيل عفلق بعد أن تأثر بالأفكار النازية حين كان في أوروبا.

تم إتهام صدام وعمره عشرون سنة بقتل سعدون الآلوسي ولكن أفرج عنه لعدم وجود الأدلة الكافية ضده وفي سنة ١٩٥٩، حين بلغ٢٢سنة من العمر، اشترك في محاولة اغتيال عبدالكريم قاسم وانهزم أثر ذلك الى مصر واستقر هناك حتى سنة ١٩٦٣.

أكدت رسالة من وزارة الخارجية المصرية الى الخارجية السورية بأن صدام « إنضم الى المخابرات المركزية .C.I.A سنة ١٩٦١ » وهو في القاهرة. ويقول جون بلوگ، المحرر السياسي لجريدة Indipendent on Sunday البريطانية ليوم ١٩٩١/١/٦ بأنه تم الإتصال بين السي آي أي وصدام حسين في بداية ١٩٦٠.

لقد كان لعلاقة صدام بالمخابرات المركزية دورها حين عاد الى بغداد بعد إنقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ و أصبح المسؤول عن التعذيب لأعضاء الحزب الشيوعي في قصر النهاية حين كان يستلم تفاصيل التنظيم السري للحزب من هادي هاشم وعصام القاضي وغيرهما من قادة الحزب الشيوعي، وكذلك من طالب الشبيب، وزير الخارجية، الذي كان « يقابل السفير الأمريكي في بغداد مرة كل اسبوع» حسب تصريح هاني الفكيكي في مناقشة محاضرته بقاعة الكوفة.

حين أزيح حزب البعث عن الحكم في تشرين الثاني ١٩٦٣ اختفى صدام وركز على تقوية تنظيم جهاز جنين الذي تمرس في قتل الشيوعيين الذين كانوا يقودون إتحاد الطلبة والشبيبة ونقابات العمال. يقول درويش والكستدر (نفس المصدر، الصفحة ٢٠٣)

« لقد أجرى صدام حسين عدة اتصالات مع الأمريكان والبريطانيين في بيروت حيث أصبح الدكتور ناصر الحاني سفيراً للعراق سنة ١٩٦٧ بعد قطع العلاقات بين العراق وأمريكا عقب حرب السويس. » ويقولان أيضاً:« إن العلاقة الرئيسية مع الأمريكان كانت عن طريق الدكتور ناصر الحاني، سفير العراق في واشنطن، الذي كان يقدم تقاريره الى عبد الرزاق النايف، نائب رئيس المخابرات العسكرية العراقية في بغداد. » ويقولان أيضاً:

« تم قتل كافة أعضاء حزب البعث الذين تكلموا الى الصحفيين حول هذه الاتصالات أو الذين شاركوا في هذه الاتصالات وكان بمقدورهم الشهادة عليها...لقد أشار عضو حزبي كان يعمل كموظف في وزارة النفط الى الارتباط الوثيق بين الجهاز السري لحزب البعث وموظفي المخابرات البريطانية، مصرحاً بأن البريطانيين كانوا يرغبون في أن يروا نظاماً عراقياً يعمل على اعطاء شركات النفط امتيازات مرضية ».

يعطي درويش و الكسندر تفاصيل الاتصالات بين حزب البعث والسي آي أي لتنظيم انقلاب ١٩٦٨ويؤكدان بأن المخابرات الأمريكية كانت على إتصال بجماعتين متنافستين هما جماعة ناصر الحاني وعبدالرزاق النايف وإبراهيم الداود من جهة وجماعة احمد حسن البكر من الجهة الأخرى وقد أنذر الحاني النايف عن مغبة العمل مع البعث ولكن:« سبق وأن تم الإتصال بين الجنرال حردان التكريتي الذي كان عضواً قيادياً في حزب البعث مع اثنين من رجال النايف هما: سعدون غيدان، قائد اللواء الأول المدرع للحرس الجمهوري، والرئيس أحمد مخلص، ضابط المخابرات بإمرة النايف. ». ويقولان أيضاً:

« أسندت لصلاح عمر العلي التكريتي، العضو في جهاز حنين، مهمة التحقيق» حين تم إعدام ١٤ شخصاً بتهمة التجسس في ١٩٦٩/١/٢٧ وذلك بغية القضاء على مناوئي صدام بعد أن قام« صادق جعفر، العضو في جهاز حنين، بتسليم رسائل مزيفة اليهم، وكانت الرسائل مكتوبة بطريقة تورطهم في جريمة العمل كعملاء إسرائيل. » (نفس المصدر، الصفحة ٢٠٦). ويقولان أيضاً، (الصفحة ٢٠٨):

« لقد أقنع صدام حزب البعث على دعوة الشيوعيين لتشكيل حكومة الجبهة الوطنية، وسمحت هذه الخطوة بإظهار العراق وكأنه يطبق سياسة واعية ضد الغرب والتي ضمنت مساعدة للصداقة مع الإتحاد السوفياتي الذي جهز السلاح لبغداد. ولكن ، وفي نفس اليوم الذي وقع فيه الرئيس ميثاق الوحدة الوطنية مع الشيوعيين(مع عزيز محمد)، وزع صدام نشرة بين أعضاء جهاز حنين بعنوان" كيف نقضي على الحزب الشيوعي". » ومع تسمية اللجنة المركزية للحزب" الشيوعي" لصدام ب" الديمقراطي" و" كاسترو العراق" قام هو بذبحهم بالمئات وذلك حتى حين كانت اللجنة المركزية مشتركة في حكومة البعث. مع الارتباط الوثيق بين حزب البعث والإتحاد السوفياتي من جهة وبينه و بين المخابرات الأمريكية من الجهة الثانية تمكن الحزب من تصفية كافة مناوئيه بما في ذلك الفلسطينيين .فيقول سامي يوسف في كتاب(حرب الخليج و النظام العالمي الجديد، دار كتب زيد المحدودة، Zed Books، بالإنكليزية ، لندن١٩٩١، الصفحة ٥٥): « لقد كانت باكورة الضربة الرئيسية لصدام ضد

الفلسطينين في أيلول ١٩٧٠ حين خان نظامه لوعد قطعه بنفسه لياسر عرفات مؤكداً بأن الجيش العراقي البالغ ١٥ ألف والمعسكر في الأردن سيساعد الفلسطينيين في حالة هجوم الملك حسين عليهم وبدأ الهجوم بعد أيام حيث اخترقت القوات الأردنية، في حالات معينة، حتى الخطوط العراقية للهجوم على الفلسطينيين. كما أن المرتدين الفلسطينيين، المسندين من قبل العراق، قتلوا ممثلي وقادة حركة تحرير الفلسطينية. كما تم في بيروت اغتيال عدد من العراقيين الذين برزوا في الصراع الفلسطيني.».

إلا أن الجرائم التي قام بها صدام حسين والتي فاقت فظاعتها ما قام به هتلر وهولاكو والتي يحتاج كل منها الى كتاب خاص هي:

١ - إستخدام الأسلحة الكيمياوية في ١٩٨٨/٣/١٦ ضد أبناء الشعب العراقي من أهالي حلبجة حين تم القتل الجماعي لخمسة آلاف مواطن عراقي بريء، بينهم الأطفال والنساء والشيوخ، من الذين لا دخل لهم بخلافات صدام مع ايران أو مع المقاتلين الأكراد المنظمين في الحزب البارزاني أو الطالباني أو أي حزب آخر.

٢ - الهجوم على الشعب الإيراني واستخدام الأسلحة الكيمياوية ضدهم في حرب استمرت ثماني سنوات كما سيتم تفصيله في فصل خاص.

٣ - إختطاف وقتل أكثر من مئة ألف كردي بريء في عملية الأنفال ، وذلك انتقاماً لتواطؤ جلال الطالباني مع الجيش الايراني، أثناء الحرب، حين ساعد جلال على جلب الپاسداران الايرانيين الى حد مدينة ليلان قرب كركوك . علماً بأن الذين تم إختطافهم لم يشاركوا جلال في عمليته.

٤ - الهجوم على الكويت والذي تسبب في قتل ربع مليون عراقي بريء. وهناك فصل خاص في هذا الكتاب حول الحرب العراقية - الكويتية.

٥ - التهجير الجماعي لمئات الألوف من العراقيين الشيعة العرب والأكراد الفيليين بحجة أنهم من تبعية ايران وليسوا من أصل عثماني، علماً بأنه هاجم منطقة خوزستان الإيرانية بحجة أن سكانها هم من العرب وبحجة أنه يعمل على تحريرهم. وسكان خوزستان(عربستان) لم يكونوا من أصل عثماني في يوم ما. وقد تمت عملية التهجير في معظم الحالات بعد سجن الذكور الشباب بغية منعهم عن الانضمام الى الجيش الايراني في حربه ضد العراق، ومازال مصير هؤلاء المسجونين مجهولاً الى الآن.

٦ - اختطاف المئات من العراقيين من مختلف الأحزاب وقتلهم دون سبب او محاكمة. نذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر: المهندس اللامع أسعد الشبيبي وجاري وصديقي دارا توفيق، محرر جريدة التآخي وزميلي وجاري الفيلسوف الجامعي رشدي أحمد وإبن خالي عبدالكريم أسعد والطالب في الصف المنتهي في الكلية الطبية الشاب عمار مجيد سلمان حسن ومحمد عباس خضير مع سبعة من رفاقه من المسلمين وجاسم العطار وعبدالحسين أبو لحمة وعبدالرزاق الشاوي وقاسم شبر ومحمد الخضري وعبيدالله البارزاني وصالح اليوسفي وسنوبر محمود وآمنة رسول وشاناز عثمان ومطشر جواس وزميلي في الدراسة وفي اتحاد

الطلبة: خالد أحمد زكي واحمد الحلاق وشعبان كريم وهاشم الآلوسي وزهير علاوي ورافع الكبيسي وعباس خنيف وستار خضير، مسؤول الجناح العسكري في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لمعارضته لجبهة التعاون مع البعث وعبدالأمير سعيد الذي عارض أيضاً الجبهة مع البعث و ٣١ عسكرياً في آيار ١٩٧٨ بتوقيع عامر عبدالله، وزير الداخلية بالوكالة، وسعد اللعيبي و شهاب نوري وشاسوار شيخ جلال (آرام) و جعفر عبدالواحد و نجم الطالباني و زميلي في الدراسة شوكت عقراوي و فيصل الطالباني وسيد كريم برزنجي وسلوى البحراني ومحمد باقر الصدر وأخته بنت الهدى وجهاد مجيدي وناجحة حاتم الركابي وحسن الشيخ ونزار الركابي وعبدالخالق السامرائي وحردان التكريتي وعبدالكريم الشيخلي والمفقودين العالم الفيزياوي حسين الشهرستاني وصفاء الحافظ وصباح الدرة مع مليون عراقي وايراني قتلوا أثناء الحرب ومئات غيرهم لا نعرف حتى أسماءهم.

يقول سامي يوسف (نفس المصدر، الصفحة ٥٤):

« إذا اصطادوك معارضاً للنظام البعثي في العراق حتى معارضة شفوية عليك أن تتوقع لا التعذيب الجسدي وحسب بل حتى احتمال تعذيب واغتصاب أمك أو أختك او زوجتك. وفي مناسبة واحدة تم اختطاف عدة مئات من الأطفال الأكراد في السليمانية وذلك لاستخدامهم للضغط على آبائهم أو إخوتهم لتسليم أنفسهم للسلطة. ومنذ ذلك الحين إختفى من الوجود ، في السليمانية وحدها، حوالي ستمئة طفل من المسلم به أنهم قُتلوا. » وكلنا نتذكر، بكل غضب، ما جرى بسافرة جميل حافظ، زوجة حسين أبو العيس، تلك المتكورة التي ألحت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي عليها فيما بعد لتزيد حكومة الجبهة وتصفق لها.

ما عدا النقطة الرابعة أعلاه (أي إحتلال الكويت) لم تحتج البلدان الرأسمالية، التي جلبت صدام الى الحكم، على هذه الجرائم البشعة بل قامت ببيع الأسلحة الفتاكة له قبل وبعد ارتكاب هذه الجرائم. وفي كثير من الحالات قامت المخابرات المركزية الامريكية بمساعدة صدام، عن طريق الأقمار الصناعية الأمريكية ، وخاصة خلال العدوان على ايران.

من المهم أن نتذكر ونؤكد على أن صدام حسين لم يقم بهذه الجرائم لمصلحته ولوحده بل إنه، مثل هتلر، يمثل طبقة حاكمة كاملة لا تقتصر عليه وعلى أبنائه و أقربائه و شرطته و مخابراته و حرسه الجمهوري ، فحسب بل كل المنتفعين من استمراره في الحكم بما في ذلك المهربين والملاكين والتجار والمضاربين والمقاولين وأصحاب الشركات الصناعية والعمرانية وقادة حزب البعث وكوادره وكل الذين تطوعوا لحمل السلاح له.

أما هروب البعض من هؤلاء من حزب البعث الى طرف المعارضة من أمثال وفيق السامرائي وأياد علاوي وتحسين معلة وصلاح عمر العلي وطالب الشبيب وعشرات غيرهم، فإنهم يؤكدون للشعب العراقي على ضرورة عفوهم عن جرائمهم الفاحشة. في حين ان الكثير من هؤلاء مرسلون من قبل حزب البعث للتغلغل في صفوف معارضيه. هناك علامات الاستفهام عليهم كلهم.و هنا من الضروري أن نتعلم من التأريخ ونتذكر هروب رودولف هيس، نائب هتلر من ألمانيا الى بريطانيا، طالباً اللجوء، خلال الحرب العالمية الثانية. لكن محاكمات

نورنبرغ برهنت بأنه كان في الحقيقة رسولاً لهتلر بعثه لكي يقوم بإقناع الحكومة البريطانية على مشاركة المانيا النازية في الحرب ضد الإتحاد السوفياتي. وقد حكمت عليه المحكمة بالسجن مدى الحياة.

لغرض الحفاظ على الموضوعية المتزونة من الضروري أن نوضح هنا بأن معظم المعارضة التقليدية العراقية قامت هي أيضاً بنشر أخبار جرائم صدام بل المبالغة فيها، ولا حاجة الى مثل هذه المبالغة، ولكن هذه المعارضة تقوم بهذه المزايدة لسببين على الأقل:

١ - التغطية على تواطئها المزمن مع البعث ومشاركته الحكم والظلم. تلك المشاركة التي انتهت إما لأن صدام طردها أو لأنها لم تنل ماكانت تصبو اليه من هذا المجرم أو ،كما كان الحال مع قادة الاكراد، بناء على طلب الأمريكان وشاه ايران. فجلال الطالباني كان أول المؤيدين لحكم البعث سنة ١٩٦٨ ومصطفى البارزاني اشترك في مؤامرة ٨ شباط ١٩٦٣ ثم اشترك في الحكم مع البعث بين ١٩٧٠و١٩٧٤، بينما اشتركت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الحكومة مع البعث من ١٩٧٣ الى ١٩٧٩.اما البعثيون السابقون من الذين يتشدقون بالديمقراطية في هذه الأيام فإنهم شاركوا في كل الجرائم البعثية وغالباً كانت لهم أدوار قيادية فيها. فالمعروف عن صدام هو أنه يلح على مشاركة أعضاء حزبه وموظفيه بل وزرائه في معاقبة خصومه بل قتلهم لكي تتكون لديهم مصلحة ذاتية في استمرار حكم البعث.

٢ - إن المعارضة التقليدية تستنكر جرائم صدام و تبالغ فيها لتبرير تعاونها مع المستعمرين الأنكلو - أمريكان . علماً بأن الحكومتين البريطانية والأمريكية أستا المؤتمر " الوطني " العراقي وانفقتا عليه خمسين مليون دولار على الأقل (راجع تصريحات محمد بحر العلوم في فصل آخر من هذا الكتاب) بغية الدعاية ضد صدام كما اعترف بذلك قادة الحكومة الأمريكية والمسؤولون في .C.I.A كما سنرى أيضاً في فصل قادم من الكتاب.

الفصل العاشر

الحرب العراقية - الايرانية

كنت قد حضرت المحاضرة التي ألقاها خبير أمريكي في الجمعية الملكية البريطانية The Royal Society حول البحوث التي تجريهامنظمة الحلف الأطلسي في الشؤون الهندسية. إنني لا أنوي إدخال القارئ في المواضيع الهندسية ولكنني أود أن أحيطه علماً بأن الخبير صرح، في سياق محاضرته بأن بحوث المنظمة الحالية تتعلق بما ستقوم به بعد عشرين عاماً وانها تخطط بحوثها مسبقاً وتعطي لنفسها على الدوام عشرين سنة من السبق للحوادث. أذكر هذه الحقيقة لكي أحيط القارئ علماً بأن الحكومات المنظمة في الحلف الأطلسي لا تترك الحوادث لكي تقع بصورة عفوية بل تخطط لها قبل أمد طويل.

ومن الناحية الأخرى، وبالرغم مما ذكره الخبير، فمن الضروري أن لا ننسى بأن هناك في الشؤون السياسية، مثلما هو الحال في كل الشؤون الاخرى الكثير من الأشياء يتم حدوثهادون توقع. لقد أثبتت نظرية المصائب Catastrophe Theory ونظرية الفوضى Chaos Theory هذه الحقيقة. ولهذا لا أود أن يظن القارئ وكأن الأشياء كلها قد تم التخطيط لها مسبقاً. بل أود أن يدرك بأن المخططين يعملون ما في استطاعتهم لتوقع المستقبل ووضع الحلول لكل الاحتمالات الممكنة . ولهذا فان الحكومة الأمريكية والـC.I.A، مثلاً، تستخدمان المؤسسات المختصة في البحث العلمي ، مثل مؤسسة راند الأمريكية للبحوث ، لتخطيط المستقبل بالاستناد الى علم بحث العمليات والتخطيط الرياضي لتحقيق ذلك. كما أن استخدام هذه الطرق العلمية غالباً ما يرشد هذه الحكومات الى القيام بفعل، لا يخطر ببال المرء بالضرورة.

أنني أبدأ بهذه المقدمة لأشير بأن الأحداث التي انتهت بالحرب العراقية - الايرانية كانت قد خططت مسبقاً. فالحكومة الأمريكية كانت قد أدركت جنين التغيرات التي ستجري في الشرق الأوسط منذ المظاهرات الشعبية الضخمة في طهران ضد الشاه سنة ١٩٧٥. وحسب تصريح لمسعود البارزاني في برمنغهام بانكلترة عام ١٩٧٧، لعدد من الأكراد، وكنت بينهم، أكد بأن «العلاقات الكردية - الأمريكية كانت على أحسن ما يرام الى أن التقى كيسنكر، وزير الخارجية حينذاك، فجأة بصدام حسين سنة ١٩٧٥، إذ بعد ذلك اللقاء (السري) تغيرت الأشياء بشكل لم نكن نتوقعه.»

كما ورد أعلاه توسعت الإحتجاجات الشعبية في ايران بعد ١٩٧٥ وانتشرت في ١٩٧٧و١٩٧٨ وانتهت بانتصار الثورة الايرانية في ١٩٧٩/٢/٥. فلقاء صدام حسين مع كيسنكر لم يكن عفوياً بل جاء نتيجة لدراسة أمريكا للوضع في هذه المنطقة الغنية والحساسة مستخدمة المؤسسات الأمريكية للبحوث الستراتيجية. أثبتت الأحداث على أن اللقاء كان مثمراً بالنسبة للأمريكان. كما أثبتت الأحداث التي تلت الثورة في ايران، على أن الحكومة الأمريكية لم تفلح في إقناع الخميني على التحالف معها. بل العكس وصلت علاقة ايران مع الأمريكان الى حد القطيعة والعداء في ١٩٧٩/١١/٤ حين احتل الطلبة الايرانيون السفارة الامريكية في طهران وحجزوا موظفيها كرهائن.

وبينما كانت العلاقات الأمريكية الايرانية تتردى من سيئ الى أسوأ فقد أدى اجتماع صدام بكيسنكر الى تحسن العلاقات الأمريكية - العراقية وبدأت الحالة السياسية في العراق تتغير هي أيضاً وبسرعة . فبعد هذا اللقاء وقعت إتفاقية الجزائر بين الشاه وصدام في تلك السنة. وبالتالي سلم مصطفى البارزاني أسلحته الى الشاه وتوجه الى أمريكا للعيش هناك حتى الموت . ومنذ ذلك الحين تعاظم دور صدام في العراق على حساب أحمد حسن البكر. بدأ صدام ينفذ خططه التي قدمها الى جياز حتى سنة ١٩٧٣ حول محاربة الشيوعيين و توسعت هذه المحاربة دون سبب و دون أن تتوقعها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التي شملت كل شيء لارضاء صدام ، بما في ذلك القبول بإعدام ٣١ عسكرياً تم اتهامهم بالشيوعية. لقد شمل الإرهاب الأكثرية الساحقة من قواعد الحزب وخاصة بعد أن فسح صدام المجال لقادة الحزب في ترك العراق بجوازات سفر بعثية.

مع نجاح الثورة الايرانية أخذت الأحداث في العراق تجري بسرعة. ففي ١٧ تموز ١٩٧٩ سيطر صدام على الحكومة وتم أقصاء أحمد حسن البكر. ثم قتل ٢٢ من وزراء وقادة حزب البعث بتهمة التآمر مع سوريا، ورافق ذلك إعدام أو قتل ما يقارب خمسمئة آخرين حسب ما كتبه سمير خليل في (جمهورية الخوف، بالإنكليزية، الصفحة ٧٠).من الجدير هنا أن نتذكر بأن القيادة السورية لحزب البعث هي من الطائفة العلوية (فرقة من الشيعة) وكانت علامات التقارب بينها وبين حكومة الخميني واضحة جداً. لعلنا، نحن العراقيين، بسياسة " فرق تسد " التي استخدمها المستعمرون في كل مكان ندرك تركيزهم على الطائفة السنية، التي فرضوها حكاماً على العراق منذ تأسيسه، لاحداث التفرقة بين الجيران الثلاثة: ايران والعراق وسوريا، وذلك لإحباط أية محاولة لتشكيل كتلة نفوسها ٨٠ مليون نسمة تمتد من باكستان الى البحر المتوسط وتعزل قوات الحلف الأطلسي المرابط في تركيا عن آبار نفط الخليج. وبالمقابل ازداد نشاط حزب الدعوة الإسلامية والحركات الدينية الاخرى في العراق وذلك لأن الشعب، بجماهيره الغفيرة وقف ضد اللجنة المركزية للحزب الشيوعي واستاء من تعاونها مع البعث الناشي. كما تأثرت الحركة الإسلامية بالثورة في ايران خاصة لأن البعث سبق وأن طرد الخميني من العراق بل حاصر مدينة كربلاء في شباط ١٩٧٧ وقهر الإنتفاضة الشعبية فيها، تاركاً سيلاً من الدماء. لقد نالت الحكومة المساندة الكلية لارتكاب هذه الجريمة

من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التي كانت مشتركة مع البعث في حكومة الجبهة . ففي ٨ شباط ١٩٧٧(في الذكرى الرابعة عشر للانقلاب البعثي سنة ١٩٦٣) أصدر المكتب السياسي بياناً جاء فيه:-

« إن حزبنا الشيوعي العراقي يقف بحزم الى جانب السلطة الوطنية... ويعتبر هذه النشاطات التآمرية المعادية تحت أية صورة ظهرت وبأي شعار تسترت موجهة الى جموع شعبنا المناضل وجماهيره الكادحة ومكتسباته التقدمية. إن المكتب السياسي يدعو منظمات حزبنا والرفاق كافة الى رفع اليقظة ومراقبة النشاطات التآمرية، والإتصال بمنظمات حزب البعث العربي الإشتراكي الحليف، وتنشيط لجان الجبهة الوطنية القومية التقدمية لغرض التنسيق للقيام بأعمال مشتركة ضد التآمر وأعمال التخريب والإستفزاز وفضحها على نطاق جماهيري... » (نقلاً عن نداء الرافدين الدمشقية، العدد ١٣٠، في ١٩٩٦/٥/٧).

لقد قامت الحكومة بترقيف حوالي الألفين من أهل كربلاء، وقتلت ثمانية من رجال الدين ، ثم قامت بالتهجير القسري الجماعي الى ايران لأكثر من مئتي ألف من أبناء مدن العتبات المقدسة. فالحكومة البعثية - " الشيوعية " لعبت دوراً فعالاً شرساً في تأجيج العنعنات الطائفية التي أجبرت الناس على الانحياز نحو الحركات الدينية المعادية للبعث. قامت حكومة الجبهة بهذه الجرائم ضد الشيعة دون سبب معقول في وقت كانت العلاقات العراقية- الايرانية في ١٩٧٧ و١٩٧٨ على أحسن ما يرام.

إن دراسة الأحداث تؤكد بأن الحكومة كانت تنفذ الخطط الجديدة لكيسنجر بصورة فعالة.

بعد دراسة منفصلة لعلاقة البعث بالغرب يقول درويش والكسندر(نفس المصدر، الصفحة ٧٦) بأن:

« كان قرار صدام حسين للاتجاه نحو الغرب قد أتخذ مبكراً، حتى قبل أن يبدأ بحرب الخليج. ففي بتنهاء حلفه مع الشيوعيين إنه قصد توجيه اشارة واضحة إلى واشنطن بهذا الخصوص. » ويقولان أيضاً (الصفحة٦٣):

« إن ذكريات احتلال السفارة الأمريكية في طهران في ١٩٧٩ قد ساعدت أيضاً على تزويد الدعم السياسي الى العراق، فوفقاً لجيفري كيمب، رئيس قسم الشرق الأوسط لمجلس الأمن القومي في إدارة ريغان، كانت تلك الكارثة مازالت طرية في أذهان الأمريكان وكان "آية الله ينعتنا بالشيطان الأكبر ويحاول تقويض الحكومات الخليجية كلها" واعترف جيفري كيمب بأن الخطة كانت إيقاف ايران عندحدها وقال: "إننا لم نكن نعمل على انتصار العراق في الحرب، كنا لا نريد العراق أن يخسرها. في الحقيقة إننا لم نكن ساذجين، كنا نعرف بأنه (أي صدام) هو ابن القحبة Son of a bitch ولكنه كان ابن قحبتنا He was our son of a bitch » والعهدة عند الراوي.

أسباب الحرب

يعمل سمير الخليل (نفس المصدر، الصفحات ٢٦٢ الى ٢٧١، بالإنكليزية) بنجاح نسبي على تفنيد الأسباب الشائعة لوقوع الحرب و يؤكد بأن الادعاء بأن الحرب وقعت لوجود عداء تقليدي بين الشعبين، أو لأن العراق أخذ يخاف من المد الشيعي الداخلي أو لوجود خلافات مزمنة بين البلدين حول الحدود وبالأخص شط العرب، إنما هي أسباب غير مقنعة لاشعال أتون حرب دامية استمرت لثماني سنوات. إلا أنه بعد أن يحاول تفنيد هذه الادعاءات، يقترح بأن الحرب وقعت وأدت الى موت مليون إنسان لأن: « الحرب تجعل من إستبدادية سلطة صدام حسين شخصاً مهماً بصورة إستثنائية. » بحجة أن صدام كان له « نوع خاص من السلطان. وإنه قد تحول الى مؤسسة بحد ذاته، دون أن يكون خاضعاً لأي حساب. ». ولكن هذه الأسباب مثالية لا تمت بالاسباب العلمية للحروب في القرن العشرين بصلة.

أما الباحثون الآخرون فكلهم يجمعون على أن هناك أسباب عميقة، إقتصادية وسياسية وستراتيجية، لحدوث الحرب. وإن البنتاگون الأمريكي يجهز القادة العسكريين بتمارين على الحاسبات الألكترونية حول خطط حربية War ganıest مع سيناريوهات للحروب المقبلة في المناطق الحساسة بالنسبة لأمريكا. إن منطقة الخليج التي تحوي على أكثر من ٦٠٪ من احتياطي النفط في العالم لا يمكن تركها لقرار شخص مصاب بداء العظمة أو لأوهام قاتل پاثولوجي مثل صدام حسين.

ألخص أدناه ما قدمه الباحثون بالإجماع من الأسباب التي ولدت الحرب بين العراق و ايران:-

١ - التخطيط البعيد النظر لتحقيق الأهداف الأمريكية في السيطرة على منطقة الخليج عسكرياً بغية المحافظة على مصادر النفط، ذلك المصدر الذي كان السبب الرئيسي لتأسيس الحكومات المختلفة في المنطقة أساساً، وكذلك لرسم الحدود المختلفة بالشكل الذي رآه المستعمرون البريطانيون بأنه سيفيد مستقبلهم ، مع كل النقاط المبهمة في تلك الحدود، كما جاء في الأجزاء الأولى من هذا الكتاب.

إن الشركات العملاقة للبترول لا تعترف أصلاً بأن نفط الخليج ملك لشعوب المنطقة أو لحكوماتها. إن الشركات تؤمن، وبقوة السلاح، بأن النفط ملكها، لا في الخليج بل في كل العالم. وإذا حاولت أية حكومة مخالفة هذا الرأي فستنال العقوبة القاسية عاجلاً أم آجلاً، مثلما نال عبدالكريم قاسم حين تم قتله أمام عدسة التلفزيون. ولهذا السبب تفرض أمريكا الحصار على ايران حتى هذا اليوم. ولهذا السبب مازال سعر اللتر من البنزين المصفى في بريطانيا، بعد اضافة المصروفات العالية للتنقيب والاستخراج والنقل والتصفية وبعد اضافة الضرائب والأرباح العاليتين، هو أقل من سعر اللتر الواحد من الماء المباع في القناني. علماً

بأن شركات الماء لا تقوم بالتنقيب عن الماء في بريطانيا ولا استخراجه أو نقله عبر البحار وعلماً بأن عملية تصفية الماء أرخص بكثير من تصفية البترول وليست هناك ضريبة على الماء. أما سعر البترول في أمريكا فهو أقل من بريطانيا لقلة الضرائب المفروضة عليه هناك.

لقد كتب ديجنكو في جريدة برافدا في ١٨/ ١٠/ ١٩٨٠ مقالاً بعنوان « من الذى يخلق الخلافات؟ » متهماً الولايات المتحدة باحداث الحرب ومقترحاً « بأن أمريكا تستخدم الحرب لتبني قوة عسكرية في المنطقة وذلك تهيئة للتدخل العسكرى في ايران لقلب الحكم هناك. » وأكدت برافدا واذاعة موسكو في ١/١٧ و ١٩٨١/١/١٨ بأن «أمريكا عازمة على الاحتلال المباشر للمنطقة». وهذا ما حدث فعلاً.

٢ – إن سقوط الشاه أحدث فراغاً سياسياً قد يحث الإتحاد السوفياتي على احتلال ايران مستخدماً بنود المعاهدة الايرانية السوفياتية لسنة ١٩٢٧. كان لهذه الاتفاقية الأثر العميق لتحويل ايران، بعد الحرب العالمية الثانية الى معسكر أمريكي وربطها بحلف بغداد (السنتو) بغية منع الإتحاد السوفياتي من التمسك بالمعاهدة واستخدامها للوصول الى الخليج واحتلال الجانب الشرقي منه. وقد تم ذلك بالرغم من احتجاج الإتحاد السوفياتي الذى اعتبر التدخل الأمريكي مخالفاً لبنود المعاهدة الموجودة بين ايران والإتحاد السوفياتي. فسقوط الشاه أنهى حلف السنتو وتم طرد الأمريكان من ايران، في حين أبقت حكومة الخميني على المعاهدة الايرانية – السوفياتية وهي ، في الحقيقة، مازالت سارية المفعول حتى بعد سقوط الإتحاد السوفياتي. فالحكومة الأمريكية أدركت خطورة الوضع وقررت إحداث الحرب بغية التدخل في المنطقة ومنع السوفيات من التقدم.

٣ – الخوف من أن الثورة الايرانية قد تتوسع لا بإتجاه العراق، حيث الأكثرية فيه شيعية (أو على الأقل إن الشيعة، بضمنهم الأكراد الشيعة الفيليين وكذلك الشيعة التركمان في ضواحي كركوك وأهالي داقوق وطوز خورماتو وبشير وكفري من الأكراد والتركمان، يمثلون ٥٠٪ من السكان) بل الى المشايخ الخليجية الضعيفة أيضاً، أي الى كافة المناطق المنتجة للنفط من جزر مجنون الى مسقط وعمان عبر الزبير والكويت وقطر وشرقي السعودية. ثم أن الدعاية الإستعمارية حول الطائفية قد أثرت بصورة سلبية سيئة على شيوخ الخليج وجعلتهم يرتعدون فزعاً من انتشار الحركة " الأصولية" مهددة سلطانهم. أضف الى ذلك أن شعوب المنطقة، بما في ذلك شعوب الخليج كانت ومازالت تتطلع الى اليوم الذى تتحرر فيه من الشركات النفطية والحكومات التي تقف وراء تلك الشركات. وكانت هذه الشعوب قد استقبلت الثورة الايرانية بالترحاب، لأنها كانت ضد المحتلين الأمريكان بالدرجة الأولى وكسراً لشوكتهم.

٤ – لقد عملت الحكومات الغربية على اسقاط حكومة الخميني وقامت بتسعة مؤامرات لتحقيق هذا الغرض (راجع مقالة ايران الخميني لأريك رولو، بالفرنسية، في مجلة الشؤون الأجنبية، الجزء ٥٩، الرقم ١، لسنة ١٩٨٠). إن فشل هذه المؤامرات لا يعني نهاية التآريخ لكي تتوقف الحكومات الغربية عن التآمر، في وقت كان الطلبة الايرانيون يحتلون السفارة

الأمريكية في طهران وبحوزتهم ٥٧ رهينة دبلوماسية. ولما كان الشعب الأمريكي قد أصيب بالإنهيار المعنوي، نتيجة لهزيمة أمريكا من فيتنام، فلابد للحكومة الأمريكية أن تجد بديلاً Surrogate مستعداً للعمل كمقاول ثانوي لقهر الثورة و" إعادة الحصان الهارب الى الإسطبل".

يقول سامي يوسف وهو الذي يعلن مقدماً(نفس المصدر، الصفحة ٥٢): « عليّ أن أشدد منذ البداية بأنني مناوىء للاتجاه التآمري لفهم التطورات السياسية والأحداث التأريخية، ولكني أستثني حرب الخليج من ذلك.» ثم يقول في الصفحة ٦١ مؤكداً «فعند إنفجار الثورة في ايران سنة ١٩٧٩، والذي أدى الى سقوط الشاه، أصبحت الإدارة الأمريكية، على أثر ذلك مذعورة، شأنها شأن صدام، فانتقلت من المساندة الخفية للنظام العراقي الى العلنية منها وبدأت حالاً بحملة لزعزعة ايران مستخدمة شريكها المتحمس صدام حسين.».

يعمل المستعمرون دائماً، كمايذكرنا سامي يوسف، على تشويش مناوئيهم وتحقيرهم عن طريق إظهار هؤلاء المناوئين كسخفاء، أو كمصابين بالأمراض النفسية الخطرة. فحين يدبرون مؤامراتهم وينفذونها ينكرون وجودها أصلاً، ثم يعترفون بها بصورة رسمية بعد ثلاثين سنة، كما هو الحال في بريطانيا مثلاً، أي بعد أن تصبح المؤامرة عتيقة ومنسية. أما الذين يفضحون هذه المؤمرات أثناء أو قبل المباشرة بتنفيذها، فيعمل المستعمرون على إتهامهم بجنون الإرتياب (Paranoia) من الذين يؤمنون بنظرية التآمر (Conspiracy theory). والأنكى من هذا إنهم يمنعون أعداءهم حتى من إستخدام كلمة « الإستعمار » بحجة أنها أصبحت كلمة عتيقة، بالية، تم محوها من الوجود وتم مسحها من القواميس، وأن من يتذكرها يرفض التطور واللحاق بالركب الحضاري! وقد تأثر الكثيرون بهذه الدعاية الإستعمارية حتى أن الدكتور فاضل الچلبي، خبير النفط، جابه مستمعيه مع نوع من العتاب والتوبيخ، برانقه الإرشاد العقلاني، وطلب منهم في محاضرة له في قاعة الكوفة بلندن عدم ذكر كلمة " الإستعمار" عند شرح العلاقات والتطورات الدولية!

يقول درويش والكسندر(نفس المصدر، الصفحة ٥٥):

«لقد عمل صدام حسين، الذي أصبح رئيساً للجمهورية في تلك السنة (١٩٧٩) على إشغال الفراغ الذي تركه الشاه، فسعى الى تولي قيادة المنطقة. وفي هذه النقطة اتضح للقوى الغربية بأن طموحه كان مطابقاً لمصالحها، وهي: إيقاف إنتشار الثورة الإسلامية، تأمين تدفق النفط ومنع ايران من تهديد الدول الخليجية الموالية للغرب. لم تكن هذه المرة الأولى التي تطابقت فيها أولويات الغرب مع أولويات واحدة من القوى المحلية. لكن السعي وراء تنفيذ المصالح المشتركة كان دائماً قضية متزامنة وليست سياسة مقررة مسبقاً. إن صانعي السياسة الغربية نادراً ما يعترفون بوجود مصالح وطنية شرعية لبلدان الشرق الأوسط، والتي هي خارج إعتبارات الأهداف السياسية لأنفسهم.».

تنفيذ الخطة

لكل هذه الاسباب إضطر الأمريكان الى دفع الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني ضد الثورة الايرانية، كما صرح بذلك غرباغي، رئيس أركان جيش الشاه. علماً بأن الحزب الكردي سبق وتعاون مع البعث منذ أيام الشاه وكان سكرتير الحزب، الدكتور عبدالرحمن قاسملو، يعيش في بغداد على حساب البعث. والغريب في الأمر هو أن الحزب الايراني لم ينف تصريح غرباغي ولكن الحزب الديمقراطي الكردستاني (القيادة المؤقتة) استنكر ضده في حين أن التهمة كانت موجهة ضد الأكراد الايرانيين ، لا العراقيين. والمعتقد هو أن احتجاج الحزب الكردي العراقي ثم نقل جثمان مصطفى البارزاني في خضم دعاية صارخة الى ايران(١) لدفنه هناك بالرغم من رجاء صدام حسين بدفنه في العراق في قريته بارزان، كان كله خطة أمريكية لتقريب أكراد العراق، حلفاء أمريكا المجربين، من القيادة الايرانية. وذلك بغية رد الإعتبار السياسي اليهم، بعد أن فقدوه سنة ١٩٧٥، ومن ثم استخدامهم من جديد في المستقبل كما جرى أثناء حرب الكويت.لقد قرر أبناء البرزاني دفن والدهم في ايران في الوقت الذى يعلمون جيداً بأن علاقة أبيهم بايران كانت دائماً بايران الشاه، عدو الخميني اللدود. ثم أن سفرة مصطفى البارزاني الى أمريكا إنما تؤكد بأنه كان في جبهة امريكا ضد الخميني وبقيّ في تلك الجبهة حتى الموت.

من الضروري أن نتذكر بأن المؤسسات الأمريكية تعمل غالبا على رد الاعتبار لحلفائها بين الحين والآخر بغية اعادة ثقة الناس بهم بعد أن فقدوا تلك الثقة في مناسبة سابقة. وبهذه الطريقة يسهل استخدامهم في جمع المعلومات الضرورية لفهم أعدائها. ولهذا أيضاً شجعت أمريكا صدام حسين سنة ١٩٧٢ بالدخول في حلف مع الإتحاد السوفياتي في حين أنه أتى الى الحكم بمساعدة السي آي أي، فتمكن بذلك من إحتواء الشيوعيين وفضحهم وعزل الجماهير عنهم ثم الإنقضاض عليهم. وكذلك تمكن صدام أن يزود المخابرات المركزية الأمريكية بمعلومات جديدة حول خطط العدو السوفياتي وتصرفاته السرية مع زبائنه في مختلف انحاء العالم.

فالمعروف عن الملك حسين، مثلاً، وهو الحليف الأقدم للإمبريالية بأنه ينتقل الى الجانب المناوىء للغرب خلال كل أزمة بغية الدفاع عن النفس والإستمرار في الحكم، ثم يغير طرفه بعد زوال تلك الأزمة. الطريف أن الملك حسين طوال فترة الحرب العراقية الايرانية كان يعمل على إقناع السوفيات بتزويد البعث بمزيد من السلاح.

حين فشلت المحاولة الكردية(الايرانية) في القضاء على الثورة الإيرانية.(علماً بأن هذه المحاولة مازالت مستمرة وفقد جلال الطالباني عرشه في أربيل لأنه قرر، بدلاً من مسعود، مساعدة ايران في محاربة الحزب الكردي الايراني)، قرر الأمريكان دفع بعث العراق في ١٩٨٠/٩/٢٢. ومما يجدر التشديد عليه هو أن جريدة واشنطن پوست ليوم ١٩٨٠/٨/١٩

أي قبل ثلاثة أيام من الهجوم. نفضحت العملية حين كتبت عن « وجود خطة حكومية أمريكية تعمل لإشعال الحرب فوراً ضد ايران. » ونقل التلفزيون البريطاني الخبر المنشور في الجريدة الأمريكية في ليلة ١٩/٨/١٩٨٠. فاضطرت حكومة كارتر الى إنكار الفضيحة بشدة ، وإن دل ذلك على شيء، فإنه يدل على فزع الحكومة الأمريكية من إكتشاف خططها للملأ مما ينذر العدو وقد يؤدي ذلك الى الفشل، مثلما فشلت مؤامرة إنزال الطائرات الأمريكية قبلها في صحراء طبس .

لقد تم الإثبات على صحة ما كتبته واشنطن بوست ، فالبعث هاجم ايران، مستخدماً مئات الألوف من الجنود المكلفين ، مع المباركة الفعلية لا للأمريكان وحدهم ، بل مع المساندة المادية أو العسكرية لمصر والأردن والسعودية ودويلات الخليج والصومال والسودان ومن خلفهم الحلف الأطلسي وتم العدوان بغية انقاذ الرهائن الأمريكان من سفارتهم بطهران على الأقل. فقام الجيش البعثي باحتلال المحمرة (خورم شهر) والمناطق النفطية المحيطة لمدة سنتين.

لقد قلب صدام حسين الآية على ايران حول مشكلة الحدود وفعل ما قام به الشاه قبله، مستخدماً تسوية الحدود كحجة لإشعال نارالحرب. فالحروب، كما تعلمنا مبادىء العلوم العسكرية، لها حجج ظاهرية، ثانوية بل كاذبة في معظم الأحوال، ولها أيضاً أسبابها الحقيقية التي تحاول الحكومة المعتدية على سترها لإخفائها. والجدير بالذكر هنا هو ما قاله ونستون چرچل، رئيس وزراء بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية، حين صرح بأن « الحقيقة ثمينة، فمن الضروري اخفائها بطبقات من الأكاذيب لمنع العدو من كشفها . ». فادعى صدام بأن اتفاقية الجزائر لتسوية الحدود كانت جائرة بحق العراق. فألغاها في ١٩/٩/١٩٨٠ ثم بدأ بالهجوم. إن الفرق الرئيسي بين صدام والشاه هو أن الشاه كان يتجنب الحرب في منطقة شط العرب لكونها قريبة من مصافي عبدان التي تقع ضمن مدى المدفعية العراقية، بينما اختار صدام هذه المنطقة بالذات لأنه كان ينوي قصف هذه المصافي ومناطق النفط القريبة بغية شل الإقتصاد الايراني واجبار الحكومة الايرانية على السقوط. وكانت الدعاية الغربية كلها تشارك الدعاية العراقية في تخمينها بأن الحكومة الايرانية الفتية سيتم القضاء عليها خلال اسبوعين من النزهة العسكرية.

تطورات الحرب

قرر الاعضاء الدائميون في مجلس الأمن تأخير اجتماع المجلس للبت في قضية الهجوم العراقي على ايران ورفضوا اصدار قرار يدين العدوان العراقي. وفي نفس الوقت استمرت الدعاية الغربية في ادانة ايران لعدم إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين. فانحاز الرأي العام الغربي ضد ايران الى درجة تبرير الهجوم العراقي بحجة أن الايرانيين يستحقون نوعاً من العقاب لجريمتهم تجاه الدبلوماسيين الأمريكان"المنكوبين". كما أن الدعاية الغربية بررت الهجوم العراقي وشرحت « بأن عقاب ايران من قبل العراق مفيد لأن ذلك سينقذ الرهائن

ويجنب الغرب من تقديم الضحايا لهذا الغرض والتي قد تكون عالية لبعد الغرب من ايران!» كما كتبت الصحافة البريطانية في حينه. وفي الوقت الذي أكدت كافة الجهات الغربية على أن الحرب ستقف قريباً وستنتهي بإنتصار العراق، إلا أن انتهاء الحرب بهذه السرعة كان ضد مصلحة شركات السلاح الغربية التي كسبت البلايين من الأرباح عن طريق بيع السلاح، بل وحتى الغذاء، الى الطرفين وكذلك الى البلدان الخليجية طوال فترة الحرب.

في نهاية أيلول أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٤٧٩ الذي دعى الى ايقاف القتال دون المطالبة بإنسحاب العراق من الأراضي الايرانية ودون إدانته على عدوانه. فتأكدت الحكومة الايرانية من وجود جبهة واسعة ضدها تشمل الدول الكبرى كلها . بينما اعتبرت الحكومة العراقية قرار المجلس كعامل مشجع للاستمرار في احتلال المناطق الغنية بالنفط في ايران.

وفي بداية الحرب أخذ الرئيس الأمريكي كارتر يصرح مؤكداً على ضرورة حياد امريكا والإتحاد السوفياتي ، لكن الحكومة الأمريكية أرسلت طائرات أواكس التجسسية الى السعودية لنقل أخبار تحركات الجيش الايراني الى العراق كما أكدت ذلك جريدة الأوبزيرفر البريطانية في ١٩٨٤/٤/١٥.

لقد أسرعت البلدان الغربية الى الإستفادة من استمرار الحرب. فمثلاً قامت المخابرات المركزية الامريكية بفتح مركز مهم لها في بغداد لتزويد صدام حسين بكافة المعلومات الحساسة حول تصرفات الجيش الايراني. فيقول جيم هوگلاند، مراسل واشنطن پوست، وتم نشر ما كتبه في الگارديان ليوم ١٩٩١/٢/٨ : بأن فعاليات مركز .C.I.A في بغداد :-

« أعطت مزاولي التجسس موقعاً مهيمناً في العلاقات العراقية- الأمريكية. لقد عين السيد صدام فوراً واحداً من أبرز موظفي استخباراته كسفير له في واشنطن. لقد تصرفت الولايات المتحدة في بغداد مثلما فعلت في العواصم العربية الأخرى في العقود الثلاثة الماضية: إذ جعلت رئيس مركز السي آي أي في نظر السكان المحليين أكثر أهمية من السفير الأمريكي. »

إن انهزام الجيش البعثي في الجبهة الى داخل الأراضي العراقية أجبر الأمريكان على الخروج علناً الى جانب البعث كما صرح بذلك المسؤولون الأمريكان في صيف ١٩٨٣، بعد أن زار مساعد وزير الخارجية العراقي عصمت كوتاني واشنطن. كما أن الحكومة الأمريكية شجعت الحكومة التركية العضوة في الحلف الأطلسي أن تتدخل عسكرياً داخل الأراضي العراقية بحجة محاربة الثوار الأكراد.

ولما تم البرهان على استخدام البعث للسموم الكيمياوية ضد ايران خرج ريغان مدعياً استنكاره ولكنه استخدم المناسبة ليطالب ايران:ب «الكف عن العمل على اسقاط الحكومة الشرعية في العراق والدخول في المفاوضات معها لايقاف الحرب».

أما حكومة الجبهة الإشتراكية - الشيوعية في فرنسا، فقدمت طائرات سوبر إيتندارد الحاملة لصواريخ الإكسوزيت الى البعث مشجعة إياه لقصف مراني تصدير النفط الايرانية..

وقد بلغت ديون العراق من فرنسا خمسة بلايين سنة ١٩٨٣ ثم ارتفعت الى ١٥ بليوناً في نهاية الحرب. ولابد من الاشارة الى أن السكرتير الأول للحزب "الشيوعي" الفرنسي مارشي قد أكد يوم ١٧/٤/١٩٨٤ بأن حزبه « لا ينوي الخروج من الحكومة الحالية إطلاقاً بالرغم من خلاف الحكومة مع عمال الفولاذ في عموم فرنسا » دون أن يقدم اشارة عابرة حول علاقة حكومته بالبعث الفاشي.

بعد انهزام الجيش العراقي في الجبهة أعلن مجلس قيادة الثورة العراقي في ١٠/٦/١٩٨٢ ايقاف القتال واقترح سحب قواته من الأراضي الإيرانية خلال اسبوعين على شرط موافقة ايران على إيقاف القتال من جانبها، علماً بأن الجيش العراقي لم يكن له وجود في أية منطقة ايرانية لأنه سبق وانهزم منها. وكانت حجة العراق هي العمل المشترك للعدوين (العراق وايران) لتحرير فلسطين و لبنان من الاحتلال الإسرائيلي! ولكن السبب الحقيقي كان كسب الوقت لإعادة تسليح العراق وبناء المناطق الدفاعية التي تم هدمها من قبل القوة الجوية الايرانية ونتيجة لاختراق الايرانيين كافة المنشآت الدفاعية العراقية التي تم تشييدها بعد احتلال خورمشهر.

منذ ذلك الحين أجمعت كافة الأطراف الموالية للبعث على ايقاف الحرب فوراً بغية إنقاذ صدام من السقوط. فبالرغم من انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين أمريكا والعراق منذ أيام عبدالرحمن عارف في ١٩٦٧ نتيجة للحرب الخاطفة التي شنتها اسرائيل على مصر، قررت الحكومة الأمريكية في ١٩٨٢ شطب اسم العراق من قائمة الدول التي تتبنى الإرهاب، بل قدمت المؤسسة التجارية للبضائع الزراعية الأمريكية تخويلاً بمقدار مليون دولار للعراق لشراء البضائع الأمريكية وكان القرض مسنداً من قبل الحكومة الأمريكية في حالة رفض العراق دفع المبلغ.

ثم أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة سنة ١٩٨٤ وتعاونت الحكومة العراقية مع الـC.I.A. عن طريق تزويدها بالمعلومات السرية حول كفاءة الأسلحة السوفياتية الموجودة لديها. ويقول درويش والكسندر(نفس المصدر، الصفحة ٦١): « لقاء تلك المعلومات، قدمت السي آي أي سنة ١٩٨٦ الى العراق التصاوير المأخوذة من الأقمار الصناعية للقوات الايرانية ومواقعها والتي أثبتت فائدتها الثمينة لبغداد ».

الفصل الحادي عشر

الموقف من الحرب

موقف الحكومات العربية

عملت الحكومتان السورية والليبية على مساعدة الحكومة الايرانية وقدمت لها الاسلحة، بما في ذلك الأسلحة السوفياتية، وذلك لسد نقصها نتيجة لمقاطعة الدول الغربية وامتناعها عن بيع الأسلحة لها. وكان هناك وفاق وتعاون بين ايران وسوريا وليبيا، خاصة لأن سياسة هاتين الدولتين كانت متشابهة في لبنان وتجاه الحكومات العربية التي وقفت ضد ايران.

لقد أعلن الملك حسين منذ البدء عن دفاعه عن البعث وفتح الملك ميناء العقبة لإستلام المواد الستراتيجية وإرسالها الى العراق.

بالإضافة الى المساعدات العسكرية المصرية، بعد بناء جسر جوي بين القاهرة ومعسكر الشعيبة، جهزت مصر العراق بالطيارين وكذلك بأكثر من مليونين من الأيدي العاملة. وكان ذلك ضرورياً نتيجة لحاجة العراق لها لكون معظم الشباب كانوا يحاربون في الجبهة أو ينهزمون الى ايران. كما وقتل وجرح عدد هائل منهم بلغ أكثر من ٣٠٠ ألف قتيل وحوالي مليون جريح ومعوق.

أنزلت أمريكا قواتها في مصر، بموجب مشروع «النجم الساطع» الأمريكي المصري. وكانت تلك القوات على أهبة الاستعداد لاحتلال منطقة الشرق الأوسط بكاملها حسب تقرير التلفزيون البريطاني.

أما السعودية وحكومات الخليج فقد بدأت تدفع البلايين من الدولارات الى البعث لسد نفقات الحرب البالغة ٥ر١ بليون دولار في الشهر. لقد بلغ مجموع ما قدمته هذه الحكومات ٦٠ بليون دولار، منها ٣٠ بليوناً من الكويت وحدها. كما قامت هذه الحكومات ببيع نفطها باسم النفط العراقي لكون الأخير قد انقطع نتيجة لانهيار الموانئ العراقية. فبعد نهاية الحرب أخبرت الحكومة الكويتية الجامعة العربية عن طريق شاذلي قليبي بأن الكويت قد جهزت العراق بـ٣٠٠ ألف برميل يومياً، بلغت قيمتها ١٧ بليون دولار خلال الحرب كلها. ثم عملت

هذه الحكومات ما في وسعها باسم العرب والإسلام للضغط على ايران لإيقاف الحرب واخراج البعث من المأزق.

لقد بين الهجوم الايراني في حملة خيبر واحتلال جزر مجنون العراقية الغنية بالنفط إمكانية سقوط البعث. فأسرعت كل الجهات للمطالبة بايقاف الحرب فوراً لانقاذ صدام حسين من السقوط.فاجتمع وزراء الخارجية العربية في بغداد في آذار ١٩٨٤ لتدبير الامور. وكان من نتائج هذا الإجتماع إعلان الكويت التعبئة العامة والمطالبة من هيئة الأمم والإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بالتدخل المباشر لايقاف الحرب وانقاذ البعث.

موقف الإتحاد السوفياتي

قبل بدء الحرب قامت الحكومة البعثية بتجهيز جيشها بكل ما يحتاجه من الأسلحة لكي يتمكن من الاستمرار في حرب لا يعرف مداها أو نتيجتها،خاصة وأن ايران كانت القوة العسكرية الخامسة في العالم.ولهذا لم تكن الحكومة البعثية بحاجة الى شراء سلاح جديد خلال السنة الأولى من الحرب. وفي هذه السنة أوقف الإتحاد السوفياتي مد العراق بالسلاح بحجة التمسك بالحياد بين الطرفين، علماً بأنه كان المصدر الرئيسي لسلاح البعث حيث كانت ٨٥٪ من أسلحته تأتي من الإتحاد السوفياتي. ففي غضون السنة الأولى لم يكن أي احراج للإتحاد السوفياتي لعدم التمسك ببنود معاهدة الصداقة البعثية - السوفياتية. إلا أن استمرار الحرب لفترة أكثر مما توقعه البعث أجبره على مطالبة السوفيات بالتمسك بنصوص المعاهدة السارية بينهما. فسافر طارق عزيز الى موسكو في ١٩٨٢/٦/٤ حيث قابل پونوماريف، عضو المكتب السياسي للحزب السوفياتي كما نشر في برافدا ليوم ١٩٨٢/٦/٥. وتم خلال هذه الزيارة تقوية العلاقات البعثية - السوفياتية وذلك نتيجة لتهديد العراق بالغاء المعاهدة، كما نشرت جريدة النهار البيروتية في ١٩٨٢/٧/١٧.

وفي نفس اليوم ظهر السفير البعثي في موسكو على التلفزيون السوفياتي بمناسبة الذكرى الرابعة لانقلاب ١٩٦٨ ليصرح بأن « العلاقات الحسنة بين البلدين مبنية على نصوص المعاهدة المعقودة بينهما » وبأن « العلاقات بيننا تتطور بنجاح في كل مجالات الحياة » وأيد راديو موسكو نفس المساء باللغة العربية تصريحات السفير، دون أن يحتج ممثل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ضد هذه التطورات. وفي ١٩٨٢/٨/٦ نشرت وكالة تاس الرسائل المتبادلة بين قادة الحكومتين تؤكد فيها « نمو العلاقات بين البلدين على أساس معاهدة الصداقة المعقودة بينهما. » وفي كانون الاول ١٩٨٢ قابل صدام حسين مراسل مجلة «المجلة» التي نشرت تصريحاته في العدد ٤ - ١٩٨٢/١٢/٩ إذ صرح بالحرف الواحد بأن « الإتحاد السوفياتي بدأ عملية بيع الأسلحة الى العراق » ثانية.

وكانت هذه الأسلحة تحوي طائرات ميگ ٢٥ ودبابات تي ٧٢ وصواريخ سام ٨. كما أن الجرائد الغربية قدرت عدد الخبراء السوفيات في العراق بين الألف و ١٢٠٠ خبير. لقد أدرك برجنيف، بالطبع، بأن الامتناع عن بيع السلاح الى البعث يؤدي الى خسارة البلايين من العملة الصعبة ويشجع البعث على شراء الأسلحة من منافسيه الغربيين. وهذا ما أكدت عليه اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي عند دفاعها عن سياسة بيع السلاح السوفياتي الى البعث.

نتيجة لزيارة الملك حسين الى موسكو سافر في بداية ١٩٨٣ وفد مؤلف من طه ياسين رمضان وطارق عزيز ورئيس الأركان عبدالجبار شنشل الى هناك لشراء وتجهيز البعث بالصواريخ السوفياتية بعيدة المدى مثل صواريخ إس إس ١٢ كما أعلنت حكومة البعث في ١٩٨٤/١/٢٦.

وكل هذا ادى الى تدهور العلاقات الايرانية - السوفياتية وشجع ايران يوم ١٩٨٣/٢/٦ على توقيف قادة حزب تودة (بضمنهم السكرتير الأول كيانوري) الذين قرروا خيانة حزبهم (على عكس سلام عادل) ليصرحوا على شاشة التلفزيون بأنهم يعملون للمخابرات السوفياتية، مما ساعد على تدهور العلاقات بين البلدين بصورة أكثر.

وبالرغم من تدفق الأسلحة السوفياتية الى العراق فقد استمر الإتحاد السوفياتي في تجهيز أسلحة اخرى الى ايران بغية جمع الدولارات البترولية. كما استمر في الدعوة لإيقاف الحرب. يعود السبب لهذه الدعوة الى وجود معاهدة الصداقة البعثية - السوفياتية التي نصت على تدخل الحكومة السوفياتية الى جانب البعث في حالة حدوث إعتداء على الأراضي العراقية. ولما كانت ايران قد صرحت مراراً بأن جيوشها تحتل مناطق عراقية مثل حاج عمران وجزر مجنون والفاو وجد الإتحاد السوفياتي نفسه أمام أمرين: إما اللجوء الى القوة العسكرية للدفاع عن حكومة البعث وبالتالي إلغاء المعاهدة السوفياتية الايرانية لسنة ١٩٢٧ ،التي تعطي الحق للإتحاد السوفياتي ليحتل ايران في حالة شعوره بالخطر، وكذلك فقدان تأييد حلفائه في سوريا وليبيا ونيل عداء الشعبين العراقي والايراني وتشجيع القوى الغربية على احتلال المنطقة بصورة أكثر، بحجة الدفاع عن مصالحها النفطية في الخليج، وإما عدم اللجوء الى الحرب ضد ايران وعند ذلك تصبح قيمة المعاهده البعثية - السوفياتية أقل من سعر الورق المكتوبة عليه، بل هناك إمكانية إلغائها من الجانب البعثي فتفقد السفن السوفياتية الحربية حق إستخدام القاعدة العسكرية في ميناء أم قصر بعد اعادة بناء هذا الميناء.

ولكن الأنكى من كل هذا هو أن التأكيد، من قبل السوفيات، على عدم وجود قيمة لهذه المعاهدة كانت ستؤدي الى الإثبات بأن المعاهدات المماثلة التي عقدها السوفيات مع سوريا وليبيا لا قيمة لها أيضاً وبالتالي كانت الحكومة السوفياتية تفقد مصالحها التجارية مع هذه البلدان. فليس غريباً إذن إن وجدنا الحكومة السوفياتية في حيرة: تطالب بإنهاء الحرب فوراً.

ولكن تسلح البعث في نفس الوقت، فبقي البعث في الحكم واستمرت الحرب! ثم أن السوفيات أدركوا بأن سقوط البعث وانحياز العراق الى جانب ايران كان سيدخل الرعب في قلوب شيوخ الخليج ويشجعهم على الانحياز الى أمريكا بصورة أكثر، الأمر الذي كان سيعرقل تحسين علاقة السوفيات معهم.

ومن الجهة الأخرى عمل الأمريكان على دفع العراق (بمساعدة الملك حسين) الى السوفيات لأن ذلك شجع ايران على الابتعاد عن السوفيات. لقد كان ارسال البعثة التجارية السوفياتية الى بغداد في نيسان ١٩٨٤ تحدياً صارخاً للشعبين العراقي والايراني ومظاهرة لشعوب العالم بأن الإتحاد السوفياتي وقف علناً الى جانب البعث والدولار.

وفي الوقت الذي كانت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي قد رفعت شعار إسقاط البعث، لم يطالب هذا الحزب من الإتحاد السوفياتي طوال الحرب، بالغاء المعاهدة البعثية-السوفياتية ولم يطالب بايقاف السوفيات عن تجهيز البعث بالسلاح، بل أن قسماً من قادة الحزب، مثل زكي خيري ونوري عبدالرزاق وماجد عبدالرضا، طالبوا الحزب بمشاركة الحكومة في حربها ضد ايران.

موقف الأحزاب التقليدية

ونقصد هنا الحزب الديمقراطي الكردستاني(جماعة البارزاني) والإتحاد الوطني الكردستاني (لجلال الطالباني) واللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي. وهؤلاء جميعاً سبق وشاركوا البعث في الحكم. لقد وجد هؤلاء أنفسهم في انشقاق جديد. فمن جهة انشق جلال الطالباني عن جبهته (جوقد) مع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي وهاجمت قوته، بقيادة نوشيروان، في پشت آشان وقتلت بين ١٠٠ و ٢٠٠ من مقاتلي اللجنة واحتلت مطبعتها وإذاعتها واختطفت كريم أحمد، عضو المكتب السياسي، للتوقيع على بيان مشترك معه.

ثم دخل جلال الطالباني المفاوضات مع الحكومة البعثية بعد إعلان الهدنة معها ونال لقاء ذلك ٦٧٨ ٩٩٣ ١١ دولاراً من الحكومة، بعد أن شكل عمر شيخ موس، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني، شركة أكوم الوهمية للسكر في لندن لنيل المبلغ من مصرف الرافدين (راجع Weekly Law Reort البريطانية ، الصفحة١٦٠٩، العدد ٢٧٠، تشرين الثاني ١٩٨٧ لتفاصيل المحاكمة في لندن بين مصرف الرافدين والإتحاد الوطني الكردستاني). وكانت خطة البعث في التعاون مع جلال هي استخدامه لصد الهجوم الايراني في وقت وجدت الحكومة صعوبة في تجنيد الشعبين الكردي والعربي للحرب ضد ايران.

أما الجبهة الوطنية الديمقراطية العراقية (جود) فأخذت هي أيضاً تطالب بايقاف الحرب فوراً، شأنها شأن البعث. ففي بيان اللجنة العليا لجود الصادر في ١٩٨٤/٢/٩ أكدت بأن:

« المطلب الملح لجميع أبناء شعبنا، فلنناضل جميعاً، شعباً وجيشاً من أجل الوقف الفوري للحرب. » وفي ١٩٨٤/٣/١٧ عقدت منظمة CARDRI الموالية للجنة المركزية مؤتمراً في لندن حضره أعضاء وأطراف (جود) للمطالبة بايقاف الحرب فوراً. وبطبيعة الحال كان هذا المطلب غير موجه ضد البعث بل ضد ايران، وكان مطابقاً لمطلب صدام وأمريكا ومصر وشيوخ الخليج. إذ أن الحكومة البعثية طالبت بايقاف الحرب منذ أن انهزمت من محمرة (خورم شهر)، كما أن الحكومة الايرانية كانت قد ألحت على ضرورة تعويض ايران بمبلغ مقداره ٢٥٠ بليون دولار لقاء خسائرها. ولكن الأحزاب التقليدية، بل كل الجهات المؤيدة لصدام، لم تشر الى هذا التعويض في أي من بياناتها المتكررة.

وحين تأكد البعث من ضعف اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، وخاصة بعد أن رفضت الأحزاب الإسلامية أن تعمل معها في تلك الفترة، ولنيل عطف السوفيات، قرر إطلاق سراح ١٨٠ من المسجونين الشيوعيين واعادتهم الى وظائفهم، كما صرح بذلك صدام حسين في مجلة المجلة في صفحتها الحادية عشر لـ ١٦ - ١٩٨٤/٢/٢٢.

ايران تمتنع عن السلام

بالرغم من الخسائر الفادحة التي أصابت ايران حتى نهاية سنة ١٩٨٣، بينها الخسائر المادية التي قدرتها الكارديان في ١٩٨٤/٣/١٦ بأنها بلغت أكثر من ١٥٠ بليون دولار، ألحت حكومة الخميني على الاستمرار في الحرب وكان القرار ناتجاً عن أسباب موضوعية خارجة عن إرادة الحكومة، وبعض هذه الأسباب هي:

١ - إن الشعب الايراني كان يدافع عن نفسه ضدالعدو المعتدي وقد قدمت ايران خسائر فادحة بلغت ربع مليون قتيل وجريح منذ تحرير المحمرة وحتى نهاية ١٩٨٣. فلو توقفت ايران في تلك السنة عن الحرب لكان من حق الشعب الايراني أن يثور ضد الحكومة التي استمرت في الحرب وألحت بأن الله معها ضد الكافر صدام.

٢ - إن إنهاء الحرب فوراً كان يعني فشل ايران في الميدان العسكري أمام بلد صغير مثل العراق يحكمه حزب منبوذ من قبل الشعب العراقي. وبالتالي تشجيع أمريكا والغرب والسعودية والبعث بالمبادرة بالهجوم ضد ايران ثانية، عسكرياً أو سياسياً أو إقتصادياً او بكل هذه الطرق، كما حدث بعد الحرب وكما يحدث الآن، إذ أصدرت حكومة كلينتون في ١٩٩٦/٨/٥ قراراً بمقاطعة كافة الشركات العالمية التي تتعامل مع ايران. وينص القرار بأن « للحكومة الأمريكية الحق في الإستيلاء على ممتلكات هذه الشركات داخل الولايات المتحدة. » علماً بأن الأسباب الداعية لإسقاط حكومة الخميني في ايران كانت ومازالت باقية هي هي، إذ إستمر المستعمرون لتحقيق رغبتهم في إسقاط الحكومة القائمة أو تحريفها أو إجبارها على التبدل بالاتفاق مع الغرب ضد الإتحاد السوفياتي.

٣ - لقد كان القانون الدولي يعطي الحق لايران أن تحتل بغداد وتلقي القبض على قادة البعث وتحاكمهم كمجرمي حرب. لنتذكر بأن الإتحاد السوفياتي لم يكتف بطرد الغزاة الهتلريين من الحدود السوفياتية بل استمر على ملاحقة الجيش الألماني الى أن تم احتلال برلين ومحاكمة أيتام هتلر النازيين في نورنبورغ، حسب القوانين الدولية بتهمة الجرائم بحق الشعب السوفياتي والشعوب الأخرى.

لقد تجلى حق ايران في محاكمة صدام وقادة جيشه كمجرمي حرب بعد إحتلال الكويت، حين إعترفت حكومة البعث من جديد باتفاقية الجزائر حول الحدود العراقية الايرانية وحول شط العرب وكذلك حين أصدرت هيئة الأمم المتحدة ، خلال حرب الكويت، قراراً قاطعاً يدين الحكومة العراقية ببدء الحرب ضد ايران.

٤ - لقد اعتقدت الحكومة الايرانية، خطأ، بأنها قادرة على الانتصار في الحرب ومعاقبة صدام حسين. وكان هذا الاعتقاد ناجماً عن نجاح الشعب الايراني الأسطوري في اسقاط الشاه ، ثم أظهرت القوات الايرانية شجاعة منقطعة النظير، عن طريق الهجوم بالأمواج البشرية، ونجحت في طرد البعثيين، وجنودهم المكلفين الذين لم يكونوا مطلقاً مؤيدين لحزب البعث، من الأراضي الايرانية والدخول الى جزر مجنون والفاو وغيرها من الأراضي العراقية وتمكنت هذه القوات من استمرار السيطرة على هذه المواقع.

لم تدرك الحكومة الايرانية، رغم انتقادها للشيطان الأكبر، بأنها تحارب ضد الاستعمار العالمي وما صدام حسين سوى عميل مطيع لهذا الاستعمار.

التراجع الجبهوي الأمريكي

من الناحية الأخرى كانت الأدلة الموضوعية كلها تشير الى سقوط حكومة البعث وانتكاسة المستعمرين في المنطقة. من هذه الأدلة من الضروري الاشارة الى ما يلي :-

١ - لقد رفض الشعب العراقي القبول بحكومة البعث وبالحرب. وقد أكد هذا الشعب رفضه لا بالمظاهرات والإضرابات التي كانت لا تؤدي الى نتائج مثمرة في الظروف العسكرية الشاذة في تلك الأيام، بل برفض الشعب العراقي مشاركة البعث في الحرب واللجوء الى الأهوار والجبال بل وحتى اللجوء، بالجملة، الى ايران وسوريا والجزائر وأوروبا. لقد أعلن الشعب العراقي رفضه للحرب ضد ايران عن طريق القنابل التي فجرها في معسكر أبي غريب والإذاعة وبناية الأمن العامة في القصر الأبيض وغيرها.

٢ - لقد أظهر الأمريكان عدم قابليتهم على إنقاذ البعث للأسباب التالية:

أ - لقد فشل الأمريكان أساساً في إقناع حكومة الخميني على التعاون معهم منذ سقوط الشاه، فاضطروا الى ترك ايران ، بل لم يتمكنوا حتى من ادخال الشاه الى أمريكا للمعالجة

خوفاً من سخط الشعب الايراني. ثم فشلوا في كل مؤامراتهم لإسقاط الحكومة الايرانية . علماً بأن الشعب الامريكي كان قد رفض ، بعد حرب ڤيتنام ، المشاركة في حروب جديدة خدمة لشركات النفط.

ب - بعد فشل الأمريكان في ڤيتنام، أصيبوا بانتكاسة جديدة ودامية، ومعهم البريطانيون والفرنسيون والطليان (الأعضاء في الحلف الأطلسي) حين خابوا في إحتلال لبنان. وقد تمت هذه الإنتكاسة بلمح البصر، حين فجر إثنان أنفسهما في مقر الجيش الأمريكي والفرنسي في بيروت وقضيا على ٢٤١ عسكرياً أمريكياً وأكثر من ٥٠ فرنسياً وفر الباقون وأثبت هذا بأن الإستعمار الأمريكي أضعف من تضحيات شعب لبنان الصغير.

ج - فشل الاحتلال الإسرائيلي للبنان.

٣ - لقد ظهر، نتيجة لكل هذه الانتكاسات، انشقاق واضح في معسكر الإستعمار والدليل على ذلك أتي:

أ - على لسان الملك حسين في تصريحاته لواشنطن پوست في ١٩٨٤/٣/١٥ حين قال بأن « الولايات المتحدة فقدت سمعتها وقابليتها في الشرق الأوسط نتيجة لفشلها في لبنان وانحيازها الى إسرائيل ضد العرب. » والملك الذي أيد وساند البعث في حربه واعترف بواقع وضعف حليفته، الولايات المتحدة، صرح بكل ذلك لحماية نفسه من السقوط.

ب - فشل مؤتمر بغداد في آذار ١٩٨٤ لوزراء الخارجية للحكومات العربية في الخروج بأي شيء إيجابي لصالح البعث سوى المطالبة من ايران ثانية بايقاف الحرب دون مقابل، بينما استمرت هذه الحكومات في المساعدة المالية للبعث بل أخذت تتهيأ للدخول في المعركة عسكرياً كما جاء في جريدة الأوبزوڤر اللندنية في ١٩٨٤/٤/١٥.

ج - تصريحات المرشح الديمقراطي السناتور هارت في شيكاغو يوم ١٩٨٤/٣/١٧ حيث قال في حملته الانتخابية بأن « الولايات المتحدة قد قللت اعتمادها على نفط الخليج ولهذا فإن انقطاع هذا النفط سوف يؤثر فقط على أوروبا واليابان. » ثم أضاف:

« كرئيس للجمهورية في أمريكا سوف لن أبعث جندياً أمريكياً واحداً ليموت من أجل استمرار تدفق النفط الى بلدان غير أمريكا . ».

د - اعتراف وزير الخارجية الأمريكية شولتز في ١٩٨٤/٣/٢٠ بأن « السياسة الخارجية الأمريكية أصابتها انتكاسات هامة في مجالات حصر التسلح في الشرق الأوسط وأمريكا الوسطى. » وذلك في مؤتمر صحفي عقده لغرض إعلان هذا الفشل.وأضاف شولتز:« نتيجة لانتكاسة أمريكا في لبنان وتصريحات الملك حسين، بقي لأمريكا القليل لتعمله لإيجاد تسوية بين إسرائيل والدول العربية في الأسابيع أو الأشهر القادمة وحتى في المدى البعيد. » كما وأعترف « بخيبة أمل أمريكا في المنطقة. » (راجع الگارديان ليوم ١٩٨٤/٣/٢١).

هـ - إعترف شولتز بوجود انشقاق في أمريكا نفسها حين « خذل الكنغرس الحكومة بالقرار على نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب الى القدس خلافاً لشعور المسلمين. ».

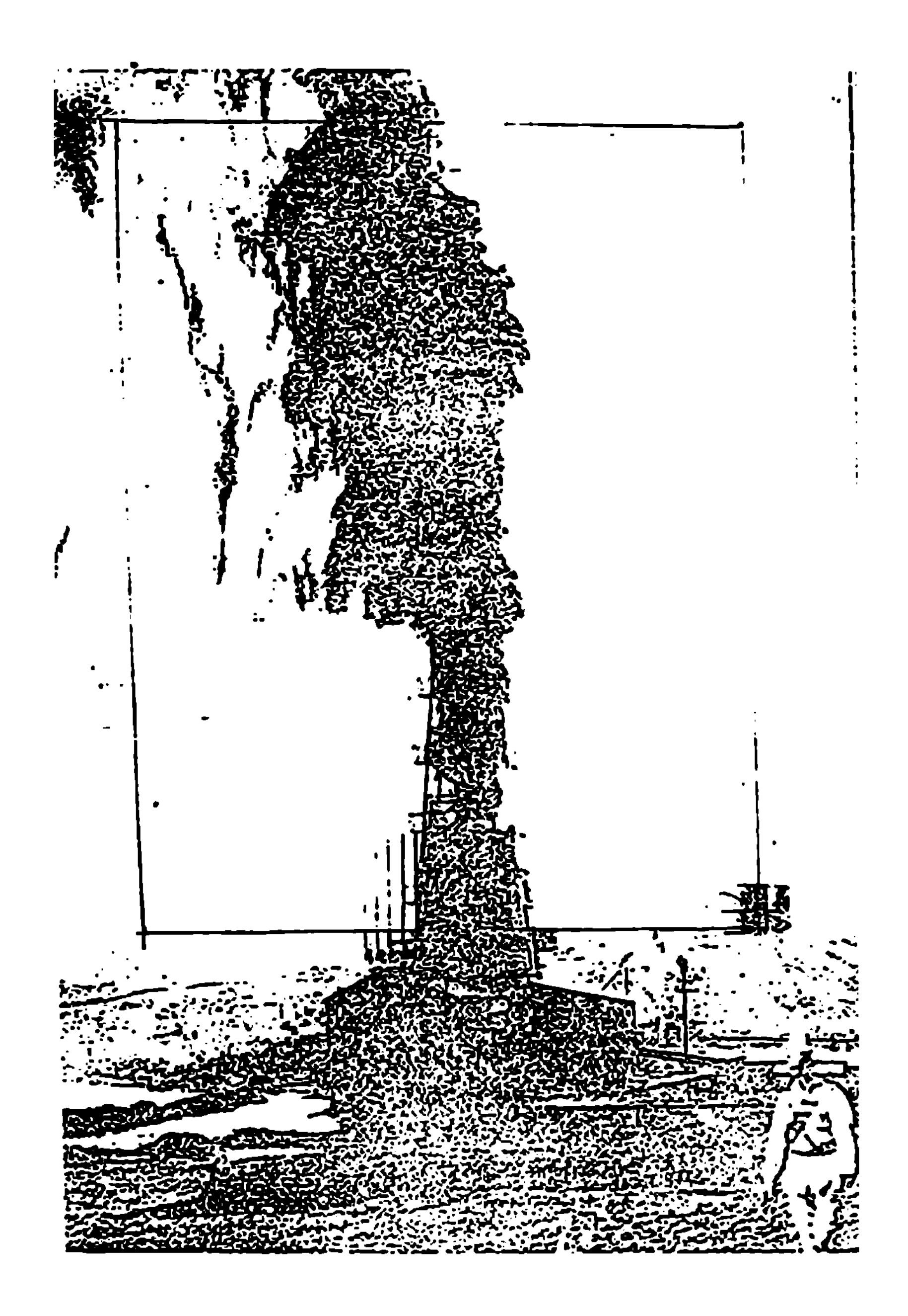
وكنتيجة لكل هذه العوامل عمت الخلافات بين الطبقة الحاكمة الأمريكية وظهرت الى العيان فضيحة ايران گيت حين انكشف بأن العقيد أوليفر نورث كان يقوم ببيع الأسلحة الى ايران ثم يستخدم ما يكسبه من الصفقة لشراء الأسلحة وتسليمها الى عصابات الكونترا التي كانت تعمل، بمساعدة السي آي أي على إسقاط حكومة نيكاراگوا الشرعية.

الجبهة لإيقاف الحرب

إن فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط كان السبب الرئيسي لرفع شعار ايقاف الحرب بغية تجنب انهزام الأمريكان من المنطقة كلها، خاصة وأن الشعب الأمريكي كان ، حينذاك ، مصاباً بالتنرفزة ، رافضاً مشاركة الحكومة في أعمالها العدوانية. فشعار إيقاف الحرب كان قد تم رفعه لإعطاء الغرب فرصة التنفس والتفكير من جديد في خطة لإنقاذ المصالح النفطية في الخليج.

لكن سنة ١٩٨٥ إمتازت بظاهرة جديدة أثبتت فيما بعد على أنها ستغير الخارطة السياسية العالمية كلها. فظهر على مسرح السياسة شخص إسمه ميخائيل غورباچوف. لقد دخل غورباچوف الحزب السوفياتي في بداية الخمسينات، ثم حضر مؤتمر الحزب سنة ١٩٥٦ وسمع خطاب خروشوف حول ضرورة التمسك بالسلم والكف عن الثورات والتركيز على المنافسة السلمية مع الإستعمار بحجة « إن هذه المنافسة ستؤدي الى انتصار الإشتراكية على الرأسمالية. ». وبصورة خاصة أدرك غورباچوف بأن رفض نظرية الدكتاتورية البروليتارية يعني رفض ماركس وانجلز ولينين والتعويض عن الحركة الشيوعية بالإشتراكية الديمقراطية لكاوتسكي. وهنا نورد بعض المقتطفات للتأكيد على ذلك. فيقول ماركس، مثلاً:

« بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الشيوعي هناك فترة للتحول الثوري من الأول الى الثاني. وتقابل هذه أيضاً فترة التحول السياسي تكون الدولة فيها لاشيء سوى الدكتاتورية البروليتارية الثورية. » (راجع كارل ماركس، نقد گوته، الطبعة الإنكليزية، منشورات لورانس و ويشرت المحدودة، لندن ١٩٤٣، الصفحة ٢٨).



ويقول انجلز في رسالته الى ببيل:

« مادامت البروليتاريا مستمرة في استخدام الدولة، فانها سوف لا تستخدمها لمصلحة الحرية بل بغية اخضاع خصومها. وحالما يصبح بالإمكان الكلام عن الحرية فالدولة تزول من الوجود. ». (راجع رسالة فريدريك انجلز الى اوگست ببيل، لندن ٢٨ آذار ١٨٧٥، نفس المصدر السابق، الصفحة ٨٥ وكذلك الصفحة ٩٣). وهنا يؤكد انجلز بأن الدولة البروليتارية عبارة عن مؤسسة غرضها الوحيد هو قهر واخضاع خصمها الطبقي ليس إلا. وان هذه الدولة تبقى في قيد الحياة لسبب واحد ألا وهو فرض الدكتاتورية الطبقية وليست هي، إطلاقاً، وسيلة لنشر الحرية بين الأعداء الطبقيين.

يعلق لينين(وهو الذي سن قوانين الدكتاتورية البروليتارية في نصوص الدستور للدولة السوڤياتية وهو الذي قاد وطبق هذه الدكتاتورية) على قول ماركس قائلاً:

« لقد استند ماركس، في استنتاجه هذا، على تحليل الدور الذي تلعبه البروليتاريا في المجتمع الحديث، معتمداً على الأرقام والمعلومات التي تتعلق بتطور هذا المجتمع، وعلى عدم إمكانية الصلح بين المصالح المتخاصمة للبروليتاريا والبرجوازية. » (راجع نفس المصدر، الصفحة ٩٠ وكذلك راجع: لينين، الدولة والثورة، الفصل الرابع، آب – ايلول ١٩١٧). وبعد صفحتين في المصدر الأول يقول لينين أيضاً:

« كلا، إن التطور الى الأمام، أي نحو الشيوعية، ينبثق عبر الدكتاتورية البروليتارية، ولا يمكن أن يحدث بطريقة أخرى، ذلك لعدم امكانية قهر مقاومة المستغلين الرأسماليين من قبل أي شخص أو بأية طريقة أخرى. » ثم يقول: « ...إن الدكتاتورية البروليتارية تفرض سلسلة من القيود على حرية المضطهدين، المستغلين، الرأسماليين. علينا أن نسحقهم بغية تحرير البشرية من عبودية الأجور، ومن الضروري أن نهشم مقاومتهم باستخدام القوة، والواضح هو عدم وجود الحرية وعدم وجود الديمقراطية حيثما يكون القمع موجوداً وحيثما يكون الإكراه موجوداً. »وهناك مئات أخرى من التصريحات للينين حول الدكتاتورية البروليتارية. لقد قرر خروشوف و بريجنيف إلغاء الدكتاتورية البرولتارية بحجة زوال الصراع الطبقي في الإتحاد السوڤياتي.(بل وفي بلدان أوروبا الشرقية حتى قبل إعلان الإشتراكية في هذه البلدان، واصبحت الدكتاتورية البروليتارية سلاحاً لشتم أنصار ستالين.)

لقد أدرك غورباجوف عدم نهاية الرأسماليين والمستغلين والانتهازيين في الاتحاد السوڤياتي، وقد أثبتت الأيام صحة إدراكه. فأيقن بأن الأحسن له أن يسير مع الموجة التي يقودها خروشوف وبرجنيف وسوسلوف ضد لينين ولكن حاملاً صورة لينين! بل الأحسن له أن يسرع لقيادة تلك الموجة مستفيداً من الفوضى التي خلقها المؤتمر العشرين. إذ شاهد غورباجوف بأم عينه انشقاق المعسكر الإشتراكي ووقوف الصين الشعبية ضد مسالة الإستعمار التي ألح عليها خروشوف ثم برجنيف بعده.

ونتيجة لكل ذلك قرر غورباجوف إعادة النظر في كل شيء. كانت الحركة الشيوعية

العالمية تؤمن به وتعمل من أجله. بل فكر أيضاً في القضاء على تلك الحركة وعلى المعسكر الإشتراكي والإتحاد السوفياتي وتسليم كل شيء الى البلدان الرأسمالية التي طالما تطلعت الى السيطرة على ثلث البشرية التي فقدتها سنة ١٩١٧ وثم أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية التي انتهت بانتصار الإتحاد السوفياتي، بقيادة ستالين، ومن ثم توسعت رقعة الإشتراكية التي امتدت من كوريا الشمالية، عبر الصين وأوروبا الشرقية، حتى برلين. كما قرر غورباجوف أن يعمل المستحيل لترضية قادة الحزب لكي يتمكن الصعود في سلم المراتب الحزبية. ليست لدينا معلومات منشورة تثبت تواطؤ غورباجوف مع المخابرات الغربية منذ ١٩٥٦. إلا أن الواضح شيئان:-

١ - قيام المؤسسات التجسسية الغربية بصرف البلايين للإطاحة بالمعسكر الإشتراكي والقضاء على الإتحاد السوفياتي والحركة الشيوعية. وقامت هذه المؤسسات بهذه العملية منذ تأسيس الإتحاد السوفياتي سنة ١٩١٧حتى سقوطه . فهناك احتمال كبير بأن هذه المؤسسات الغربية كانت قد اتصلت بعدد كبير من قادة الإتحادالسوفياتي لشراء ضمائرهم، وخاصة حين كان التفسخ وأخذ الرشوة قد وصل أوجه أيام برجنيف، حين كان غورباجوف يتقدم بسرعة للوصول الى القيادة السوفياتية، بل تم لتنخابه عضواً في المكتب السياسي للحزب أيام برجنيف. وقد وصف غورباجوف فيما بعد عهد بريجنيف بأنه « عهد مصاب بالركود والتقهقر.». نجح غورباجوف في الصعود الى القمة بعد أن قام خروشوف وثم برجنيف تدريجياً بطرد كافة الشيوعيين الذين رفضوا قرارات مؤتمر العشرين.

٢ - في سفرته الى لندن سنة ١٩٨٤، قبل أن يستلم قيادة الحزب السوفياتي، حين كان عضواً بارزاً في المكتب السياسي قابل غورباجوف مارگريت ثاچر، رئيسة الوزراء، في مقرها. ثم خرجت رئيسة الوزراء بعد الاجتماع به، وهي الخبيرة المحنكة بالصفات الرأسمالية، لتصرح بأن غورباجوف « هو الرجل الذي نستطيع أن نتعامل معه This is the man we can do business with » وكانت تلك اللحظة الحاسمة للإعلان عن انتصار الرأسمالية، لحظة تطلعت فيها ثاچر الى إنهيار الإتحاد السوفياتي واختفائه من الوجود تحت شعار البريستوريكا والگلاسنوست.(لغرض عدم الخروج من الموضوع نوجه القاريء الى ملحق هذا الفصل لإعطاء بعض التفاصيل المتعلقة باللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في هذا الصدد.)

بمجيء غورباجوف الى قيادة الحزب والحكومة السوفياتية ارتفعت معنوية الرأسمالية العالمية خاصة لأنها نجحت وبصورة قطعية في إقناع غورباجوف على الوقوف كلياً مع الغرب لا لقهر الحكومات في أوروبا الشرقية وقهر الدولة السوفياتية فحسب بل كذلك لتحطيم الحركة الثورية العالمية، بما في ذلك الإطاحة بمقاومة كل من العراق وايران. هكذا استفحلت معنوية الأمريكان من جديد وأخذت تستخدم شعار إنهاء الحرب العراقية - الايرانية بغية سيطرتها على الخليج.

هكذا تطابقت مطاليب الإستعمار الغربي و الإتحاد السوفياتي و الرجعيين العرب والأحزاب العراقية التقليدية مع مطاليب البعث بايقاف الحرب فوراً. وكان السبب الرئيسي

لهذه المطالبة هو أن انتصار ايران كان سيؤدي الى انبثاق حكومة جديدة في العراق قد تزعزع المصالح الغربية النفطية في المنطقة بأسرها وترفع من مد الحركة التحررية فيها. وحين طالبت هذه الجبهة " الهجينة " بايقاف الحرب فوراً فانها لم تكن تعير أية أهمية لرأي ايران(المعتدى عليها) ولا بما أصابها من الخسائر المادية والبشرية. كما لم تعمل هذه الجهات حتى على تطبيق القانون الدولي الذي يحرم الأسلحة الكيمياوية ولم تطلب معاقبة البعث لهمجيته. بل كانت تردد باستمرار بأن على الجارتين المتخاصمتين تدارك الأمر بهدوء! وحين فشلوا حتى في إقناع أنفسهم كانوا يدعون بأن إنهاء الحرب سيؤدي الى انقلاب عسكري في العراق وينتهي صدام بلمح البصر. لم تشرح أية من هذه الجهات في الجبهة: لماذا لا يعمل الانقلابيون على الاستفادة من الهجمات الايرانية، خلال الحرب، لإنجاح انقلابهم؟ و كيف يستطيع قادة الجيش البعثي، أعداء الشعب ومجرمو الحرب، أن يعطوا للشعب العراقي حياة أسعد مما أعطاه صدام حسين.كما لم تشرح هذه الجهات سبب عدم قيامها بتجنيد الألوف من الهاربين من الجندية، للإطاحة بالبعث، ولماذا فشلت في ذلك؟ علماً بأن الكلام عن الانقلاب العسكري أو عن تجنيد الهاربين مازال مستمراً الى الآن ولكن دون جدوى.

أمريكا تشارك في الحملة النهائية

يقول درويش والكسندر (نفس المصدر، الصفحة ٦٦):

« لقد هدد الايرانيون بمواصلة الهجوم على ناقلات النفط التي تأخذ حمولتها من الجانب العربي للخليج حتى تقف الهجمات العراقية (على الناقلات الايرانية) وكاجواب الغرب هو ارسال السفن الحربية الى مضيق هرمز لمنع محاولة الايرانيين استخدام صواريخ سيلكورم الدفاعية المنصوبة على المضيق. ومع قيام السفن الحربية البريطانية والفرنسية والأمريكية بدورية الممرات تمت التحضيرات اللازمة للمواجهة المباشرة. »

في سنة ١٩٨٧ قررت الحكومة الكويتية حماية ناقلاتها عن طريق رفع العلم الأمريكي عليها بينما عملت السفن الحربية الأمريكية على منع الايرانيين من عرقلة الناقلات المحملة بالنفط العراقي أو العربي في استخدام الممرات في حين كانت الطائرات العراقية تقصف الناقلات الايرانية بصواريخ إكسوسيت الفرنسية.

لقد أصبحت هزيمة العراق أمام القوات الايرانية واضحة حين احتل الايرانيون شبه جزيرة الفاو بعد أن حطموا الموانئ المصدرة للنفط العراقي. فانهارت الحالة الاقتصادية في العراق وبلغت ديونه أكثر من ٧٠ بليون دولار. فأخذت حكومة البعث تجمع الذهب والحلي من العوائل الغنية بحجة « إن هذه العوائل أصبحت غنية بفضل الثورة » البعثية. كما فرضت الحكومة مجموعة كبيرة من الضرائب على الشعب ومنعت السفر الى الخارج بغية تعبئة كافة القوى لإبقاء البعث في الحكم.

أسرعت الدول الكبرى الى اصدار القرار ٥٩٨ لمجلس الأمن والذى يلزم الطرفين بإيقاف القتال، ولكن ايران رفضت تطبيقه وطالبت بتعويض قدره ٢٥٠ بليون دولار لتغطية خسائرها قبل أن تقبل به. أما العراق، وهو البلد الخاسر، فقد سبق وطالب بايقاف القتال منذ حزيران ١٩٨٢ واستمر في المطالبة به بتشبث، ولكن دون أن يقبل مسؤولية بدء القتال ودون القبول بدفع التعويضات.

كل هذا أجبر الولايات المتحدة على أن تشترك في الحرب بصورة فعلية الى جانب العراق كما قررت الدول الغربية، بصورة شكلية على الأقل، مقاطعة ايران عسكرياً، في حين إستمرت الأقمار الصناعية الأمريكية التجسسية وطائرات أواكس بتجهيز العراق بكل المعلومات اللازمة لشن حربه. إلا أن المعنوية العراقية كانت منهارة و بدأت الجاسوسية الأمريكية الكلام عن تبديل صدام حسين بشخص آخر لتشجيع ايران على القبول بوقف القتال. فأسرع العقيد أوليڤر نورث الى الاتفاق مع صلاح عمر العلي التكريتي(وزير بعثي سابق وعضو في جهاز حنين). فسافر صلاح عمر العلي الى دمشق ولندن لمقابلة الجنرال حسن النقيب وقادة حزب الدعوة وهاني الفكيكي ونوري عبدالرزاق(كممثل للحزب الشيوعي العراقي) وممثل عن الحزب الشيوعي (القيادة المركزية) وأياد علاوي، على أساس تشكيل حكومة عراقية جديدة، بمباركة أمريكا، بعد إسقاط صدام بإنقلاب عسكري. وقد اتصل مندوب المعارضين بي للاشتراك في الوزارة الجديدة، فرفضت الاقتراح من الأساس وأخبرته بعدم قبولي بحضور اجتماعاتهم. لقد إتضح فيما بعد، أثناء شهادة العقيد أوليڤر نورث أمام الكنغرس الأمريكي بأن « العملية كلها كانت كاذبة وكان القصد منها خدع الايرانيين. » (راجع التفاصيل في منشورات الكنغرس الأمريكي الخاصة بإستنطاق العقيد نورث امام الكنغرس).

أسرع المصريون بمساعدة الطائرات العراقية، عن طريق إعادة تجهيزها بالوقود في الجو بغية إفساح المجال لها للإختراق الى عمق الأراضي الايرانية. في حين ساعد الفنيون المصريون على تطوير صواريخ سكود بي السوفياتية لكي يتم استخدامها في قصف العمق الايراني بالأسلحة الكيمياوية.

وفي نيسان ١٩٨٨ تدخلت البحرية الامريكية وأغرقت ثلاث بواخر ايرانية وأعطبت فرقاتين لها (راجع درويش والكسندر، الصفحة ٦٨)، في حين سمحت الكويت للعراق باستخدام مينائها لاستلام المساعدات الحربية من الغرب.

في ليلة ١٦ نيسان ١٩٨٨ هاجمت القوات المصرية جزيرة بوبيان الكويتية التي كانت محتلة من قبل الايرانيين ومن ثم هاجمت تلك القوات معسكرات القوات الايرانية في الفاو وتمكنت من رفع العلم العراقي هناك بعد أقل من ست ساعات. ويقول درويش والكسندر (نفس المصدر، الصفحة ٧٠):

« لقد رافقت هذه العملية هجوم الاسطول البحرى الأمريكي على الأهداف الايرانية بعد

تخطيب الرادار الايراني...هذه العوامل مجتمعة (والتي لا يستطيع صدام حسين ادعاء الفضل لأية واحدة منها، أجبرت آية الله على إعلان إيقاف القتال. » وكان ذلك بالنسبة له " كتناول جرعة السم " . والظاهر أيضاً إن الله قرر الوقوف الى جانب صدام حسين و" الإستكبار " الأمريكي.

حقاً خسر الشعبان العراقي والايراني في المعركة دون أن تكون المعركة معركتهم وانتصر المستعمرون الأنكلو - أمريكان ونجحوا في تحطيم البلدين. وكسبت الشركات الغربية والإتحاد السوفياتي البلايين نتيجة لبيع السلاح، بما في ذلك معامل الأسلحة الكيمياوية، الى الطرفين. صرف العراق مثلاً سنة ١٩٨٤ وحدها مبلغاً قدره ١٤ بليون دولار على شراء الأسلحة. وبين ١٩٨٢ و١٩٨٥ صرف العراق ٤٢٫٨ بليون دولار على الأسلحة وحدها. وحتى بعد نهاية الحرب إستمر العراق في شراء السلاح وأخذ يستورد ١٠٪ من مجموع مبيعات السلاح في العالم كله. (راجع الملفات السرية، پير سالينكر، ترجمة هاورد كيرتيس من الفرنسية الى الإنكليزية، منشورات پينكوين للكتب، ١٩٩١، الصفحة ١٧).

ولغرض ادراك كلفة الاسلحة التي اشتراها العراق كتب ريچارد گريميت(منشورات خدمات البحوث الى الكونكرس في واشنطن، راجع الگارديان ليوم ١٩٩٦/٨/٢١)، يقول:

« بلغ مجموع قيمة ما تم بيعه من الأسلحة الى البلدان النامية (وحدها) من قبل كل البلدان المنتجة للسلاح في سنة ١٩٨٨ وحدها (أي السنة الأخيرة من الحرب) مقدار ٦١ بلبون دولار.وهذا هو أعلى رقم في تأريخ بيع الأسلحة. ». إن ضخامة هذا المبلغ تثبت الأهمية البالغة للحرب العراقية -الايرانية بالنسبة لإقتصاد البلدان الغربية وخاصة حين يتجلى أن انتهاء الحرب أدى الى أزمة إقتصادية خانقة في هذه البلدان في السنوات ١٩٨٩/ ١٩٩٠. مما أوجب الإسراع في إشعال الحرب العراقية - الكويتية.

أما آية الله الخميني: فقد فقد الدافع للحياة وتوفي بعد فترة وجيزة.أما صدام حسين: فقد إمتلأ دماغه بالكبرياء دون حق وهو الذي كان سبباً في موت مليون عراقي وايراني لا ذنب لهم. أما المستعمرون: فاستمروا في تثبيت معسكراتهم في منطقة الخليج كلها بنجاح ما كانوا يحلمون به.

ملحق الفصل

لقد أثرت التطورات في الإتحاد السوفياتي بعد مجيء غورباجوف تأثيراً سيئاً على اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، إذ حدث أن أيدت اللجنة كل ما قام به خروشوف الى أن تم طرده سنة١٩٦٤. وأتى برجنيف وأيدت اللجنة المركزية كل ما قام به حتى موته بل تبلت اللجنة ضغطه عليها حتى في الإشتراك في حكومة البعث كحليف ثانوي، كما ذكره عامر عبدالله وأشرنا اليه فيما مضى. ثم أتى غورباجوف الذي نقض كل ما قام به برجنيف باسم البريسترويكا والكلاسنوست. فأيدته اللجنة المركزية بحرارة بحجة ضرورة التجديد، بل جرت منافسة شديدة بين الأجنحة الثلاثة للحزب المنشق: أي أجنحة عزيز محمد وجماعة المنبر وجماعة بهاءالدين نوري. إذ أكد كل من هؤلاء بأنه يؤيد ويتمسك بالبريسترويكا والكلاسنوست أكثر من الطرفين الآخرين. وذهب عزيز محمد أكثر من التباهي الى دور التنفيذ حين قرر في المؤتمر الرابع لجناحه في تشرين الثاني ١٩٨٥ استبعاد ١٣ عضواً من اللجنة المركزية وهم : نزيهة الدليمي، زكي خيري، عامر عبدالله، جاسم الحلوائي، باقر إبراهيم، عبدالوهاب طاهر، عدنان عباس، حنا الياس، فاتح رسول، حسين سلطان، ماجد عبدالرضا، ناصر عبود وبشرى برتو، الذين أصدروا بياناً في تموز ١٩٨٦ يستنكرون هذا العمل ويتهمون عزيز محمد ونخري كريم زنكنه ب « تعطيل وتشويه المبادىء اللينينية في الحياة الحزبية» وكأن الجبهة المزيفة مع البعث كانت مثالاً رائعاً في تطبيق اللينينية. كما اتهموا عزيز محمد ب «التواطؤ الغادر مع دوائر الأمن العراقية» وذلك « لإعدام نحو ٥٠ رفيقاً من مفارز الأنصار داخل مدينة أربيل.». ثم يؤكدون بأن اللجنة المركزية تركت ميدان المعركة ضد العدو البعثي وانهزمت الى الخارج بالجملة الى درجة أن الحزب أصبح « مهدداً بالتحول الى حزب مهاجر منعزل عن الجماهير» والحقيقة هي أن الجماهير الغفيرة تركت الحزب إحتجاجاً على تعاونه مع البعث.

ومع بروز نجم غورباجوف برز أيضاً بونوماريف، العضو في K. G. B. وعضو المكتب السياسي ومسؤول الشؤون الخارجية في الحزب السوفياتي، وكان هذا مسؤولاً عن تثقيف عزيز محمد وكيانوري واحسان طبري وعامر عبد الله وزكي خيري وغيرهم . كما كان بونوماريف مسؤولاً عن إعطاء التبرعات. وفي تصريح لأناتول سميرنوف، الموظف للجنة المركزية للحزب السوفياتي، الى مجلة الوسط اللندنية، (العدد ١٥ في ١٩٩٢/٥/١١) يقول بأن « الحزب الشيوعي العراقي كان يستلم ٢٥٠ ألف دولار سنوياً من الحزب السوفياتي وقد بلغ مجموع ما استلمه الحزب العراقي ٤٫٢ مليون دولار، بما في ذلك ما قبضه عزيز

محمد شخصياً والبالغ ٧٤٩ر٥٥ دولار في ١٩٨٧/٢/٢٤ و مئة ألف دولار أخرى في ١٩٨٨/٩/١٢ ، فمن الطبيعي أن يغير الحزب سياسته كلما تغيرت القيادة السوفياتية وذلك بغية الاستمرار في استلام التبرعات.

أما حميد موسى، سكرتير اللجنة المركزية حالياً، فقد تم تثقيفه برعاية ژيفكوف، سكرتير الحزب البلغاري . والجدير بالذكر هو أن ژيفكوف صرح سنة ١٩٨٩، بعد أن تم إقصاءه عند سقوط حكومته و استسلامها الى عملاء الغرب دون مقاومة، على شاشة التلفزيون البلغاري (والبريطاني) بأنه :«سبق و توقف عن الإعتقاد بصحة الأفكار الماركسية منذ سنة ١٩٦٠» وكان ژيفكوف ومساعدوه معلمي حميد موسى في المواضيع السياسية التي لا علاقة لها بالماركسية لأن المعلمين البلغار سبق ورفضوها منذ سنة ١٩٦٠. ولهذا بقي حميد موسى جاهلاً في هذا الموضوع.

إن الديالكتيك يؤكد تأثر الأشخاص بالظروف المحيطة. فشخصية قادة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي تكونت تحت ظروف الركود أيام برجنيف، ولهذا تكوّن لدى هؤلاء نوع من الركود العقائدي وأخذوا يفكرون بأن كل فكرة تأتي من فوق (كالبريسترويكا مثلاً) هي فكرة صحيحة وقد أظهر زكي خيري هذا الجمود العقائدي بصورة جلية في مذكراته (صدى السنين، في ذاكرة شيوعي مخضرم في الصفحة ٣٠٤) بمناسبة تمثيله لحزبه في آخر مؤتمر عالمي، فيقول: «وفي تلك الجولة فرضنا انفسنا ضيوفاً على الرفاق البلغار واستضافونا على احسن وجه وكان رئيس القسم الدولي للجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري فالتشيف حاضراً في اجتماع بودابست وقد سمع مداخلتي الانتقادية فسألني مداعباً: وهل ستنتقد الحزب الشيوعي البلغاري ايضاً؟! فقلت: نعم عندما تدعون أن حزبكم مستقلاً عن الحزب السوفيتي! فانفجر ضاحكاً فقد كان حزبهم يتفوق على جميع الاحزاب الشيوعية تقرباً الى الحزب الشيوعي السوفيتي.» بفضل ژيفكوف طبعاً!

والغريب أن زكي خيري أنهى كتابة هذه الاسطر في ١٩٩١ أي بعد سقوط ژيفكوف وأثناء انهيار الاتحاد السوفياتي على يد رفيقيه غورباجوف ويلتسن. كتب زكي خيري هذه الاسطر وهو الذي يقول (نفس المصدر، الصفحة ٢٦٠) عن ايام عبد السلام عارف: «وبيد ان المشانق لم تتوقف عن تنفيذ أحكام الاعدام الصادرة في أيام حكم البعث وحكم قاسم بحق الشيوعيين والأكراد. وكانت السجون تغص بهم وقد تحصن عبد السلام عارف بالولاء الاسمي لعبد الناصر و«الوحدوية» الكاذبة. وكان الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه الضامنين للرجلين.».

الفصل الثاني عشر

التحضير لحرب الكويت

اسباب الحرب

لقد أكدت الحرب العراقية - الايرانية الحقائق التالية:

١ - أصبح العراق عسكرياً بلداً قوياً خطراً على المصالح النفطية الغربية في المنطقة وقد يصبح خطراً على إسرائيل، خاصة لأنه كانت لدى حكومة البعث صواريخ ذاتروزوس كيمياوية تستطيع الوصول الى ابار النفط في جنوب الخليج والى إسرائيل. وحتى لو اعتقدت الحكومات الغربية بإخلاص صدام حسين اليها، أثناء الحرب مع ايران، فهذا لا يمنعه من تبديل رأيه في المستقبل حين يدرك قوته العسكرية من جهة وإفلاس العراق الإقتصادي من جهة أخرى. ثم كانت هناك احتمالات واضحة لحدوث ثورة شعبية ضده أو حتى انقلاب عسكري معادي للغرب. وعند ذلك تقع هذه الترسانة الحربية الضخمة بيد أعداء شركات النفط الغربية. ولتلافي هذه الاحتمالات كان من الضروري تحطيم القوة العسكرية العراقية ومنعها من أخذ المبادرة للإنتفاض على الغرب أو عرقلة أعمال شركاته.

٢ - إن الشركات الغربية التي تقوم ببناء المشاريع المختلفة أو التي تبيع الأسلحة الى البلدان المنتجة للنفط تجني أرباحاً خيالية أثناء الحروب. فالحرب مع ايران حطمت مدينتي عبادان و البصرة عن بكرة أبيهما كما و حطمت معظم المشاريع الصناعية و الكيمياوية للبلدين، مما يستوجب تصليحها واعادة بنائها من جديد، بالدولارات البترولية التي تخرج من خزينة البلدان المهدمة في الحرب الى البلدان الغربية التي تقوم بإعادة الإنشاء. وتأتي الأرباح من عملية بيع المشروع ثم نقله ثم بنائه وثم إدامته حتى يتم هدمه من جديد.

يقول مارتين ووكر (الغارديان ١٩٩٦/٨/٢١) وهو يشير الى الانخفاض في بيع الأسلحة الى البلدان المتأخرة سنة ١٩٩٥ ومما أحدث أزمة لدى شركات إنتاج السلاح الأمر الذي أجبر الكنغرس الأمريكي على التدخل بتقديم المساعدات للبلدان المشترية فيقول : « إن رد الفعل الأمريكي لتدهور سوق (السلاح) قد بدأ ببرنامج رأس ماله ١٥ بليون دولار

أرسدها الكتغرس في السنة الماضية وقد أعد پول هوير، نائب وزير الدفاع لبرنامج التجارة العالمية، قائمة تحوي إسم ٣٧ دولة (صديقة) تستحق المنحة المالية، بما في ذلك الصين وأندونسيا وماليزيا وشيلي والمكسيك.» ثم يقول: « إن يأس المصدّرين الأمريكيين للسلاح أخذ يرلد بعضاً من الصفقات الغريبة. فشركة ماكدونالد دوگلاس باعت ثماني طائرات من طراز إيف ١٨ المقاتلة بثمن ٤٨٠ مليون دولار الى تايلاند وقبلت أن يتم دفع قسم من هذا الثمن بالدجاج المجمد.».

فعملية الهدم التي تقوم بها البلدان المتحاربة تجري بأسلحة ثمينة، تبيعها الشركات الغربية الى الطرفين وتجني من وراء ذلك البلايين من الدولارات. فالقانون العام في المجتمع الرأسمالي الذي يتفق عليه كافة الخبراء الرأسماليون هو أن: كل شيء بما في ذلك الحرب، خاضع لقوى السوق (Market forces). فهذه القوى هي التي تقرر حدوث الحرب بين بلدين أو عدم حدوثها. كما أن البلدان الإمبريالية تلجأ الى الحرب كلما أصيبت بأزمة إقتصادية خانقة. إن نهاية الحرب العراقية - الايرانية قد رافقتها مثل هذه الأزمة في ١٩٨٩/١٩٩٠ وشملت بعض البلدان الغربية. لقد شهدت الولايات المتحدة في ١٩٩٠ مثلاً عجزاً مالياً قدره ٣٠٠ بليون دولار وبلغت ديونها ٣١٩٥ بليون دولار، وإن الفائدة السنوية المترتبة على هذه الديون كانت في تلك السنة وحدها ٢٦٠ بليون دولار. أما في بريطانيا فقد بلغت نسبة التضخم ٩،١٠٪ في تلك السنة وأعترف وزير المالية، جون ميجر، يوم ٢٥/١٠/١٩٩٠ في البرلمان بـ« حلول الركود الإقتصادي» في حين شملت البطالة ١٨٠٠٠٠٠ شخص وأحدثت زيادة الضرائب البلدية (Poll Tax) مظاهرات صاخبة واصطدامات مع الشرطة وموجة عنف لم تشهدها بريطانيا منذ الحرب الفيتنامية، الأمر الذي أجبر نواب حزب المحافظين على طرد مرگريت ثاچر من منصبها في تشرين الثاني ١٩٩٠.

أسرعت هذه البلدان الغربية وغيرها في إرسال جيوشها الى الخليج وأكدت على حل أزمة الكويت عن طريق الحرب المدمرة ذلك لأن الخراب تليه عملية البناء التي ستجلب للشركات الغربية الخير بالبلايين التي تساعد على حل مشكلة البطالة وكساد السوق.

لقد برهن مشروع مارشال الأمريكي لإعادة بناء أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية كل ذلك. إذ أعاد المشروع الانتعاش الإقتصادي الى أوروبا الغربية وقضى على البطالة وأنقذ الغرب من خطر إنتشار الشيوعية الى فرنسا وإيطاليا وجلب البلايين من الارباح للشركات العمرانية والصناعية التي نفذت المشروع. والجنرال جورج مارشال الذى تبنى المشروع وخطط له ونفذه كان رئيساً لأركان الجيش الأمريكي بين ١٩٣٩و١٩٤٥ ، وبعد إتمام مهمته منح جائزة نوبل للسلام سنة ١٩٥٣ اسوة بغورباچوف ومناحيم بيغن وأنور السادات وياسر عرفات. فكلهم خدموا السلام على الطريقة الأمريكية.

٣ - لقد كان الإتحاد السوفياتي على وشك السقوط بفضل غورباچوف ويلتسن . وهنا أكد على أن المعركة القادمة قد تكون بين الدول الغربية نفسها. فمن الضروري لأمريكا الإسراع الى احتلال منطقة الخليج والسيطرة على ٦٦٪ من نفط العالم . فمن يسيطر على

احتياطي النفط يستطيع أن يسيطر على كافة الخيرات الأخرى . لقد عبر جيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكية، عن ضرورة الهيمنة الأمريكية في تصريح الى الكنغرس في ١٩٩٠/٩/٥ حول « إقامة نظام أمني جديد في الشرق الأوسط» بحجة « أن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة التي تملك قدرات عسكرية واقتصادية وسياسية تؤهلها لإقامة وجود دائم وعقد تحالف سياسي مع البلدان العربية.» وتناول بيكر الخطط الأمريكية في الخليج وأكد على « أنه يتعين على القوات الأمريكية البقاء في المنطقة للسنوات اللاحقة...لبناء نظام أمني جديد...يقدم المساعدات الى دول المنطقة ويسعى لايجاد حل سلمي بين إسرائيل والفلسطينيين.». وقد استخدمت أمريكا في فرض سلطانها، طريقة تأديب كل من يقف ضدها وتلقينه درساً قاسياً. فنشرت نيويورك تايمز مقتطفاً لقرار إتخذته حكومة بوش حال انتخابه تحت عنوان «تهديدات العالم الثالث» ينص على ما يلي: « في الحالات التي تجابه الولايات المتحدة عدواً ضعيفاً فان مهمتنا لا تقتصر على قهره فقط بل على قهره بصورة حاسمة وسريعة، ذلك لأن أي تصرف غير هذا سيكون « بمثابة العار لنا وسيقلل من هيبتنا السياسية في العالم.» (تم نشر هذا المقتطف في الغارديان البريطانية في ١٩٩١/٣/٢٥).
إن هذا يؤكد على أن نشر الديمقراطية في العالم الثالث لا يدخل ضمن جدول أعمال السياسة الأمريكية.

٤ – لقد تبين خلال الحرب مع ايران و بعدها بأن البلدان الصناعية الغربية كانت تتنافس فيما بينهاعلى بيع السلاح و الغذاء الى العراق و ايران و أسرعت الشركات في هذه البلدان الى إرسال الوفود أثناء الحرب الى كلا البلدين للتوقيع على الصفقات حول إعادة بناء الخراب الناتج .فسياسة الهيمنة ، إذن ، كانت لا تقتصر على قهر البلدان الضعيفة بل تشمل أيضاً حسم المنافسة الموجودة بين البلدان الإستعمارية نفسها بصورة تكفل حصة الأسد للامريكان . فالمعروف أن أمريكا و بريطانيا كانتا تمران بركود إقتصادي في حين انتعش الوضع الإقتصادي في المانيا و اليابان بصورة مخيفة بالنسبة للأمريكان. ولما كان الخليج يحوي على معظم نفط العالم ولما كانت المانيا واليابان لا تملكان النفط للإستهلاك المحلي، فإن السيطرة الأمريكية على الخليج توقف التوسع الألماني والياباني وتضع الدولتين تحت رحمتها. وفي حالة إشتداد الخلافات بين البلدان الغربية ونشوب الحرب بينها فإن من يسيطر على الخليج ينتصر في تلك الحرب.

من الجدير أن نشير بأن الحربين العالميتين الأولى والثانية كانتا بين تلك البلدان الرأسمالية نفسها. فالحرب الأولى أعلنت سنة ١٩١٤، أي قبل ثورة اكتوبر السوفياتية في ١٩١٧، وتم إعلان الحرب العالمية الثانية من قبل بريطانيا ضد المانيا سنة ١٩٣٩، ولم يشترك الإتحاد السوفياتي في الحرب ضد المانيا إلا في حزيران ١٩٤١، حين هاجمته الجيوش الهتلرية . فالحرب بين البلدان الرأسمالية ، إذن، أمر وارد جداً. وقد تحدث إما بالاصطدام المباشر بين هذه البلدان أو عن طريق استخدام الحكومات البديلة الموالية لكل منها.

٥ – لقد أثبتت الحرب العراقية – الايرانية قابلية ايران على إحتلال المناطق المنتجة للنفط

في العراق. ولما كان حقل الرميلة الضخم قريباً من ايران فإن إنتاج النفط فيه يكون معرضاً للتهديدات الايرانية المستمرة، علماً بأن جزءاً من هذا الحقل يقع داخل الأراضي الكويتية وأن الحدود بينها وبين العراق لم يتم الاتفاق عليها بصورة نهائية. فهناك ضرورة ماسة إذن لتثبيت الحدود بصورة تستقطع القسم الأكبر من هذا الحقل من العراق لضمه الى الكويت، خاصة أن الكويت بلد صغير وسكانه الأصليون لا يتعدون ربع مليون نسمة ولذا فإنها لا تستطيع أن تخلق المشاكل لشركات النفط. فتحويل حقل الرميلة الى الكويت أضمن بكثير من تركه تحت رحمة الايرانيين أو العراقيين. بالطبع إن تغيير الحدود بهذا الشكل لا يمكن أن يتم بموافقة العراق. فالحرب هنا ضرورية لإجباره على التنازل عن معظم هذا الحقل.

إجبار العراق على الحرب

أدرك العلماء، في كل المواضيع، بأن الأشياء كلها في تطور وتبدل. ونتيجة لهذه الحقيقة يولد الجديد في رحم القديم. إن النقاط التي تم ذكرها أعلاه تؤكد بأن الأسباب الموجبة لحرب جديدة، تشمل العراق كطرف، كانت بارزة لكل الباحثين، فنمت حرب الكويت في رحم الحرب مع ايران. ثم أن التحضيرات لحرب الكويت تمت أثناء الحرب مع ايران وبعدها مباشرة. وهنا نقدم بعض الحقائق لشرح هذه التحضيرات.

١ - بدأت التحضيرات السرية باستخدام القوى الاحتياطية المسماة بالإنكليزية (Peripheral forces) كالصحافة اليسارية والأحزاب والأصدقاء المستورين الذين لا يشتبه بهم. فقبل قصف حلبجة بالقنابل الكيمياوية في ١٩٨٨/٣/١٦ من قبل حكومة البعث، حين كانت العلاقات العراقية - الغربية الحسنة في ذروتها تمكنت الأيدي الخفية من إقناع صدام حسين بدعوة الصحفية البريطانية هيلكا كرايم، المختصة بشؤون الشرق الأوسط، والأكراد خاصة، والتي تنشر كتاباتها في جريدتي الكارديان والأوبزرفر البريطانيتين كصحفية غير مرتبطة ولها تأريخ صحافي نظيف. فذهبت على حساب الحكومة العراقية الى شمال العراق ومنه الى كردستان ايران لكي تعود الى بريطانيا وتكتب المقالات التي تدافع فيها عن الحزب الديمقراطي الكردستاني في ايران وكفاحه، بمساعدة البعث، ضد الحكومة الايرانية.

ولكنها عادت دون أن تكتب عن أكراد ايران، بل ركزت على جرائم صدام ضد أكراد العراق. وكانت تلك الجرائم شنيعة حقاً. والأرجح أن الصحفية إصطدمت حين شاهدت بعض ملامح تلك الجرائم خاصة وأنها تؤيد الأكراد. إلا أن تحويل انتباهها من أكراد ايران الى أكراد العراق يجلب الانتباه، خاصة و أنها كانت ضيفاً على صدام حسين وليس لها أي عطف تجاه الخميني. وفي اعتقادي أن الصحفية حولت وجهة تحقيقها الى أكراد العراق بكل براءة. فهناك مجال للاعتقاد بأن الذين أدخلوها في هذه التجربة، كانوا على ثقة بأنها ستصطدم بروائع

أكراد العراق فتقرر الثورة على مضيفها. والواضح هو أن تجربتهم أسفرت عن النجاح وحققت الغرض المستهدف لها وهو البدء بالهجوم على حكومة البعث.

٢ - بعد أن سلم مصطفى البارزاني كافة أسلحته الى الشاه، بعد اتفاقية الجزائر في ١٩٧٥، إنشق الحزب " الديمقراطي" الكردستاني الى خمس كتل متحاربة. وكانت كبرى تلك الكتل هي كتلة جلال الطالباني. بدأ جلال انشقاقه بالادعاء بأنه يساري بل من مؤيدي ماوتسي تونغ. وفي الوقت نفسه كان مستمراً على إتصالاته مع حكومة البعث، وجرت أبرز تلك الاتصالات سنة ١٩٨٤ حين دخل في مفاوضات رسمية مع الحكومة العراقية التي كانت غايتها تنسيق الجهود لمحاربة جماعة البارزاني التي كانت مسندة من قبل الحكومة الايرانية حينذاك. وفعلاً تم الاتفاق بين جلال والحكومة البعثية كما شرحنا سابقاً.

إلا أن الغريب في الأمر هو أن جلال، بالرغم من استلامه ١٢ مليون دولار من البعث بدل رأيه وساهم في تشكيل الجبهة الكردستانية مع الحزب البارزاني بل وحتى مع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بعد أن قتل أكثر من ١٠٠ منهم في پشت آشان. جرى هذا الإنقلاب لجلال ضد البعث سنة ١٩٨٦ حين كانت العلاقات البعثية - الأمريكية في ذروتها. والأغرب من هذا سافر جلال نجأة (وبموافقة الجبهة الكردستانية) الى أمريكا ثم الى العربية السعودية وخلال تلك السفرتين اطلع جلال على خطط الحكومتين الأمريكية والسعودية التي نقلها بدوره الى الجبهة الكردستانية. وقد أكدت الأحداث، بعد احتلال الكويت، بأن التنسيق بين الجبهة الكردستانية والأمريكان جرى في هاتين السفرتين المشبوهتين.

لقد أكد جلال الطالباني في مقابلة له مع مجلة التصدي، بأن سفرته الى أمريكا واستقباله في وزارة الخارجية كانت بإسم الجبهة الكردستانية. فيقول جلال لمجلة التصدي: « أما التحرك في أوروبا وأمريكا فالحقيقة أن هذا كان مقرراً من القيادة السياسية في الإتحاد الوطني الكردستاني أولاً، ثم من الجبهة الكردستانية ثانياً. » . وكانت حجته في ذلك، كما ذكره في الصفحة ٢٧ من التصدي هي: « إذا كانت الصين تبادل المبادي، بالدولار فهل يلام الشعب الكردي على ذلك؟ » وهكذا يؤكد جلال استلامه الدولارات الأمريكية ولكن بإسم الشعب الكردي الذى عانى المجازر والموت من الأسلحة الكيمياوية التي جهزها المستعمرون.

٣ - هناك دلالة خاصة لقرار الحكومة الأمريكية في ١٩٨٧، خلال الحرب العراقية - الايرانية، حين تم وضع ناقلات البترول الكويتية تحت العلم الأمريكي. فيقول پير سالينكر المصدر السابق، الصفحة ٤٥):

« بأن ذلك كان دليلاً على أن الامريكان قرروا الوقوف الى جانب الكويت. ».

٤ - بين ١٢ و١٩٨٩/١١/١٨ سافر الجنرال فهد أحمد الفهد، رئيس المخابرات الكويتية، مع العقيد اسحاق عبدالهادي شداد، مدير التحقيقات لمحافظة الأحمدي، بالكويت الى الولايات المتحدة وذلك بأمر من الشيخ سالم الصباح السالم الصباح، وزير الداخلية الكويتية، وذلك لمقابلة وليام ويبستر، مدير إدارة المخابرات المركزية .C.I.A في يوم الثلاثاء

١٩٨٩/١١/١٤ ، (راجع الكارديان اللندنيـة ليـوم ١٩٩١/٤/٤ وكـذلك راجع " الملف السـري" لپير سـالينكر، نفس المصدر، الصـفحات ٤٥ و ٤٦ وكـذلك الصـفحات ٢٣٩ الى ٢٤١) ويقول فهد أحمد الفهد في رسالته الى وزير الداخلية:

« إننا إتفقنا مع الجانب الأمريكي أن نستفيد من الحالة الإقتصادية المتدهورة في العراق بغية الضغط على حكومته لرسم الحدود المشتركة بيننا . إن المخابرات المركزية أعطتنا وجهة نظرها حول طرق استخدام الضغط الملائم، مؤكدة على ضرورة التعاون الواضح بيننا على شرط أن تكون هذه النشاطات منسقة بمستوى عالٍ. » ويقول أيضاً بأنه خلال سفرته الى واشنطن « أجرى عدة اجتماعات سرية للغاية مع المراتب العليا من السـي آي أي. ».

٤ - في ١٩٨٨/٨/٩ أي بعد موافقة ايران على وقف إطلاق النار بيوم واحد قررت الكويت زيادة إنتاج النفط خلافاً لمقررات الكارتيل أوبك لتنظيم الإنتاج. وبالأخص قررت التركيز على الإنتاج من حقل الرميلة الواقع على الحدود العراقية الكويتية، غير المتفق عليها عند ذاك. وكان إجراء الكويت تحدياً إقتصادياً صريحاً ضد العراق، وذلك لأن زيادة الإنتاج من قبل الكويت أدت الى تخفيض أسعار النفط وبالتالي تخفيض مدخولات العراق النفطية الى ٧ بلايين دولار في السنة. وهذا أقل حتى من الفوائد المترتبة على ديونه البالغة بين ٨ الى ١٥ بليون دولار في السنة. إذ وصلت ديون العراق نتيجة الحرب مع ايران مبلغاً قدره ٨٣ بليون دولار، وأن الفائدة السنوية عليها تتراوح بين ١٠٪ الى ١٧٪، علماً بأن احتياطي العراق قبل الحرب كان حوالي ٣٠ بليون دولار. وفي ١٩٩٠/٧/١٧ سلم طارق عزيز مذكرة الى شاذلي القليبي، السكرتير العام لجامعة الدول العربية، يتهم فيها الكويت ببناء مراكز عسكرية شمال حدودها بل بداخل العراق، وأنها تسرق النفط من حقل الرميلة العراقي، الذي كان جزءاً من العراق، وقدر ثمن ما سرقته ب ٤ر٢ بليون دولار.

يمكن فهم خطورة تصرف الكويت تجاه العراق حين نتذكر، كما قلنا في فصل سابق، بأنه كانت للكويت أموال فائضة قدرها ١٠٤ بليون دولار تستثمرها في الخارج وتجني منها ٦ بلايين دولار سنوياً كفوائد، إضافة الى ما تنتجه من النفط كل سنة. ويشير الجدول رقم ٤ الى مدخولها منه ٢٢ بليون دولار سنوياً. وبهذه المناسبة يقول پير سالينكر (نفس المصدر، الصفحة ٢) : -

« إن التفرد تجعل الفرد، غالباً، متغطرساً يفقد رؤيته . ولم يشذ قادة الكويت عن هذه الظاهرة. فعجرفتهم وقصر نظرهم حتمتا الدراما التي تلت، تلك التي لم يدرك أحد إنذار إشاراتها والتي إنفجرت في حرب فاجعية. ». لكن الحقيقة، في إعتقادي، هي عكس هذا التخمين، لأن شيوخ الكويت وأصدقاءهم الأمريكان كانوا يعرفون ما كانوا يخططون له. وقد أقتنع بأنه كان تخطيطاً مدروساً حين استمر صدام حسين في مطالبة الشيوخ بتخفيض الانتاج مراراً ولكن رد الشيوخ عليه بأن من واجبه الجلوس معهم بغية تثبيت الحدود أولاً. أي أن الشيوخ أعلنوا بأن الضغط الإقتصادي الذي فرضوه على صدام حسين كان لإجباره على قبول شروطهم عند تخطيط الحدود. ومن يدرس المسألة ويلاحظ صغر الكويت بالنسبة الى العراق

ويدرك شراسة صدام حسين يرى أن هؤلاء الشيوخ لم يكونوا مصابين بالكبرياء، بل كانوا يخططون مع الحكومة الأمريكية التي رفعت أعلامها على ناقلاتهم لشيء أثمن بكثير من التصرف المتكبر. إنهم كانوا يخططون لتبديل الحدود وتثبيتها بالقوة العسكرية بحيث يستقطع حقل الرميلة الغني بالبترول من العراق ليصبح جزءاً من الكويت، ثم تتم محافظة الحقل بل كل الحقول الأخرى في الخليج بالقوة العسكرية الصرفة من قبل الدولة العظمى فيسود "النظام العالمي الجديد" ويشيخ أطفال العراق تعجباً بل يموتون جوعاً. وعند تنفيذ هذه الخطة تقوم الولايات المتحدة بفرض جبروتها على مجلس الأمن ليصدر القرارات التي تقلص منفذ العراق الى البحر. فتتم محاصرة العراق ويسهل عزله عن العالم الخارجي خاصة وأن مبيعات العراق مقتصرة على النفط الذى يمكن توصيله الى الأسواق العالمية إما عن طريق تركيا (العضوة في الحلف الأطلسي) أو عن طريق السعودية المتواطئة مع الأمريكان والمحتلة من قبلها أو عبر الانابيب التي توصل كركوك بميناء حيفا أو طرابلس أو عن طريق البحر. ولما كانت العلاقات بين العراق وسوريا محكومة بالانقطاع المزمن وخاصة بعد أن إشتركت سوريا الى جانب أمريكا في حرب الكويت، فإن تقليص منفذ العراق الجنوبي الى البحر كفيل باخضاعه الى ضغط المستعمرين.

لقد اتخذ الملك حسين دور الوسيط بين صدام حسين وشيوخ النفط وكان كل ما ينقله الى صدام يؤكد عدم رضوخ الشيوخ لإرادته، بينما قرر مبارك استخدام الشدة ضد صدام في اجتماع عمان معه بحضور الملك حسين في ١٩٩٠/٢/٢٣ فاحتج على ما قاله صدام حول ضرورة توسيع وتقوية مكانته بين دول الخليج بقوله: «إن مطاليبك غير معقولة وإنك تعمل على خلق الكثير من الاضطرابات.» ثم ترك محتجاً وعاد الى القاهرة بعجالة.

ثم قرر الملك حسين الاتصال بكافة رؤساء المشايخ النفطية وعاد ليؤكد لصدام بأنهم جميعاً يرفضون تقديم أية تنازلات له. إن الملك يعرف صدام حسين جيداً وكان يدرك ما سيخلقه من الخيبة التي يليها التهيج الأحمق لصدام حيث يشجعه على المجازفة.

وفي ١٩٩٠/٣/٣ سافر الملك الى بغداد وأكد له من جديد بأن شيوخ الخليج لم يعطوه إشارة إيجابية واحدة وأخبره بالحرف الواحد بأن « أمير الكويت يرفض الدخول في أية مفاوضات معك الى أن يعترف العراق بسيادة الكويت.».

وفي اجتماع بغداد في ١٩٩٠/٥/٢٨ لرؤساء الدول العربية حضره ٢١ منهم، بينهم الملك فهد، أكد صدام بأن الحكومات الخليجية « تعمل على زيادة إنتاج النفط بغية تخفيض أسعاره.» وأضاف: « كلما انخفض سعر البرميل دولاراً واحداً خسر العراق بليون دولار في السنة. فعلياً إنكم تشنون حرباً إقتصادية على بلدي.» ثم وبخ الشيخ زايد، رئيس دولة الإمارات، مذكراً إياه عن دور الإمارات أثناء الحرب مع ايران في تجهيزها ايران بالأسلحة عن طريق ميناء دبي. فأكد له:« إن يوم الحساب معكم قريب.». أي أن صدام قد وقع في الشرك فأخذ يهدد الشيوخ، بالضبط كما خططه الستراتيجيون الأمريكان. ثم أكد لأمير الكويت بأنه خرق ما خصصته منظمة أوبك له بإنتاج ١,٥ مليون برميل كحصة الكويت في حين فاق

الانتاج ١و٢ مليون برميل في اليوم. ولكن قرر أمير الكويت وحاشيته معاملة مضيفهم صدام حسين بازدراء.

والملاحظ هو أن إنتاج النفط من قبل البلدان المشتركة في الأوبك، منذ نهاية الحرب مع ايران، كان قد إرتفع ثلاثة مرات وفي كل مرة أتت الزيادة نتيجة لإلحاح الكويت.

وفي ١٩٩٠/٦/٢٥ وصل سعدون حمادي، نائب رئيس الوزراء العراقي، الى الرياض وقابل الملك فهد، ثم سافر الى الكويت وقابل الأمير وطلب منه مساعدة العراق ب ١٠ بلالايين دولار. فقرر الأمير تحقيره باقتراح إعطاء العراق نصف بليون خلال ثلاث سنوات كصدقة دون مقابل ثم أكد الأمير: « لنتفق أولاً على الحدود بيننا، دعنا نقر الحدود ومن ثم نستطيع الكلام عن المسائل الأخرى.».

أي أن شيوخ الكويت ألحوا بأن على العراق أن يرضخ لمطاليبهم ويصادق على الحدود(الجديدة طبعاً) أولاً وإلا سوف يستمرون في زيادة إنتاج النفط وتخفيض أسعاره الى أن يركع صدام لهم. أي أنهم كانوا يحرجون صدام ويحرضونه على الاستسلام أو الاعتداء عليهم.وفي الحقيقة أنذر مروان القاسم، وزير الخارجية الأردنية، طارق عزيز في ١٩٩٠/٧/١٦ قائلاً:« إنكم على وشك أن تقعوا في الفخ، عليكم أن تحذروا.» وامتنع طارق عزيز عن الجواب. وحتى لو وافق صدام على الحدود الجديدة فإن ذلك كان لا يجنبه الدخول في الحرب لأن الأمريكان كانوا ينوون تحطيم القوة العسكرية العراقية كما ورد أعلاه.

٦ - ومن الناحية الأخرى قررت الأوساط الإقتصادية والخبراء الأمريكان العمل على فضح إفلاس العراق وحالته الإقتصادية المتردية ومن ثم تحريضه على الهجوم على الكويت. فتم نشر " تقرير سري لمصرفي مؤثر"، دون ذكر اسمه، والذي أكد بأن دخل العراق من النفط من ١٩٧٢ حتى بداية الحرب مع ايران قد ارتفع من بليون دولار في السنة الى ٢٥ بليوناً، ولكن ما أن وضعت الحرب أوزارها إلا وأصيب العراق بالخراب الكامل الذي « أفقد أمل الأجيال القادمة.» كما وأن العراق لا يستطيع حتى دفع الفوائد المترتبة على ديونه.. وبأن عليه أن يأخذ المزيد من الديون(بفائدة قدرها ٣٠٪) لأن الدائنين لا يثقون بمستقبل العراق الإقتصادي.» ثم قال:

« إن صدام حسين يعرف حالته الإقتصادية تمام المعرفة. فما هي الخيارات المقترحة له داخل العراق؟ الجواب هو القليل. ولكن هناك الكويت، التي تبعد أميالاً قليلة عن شط العرب حيث يعسكر جيشه الجبار عاطلاً. إن العراق بحاجة الى العثور على منافذ الى المياه المفتوحة في الخليج.»(راجع الملف السري، نفس المصدر، الصفحة ٩).

وهذه دعوة صريحة لصدام حسين، من خبير إقتصادي عريق أتت وكأنها فكرة سرية ولكن تم إفشاء السر بقدرة قادر. وكان الغرض منه الإيحاء الى صدام بضرورة الهجوم على الكويت أو قبول ديون إضافية بفائدة ٣٠٪.

ثم أتى تقرير هنري شولر، مدير قسم حفظ الطاقة في مركز الأبحاث الستراتيجية العالمية

في واشنطن، حول ضرورة رفع أسعار النفط، حيث صرح في ١٩٩٠/٢/١ بضرورة « تبني سياسة عدوانية مغامرة في تحديد أسعار النفط للمنتجين العرب... ويمكن تنفيذ هذه السياسة عن طريق تبديل أهداف دولة أو أكثر من الدول المنتجة الرئيسية في الخليج وضرورة تبديل سياسة الدولة التي لها القدرة(ويعني العراق طبعاً) على إجبار كافة دول الخليج على الرضوخ لنا... إن أسهل طريقة هي إحداث تبديل القيادات. »(راجع هيلكا گرايم، جريدة الأوبزرڤر البريطانية ليوم ١٩٩٠/١٠/٢١) حيث تستنتج هي من التفاصيل التي تقدمها بأن: « الولايات المتحدة تآمرت في دفع صدام » الى الكويت، خاصة:« لأن السفيرة الأمريكية، أبريل غلاسبي، في بغداد قد شجعت صدام، بعد إعلان التعبئة العسكرية العراقية وقبل الهجوم على الكويت، حين قالت له: « لدي تعليمات من رئيس الجمهورية الأمريكية نفسه تؤكد لي على توسيع العلاقات مع العراق وتعميقها. » و: « ليس لدينا أي رأي حول الخلافات بين العرب كالتي موجودة بينكم وبين الكويت حول الحدود وأن وزير الخارجية جيمس بيكر قد أوعز الى متكلمنا الرسمي ليؤكد ذلك. ».

٧ - لقد بدأت أمريكا تستخدم سياسة متناقضة مع صدام وذلك قصد بلبلة أفكاره بصورة تربكه وتدفعه الى القيام بالمجازفة التي كانت أمريكا تخططها له. ففي ١٩٨٩/١/٧ مثلاً تكلم شولتز، وزير الخارجية، في المؤتمر الدولي حول الأسلحة الكيمياوية مؤكداً، وهو يشير الى العراق، بأن « المؤتمر لم يعقد لمعاقبة أو لوم أحد الأطراف. » بل رفض المؤتمر إدانة العراق لاستخدامه الأسلحة الكيمياوية في حلبجة أو ضد ايران.

وفي ١٩٩٠/٢/١٢ قابل صدام حسين جون كيلي، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، الذي أكد لصدام قائلاً: « إنك قوة للاعتدال في المنطقة وأن الولايات المتحدة ترغب في توسيع علاقاتها مع العراق. ».

أما في ١٩٩٠/٢/١٥، أي بعد ثلاثة أيام ، فقد هاجمت إذاعة صوت أمريكا صدام حسين ووصفته كـ« واحد من أتعس الطغاة في العالم ومن الضروري تعبئة الرأي العام ضد هذا الدكتاتور. » فثار صدام غضباً ولكن واشنطن خدعته بالاعتذار له عن طريق سفارتها في بغداد. ثم نشرت وزارة الخارجية الأمريكية في ١٩٩٠/٢/٢١ تقريراً حول حقوق الإنسان يحوي على ١٢ صفحة حول العراق واصفاً اياه كـ« أتعس منتهك لحقوق الإنسان » ومتهماً حكومة العراق باستخدام التعذيب والاغتيالات السياسية. فحاولت لجنة العلاقات الخارجية للكنفرس الأمريكي فرض المقاطعة الإقتصادية على العراق ولكن جورج بوش تدخل شخصياً ونقض القرار. ثم تمكنت السي آي أي من استخدام منظمة حقوق الإنسان التي أكدت بأن حساباتها تشير الى أن « ربع سكان العراق قد تحولوا الى مخبرين لإحدى المؤسسات التجسسية العراقية. » .

وفي ١٩٩٠/٤/١٢ وصل عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي الى العراق، بينهم روبرت دول، المرشح الجمهوري لانتخابات الرئاسة في ١٩٩٦ ،والذي أكد لصدام أهمية العراق بالنسبة لأمريكا« لأننا نؤمن بأن للعراق دور مركزي في الشرق الأوسط » مع هذا فقد حذر

روبرت دول صدام بشدة لامتلاكه الأسلحة الكيمياوية التي« قد تعرض العراق للخطر » و « من الضروري إعادة النظر في تصريحاتك حول استخدام هذه الأسلحة ضد إسرائيل. ». وحين أشار صدام الى الدعاية المثارة ضده في العالم أكد دول قائلاً:« إن هذه الحملة ليست صادرة عن الرئيس بوش لأنه أخبرنا تواً، يوم أمس، بأنه ضد هذه الحملات كلياً»ثم أضاف السناتور ألن سيمپسون قائلاً:« لا توجد أية مشكلة بينك وبين الحكومة الأمريكية أو مع الشعب الأمريكي. إن مشكلتك الوحيدة هي مع صحافتنا التي تمتاز بالرعونة وصعوبة الإقناع. » فأيده روبرت دول وأعتذر لصدام عما أذاعه صوت أمريكا في ١٩٩٠/٢/١٥. ثم أكد دول بالقول:« دعني أوضح لك ما أخبرني به الرئيس بوش، قبل ١٢ ساعة فقط، بأنه وحكومته يأملان في تقوية العلاقات مع العراق وأستطيع حتى أن أؤكد لك بأن الرئيس بوش سيعارض أية عقوبة أو حصار إقتصادي ضد العراق. وإن للرئيس بوش حتى الحق في نقض مثل هذا القرار إلا إذا حدث عمل تحريضي من قبلكم. » ثم تدخلت السفيرة أبريل گلاسبي قائلة « كسفيرة أمريكا أستطيع أن أؤكد لك يا سيادة الرئيس بأن هذه حقاً هي سياسة حكومة الولايات المتحدة تجاهكم. ». وفي هذا الوقت بلغ مجموع الديون الأمريكية المترتبة على العراق ٥ بلايين دولار للمبيعات الزراعية وحدها.

وفي ١٩٩٠/٤/٢٥ بعث جورج بوش برقية تهنئة الى صدام حسين بمناسبة عيد الفطر، مؤكداً على أن« الروابط بين الولايات المتحدة والعراق سوف تساهم في إحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. » وكل هذه كانت محاولات تاكتيكية القصد منها إقناع صدام بأن الحكومة الأمريكية ليست مكترثة بما قد يفعله ضد الكويت لقد تطورت عملية التغطية لتصرفات الحكومة الأمريكية تجاه العراق الى مرحلة عجيبة حين أكدت السي آي أي بأن الحكومة العراقية قد حشدت على حدودها مع الكويت جيشاً تعداده ١٠٠ ألف عسكري، مع ٣٠٠ دبابة و ٣٠٠ قطعة من المدفعية الثقيلة. و مع كل هذا أكد جون كيلي أمام لجنة الكنغرس الأمريكي للشرق الأوسط يوم ١٩٩٠/٧/٣٠ أي قبل أقل من ٤٨ ساعة من الهجوم العراقي، أكد على « عدم وجود معاهدات للدفاع المشترك بين أمريكا ودول الخليج... وإننا ندعو الى الحل السلمي لكافة الخلافات... » وحين جوبه بالسؤال:« إذا قام العراق، مثلاً، واخترق الحدود الى الكويت لسبب ما، فماذا يكون موقفنا حول استخدام القوات الأمريكية؟ » أجاب جون كيلي ببرودة قائلاً: « إن هذا سؤال قائم على الافتراض الجدلي ليس إلا. وإنني لست قادراً على الجواب عليه. ويكفي أن أقول بأننا سنقلق جداً. ولكني لا أجرأ على الدخول في حقل الفرضيات. » ولكن عضو الكنغرس ألح بسؤال محرج آخر:« ولكن إذا حدث مثل هذا الشيء، على أي حال، فهل هو الصحيح أن نقول بأننا لا نرتبط بأية معاهدة، وليس لنا أية تعهدات تلزمنا استخدام القوات الأمريكية؟ »فأجاب جون كيلي بدقة قائلاً: « نعم هذا هو بالضبط موقفنا! » والواضح أن المقابلة كلها كانت تمثيلية لخدع صدام لا غير.

لقد تمت إذاعة تصريحات جون كيلي، وهو الذى نال ثقة صدام سابقاً، على الإذاعة البريطانية العالمية وتم سماعها في بغداد في ساعة حساسة حين كان العالم على شفا حفرة من الحرب.

الفصل الثالث عشر

إحتلال الكويت

إن حقيقة كون الحرب قد تم التحضير لها قبل احتلال الكويت تم إثباتها على لسان الجنرال شوارزكوف، قائد الحملة الأمريكية ضد العراق. ففي مقابلة له مع جريدة واشنطن بوست (راجع هذه المقابلة التي أجرتها الصحفية مولي مور والمنشورة في إنترناشنال هيرالد تريبون في ١٩٩١/٢/١٢، الصفحة ٣) تقول الصحفية:

« خلال التحضيرات الحربية السنوية في السنة الماضية (أي ١٩٨٩)، إبتكر الجنرال شوارزكوف مخططاً يقوم فيه العراق بالتحضير للهجوم على الكويت. وحتى قبل أن تنتهي مناوراته العسكرية على الكومبيوتر والورق، في شهر آب، رن جرسه للخط الساخن في غرفة نومه وكان على الطرف الآخر من الخط الجنرال كولين پارل، رئيس أركان الجيش الأمريكي، الذي قال: « نعم، إنهم (العراقيين) عبروا الحدود » فرد عليه شوارزكوف قائلاً: « إنني لست مستغرباً من عملهم هذا وهل تعلم أن خطوتهم التالية ستكون ممتعة حين يكشفونها !. »

« وقال الجنرال شوارزكوف أنه ركز بدقة على مناوراته الجاهزة للعملية العسكرية حين شرح تفاصيل الخيارات العسكرية الموجودة لديه للرئيس بوش ومجلس الأمن القومي. » وأضاف :

« خلال تنفيذ عملية دفع الموجة الأولى من الجيش البالغة ٢٤٠٠٠٠ عسكري لم أشذ عن خطتي الجاهزة مسبقاً سوى القليل. » أي أن الخطة نفذت كما كانت مرسومة قبل سنة من بدء الحرب.

إن الإعتداء الغادر لصدام حسين على الكويت في ١٩٩٠/٨/٢ كان نسخة طبق الأصل للاعتداء الذي قام به جورج بوش في ١٩٨٩/١٢/٢٠ على پاناما ثم توقيف الجنرال نوريغا وقتل الألوف من أبناء الشعب هناك بحجة ملاحقة المهربين للمخدرات.

وفي تلك المناسبة لم تستنكر البلدان الأخرى هذا العمل الإجرامي ولم يتدخل مجلس الأمن لإغاثة پاناما ولم تفرض أية دولة في العالم حصاراً إقتصادياً على أمريكا.

إن اعتداء البعث الفاشي على الكويت لا يختلف عن احتلال الصهاينة لعموم فلسطين

ومن ثم احتلال إسرائيل لجنوب لبنان وبيروت وقتل الألوف في صبرا وشتيلا. وحينذاك لم تتدخل أية دولة عربية أو غربية لإغاثة لبنان ولم يعقد مجلس الأمن اجتماعاً لإدانة إسرائيل و فرض الحصار الإقتصادي عليها لعملها الاجرامي. بل العكس تدخلت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وايطاليا وبعثت قواتها لتثبيت الحكم الإسرائيلي في لبنان.

ولكن حال احتلال الكويت تحركت الحكومة الأمريكية بسرعة لفرض القرار ٦٦١ في ١٩٩٠/٨/٦ على مجلس الأمن والذي يفرض الحصار الإقتصادي على الشعب العراقي ويقتله جوعاً. تاركاً صدام حسين وجلاوزته أحياءً يرزقون دون معاقبة. ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الأمريكية استغلت قرار ٦٦١ لتذهب أبعد بكثير من نصوصه في مسألتين مهمتين:

١ - إن المجلس لم يقرر أبداً إرسال نصف مليون جندي أمريكي لإحتلال كافة بلدان الخليج. وخلال عملية الاحتلال صرح القائد الأمريكي الجنرال شوارزكوف يوم ١٩٩٠/٨/١٥ بأن « سيستخدم الأسلحة الكيمياوية ضد العراق رداً على استخدام صدام لها. » في حين أكد وزير الدفاع الأمريكي ريچارد چيني في ١٩٩٠/٨/١٨ وهو في السعودية بأن « الجيش الأمريكي سيبقى في الخليج لمدة طويلة تمتد لعدة سنوات. » ونتيجة لهذا الاحتلال دخل صراع شعوب المنطقة ضد الاحتلال الأمريكي مرحلة جديدة تختلف كل الاختلاف عما كان عليه.وخرجت المسألة كلياً من حدود بقاء صدام حسين أو زواله الى مرحلة الحرب الدموية التي تلت الاحتلال المباشر لبلدان الخليج.

٢ - لم يقرر مجلس الأمن في القرار٦٦١ أبداً منع دخول الأدوية والمواد الغذائية الى العراق بل استثنى ذلك. وبالرغم من هذا الاستثناء، حرمت الأساطيل الغربية دخول الغذاء والدواء الى العراق، بغية تجويع الشعب العراقي،خاصة وأن البلدان الرأسمالية قررت تجميد الأرصدة العراقية والكويتية وبالتالي لا يستطيع العراق دفع قيمة الغذاء والدواء التي يحتاجها الشعب العراقي والى أجل غير مسمى. ثم توقف تصدير النفط العراقي كلياً في ١٩٩٠/٨/٨.

نتيجة لكل ذلك قررت الحكومة العراقية تموين كافة المواد الغذائية لتوفير المؤنة للجيش وجلاوزة البعث وحدهم. ثم في١٩٩٠/١١/١٢ قررت تخفيض مخصصات الشعب، فأصبحت المجاعة قاب قوسين أو أدنى الى درجة أن قادة الكنغرس الأمريكي أخذوا يفضلونها على الهجوم المسلح فأرادوا الانتصار عن طريق قتل الشعب العراقي جوعاً.

من الجدير بالذكر أن المستعمرين رفضوا مقاطعة إسرائيل أو جنوب أفريقيا. فطالما ألحت مرگريت تاچر في مؤتمرالكومنويلث في ربيع ١٩٨٩ على أن « المقاطعة الإقتصادية لأفريقيا الجنوبية تؤذي الذين صممنا الدفاع عنهم. ». أما في حالة العراق فأنثت أم الحقيبة اليدوية بأن منع الغذاء والدواء عن الشعب العراقي « هو أحسن وسيلة لاعادة صدام حسين الى رشده. »

بمناسبة احتلال الجيوش الأمريكية لكافة بلدان الخليج كتب مارتين هالشوم في ١٩٩٠/٩/٢ في جريدة غراما الكوبية قائلاً:-

«خلال المئتي سنة من تأريخها ارتكبت الولايات المتحدة جريمة التدخل العسكري في البلدان الأخرى ٢٧٩ مرة، بينها ١٥ مرة بين ١٩٤٥و١٩٧٥ ومنها ٦ حالات منذ١٩٨٢ وبينها ٤ حالات خلال الأشهر الإثني عشر الماضية.» . ومنذ حرب الكويت تدخلت في الصومال ولايبيريا والبوسنة وزايير.هذا وأكد تقرير لمعهد بروكلين الأمريكي على « أن الولايات المتحدة تدخلت عسكرياً بين ١٩٤٥ و١٩٧٥ في الشرق الأوسط ومنطقة البحر المتوسط ٥٥ مرة.»

بمناسبة سقوط حلف وارسو وسيطرة الأمريكان عسكرياً على الخليج أخذت الدوائر الرسمية، وعلى لسان جيمس بيكر، تتكلم حول « النظام العالمي الجديد » وقد أكد الپروفسور نعوم چومسكي(راجع الغارديان ليوم ١٩٩١/٣/٢٥) بأن المغزى الجوهري لهذا النظام يعني:« نحن أسيادكم وعليكم أن تتعلموا أحذيتنا جيداً.». ولقد قررت الأكثرية الساحقة من الحكومات العربية والإسلامية قبول أوامر أسيادها.

ففي ١٩٩٠/٨/١٠ قررت الحكومات العربية في القاهرة ارسال جيوشها الى السعودية لتقف مع الجيش الأمريكي وتستعد للاعتداء على الشعب العراقي. وفي ١٩٩٠/٨/١٢ وصلت الفرقة الثالثة المدرعة المصرية الى السعودية. كما أجبرت أمريكا عدداً كبيراً من الحكومات الإسلامية على المشاركة في العمليات العسكرية مثل ماليزيا واندونوسيا بغية إظهار العدوان وكأنه مسنود من قبل الدين الإسلامي. ففي ١٩٩٠/٨/١٣ أعلنت الحكومة الباكستانية أنها ستبعث بجيوشها للدفاع عن السعودية العربية، تبع ذلك وصول الجيش السوري في ١٩٩٠/٨/١٤، ثم الجيش الجائع لبنگلاديش.

لم تكن الغاية الرئيسية لهذه التعبئة العسكرية الضخمة تحرير الكويت أو نشر الديمقراطية فيها أو في العراق ولا حتى إزاحة صدام حسين، بل كان القصد تحطيم الجيش العراقي وتحطيم البنية الإقتصادية للعراق وتجويع الشعب العراقي وتركيعها.. و لهذا أعلنت مارگريت تاچر، رئيسة وزراء بريطانيا في ١٩٩٠/٨/٢١ «عدم إمكانية الدخول في أية مفاوضات مع بغداد حول تحرير الرهائن الأجنبية بل علينا الاستمرار في تقوية جيوش القوات المتحالفة »، تلك التي أخذت تصل السعودية، بينما أمر جورج بوش في ١٩٩٠/٨/٢٢ دعوة قوات الاحتياط للذهاب الى الخليج وأكد على « أن أعمالنا وطريقة حياتنا وحرياتنا الخاصة وحرية البلدان الصديقة (يقصد شيوخ الخليج) ستتضرر إذا سقط أعظم احتياطي للنفط في العالم تحت نفوذ صدام حسين.»

موقف الإتحاد السوفياتي

لقد كان الإتحاد السوفياتي في آب ١٩٩٠ ينتظر الموت و كان بفضل خروشوف وبرجنيف وغورباجوف مصاباً بالإفلاس الإقتصادي والسياسي، فلم يكن في وضع يستطيع التأثير فيه على مجرى الأمور في العالم. ولهذا وقف منذ اللحظة الأولى الى جانب الحكومة الأمريكية في مجلس الأمن، وذلك بالرغم من ارتباطه مع العراق بمعاهدة استراتيجية و تم تجديدها حين سافر صدام حسين الى موسكو في ١٩٨٥/١٢/١٦. وخلافاً لنصوص هذه المعاهدة قام الإتحاد السوفياتي بمقاطعة العراق إقتصادياً وعسكرياً. ثم وقف غورباجوف ، طوال حرب الكويت، موقفاً متفرجاً تجاه ما يجري لحليفه صدام حسين، بعد أن صوت الإتحاد السوفياتي على كافة قرارات مجلس الأمن الضرورية لمقاطعة العراق إقتصادياً وتعريض شعبه الى الجوع والدمار، في حين كان يملك حق نقض كل هذه القرارات . والملاحظ أن حكومة يلتسن، على عكس غورباجوف، هددت في ١٩٩٦/١٠/٧ بنقض أي قرار يدين صدام حسين لاحتلال أربيل.

هكذا سمحت الحكومة السوفياتية لأمريكا بفرض حرب دامية على الشعب العراقي وهكذا تم الإثبات على كذب الإدعاء السوفياتي، ولأكثر من ثلاثين سنة، بأن « نهاية الحرب الباردة سترشد العالم الى عصر السلام والديمقراطية. » و الحال أثبت إنهيار المعسكر السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة على انفتاح شهية السلب عند الشركات والحكومات الغربية، فازداد التوتر العالمي وخطر الحرب وانتهت الثرثرة الخروشوفية حول السلام وحول « عالم بلا سلاح أو حروب».

لقد كان هناك تطابقٌ كامل بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة حول الكويت. فمثلاً صرح الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية السوفياتية، گراسيموف، في ١٩٩٠/٩/٤ في البرافدا قائلاً: « إن الوجود العسكري الأمريكي في الخليج إستجابة منطقية » و « أن القيادة السوفياتية راضية عن وجود هذه القوات».وفي ١٩٩٠/٩/٩ صدر بلاغ ختامي عن اجتماع بوش وغورباجوف في هلسنكي الذي أكد على ضرورة «الاستجابة الى قرارات هيئة الأمم المتحدة وحفظ النظام الأمني في المنطقة(الخليج) واتخاذ الاجراءات الازمة التي من شأنها ضمان السلام(؟) والاستقرار...وسيواصل الطرفان في الأوقات المناسبة المشاورات واتخاذ المبادرات لتحقيق هذه الأفاق العريضة». لكن لم تكن لدولة غورباجوف غايات سوى القضاء على الإتحاد السوفياتي وازالته من خريطة العالم.

موقف المعارضة التقليدية

المقصود بالمعارضة التقليدية: الأحزاب الإسلامية والقومية، العربية منها والكردية، واللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي. لقد قررت كل هذه المعارضة الإستفادة من المناسبة على أمل أن الإستعمار الأمريكي سيأتي ويزيح البعث من الحكم ويشكل حكومة عميلة مؤلفة من أطراف هذه المعارضة بحجة أن مثل هذه الحكومة ستكون أقل شراً من صدام حسين. وفعلاً بدأت الإتصالات بين وكالة المخابرات المركزية .C.I.A

وبين هذه الأحزاب حول تركيب الحكومة الجديدة، بينما قامت الإذاعات الحليفة وصحفها بالإتصال بقادة الأحزاب العراقية، التي كانت كلها خارج العراق، للإسترشاد بهم وإستخدامهم لخدع الناس ولتنفيذ أغراضها الحربية.

لقد شملت هذه الإتصالات فخرى كريم زنگنه، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي، وذلك أثناء وجوده في لندن في آب ١٩٩٠ وتمت مقابلته من قبل الإذاعة البريطانية. ثم صرح المتكلم الرسمي للحزب الديمقراطي الكردستاني(حدك) الى جريدة الأوبزرڤر البريطانية يوم ١٩٩٠/٨/٥ قائلاً: « أعطونا الوسائل الضرورية وسنكون فرحين للقضاء على هذا الرجل. » وأضاف، وهو يهاجم صدام حسين:« ولما كان قد بدأ الهجوم على مصالحكم فربما ستغيرون سلوككم تجاهنا. »

ثم قررت الجبهة الكردستانية توحيد جهودها مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية لباقر الحكيم، الذي امتاز والده محسن الحكيم وأخوه مهدي الحكيم بالعلاقات الوثيقة مع بريطانيا وشاه ايران. فتم إصدار بيان الحركة الوطنية والإسلامية في ١٩٩٠/٨/١٤ وارسال جلال الطالباني الى أمريكا لطلب العون ولتنسيق الجهود مع حكومة الولايات المتحدة كما جاء في صحيفة واشنطن پوست ونقلتها هيرالد تريبون في ١٩٩٠/٨/١٧. وبعد زيارة جلال لواشنطن نقلت جريدة (دي تغيسزيتونغ) الألمانية الصادرة في برلين الغربية في ١٩٩٠/٨/٢٧ تحت عنوان:« الولايات المتحدة صديقة الأكراد ! » تصريحاً لجلال الطالباني الذي قال:« لقد تمكنت من الحصول على كل ما طلبت. »

وفي ١٩٩٠/٩/١١ صرح المتكلم الرسمي لحزب البرزاني (حدك) في جريدة الإندپندانت البريطانية حيث قال:« هناك معارضة كردية وهناك أيضاً جماعات أخرى... إن هؤلاء المعارضين سيلعبون دورهم. إن نظام صدام لا يسقط كنتيجة لعملية عسكرية أو كنتيجة للمقاطعة الإقتصادية. وقد قلنا للايرانيين نفس الشيء خلال حرب الخليج. ». ثم أكد هوشيار زيباري، الذي كان ممثلاً للجبهة الكردستانية في بريطانيا، في جريدة الحياة في ١٩٩٠/٨/٢٢ على أن الحركة الكردية (يعني حدك و أوك بالدرجة الرئيسية) مستعدة « لبحث الوضع مع كافة الأطراف العراقية والعربية والدولية... » ولكن« حركة المقاومة الكردية لن تدخل أبداً في عمليات سرية...بل مع التفاهم العلني مع الجميع...والتوصل الى تفاهم

سيـ سي بحد: موقعنا في المعادلة القائمة. ». ولازالة الغـرض أكد هوشيار زيباري بصراحة تامة في جريدة الشرق الأوسط الصادرة في لندن بتأريخ ١٩٩٠/٩/٣٠ حيث قال:« نحن عبرنا عن موقفنا وهو التفاهم مع جميع دول المنطقة ومع الدول الأوروبية والولايات المتحدة. فاذا كانوا جادين في إحداث تغيير في البلاد، فإن من حقنم الاعتراف بحركة المعارضة، ومن حقنا معرفة دورنا مسبقاً. وحقنا في المشاركة في الحكم. ». هكذا أرادت الجبهة الكردستانية أن تقوم أمريكا بتعريف دور الجبهة في عملية الهجوم على العراق ولكن على شرط أن تعطي أمريكا الحق للجبهة في مشاركة الحكم الذي يلي سقوط صدام حسين.

ثم سافر جلال الطالباني الى دمشق ثم الى باريس وذلك لمقابلة هذه الحكومات التي اشتركت في جبهة " الحلفاء " ضد الشعب العراقي. وفي دمشق إلتقى جلال بكافة أطراف المعارضة وتم الإعلان في جريدة الإندبندانت البريطانية في ١٩٩٠/٩/١١ عن نيتهم للدعوة الى مؤتمر في لندن أو أية عاصمة أوروبية أخرى لمناقشة منهاج للعمل الغرض منه كما صرح جلال:« أولاً إننا نعمل على تعبئة قوانا داخل الجيش العراقي والمجتمع العراقي بغية القيام بانتفاضة شعبية، إننا نعتقد بأن النظام العراقي سيضعف نتيجة المقاطعة الإقتصادية فلا يستطيع المقاومة لمدة طويلة. فيظهر تشلون لكافة الكتل وتظهر جماعات إسلامية ونأمل بأن الجيش سينهض ويقوم بانقلاب داخلي. ». وتمتاز هذه الخطة بالصفات التالية:-

١ - إنها مطابقة لخطة عبدالغني الراوي التي اقترحها على الجنرال الإيراني نصيري، رئيس السافاك، وعلى الشاه حين كان في طهران مع مصطفى البارزاني وسعد صالح جبر ومهدي الحكيم وخلاصتها هي أن يقوم مصطفى البارزاني بحركة مسلحة في الشمال بينما يعمل مهدي الحكيم على إثارة الشيعة في الجنوب في حين يعمل هو على إحداث انقلاب عسكري في بغداد.

٢ - إنها خطة مرتبطة بالحكومات الغربية التي تقود الحرب ضد الشعب العراقي. وخلال اسبوع من الإفصاح بالخطة إنتقل جلال الى باريس على رأس وفد لمقابلة الحكومة الفرنسية. فكتب مراسل جريدة الإندبندانت من باريس في ١٩٩٠/٩/٢٠ تقريراً يقول:« قام يوم أمس (٩/١٩) وفد كردي عراقي بقيادة جلال الطالباني وعضوية الكوادر القيادية للحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الإشتراكي (لمحمود عثمان) وحزب الشعب الكردي (لمحمد محمود " سامي " عبدالرحمن) بمقابلة تكاد تكون رسمية للحكومة الفرنسية وقابلوا كلاً من أوديغ أنيس، نائب وزير الخارجية الفرنسية، ولورينت فابيوس، رئيس المجلس الوطني، وبيرنارد كوشنير، الوزير المسؤول عن الشؤون الإنسانية في الحكومة. ويقوم الوفد اليوم (٩/٢٠) بمقابلة لويس هينكين، المستشار الدبلوماسي للرئيس ميتران، وقد صرحت دبلوماسية فرنسية عليمة بأن:« فرنسا تبعث، بهاتين المقابلتين، إنذاراً لصدام حسين بأنها تعمل على تنظيم قوة معادية له وتجهيز هذه القوة بالمساعدات المهمة لدعم حملة ضد العراق. ».

٣ - إن خطة جلال هذه كانت علنية على عكس ما كانت تمتاز به المؤامرات السابقة التي كان المشاركون فيها ينكرون صلاتهم وأدوارهم.

٤ - لأول مرة اشتركت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في مؤامرة من هذا النوع والسبب يعود الى ادراك الحزب بأن الحكومة السوفياتية قد أعلنت إفلاسها فبدأ الحزب، عبر الجبهة الكردستانية، يشارك الإستعمار الغربي لكي يؤكد على موقعه في"المعادلة القائمة " التي شرحها هوشيار زيباري الى جريدة الحياة، كما ذكرنا أعلاه.

لقد كانت الخطوط العريضة لهذه المؤامرة واضحة بالنسبة للمعارضة وتمتاز: بالضغط الإقتصادي على العراق من الخارج عن طريق مقاطعته براً وبحراً وجواً، ثم تحريك القوات " الحليفة " نحو العراق وفي نفس الوقت تحريك أحزاب المعارضة العراقية كلها بغية إجبار صدام على الانسحاب من الكويت وفي حالة رفضه العمل على إسقاط الحكومة بإنقلاب عسكري يزول فيه صدام ليحل محله حلفاء أمريكا. وقد تم تنفيذ الخطوات الأولى من هذه المؤامرة. فالمقاطعة الإقتصادية كانت مستمرة وتزداد شدة، والأحزاب العراقية أصدرت بيان ١٩٩٠/٨/١٤ للتأكيد على الاتفاق على العمل المشترك وبرمجت هذه الأحزاب دعايتها مع دعاية الحكومات الحليفة وركزوا جميعاً على ضرورة انسحاب العراق من الكويت دون قيد أو شرط.

كانت نقطة الضعف في هذا التخطيط هي أن الأحزاب التقليدية لم تكن تملك أية قوة داخل العراق، إذ سبق وانهزم قادتها الى الخارج بعد أن تركوا ٢٠٠ ألف كردي دون أي مأوى سوى خيام الشاه، كما جاء في تقرير الشيخ الأمريكي أوتيس پايك المذكور في فصل سابق، إضافة الى الالاف الذين التجأوا الى تركيا وسوريا. ولهذا ركزت الأحزاب المعارضة وحلفاؤها الغربيون على الأكراد المنكوبين الذين كانوا في هذه المخيمات.

وفي ١٩٩٠/٩/٢٠ أكدت جريدة الإندپندانت اللندنية بأن المؤامرة أوسع مما سبق شرحه أعلاه، إذ قالت بأن الحكومة السورية كانت « تعمل على تنظيم الأكراد من ايران وتركيا والعراق وتوجيههم ضد العراق، وأن الاجتماع الأول بين الحكومة السورية والجهات الكردية الثلاثة قد تم فعلاً. ». في ١٩٩١/١/١٤ أي قبل يومين من بدء العدوان على الشعب العراقي من قبل الإستعمار الأمريكي نشرت جريدة الگارديان تقريراً لمراسلها مارتين ووكر يقول:

« إن لوكالة المخابرات المركزية C.I.A. صلة وثيقة بمجموعة واحدة من العراقيين (يقصد لجنة العمل المشترك) التي أعلنت بيانها عن طريق إذاعة صوت العراق في دمشق في ٢٨ كانون الأول، بينها خمسة أحزاب كردية وست حركات إسلامية ويساندهم الاشتراكيون والشيوعيون والناصريون وأعضاء المجموعات القومية. »

لقد بدأ الدور الثاني من المؤامرة عن طريق إصدار البيانات الى الجيش العراقي. ففي ١٩٩١/١/١٠ أصدرت قيادة الإنقاذ لحزب البعث العراقي بياناتطالب فيه « المقاتلون

الشجعان في مختلف تنظيمات قواتنا المسلحة... للانقضاض على حكم الطاغية وعصابته الفاسقة.» وفي ١٩٩١/١/٣٠ نشرت جريدة بغداد اللندنية بيان لجنة العمل المشترك لقوى المعارضة التقليدية كلها وفيه:« وتتوجه قوى المعارضة العراقية الى أبناء القوات المسلحة الشرفاء الذين زجهم الطاغية في حرب ظالمة ضد الشعب الكردي، وفي كارثتين مدمرتين، أن يأخذوا زمام المبادرة بأيديهم بإعلان الانسحاب من الكويت والانضمام الى قوى شعبنا المكافحة من أجل إسقاط الدكتاتورية المسؤولة عن كل ما لحق بوطننا من كوارث ونكبات.»

وفي ١٩٩١/١/١٨، أي بعد القصف المكثف Carpet bombing للعراق من قبل قوات الحلفاء، أصدر المكتب السياسي لحزب الدعوة الإسلامية(أوروبا) بيانا يؤكد: «في هذه اللحظات التأريخية الحساسة بيد الغيارى أبطال القوات المسلحة في الجيش العراقي التحرك الثوري العاجل لازاحة الطاغية صدام وزمرته من سدة الحكم...». وفي ١٩٩١/١/٢٣ نشرت مورنينگ ستار، جريدة الحزب الشيوعي البريطاني نداءً وجهته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي الى القوات المسلحة تدعوها الى « إعلان العصيان» و« إجبار صدام حسين على الانسحاب من الكويت.». وفي ١٩٩١/١/١٥ أذاع راديو لندن العالمي(B.B.C. World Service) بأن الجنرال إبراهيم الداود قد وجه نداءً الى قادة الجيش العراقي «للقيام بانقلاب عسكري وإزاحة صدام حسين» وقد أذيع البيان بالنص من راديو صوت العراق الحر التابع لـ C.I.A.

كل هذا يؤكد بأن المستعمرين والمعارضة التقليدية قد نسقوا أعمالهم أثناء عمليات العدوان على الشعب العراقي بغية إثارة الجيش البعثي لفتح جبهة داخلية لاشغال صدام بها بينما تستمر الطائرات الأجنبية على قصف البلاد وتحطيم كل شيء.

من الجدير أن نشير بأن الجنود المكلفين في الجيش العراقي لا يستطيعون تنفيذ العصيان وهم في حالة الحرب. فكانت بيانات المعارضة موجهة الى رفاق صدام من قادة الحرس الجمهوري، أولئك الذين لعبوا دوراً شرساً في محاربة الشعب الايراني والكردي ونفذوا عملية الأنفال واستخدموا الغازات السامة ضد الايرانيين والأكراد وعرب الأهوار. فكانت البيانات جزءاً من الدعاية التي قادها جورج بوش بنفسه. ففي ١٩٩١/١/٩ طلب جورج بوش:« على الجيش العراقي العمل على إزاحة صدام حسين عن الحكم.». وحين أعلنت الحكومة العراقية قبولها بقرار ٦٦٠ لمجلس الأمن وموافقتها على الخروج من الكويت رد عليها جورج بوش، بصفته القائد العام للقوات المسلحة الأمريكية، وذلك في ١٩٩١/٢/١٥ مطالباً الجيش العراقي:« بازاحة صدام جانباً ثم الانسحاب غير المشروط من الكويت.». هكذا يجد القارئ تطابقاً كاملاً بين أقوال جورج بوش وبين بيانات المعارضة كلها والتي أكدت بأن جيشاً تعداده نصف مليون جندي من أمريكا وبريطانيا و٢٧ دولة أخرى اجتمع في السعودية وأخذت الطائرات تقصف الأبنية والمعامل والجسور ومحطات توليد الكهرباء ومصافي النفط لا لشيء الا لإنقاذ الشعب العراقي من صدام حسين وإحلال الديمقراطية في ربوع العراق وذلك بعد تدمير البنية التحتية للبلد.!

لقد تم كشف تواطؤ المعارضة العراقية مع القوات الحليفة في ١٩٩١/٤/٢٩ حين خرجت جريدة الجهاد، صوت الحركة الإسلامية في العراق (المقصود هو حزب الدعوة في ايران) وذلك في يوم الإثنين ١٤ شوال هجرية، في عددها ٤٩١ وهي تعترف علناً وتحريرياً بأن المعارضة العراقية، بما في ذلك الأحزاب الإسلامية، قد تآمرت بصورة سرية مع جيش العدوان الأمريكي لتشكيل وزارة. فتعليقاً على سفرة الطالباني الى بغداد لتبادل القبلات مع صدام، بعد تصريحات أدلى بها جلال في دمشق برفقة أبي الهلال الأديب، تقول جريدة الجهاد في صفحتها الرابعة بالنص:

«ورافق ذلك وأعقبه أحاديث سرية لكنها تسربت على أي حال، حول وجود إتصالات مكثفة بين المعارضة وبين بعض الدول المعنية (أمريكا والسعودية) بالقضية العراقية للاتفاق على تشكيلة وزارية تعقب صدام حسين الوشيك الوقوع أو المحتمل بنسبة كبيرة.». إن اتخاذ المعارضة التقليدية هذا الدور بعد أن كان معظمها من حلفاء صدام حسين، يعود الى الأسباب التالية:

١ - إنها كانت تود الإعلان عن توبتها للشعب لرد اعتبارها بعد أن نالت نقمته لتعاونها مع العدو الناشي منذ سنة ١٩٦٨ ولغاية ١٩٧٩.

٢ - إنها كانت تغطي فشلها في محاربة الفاشية وانهزام قادتها الى الخارج، بل الى البلدان الإستعمارية نفسها.

٣ - إنها كانت تتعاون مع العدو الإستعماري المعتدي، أي مع القوات "المتحالفة" بغية مساعدتها على الاستحواذ على السلطة. وبالمقابل كانت قادة هذه الأحزاب تقوم بحملة منظمة في الصحف الغربية المختلفة تأييداً للقوات المتحالفة معها.

٤ - إنها كانت تغش شعبنا، مستغلة حقدنا الشرعي على صدام والفاشية، لإظهار المعركة وكأنها مفيدة وضرورية للقضاء على صدام وجلب " الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان".

كانت هذه المعارضة تخفي كون المحتلين الأمريكان الأعداء الرئيسيين لشعبنا، الذين نصبوا صدام في الحكم ثم جلبوا نصف مليون عسكري، مع الأسلحة الفتاكة وصواريخ توماهوك وكروز، لإبادة شعبنا وتحويله الى مهاجرين مشردين واخضاع العراق المقهور الى السيطرة العسكرية المباشرة. إنها كانت تركز على صدام بحجة أنها ستأتي الى الحكم، بقطار أمريكي، وستكون أقل تعاسة من البعث.

العدوان باختصار

بدأت طائرات وصواريخ الدول المتحالفة بقصف العراق قصفاً بساطياً في الساعات الأولى ليوم الخميس ١٩٩١/١/١٧. وكانت القوات المعادية قد بلغ تعدادها ٦٨٠ ألف عسكري مع ١٧٠٠ طائرة وست حاملات للطائرات وأكثر من ٦٠ بارجة حربية. بلغ عدد الغارات التي قامت بها الطائرات ٩٢ ألف غارة وألقت هذه الطائرات ٥٥٠ طن من المتفجرات في اليوم الواحد. إن هذا يعادل ٤٦ قنبلة نووية من النوع الذي ألقي على هيروشيما. ولقياس بشاعة الجريمة نشير الى ما كتبته الغارديان اللندنية، التي أيدت الحملة، في ١٩٩١/١/١٨ أي بعد يوم واحد من القصف خبر بلوغ الضحايا ١٥٠ ألف شخص بين قتيل وجريح. إن فضاعة الجريمة ظهرت مساء ١٩٩١/٢/١٢ حين تم قصف ملجأ مدني في العامرية أسفر عن مقتل ٥٢٠ من النساء والأطفال. ولكن القيادة الأمريكية الغادرة ألحت بأن الحكومة العراقية كانت تستخدم الملجأ لأغراض عسكرية ورفضت حتى الإعتراف بالخطاء، بينما امتنع كافة عملاء الإستعمار الذين حضروا مؤتمر بيروت عن إستنكار هذه الجريمة الوحشية.وأحرقت القنابل الأنكلو-أمريكية جثث الجنود في ٤١ فرقة عسكرية عراقية، المؤلفة أفرادها من الجنود المكلفين. الكارهين لصدام والذين كانوا يهربون من الكويت. وباعتبار الفرقة العراقية مكونة من ٧٠٠٠ عسكري يكون مجموع الضحايا من العسكريين أكثر من ٢٨٠ ألف قتيل أو جريح. أخبرني أحد أقربائي الجندي المكلف. الذى هرب فيما بعد الى تركيا، بأنه كان بين الهاربين من الكويت« وقد نجى منا أحد عشر شخصاً فقط. ». وتقدر الجهات الغربية بأن عدد القتلى بلغ ٢٠٠ ألف شخص. إلا أن القوات المعتدية والحكومة العراقية ترفضان الاعتراف بالأرقام الحقيقية للضحايا . ثم أن الطرفين لا يعيران أهمية للضحايا بحجة أن الحرب كانت ضرورية و أن الضحايا لابد منها في كل حرب . أما الأحياء فإنهم يعتقدون بأن الذين قتلوا كانوا أحسن حظاً منهم.

استمر القصف البساطي الى أن بدأ الهجوم البري يوم ١٩٩١/٢/٢٤ لا على الكويت وحدها بل على العراق بصورة خاصة. وتم احتلال الضفة الغربية لنهر الفرات حتى ضواحي مدينة النجف شمالاً قبل إيقاف الحرب يوم ١٩٩٠/٢/٢٨. وقد تم تحطيم البنية التحتية للعراق وتشريد أكثر من ثلاثة ملايين عراقي. لكن بقي المجرم صدام حسين دون أن يحاكم بتهمة حرق الكويت على أقل تقدير، ذلك لأنه قبل بكل الشروط المفروضة عليه بما في ذلك التنازل عن السيادة الوطنية ودخول القوات الأنكلو- أمريكية الى العراق وإنشاء القاعدة العسكرية في زاخو بحجة حماية اللاجئين والسماح للقوات الأجنبية بتفقد كل شبر من البلاد بحجة كشف الأسلحة الكيمياوية والصواريخ والقضاء عليها في حين تحلق الطائرات الأمريكية في أجواء العراق كل يوم لإدخال الرعب في قلوب الشعب بل تقصفه بين الحين و لآخر لأتفه الأسباب.

الفصل الرابع عشر

نتائج العدوان

١ - تحطيم العراق إقتصادياً

شمل القصف الجوي كافة المرافق الصناعية بما في ذلك المحلات المكتضة بالسكان ليلاً ونهاراً ،بينها محطات الكهرباء في دبس وبغداد والبصرة والناصرية وكذلك مصافي النفط في الدورة وكركوك. كما تم قصف مصافي الماء ومضخات المياه القذرة والجسور ومعامل السمنت والطابوق الضرورية لإعادة بناء العراق من جديد. تكذب حكومة البعث كعادتها حين تدعي بأنها قامت بأعادة البناء وعاد العراق الى ما كان عليه. ذلك لأن الحصار الإقتصادي مازال مفروضاً حيث لا تستطيع الحكومة استيراد المواد الضرورية لإعادة البناء وأن أرصدة العراق مازالت مجمدة فلا تستطيع الحكومة من شراء ما تحتاجه لأجل إعادة البناء. إن كل ما قامت به الحكومة هو تصليح بعض محطات الكهرباء والجسور عن طريق الإستفادة من أطلال وبقايا المحطات والجسور الأخرى في أنحاء أخرى من البلاد. في ١٩٩١/٢/١٢ نشرت جريدة الغارديان تصريحات رامزي كلارك، وزير العدل الأمريكي في حكومة ليندن جونسن الذي زار العراق لتفقد الخسائر بنفسه. فأكد كلارك بأنه « تم قتل أكثر من ستة آلاف من المدنيين العراقيين. » و لكن هذا الرقم هو ما أعطته الحكومة العراقية وهو أقل بكثير مما أكدته منظمة الصليب الأحمر التي أعلنت يوم ١٩٩١/٢/٨ بأن « عدد الضحايا المدنيين العراقيين هو أعلى بكثير مما أعلنته الحكومة العراقية. » . لقد تبين ، واعترفت بذلك الحكومة الأمريكية، أن الطائرات والصواريخ التي أطلقتها لم تكن دقيقة في إصابة أهدافها. فمثلاً اعترفت الحكومة البريطانية بأن طائراتها قصفت مدينة الفلوجة خطأً. وغالباً ما كانت الطائرات تضرب الشاحنات المحملة بمواد غير حربية تنقل الأرزاق بين الأردن والعراق واعترف خبير عسكري في الإذاعة البريطانية حين أكد أن ربان الطائرات لا يستطيعون التمييز بين ناقلات البترول العراقية الى الأردن وصواريخ سكود التي كانت تنقل الى غربي البلاد لاستخدامها في قصف إسرائيل.

أعلن رامزي كلارك بأن « الحكومة الأمريكية ارتكبت جرائم حربية لقتلها أعداداً هائلة

من المذنبين ولتحطيمها لمرافق غير عسكرية وأن من الضروري محاكمة بوش كمجرم حرب لأنه خرق ميثاق لاهاي وميثاق جنيف ولهذا تنطبق عليه النصوص القانونية التي نفذت بحق مجرمي الحرب النازيين في محاكمات نورنبورغ.»

قبل بدء الهجوم البري إعترف سعدون حمادي في ١٩٩١/٢/١٩ بأن عدد القتلى بين المدنيين بلغ ٢٠ ألفاً والجرحى ٦٠ ألفاً بينما بلغت الخسائر الإقتصادية ٢٠٠ بليون دولار. لنقبل أرقام سعدون حمادي ولنعتبر الخسائر الكلية هي ٢٠٠ بليون دولار حتى لغاية ١٩٩١/٢/٢٨. ولنتذكر بأن الحكومة العراقية وافقت على دفع التعويضات الى الكويت والدول المتضررة الأخرى والبالغة قيمتها ٦٥٠ بليون دولار حسب ما نقلته وكالة الأنباء الفرنسية لتقرير تم تجهيزه في أبو ظبي، وأن ديون العراق قبل الحرب كانت ٨٣ بليون دولار(راجع الجدول رقم ٥) بدون إضافة الفوائد. عند ذلك ندرك أن العراق بحاجة الى ٩٣٣ بليون دولار نقداً، أي قبل إضافة الفوائد، لكي تعود الأوضاع الى ما كانت عليه قبل الحرب العراقية- الايرانية. ولو اعتبرنا الفوائد على الديون ١٠٪ وهذا هو أقل من الفائدة الحقيقية التي هي ١٧٪ (راجع مجلة " الأرض "، منشورات الگارديان، نفس المصدر) نستنتج بأن التعويضات والديون وحدها تكلف فائدة سنوية قدرها ٧٣ بليون دولار.

هناك حساب أبسط : لقد هبط الدخل الوطني الكلي للعراق الى ١٨ بليون دولار سنوياً في ١٩٩٥. إن هذا الرقم يولد المجاعة عند الشعب في الوقت الحاضر كما نعلم. فلا بد من رفع معدل الدخل للفرد الواحد الى ٢٠٠٠ دولار سنوياً بدل ٩١١ دولاراً حالياً(راجع الجدول رقم ٥) وبذلك يصل المستوى المعاشي الى مستوى تونس حيث معدل الدخل السنوي فيها ١٧٨٠ دولار. أي أن الشعب البالغ نفوسه ١٩٫٨ مليون نسمة في ١٩٩٥ بحاجة الى ٢٠٠٠x١٩٫٨= ٣٩٫٦ بليون دولار سنوياً. وحتى لو عاد الدخل الوطني الكلي الى ٦٧ بليون دولار كما كان عليه سنة ١٩٨٩(راجع الجدول رقم ٣) وهذا شيء غير ممكن. فسيبقى فائض قدره ٦٧-٣٩٫٦ = ٢٧٫٤ بليون دولار.

لنفرض، ونحن متفائلون، بأن الديون والتعويضات ليست ٩٣٣ بليوناً بل إنها لا تتعدى ٢٨٠ بليوناً فقط. إن الفائدة السنوية على هذا الرقم بنسبة ١٠٪ هي ٢٨ بليون دولار. فالمبلغ المتراكم بعد سنة سيكون ٢٨٠+ ٢٨ = ٣٠٨ بليون. ولكن الفائض الذي حسبناه أعلاه كان ٢٧٫٤ بليون دولار سنوياً. فلو دفعناها كلها على فرض أنها موجودة حقاً لزاد المبلغ المطلوب على العراق دفعه من ٢٨٠ بليون دولار الى ٣٠٨-٢٧٫٤= ٢٨٠٫٦ بليون دولار. أي أكثر مما كان عليه قبل سنة. أي أن الشعب العراقي سيبقى مديناً الى الأبد حتى بالإعتماد على الحسابات المتفائلة جداً التي قدمناها. لأن الدخل الوطني الكلي سوف لا يصعد الى ٦٧ بليون دولار والفائدة السنوية هي أعلى من ١٠٪ وأن الديون والتعويضات هي أعلى بكثير من ٢٨٠ بليون، بل من الضروري أن نضيف الى هذا الرقم الفوائد المترتبة منذ الحرب في ١٩٩١ وحتى بداية الدفع.

لقد انهارت البنية التحتية لإقتصاد العراق خلال الحربين وانعدمت الزراعة، إذ يشير

الجدول رقم ٥ الى أن الزراعة تشكل ٥٪ من مجموع الدخل الوطني العام(أي أقل من بليون دولار في السنة). هذه الحقائق كلها تؤكد بأن مستقبل العراق أسود، قاتم السواد.

٢- الإنتفاضة

تتفق كافة الجهات العراقية بأن الإنتفاضة التي بدأت في ١٩٩١/٣/٢ كانت ارتجالية لم يجر لها أي تحضير ولم تكن لأحزاب المعارضة كوادر داخل العراق لقيادتها. إلا أن ذلك لا يعني بأنها كانت عفوية لا تمت بظروف الحرب بصلة. فبعد أن انهارت مقاومة الجيش العراقي أدركت الغالبية العظمى من الشعب بأن الوقت قد حان لإعلان الثورة على الفاشية بغية إسقاطها. إلا أن هذه نظرة مبسطة لقضية مهمة مثل الثورة الشعبية. فالمعروف أن المستعمرين حرضوا الشعب على إعلان العصيان قبل وبعد قيامهم بالعدوان على الشعب العراقي. فقد ذكرنا سابقاً ما قاله جورج بوش في ١٩٩١/١/٩ وفي ١٩٩١/٢/١٥، أي قبل الإنتفاضة، في تحريضه للجيش على إزاحة صدام. وعلاوة على تلك التصريحات صرح جيمس بيكر، وزير الخارجية، في ١٩٩١/٣/١١ بأن «العلاقات الأمريكية العراقية لا يمكن أن تتحسن مادام صدام حسين في الحكم.». ثم عاد جورج بوش وجون ميجور في ١٩٩١/٣/١٨، أي أثناء الإنتفاضة. في اجتماعهما في بيرميودا ليصرحا بـ« ضرورة إزاحة صدام حسين.» . وحالما أعلنت الحكومة العراقية عن التغييرات الوزارية في ١٩٩١/٣/٢٢ رد بوش قائلاً:« إن العلاقات بين أمريكا والعراق لا تعود الى حالتها الطبيعية مادام صدام حسين موجوداً في الحكم. وإننا نفتش عن شخص يقود العراق الى طريق السلام.. شخص يستلم الثروة الهائلة هناك لدفع المبالغ الملزم عليهم دفعها للآخرين ومن ثم يرفع مستوى معيشة الشعب العراقي.».

هكذا نرى أن جورج بوش، كرئيس الجمهورية للولايات المتحدة، كان يحرض الشعب على العصيان بصورة مستمرة وملحة. وحالما بدأت الإنتفاضة في ١٩٩١/٣/٢ صرح مصدر لحزب الدعوة الإسلامية في مكالمة تلفونية معي قائلاً:« إن قوات البدر التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية مع الأسرى العراقيين الموجودين في ايران قد دخلوا البصرة وجنوب العراق برفقة الشيخ الآصفي (عضو المكتب السياسي لحزب الدعوة) والشيخ الناصري وكذلك برفقة عزيز الحكيم لفرض القيام بثورة إسلامية وأن مكالمته التلفونية مع طهران أكدت على وجود تفاهم بين ايران والسعودية حول العملية.».

لكن الإنتفاضة فشلت بعد أن قررت الحكومة الأمريكية الكف عن ملاحقة صدام بل قررت مساعدته، عن طريق فتح ثغرة في صفوف الجيش الأمريكي لتفسح المجال لقوات الحرس

الجمهوري، المرابط في الجنوب، لاختراقها للانقضاض على الإنتفاضة. ذلك لأن الأمريكان شعروا بأن صدام حسين، الذي كانت له علاقة عريقة وطويلة معهم، هو أقل شراً لهم من المسلمين الشيعة الموالين لايران.

٣ - المفاوضات

يدرك العراقيون بأن المفاوضات التي بدأت في بغداد فجأة بين أحزاب الجبهة الكردستانية والحكومة البعثية التي كانت على وشك السقوط لم تحدث إلا لطعن الشعب من الخلف ولإفشال الإنتفاضة ثم تثبيت الفاشية في الحكم ثانيةً. فالعملية المشينة التي تخللها تبادل القبلات التلفزيونية بين مجرم الحرب صدام حسين وجلال الطالباني ووفده المؤلف من نجيروان إدريس مصطفى البارزاني (عن حدك) ومحمد محمود "سامي" عبدالرحمن(عن حزب الشعب الكردي) ورسول مامند(عن الحزب الإشتراكي الكردي) الأعضاء في الجبهة الكردستانية، لم تكن شيئاً غريباً، ذلك لأن هؤلاء سبق وتعاونوا مع البعث في السابق. ويؤكد جلال الطالباني في كل مناسبة بأنه مستعد للتفاوض مع البعث كلما اقتضت الضرورة. أي أن هؤلاء لا يعملون على إسقاط البعث الفاشي بل يرغبون في حل الخلافات القائمة بينهم وبين البعث بصورة تحافظ على مصالحهم. ثم أن الطرفين المتفاوضين كانا يمتازان بصفات متشابهة، مثلاً:

أ - إنهما تحالفا مع المستعمرين ومنذ زمن بعيد.

ب - إنهما ينتميان الى طبقة اجتماعية واحدة. فالأحزاب في الجبهة الكردستانية لا تختلف في تركيبها، بكوادرها وقادتها، عن حزب البعث الحاكم. إذ سبق واستقال أعضاء وكوادر الأحزاب المشتركة في الجبهة الكردستانية لينضموا الى الحكومة من أمثال عبيدالله بارزاني والوزير البعثي ستار طاهر ونائب رئيس الجمهورية طه محي الدين معروف، وسبقهم في ذلك هاني الفكيكي الذي استقال من الحزب الشيوعي وانضم الى البعث بينما ترك مكرم الطالباني الحزب الشيوعي ليعمل كمراسل لصدام حسين. وبالعكس هناك أمثلة عديدة لاستقالة أعضاء وقادة حزب البعث للإنضمام الى المعارضة، مثل صلاح عمر العلي وطالب الشبيب وتحسين معلة وأياد علاوي ومئات غيرهم. وقد اشترك العديد من هؤلاء في مؤتمر بيروت ومؤتمر صلاح الدين وأصبحوا فيما بعد أعضاء في اللجنة التنفيذية للمؤتمر. فأفكار المعارضة ونظرتها للحياة والسياسة وطريقة تعاملها بالحوادث وطرق المساومات والمؤمرات وحب الظهور والسطو على القيادة لا تختلف عن طرق حزب البعث.

ج - إن الأطراف المتفاوضة امتازت كلها بالفشل في إقناع الشعب بأنهم يعملون لصالحه وقد فضحوا أنفسهم عبر تصرفاتهم على مر السنين. فخلال الحرب فضح صدام حسين عن حقيقته حين احتل الكويت بحجة أنها جزء من العراق لا لشيء إلا ليخرج منها فاشلاً بعد أن

كبد الشعب العراقي بالخراب والويلات النادرة في التأريخ البشري. فلضعفه وإنفلاسه دخل المفاوضات مع المعارضة بغية التغفلية على جرائمه ولحث المعارضة على رد الإعتبار اليه.

وبالمقابل فضحت المعارضة الكردية نفسها حين وقفت مع القوات المعتدية على العراق طوال الحرب. وطالبت بالإنتفاضة بناءً على تعليمات جورج بوش ولكنها فشلت في مقاومة الهجوم البعثي على مدن كركوك وأربيل والسليمانية، الأمر الذي أجبر أكثر من مليون كردي على اللجوء الى تركيا الذين خلقوا المشاكل الإقتصادية والسياسية لحكومة أوزال العنصرية. تقررت الأحزاب المنظمة في الجبهة الكردستانية خيانة الشعب الكردي الجريح عن طريق الدخول في المفاوضات الفورية مع البعث لإنقاذ حكومة تركيا من الورطة وحث الأكراد على العودة الى العراق بحجة كون صدام حسين قد عاد الى رشده.

ولكن بعد أن أكمل جلال الطالباني مهمته في اعادة تثبيت البعث في الحكم سافر مسعود البرزاني الى بغداد لتكملة المهمة. وفي النهاية انتكست الإنتفاضة وعاد الأكراد الهاربون من تركيا الى مدنهم وقراهم فلم تبق ضرورة للمفاوضة. فعاد كل طرف الى شتم الطرف الآخر من جديد.

٤ – فقدان السيادة الوطنية

إضافة الى القرارين ٦٨٧ و٧٠١ صدر في ١١/١٠/١٩٩١ القرار رقم ٧١٥ من مجلس الأمن (والخطة المرفقة به) لإرسال قوات هيئة الأمم الى العراق للتفتيش عن الأسلحة الكيمياوية والبايولوجية والنووية. و بموجب القرار والخطة يحق لهذه القوات السيطرة على المكاتب الرسمية، المدنية منها والعسكرية. إن خطورة القرار واضحة .لأنه يمحي السيادة الوطنية ويفسح المجال للأمريكان بالدخول في أية بناية في العراق لغرض التفتيش دون إنذار مسبق، كما يحق لهم اغتصاب الكتب الرسمية في حالة الشك بوجود علاقة بينها و بين إنتاج الأسلحة المحرمة.. هذا ويعطي القرار لطائرات الأمم المتحدة (إقرأ الأمريكية) و حق الطيران في الفضاء العراقي دون قيد أو شرط.

ويلزم القرار العراق بقبول كل بند فيه دون قيد أوشرط وبضرورة تقديم العراق التقارير حول كافة الفعاليات المدنية والعسكرية الى البعثة المقيمة.

وافقت الحكومة العراقية على هذا القرار وسمحت للجنة في هيئة الأمم برئاسة أيكيوس بتفتيش الأبنية الحكومية بما في ذلك وزارة الزراعة.

منذ نهاية الحرب أسست الحكومة الأمريكية قاعدة عسكرية في زاخو وفرضت ما يسمى بالمنطقة الآمنة. شمال خط عرض ٣٦ تستطيع الطائرات الأمريكية دخولها بدون إنذار مسبق. ثم خلقت الحكومة الأمريكية منطقة ثانية جنوب خط عرض ٣٢ ثم وسعتها في ٤/٩/١٩٩٦ لحد خط عرض ٣٣ جنوب بغداد حتى دون موافقة مجلس الأمن.

ومنذ نهاية حرب الكويت قصفت الحكومة الأمريكية الأبنية العسكرية والمحلات السكنية في الزعفرانية وفندق الرشيد ومنطقة الفرات الأوسط بحجج مختلفة مثل محاولة العراق (مجرد محاولة) لاغتيال جورج بوش وبحجة نقل العراق قسماً من جيوشه الى الجنوب على مسافة ٣٠ ميلاً من الحدود الكويتية الجديدة. وقد قامت الحكومة الأمريكية بكل هذا حتى دون عرضه على مجلس الأمن.

إن نظرة موضوعية الى ما تقوم به حكومة البعث بقبولها كل القرارات التي فرضها مجلس الأمن تؤكد على أن العراق فقد سيادته الوطنية.

٥ - تفتيت العراق

بعد انهزام العراق من الكويت بعثت هيئة الأمم لجنة لرسم الحدود وتم استقطاع الجزء الأهم من حقول نفط الرميلة وكذلك خور عبدالله الى حد ميناء أم قصر من العراق وضمها الى الكويت، وقد اعترفت حكومة البعث بالحدود الجديدة وبذلك خسر العراق ملايين الأطنان من احتياطي نفطه وتم تضييق منفذه الى الخليج. وتم وضع ما تبقى من السواحل العراقية تحت رحمة السفن العسكرية الأمريكية، بل حتى تحت رحمة ايران والكويت والسعودية.

ومن الجهة الأخرى فقدت الحكومة البعثية سيطرتها الفعلية على الشعب وأخذت الدول المجاورة (ايران وتركيا) تحتل العراق، إما مباشرة أو عن طريق حلفائها، كلما اقتضت مصلحتها. فلقد استمرت الثورة الشعبية في الأهوار ، ولو جزئياً ، ذلك لأن الأكثرية الساحقة من الثوار هم من الهاربين من الجيش فلا مجال لهم سوى مقاومة الحكومة في بغداد أو الإنهزام الى ايران ومن ثم العودة مع ما يحتاجون اليه من الأسلحة والعتاد. وهناك علاقة دينية ورابطة قرابة بين عرب الجنوب وعربستان ايران. فبلاشك ينال هؤلاء المساعدة الفعلية من العرب في ايران وخاصة أن العلاقات والعادات العشائرية بين العرب على جانبي الحدود كانت ولاتزال هي الشائعة .هكذا فقدت حكومة البعث سيطرتها الفعلية على الجنوب.

أما في شمال العراق فقد تم تأسيس حكومة فيدرالية في أربيل من قبل الأحزاب الكردية المنضمة في المؤتمر " الوطني " العراقي، وكانت هذه الحكومة تعمل بصورة منعزلة تماماً عن الحكومة العراقية . هكذا تم تفتيت العراق الى ثلاثة أقسام متحاربة: قسم في الجنوب وقسم ثاني تحت سيطرة الحكومة وقسم ثالث في الشمال تحت سيطرة حكومة أربيل. ثم دخل أوك وحدك في حرب دموية في ١٩٩٤/٥/١ أدت الى تقسيم المنطقة الكردية الى منطقتين متحاربتين، كما سنأتي على ذكره في فصل قادم. أي تم تقسيم العراق الى أربع مناطق متحاربة.

الفصل الخامس عشر

المعارضة التقليدية

بعد أن أصيب الشعب العراقي، بعد حرب الكويت، بأكبر انتكاسة في تأريخه لما دمره المعتدون ،وبعد انتكاسة الإنتفاضة وانتهاء المفاوضات بين البعث والجماعات الكردية، توجهت الأنظار الى المعارضة التقليدية. ولم يحدث هذا التحول عفوياً بل أن القيادة الأمريكية حولت الأنظار من مصائب الشعب اليها. وكان ذلك لعدة أسباب منها إلهاء الشعب والرأي العام العالمي وإشغالهما بقضايا ثانوية لإظهار أمريكا وكأنها تقوم بخدمة الشعب العراقي وتعمل شيئاً لهذا الشعب. كما استخدمت أمريكا المعارضة لتثبيت نفوذها في شمال العراق وإعطاء الوقت الكافي لنفسها لتخطيط الخطوة التالية. ثم أن أمريكا كانت مشغولة بحل القضايا التي أنتجتها الحرب وخاصة القضاء على الأسلحة الكيميارية والصاروخية العراقية والمعامل التي تنتجها وتطبيق قرارات مجلس الأمن حول الحدود بين العراق والكويت والتركيز على ايران وإيجاد الطرق اللازمة لإيقافها عند حدها وحل البقية الباقية من القضية الفلسطينية كإجبار الحركة الفلسطينية والحكومات العربية على الاعتراف بإسرائيل.

ومن الجهة الثانية فإن جشع المعارضة العراقية نفسها جعلها تلح على أمريكا والحكومات الغربية على الأستمرار في مساعدتها بغية الوصول الى الحكم. فمثلاً:-

١ - كتبت نشرة «العراق» الاسبوعية لمحمد باقر الحكيم، في العدد ٩ بتأريخ ١٩٩٣/١/٢٢، تلتمس:

« ولهذا فإن واشنطن وبقية العواصم الغربية والمجتمع الدولي بأسره مطالبون اليوم بوضع إستراتيجية فاعلة للخلاص من صدام وزمرته، وذلك بالتعاون والتنسيق مع فصائل المعارضة التي تفهم جيداً ظروف العراق الداخلية..... ».

ولم يتطوع محمد باقر الحكيم، رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، لخدمة "واشنطن وبقية العواصم الغربية" في سبيل الله بل نال لقاء ذلك خمسة وستين مليون جنيه إسترليني.فكتبت نشرة « العراق» الناطقة بإسمه في لندن، في عددها ٤٣ بتأريخ ١٩٩٣/١٠/١ تقول:« وكان وزير الخارجية البريطانية قد أعلن عن تبرع الحكومة البريطانية بمبلغ إضافي قدره أربعة ملايين جنيه إسترليني ضمن إطار برنامج المساعدات الإنسانية (كذا)

للعراق وبهذا بلغ ما ساهمت به الحكومة البريطانية منذ شهر نيسان ١٩٩١ خمسة وستين مليون جنيه إسترليني. « لقد قدم وزير الخارجية هذه الهدية "الإنسانية" الى باقر الحكيم في تلك السنة(١٩٩٣) التي قامت الحكومة البريطانية فيها بفرض الضرائب الجديدة على وقود التدفئة البيتية التي يستهلكها العجزة والفقراء البريطانيون وذلك بحجة أن الديون المتراكمة على الحكومة السخية قد بلغ ٥٠ بليون جنيه إسترليني. ولكن الكرم عند حزب المحافظين لا حدود له بالنسبة للمسلمين!

٢ – بعد أن سلم سعد صالح جبر قائمة بأسماء المشتركين في محاولة انقلابية ضد صدام حسين الى وزارة الخارجية الأمريكية التي قامت بدورها بتسليمها الى المخابرات العراقية، بعث سعد صالح جبر برسالة عتاب الى وزارة الخارجية الأمريكية لتلقينها وتعليمها السياسة المفيدة لها مؤكداً بأن الإطاحة بصدام هي « في صالح الولايات المتحدة...وإن الفوائد السريعة التي تجنيها الولايات المتحدة الآن مع بقاء نظام صدام، تتضاءل كثيراً أمام الفوائد والمنافع المتبادلة الكبيرة التي تأتيها من وجود عراق ديمقراطي. ».

لقد دافعت المعارضة العراقية عن المستعمرين الأمريكان لعدة أسباب. فعلاوة على الصلة القديمة الموجودة بينهما فإن المعارضة قامت بتلقين الشعب على ضرورة الإعتماد على أسيادهم الأنكلو- أمريكان بحجة أن الشعب المسكين لا حول له ولا بديل ولا يستطيع الخلاص من البعث الفاشي إلا بالتعاون مع الإمبريالية. ثم لم تكن للمعارضة العراقية أية قاعدة شعبية داخل العراق، فكان أملها الوحيد في السيطرة على الحكم في العراق مبنياً على الإعتماد على هؤلاء المستعمرين. وبطبيعة الحال كانت الدولارات الأمريكية والجنيهات الأسترلينية والريالات السعودية تلعب دورها في دفع المعارضة بهذا الإتجاه.

إن وجود المعارضة العراقية ساعد أمريكا على استخدام صدام حسين كبعبع لتنفيذ أغراضها الأخرى في المنطقة كتثبيت مواقعها في الخليج وإجراء الصفقات مع الحكومات المحلية وبيع الأسلحة اليها. لذا فإن إبراز المعارضة الى المقدمة لعب دوراً مفيداً للمستعمرين لفترة من الزمن.

طبيعة المعارضة العراقية

١ – الجهل

لقد سيطر البعث على الحكم سنة ١٩٦٨ أي قبل ٢٨ سنة. فالعراقي الذي يبلغ من العمر الآن ٤٠ سنة نال ثقافته تحت سلطة الناشية . علماً بأن سلطة عبدالسلام عارف وعبدالرحمن عارف لم تكونا مثالاً رائعاً في نشر الثقافة بين الشعب. فالحكومات المختلفة إمتازت

بالضحالة في إرشاد وتربية الناس. وبصورة خاصة اتخذت الفاشية سياسة مدروسة لنشر الجهل وقضت عبر السنين على كل التيارات الثقافية النيرة بل جعلت حتى امتحانات الدراسة الثانوية مهزلة غرضها إنهام الأطفال بأن خير طريقة للتقدم في الحياة يأتي عبر الإنضمام الى حزب البعث. لقد صرفت الفاشية البلايين على وزارات التربية والتعليم العالي والإرشاد وعن طريق السيطرة على المناهج الدراسية والصحافة والإذاعة ومؤسسات الدعاية الحزبية بغية التأثير على أفراد الشعب.

إن إنكار المعارضة تأثرها بهذه الدعاية ، وهي التي تعاونت مع السلطة في مناسبات عديدة ،يعتبر مخالفاً للظواهر العلمية والواقعية التي تسود المجتمع بالرغم من الشعور الذاتي لهذه المعارضة وبالرغم من رغبتها في إنكار الواقع.ثم أن ظروف الإرهاب بل ظروف الحرب المزمنة التي فرضتها الفاشية على الشعب عامة والأكراد خاصة ،أثناء الحرب ضدهم ثم ضد ايران والكويت،كلها أثرت على الحالة الثقافية والتربوية والنفسية للمجتمع ومنعت الفرد من التفكير بطريقة سليمة وأفقدته الإستقرار النفسي.وتدريجياً نجح البعث في تحويل العراق الى مجتمع معزول عن الأفكار التي استمرت في الظهور في المجتمعات الأخرى والتي لم تستطع الوصول الى داخل العراق.

وعلاوة على كل هذا يشير الجدول رقم ٥ الى أن نسبة الأمية مازالت ٣٨٪ حتى في سنة ١٩٩٥، أي أكثر من ثلث السكان. ولكن حتى الذين تعلموا القراءة والكتابة، تعلموها في المدارس البعثية. ومن ناحية أخرى ظهر تناقض بين ما يتعلمه الطفل في المدرسة وما يسمعه من والديه اللذين كانت لهما في معظم الحالات ثقافة ناضجة ترفض الأفكار البعثية والشعارات الفارغة التي تدعي بالوحدة والحرية والإشتراكية ليل نهار. الأمر الذي أحدث إشكالاً في تفكير الطفل وأنتج لديه نفسية التردد وعدم الإستقرار. ولما كبر الطفل إنضم إما الى البعث أو الى المعارضة وفي كلتا الحالتين كان مصاباً بالبلبلة والقلق إضافة الى عدم قابلية التعمق في التفكير. لقد لعب الجهل والقلق دوراً بارزاً في تكوين المعارضة وفي تنظيم أهدافها وأعمالها.

ونتيجة لضياع المقاييس الحضارية سيطر أفراد العشائر على أجنحة المعارضة والحكومة، تلك العشائر التي تمت تربيتها على أيدي المستشرقين الأنكليز أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى. ومن الناحية الأخرى سيطرت العشيرة البارزانية على الأكراد وأرضخت الكثيرين من العشائر الكردية الأخرى للقيادة الكردية وللقبول بزعامة مصطفى البارزاني الذي كان مسنداً من قبل شاه ايران وأمريكا. وبهذا الخصوص يقول سعدالدين ابراهيم، رئيس مركز إبن خلدون للدراسات الإنمائية في مصر (راجع الحياة في ١٩/ ١٠/١٩٩٦):

« ولا يقل الزعماء والأحزاب الكردية إنتهازية عن دول الجوار أو دول الإستعمار. فالأحزاب الكردية المذكورة أعلاه(ويقصد حدك وأوك وحزب العمال الكردستاني في تركيا) على رغم وجود أوصاف " الديمقراطي " و " الوطني " و " العمال " في أسمائها، إلا أنها في النهاية تعبر عن قبائل او تحالفات وتجمعات عشائرية أو قبلية. فاذا لم تكن في التأريخ

القديم أو الوسيط فإن أحد الأسباب المهمة لذلك هو " القبلية " التي تجعل من الصعب على معظم قبائل كردستان قبول سلطة مركزية لقبيلة واحدة على بقية القبائل، خصوصاً تلك التي تتقارب معها من حيث العدد والعدة. وبسبب هذه القبلية وهذا التنافس أو الصراع القبلي بين الأكراد أنفسهم فإن حكومات دول الجوار ودول الإستعمار كثيراً ما يسهل عليها إستغلالهم لأغراضها الخاصة.»

سيطرت ظروف الحرب على المجتمع الكردي منذ سنة ١٩٦٠ وحتى كتابة هذه الاسطر. فأصبحت الدراسة والثقافة نوعاً من الكماليات الخاصة بأبناء الأغوات وتجار المدن، في حين أهملت الحكومات المركزية المتعاقبة بناء المدارس وتجهيز أبناء الشعب الكردي بالثقافة اللازمة. ونتيجة لظروف الحرب أيضاً عاش أكثر من مئتي ألف من الأكراد في المخيمات الإيرانية والتركية دون توفر أبسط الوسائل الصحية الضرورية، ناهيك عن المدارس. فانتشر الجهل والضحالة حيث أصبحت العمالة والإرتزاق نمطاً للحياة.

وبخصوص الحركة الإسلامية العراقية التي تعاونت مع الإستعمار الأنكلو أمريكي وشاه ايران والعربية السعودية وحاولت إعادة المعارضة الى أيام الخلفاء الراشدين، يقول عدنان الحلفي، مدير مركز البحوث والدراسات العراقية، تحت عنوان « لماذا تأخرت الحركة الإسلامية العراقية في دخول العمل السياسي » (جريدة الحياة في ١٩/ ١٠/ ١٩٩٦):

«وفي العراق مشكلة متجذرة لم تشهد حلاً الى وقتنا الحالي، وهي الصراع المستديم بين المثقف والسياسي. والمقصود به أن العاملين في مجال السياسة غالباً ما يكونون محدودي التعليم أو عسكريين (من أمثال رفيق السامرائي وحسن النقيب). وهذا ما شهدناه في حكومة الإنقلابات المتعددة إنتهاء بحكومة صدام حسين التي لم تعتمد على الأميين فحسب بل إعتمدت كذلك على البلطجية وقطاع الطرق» .

ولعل تأخر الأحزاب الإسلامية في دخول العمل السياسي وقلة خبرتها وثقافة رجال الدين المتخلفة التي تستثني المنجزات العلمية الحديثة ، بحجة أنها مخالفة للدين، كانت من العوامل التي دفعت هذه الأحزاب الى الانخراط في المؤتمر الوطني العراقي الذي يتكون من عملاء الإستعمار و البلطجية من البعثيين السابقين كما سنرى.إذ أن البلطجية غالباً ما يختلفون مع البعث ، لأسباب شخصية. وينضمون الى صفوف المعارضة، وهناك عدد لا يحصى من أمثال هؤلاء.

٢ - الفردية

تمتاز الطبقة المتوسطة في كل مجتمع بالتفكير الفردي وحب السيطرة والعمل على الوصول الى القمة عن طريق منافسة الآخرين بل ضربهم كمنافسين. و من الجهة الأخرى إن معاملة

الحكومة لكل شخص بانفراد وخاصة أثناء عملية التوقيف و التشريد فرضت الطريقة الفردية في التفكير على الكثيرين من أفراد المعارضة. ذلك لأن ما يمر به الفرد يتم بالإنعزال عن غيره. وفي محاولة للإنهزام من الظلم إضطر الكثيرون الى ترك المدن وصعدوا الجبال واختفوا في الأهوار أو تركوا العراق كلياً. وبطبيعة الحال قام كل فرد بشيء من هذا القبيل بمفرده وحسب ظروفه الخاصة به وفي فترة زمنية خاصة. وحين وصل الى محل إقامته الجديد مر بتجربة خاصة به، دون غيره، حتى من الذين وصلوه قبله. وحاول أن يعيش حسب إمكانياته الخاصة. أي أن أهم تجربة في حياته قد جرت بانفراد. كل هذا عزز التفكير الفردي عنده.

من الناحية الأخرى تعاونت الأحزاب المختلفة مع البعث حيناً ثم اختلفت معه أحياناً أخرى. فحاولت الإتحاد مع الأحزاب الأخرى وثم النفرة منها فيما بعد. الأمر الذي ولد الإنشقاقات في كل حزب، وأخذت الكوادر تترك هذه الأحزاب فيضطر كل حزب الى الإعتماد على أشخاص جدد من الذين لا يملكون الخبرة الكافية، من الذين يضطرون الى استخدام الطريقة الفردية لحل القضايا اليومية المعقدة. وغالباً ما يجد الكادر الحزبي نفسه دون خبير يقوده لكون قائده قد تم توقيفه أو إنهزم أو إختفى أو ترك السياسة. فأصبحت كوادر الحزب تدريجياً غريبة عن بعضها البعض. فيصطدم الواحد بالآخر، خاصة أثناء الإنتكاسات، ويحدث الإنشقاق وتنتشر الفردية بصورة أوسع.

٣ – الإزدواجية وقلة التجانس

إن الإنتكاسات المتعددة التي أصابت الأحزاب المختلفة أجبرت الألوف من أعضائها على ترك السياسة أو اللجوء الى أحزاب أخرى،تختلف فلسفياً عن الحزب السابق،الأمر الذي جعل من القادمين غرباء في الحزب الجديد.وبمرور الزمن تكونت أحزاب هجينة تحوي خليطاً غير متجانس من الأعضاء. ثم أن الأحزاب المختلفة، وقد بلغ عددها أكثر من خمسين حزباً، كانت تحمل أفكاراً متناقضة. فالقوميون، مثلاً، ركزوا على فكرة الوحدة العربية بينما اعتبروا مطالبة الأكراد بحق تقرير مصيرهم بمثابة الإنفصال وأكدوا بإلحاح بأن هذا الإنفصال، لتكوين دولتهم الموحدة، مضر بالأكراد وبالعرب ككل. وذهب قسم من العرب الى حد اعتبار الفيدرالية ضرباً من الكفر..

لقد إتضحت سخرية هذه الخلافات بين العرب والأكراد حين أكتشف الشعبان بأن الأحزاب العربية لا تعمل لغرض الوحدة بل تقتصر في الكلام عنها، بينما أعطي المجال للأحزاب الكردية لتطبيق الفيدرالية ولكن الحزبين الكرديين المسيطرين، حدك و أوك، دخلا في خلاف دموي طويل الأمد إنتهى بمسعود البارزاني أن يطلب النجدة من صدام حسين.حامل لواء " أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة".

وبصورة خاصة فإن تقلبات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بين القوميين وبين الحكومة

قد عمقت الإزدواجية داخل الحزب. فقد سارت اللجنة المركزية مع عبدالكريم قاسم ورفعت شعار صيانة الجمهورية. وبعد انقلاب ١٩٦٣ إضطرت اللجنة المركزية الى قبول حماية مصطفى البارزاني الذى كان مشتركاً في إنجاح الإنقلاب على عبدالكريم قاسم. تبع ذلك تقارب الحزب من الإتحاد الإشتراكي لعبدالسلام عارف بحجة قيامه بتأميم استيراد السكر والشاي، ومن ثم الدخول في حكومة الجبهة مع البعث الناشي واستخدام سلاحه لقتل الأكراد. ثم انهزمت اللجنة المركزية سنة ١٩٧٩ الى خارج العراق وثم عملت تحت ظل الأحزاب الكردية المنشقة وتنقلت بين " جود " و " جوقد " للبارزاني والطالباني أو شاركت الطرفين. كل هذا كون نفسية التقلب والتذبذب والمساومة مع كل الأطراف بما في ذلك العدو الحاكم.

أما الأحزاب الإسلامية فإنها لا تؤمن أساساً بالديمقراطية أو الفيدرالية وحق تقرير المصير لأنها أفكار لا تمت بصلة الى الديانة الإسلامية.

إن قلة التجانس بين الأحزاب المعارضة أدت الى دفع كل واحد منها الى دولة من الدول طالباً المساندة ويعمل هو بدوره لمصلحة تلك الدولة مقابل ما يناله من المساعدات المالية. فقادة الحزبين الكرديين خضعوا للدول الغربية وتركيا وايران ورفعوا السلاح التركي والايراني لضرب الأكراد في تركيا وايران. والقوميون الممثلون في« لجنة تنسيق العمل القومي الديمقراطي » نشروا أعمالهم في دمشق. بينما سارت الأحزاب الإسلامية حسب رغبات السعودية او ايران أو بريطانيا. أما البعثيون السابقون فقد قرروا تأسيس " الوفاق الوطني " وقد أكد المسؤولون الأمريكيون سنة ١٩٩٦ بأن الوفاق مؤسسة ممولة من قبل وكالة المخابرات المركزية.

ونتيجة لهذه الإزدواجية دخلت هذه الأحزاب في صراعات مستمرة نالت نتيجة لها نقمة الشعب بل نقمة قواعد هذه الأحزاب.

٤ - الفشل

تتكون المعارضة من أحزاب مصابة بالفشل في الحياة السياسية و هي الآن تتشكل من بقايا الإنتكاسات التي مرت بها الأحزاب الرئيسية. ففقدت هذه الأحزاب جمهورها وسمعتها ومعنوياتها. إن انتكاسة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي دفعت الكثير الى ترك الحزب وهم يعانون الإحباط. فانجرفوا برهة وراء الأحزاب الدينية التي امتازت بالصلة العريقة بشاه ايران منذ أيام عبدالكريم قاسم . وإكتشف أعضاء الأحزاب الدينية علاقة قادة هذه الأحزاب بالحكومة السعودية وبأمريكا عن طريق السفرات التي قام بها بحرالعلوم و محمد باقر الحكيم الى أمريكا وبريطانيا والسعودية. فاصيبت هذه الأحزاب بالإنتكاسة والإنشقاق . لقد كانت حصة الأحزاب الكردية في الإنتكاسات أكثر من غيرها. فقد ذكرنا تعاون مصطفى البارزاني و جلال الطالباني مع شاه ايران و البعث بغية إسقاط عبدالكريم قاسم. إلا أن هذا التعاون لم يجلب الخير للشعب الكردي وحالما وصل البعث الى الحكم سنة ١٩٦٣ انقلب على الأكراد

بشراسة. ثم تعاون مصطفى البارزاني وجلال الطالباني وشاه ايران سنة ١٩٧٣ ضد حكومة الجبهة البعثية - "الشيوعية" ولكن إنتهى هذا التعاون بإتفاقية الجزائر بين الشاه وصدام حسين وهكذا.

فحين اتفقت أطراف المعارضة في دمشق وشكلت لجنة العمل المشترك فإنها تشكلت من قبل أطراف لهم تأريخ طويل في الفشل. أما الدعاوي الديمقراطية التي روجوها لتغطية تعاونهم مع المستعمرين أثناء حرب الكويت فقد فشلت هي أيضاً وخاصة لأن الذين يتكلمون عنها لا يعرفون معناها ولم يطبقوها حتى داخل حزبهم. ثم أن الذين تخيلوا بأن الغرب سيأتيهم بالحريات وأن "النظام العالمي الجديد" سيحل مشاكل البشرية فقد أدركوا خطل هذه الأوهام. فالصواريخ التى مازالت تسقط على العراق وتلك التي تسقط على الشعوب المظلومة في لبنان والصومال ويوغسلافيا وبيرو وأفغانستان تثبت معنى الديمقراطية الأمريكية لهذه الشعوب.

٥ - السرقات والقتل

تحت هذا العنوان نذكر ما يلي بإختصار:

أ - لقد ذكرنا ماذا حمل مصطفى البارزاني معه حين سافر الى أمريكا بعد إتفاقية الجزائر. كما أن الشعب الكردي بقي جاهلاً عما فعله مسعود البازاني وجلال الطالباني بال (٥٧) مليون جنيه إسترليني(٨٥ مليون دولار) التي استلماها من اللورد جيفري آرچر الذي جمعها في مهرجان ويملي بلندن لمساعدة المنكوبين الأكراد بعد سقوط انتفاضتهم. حيث لم يصل قرش واحد منها الى أي منكوب كردي.

ب - في الحوار الذي نشرته مجلة الوسط اللندنية بتأريخ ١٩٩٣/٥/٢٤ مع بحر العلوم، عضو المجلس الرئاسي الثلاثي للمؤتمر " الوطني " العراقي سألت المجلة:« هل أثرتم مع المسؤولين الأمريكيين مسألة الدعم المالي؟» فأجاب بحر العلوم:« نعم قلنا لهم إن المؤتمر يحتاج الى المال... وكان رد المسؤولين الأمريكيين انهم طلبوا من دول عربية ومن متمولين عراقيين تأسيس صندوق مالي تضع الولايات المتحدة أموالاً مساوية للاموال التي جمعت لتوضع في خدمة القضية العراقية. وقد بلغ حجم الأموال التي جمعت حتى الآن(٥٠) مليون دولار رصدت مقابلها الولايات المتحدة (٥٠) مليوناً أخرى....». ثم سألت المجلة:« هل حاول المسؤولون الأمريكيون الإشارة الى من صرف مبلغ (٤٠) مليون دولار من العراقيين؟» فأجاب بحر العلوم:

« لا، لم نتطرق الى هذا الموضوع، ولم يشيروا بدورهم الى ذلك. نحن في هذه الظروف نحتاج الى جمع المعارضة وأعتقد إن كشف تفاصيل هذه القضية سيؤثر على سمعة المعارضة،

هنا ليس من مصلحتنا.». أي أن سماحته المباركة أدرك أن مصلحة المعارضة تكمن في كتمان الحقائق المتعلقة بالسرقات. وهذا هو الحال مع كل اللصوص.

ثم سألت المجلة العالم الديني الطاهر:« ألا تعتقد أن من واجب الشعب العراقي أن يعرف من قبض الأموال وبذرها؟» فأجاب بحر العلوم:« سيأتي اليوم الذي يكشف فيه كل شيء.». هكذا إعترف بحر العلوم تحريرياً بأنه يكتم الحقائق عن اللصوص لأنها تفضح هوية المعارضة.

وحين استقال بحر العلوم من المؤتمر نشرت مجلة الوسط رسالة مني موجهة الى بحرالعلوم سألته فيها أن يكشف عن اللصوص وبعثت نسخة من الرسالة اليه شخصياً. إلا أنني مازلت أنتظر هذه الأسماء منه لحد كتابة هذه الأسطر.

ج - أشرنا فيما مضى الى ما نشرته نشرة « العراق » لباقر الحكيم حول استلام خمس وستين مليون جنيه إسترليني من الحكومة البريطانية.

ومن الناحية الأخرى فإن تأريخ الأغلبية الساحقة من المشتركين في جبهة المعارضة يؤكد أنهم مجرمون ارتكبوا جرائم القتل بحق الأبرياء. فجرائم مصطفى البارزاني ومسعود البارزاني وجلال الطالباني منذ ١٩٦٤ بحاجة الى فصل خاص من هذا الكتاب فلا داعي لإعادة ذكرها هنا. لقد اعترف هاني الفكيكي، نائب رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر، بأنه شارك في « قتل عبدالكريم قاسم والشيوعيين» (راجع محاضرة هاني الفكيكي والمناقشة التي تلتها في قاعة الكوفة بلندن في ١٩٩٠/١٢/٥. لكن هاني الفكيكي ذهب أكثر من هذا فأصر على أنه ليس بالقاتل الوحيد بل أن« قادة المعارضة كلهم قتلوا » مثله.(راجع تصريحات الفكيكي في قاعة الكوفة بلندن في ١٠ و ١٩٩٣/٧/١١). وكلنا يعلم أن القاتل يفقد حقوقه المدنية، بما في ذلك حق الترشيح والإنتخاب وحق التدخل في السياسة وحق العضوية في الأحزاب، ومن الضروري محاكمة القاتل ومعاقبته حسب القوانين الجنائية المتبعة في كل بلدان العالم وذلك منذ أن كتب حامورابي مسلته وحتى الآن.

هذه الحقائق تؤكد على أن المعارضة التقليدية العراقية لا تختلف في سلوكها عن الفاشية الحاكمة، فكلهم مثل حليفهم السابق صدام، خدموا الإمبريالية وسرقوا الأموال وقتلوا الأبرياء..وكلهم يستحقون المحاكمة والعقاب.

المؤتمر الوطني العراقي

يرجع أصل المؤتمر الى ٢٨ كانون الأول ١٩٩٠ حين تأسست لجنة العمل المشترك برعاية وكالة المخابرات المركزية .C.I.A، كما ذكرنا سابقاً . وبعد نهاية الحرب مباشرة إجتمعت الأحزاب المنظمة في هذه اللجنة وغيرهم في بيروت لتثبيت أعمال المعارضة و رسم أهدافها وخططها . وكانت تكاليف الاجتماع على حساب الحكومة السعودية . إذ صرح لي الصحفي

سامي فرج علي الذي حضر الاجتماع بأنه « نال كل حزب حضر مؤتمر بيروت ربع مليون دولار واكتفى حزب الدعوة الإسلامية بقبول دار وسيارتين لمقرهم في دمشق. ».

إلا أن مؤتمر بيروت لم يحقق شيئاً لأن الإنتفاضة الكردية داخل العراق إنهارت نتيجة لسفر جلال الطالباني و"سامي" عبدالرحمن ونچيروان إدريس البارزاني ورسول مامند الى بغداد وتقبيل وجنتي صدام حسين حين كانت الإنتفاضة في الجنوب في أوجها. تبع ذلك اجتماع آخر في فينا دون أن يحقق شيئاً سوى أن الحزبين الكرديين لمحا بأنهما عازمان على ترك شعار الحكم الذاتي والقيام بتأسيس حكومة فيدرالية في أربيل.

نقلت جريدة صوت العراق (جريدة حزب الدعوة الذى انضم الى المؤتمر) في العدد ١١٨ في ١٩٩٢/١١/١٥ في الصفحة الثانية تقريراً لانعقاد المؤتمر في صلاح الدين تحت إشراف مستر« جولين ووكر، أحد مسؤولي وزارة الخارجية البريطانية. ». والمعروف أن الحكومتين البريطانية والأمريكية كانتا تنسقان معاً لخلق ما يسمى بالمنطقة الآمنة التي ظهرت الى الوجود نتيجة اقتراح لجون ميجور رئيس الوزراء البريطاني.

تكونت عضوية المؤتمر بالدرجة الرئيسية من الحزبين الكرديين أوك لجلال الطالباني و حدك لمسعود البارزاني، ومن الجماعات الإسلامية كالمجلس الأعلى لباقر الحكيم وحزب الدعوة ومنظمة العمل الإسلامي، وكذلك أللجنة المركزية للحزب الشيوعي مع عدد آخر من الأحزاب الصغيرة ومن عدد هائل من البعثيين السابقين من الذين اشتركوا مع صدام حسين في تنفيذ الجرائم البشعة بحق الشعب العراقي.

لقد تم تشكيل مجلس رئاسي للمؤتمر من كل من مسعود البارزاني، رئيس حدك، و محمد بحر العلوم ، والبعثي السابق حسن النقيب . كما تم تأسيس لجنة تنفيذية برأسها الرأسمالي الكبير أحمد الچلبي ، المحكوم بالسجن في الأردن بتهمة سرقة رأسمال بنك بترا، والذي أصبح فيما بعد المتكلم الرسمي للمؤتمر. كما ضمت اللجنة التنفيذية كلا من البعثي السابق هاني الفكيكي والبعثي السابق طالب الشبيب، وزير الخارجية بعد انقلاب ١٩٦٣، والوزير البعثي السابق محسن دزه يي والوزير البعثي السابق محمد محمود" سامي" عبدالرحمن والبعثي السابق أياد علاوي والبعثي السابق عبد الستار الدوري والوزير البعثي السابق عامر عبدالله والبعثي السابق تحسين معلة(الذي كان مختصاً في التعذيب في قصر النهاية سنة ١٩٦٣) والبعثي السابق صلاح الشيخلي وعدداً من الرأسماليين العراقيين وعدداً من شيوخ العشائر بينهم سامي عزارة المعجون.

تمركز المؤتمر في صلاح الدين(تحت سلطة مسعود البارزاني) وأربيل (تحت سلطة جلال الطالباني) ولندن (تحت سلطة أحمد الچلبي) وأخذ يصدر جريدة باسم " المؤتمر ".

في ١٩٩٣/١/٥ نشرت جريدة صوت العراق(لسان حزب الدعوة) بأن الحكومة الأمريكية قد فتحت مكاتب رسمية في أربيل والسليمانية. فقالت الجريدة في الصفحة ٣:

« الخطوة الأمريكية الأخيرة بإقامة مكاتب تنسيق رسمية في مدينتي أربيل والسليمانية

في شمال العراق جاءت ضمن سلسلة خطوات بدت وكأنها تعزيز للوجود الأمريكي في المنطقة مؤطرة باطار الجهود الإنسانية رفع الحيف عن الشعب العراقي!.».

وفي إجتماع المجلس التنفيذي للمؤتمر (راجع محضر الإجتماع التنفيذي للمؤتمر، لندن، ايار ١٩٩٣ والذي نقلته الملف العراقي، لندن، العدد ٢١) أعلن أحمد الجلبي بالحرف الواحد:

« إن أهم حليف لنا على الصعيد الدولي هو أمريكا التي قامت بنشاط غير عادي مع دولة حليفة هي السعودية واستطاعت أن تزيل التحفظات الموجهة ضد المؤتمر. إن تحركنا هو ضمن مخطط أمريكي للتأثير على السعودية لدعم المؤتمر.».

وفعلاً سافر وفد من المؤتمر برئاسة محمد بحر العلوم الى الولايات المتحدة وقابل وزير الخارجية وأودعت الحكومة الأمريكية مبلغاً قدره ٦٠ مليون دولار في صندوق المؤتمر كما تم شرحه في مجلة الوسط من قبل محمد بحر العلوم وذكرناه سابقاً.

وفي ١٩٩٣/٦/٥ نشرت جريدة الحياة اللندنية جزءاً من تقرير عام ألقاه مارتين أنديك، المساعد الخاص للرئيس الأمريكي، جاء فيه:

« إننا نقدم دعماً للمؤتمر ألوطني العراقي بإعتباره بديلاً ديمقراطياً عن نظام صدام حسين. لقد نجح المؤتمر في توسيع قاعدته لتضم ممثلين عن الجماعات الرئيسية الثلاث في العراق: الشيعية والسنية والكردية.».

ثم سافر وفد المؤتمر الى السعودية. فنقلت جريدة صوت العراق(لسان حزب الدعوة الإسلامية، العدد ١٣٢ في ١٩٩٣/٦/١٥، الصفحة الأمامية) خبر السفر وقالت:

« أجرى وفد المؤتمر الوطني العراقي الموحد محادثات مع المسؤولين في المملكة العربية السعودية حيث التقى هذا الوفد الذي يضم عضويته السيد محمد بحر العلوم واللواء حسن النقيب والسيد مسعود البارزاني، ولي العهد الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ووزير الدفاع الأمير سلطان بن عبدالعزيز ووزير الخارجية الأمير سعود الفيصل....كما التقى الوفد في جدة بالملك فهد بن عبدالعزيز حيث أكد لاعضاء الوفد دعم ومساندة المملكة لجهود المعارضة العراقية.».

إلا أن الأحزاب القومية العربية الموالية الى سوريا لم تشترك في المؤتمر، ذلك لأن المؤتمر قبل يبدأ الحكومة الفيدرالية في أربيل، فقرر وفد من المؤتمر السفر الى سوريا. وكتبت جريدة صوت العراق(لسان حزب الدعوة، العدد ١٣٢ في ١٩٩٣/٦/١٥) بأن الذين قابلوا الرئيس السوري حافظ الأسد كان بينهم محمد باقر الحكيم. كما قابل وفد منهم نائب الرئيس عبدالحليم خدام. وتقول الجريدة:

«و قد برزت وجهات نظر مختلفة حول الموقف من مؤتمر صلاح الدين حيث أكد السوريون نيابة عن القوميين رفضهم لمؤتمر صلاح الدين، وطالبوا بالغائه فيما طرح الإسلاميون مشروعاً لتشكيل لجنة من(٩ - ١٥) عضواً من القوى السياسية الرئيسية....» ثم تقول الجريدة:

« وحول فكرة إلغاء مؤتمر صلاح الدين وافق السيد الحكيم على ذلك شريطة موافقة الأكراد عليه فرد الطالباني بأنهم ليسوا على استعداد لهذا إلا اذا وافقت أمريكا على

ذلك.». كل هذه الحقائق تؤكد الدور المكشف الذي لعبته حكومة الولايات المتحدة داخل المؤتمر.

أخذت الإنشقاقات تعم المؤتمر منذ البداية وكان السبب الرئيسي هو الخلاف على نسبة تمثيل كل حزب أو مؤسسة في لجان المؤتمر المختلفة. إلا أن حزب الدعوة قرر الخروج من المؤتمر بعد أربعة أشهر من إجتماع اللجنة التنفيذية المذكور اعلاه، أي في ١٩٩٣/٩/٢٨ بعد أن عمت الإنشقاقات داخل الحزب نفسه.

لكن بقيت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في المؤتمر بعد انعقاد اجتماع اللجنة التنفيذية وذلك بالرغم من معرفتها بارتباط المؤتمر بأمريكا. ففي النشرة الداخلية حول الإجتماع الكامل للجنة المركزية في تشرين الأول ١٩٩٢ جاء بأن المؤتمر ، شأنه شأن "لجنة العمل المشترك" خاضع لـ« الضغوط المباشرة من جانب القوى الدولية ذات التأثير(تقصد أمريكا طبعاً) على مجريات الأحداث في كردستان وفي العراق ككل.». ورغم ذلك قررت اللجنة المركزية «بأغلبية أعضائها المشاركة في الإجتماع الموسع للمؤتمر الوطني العراقي الموحد في صلاح الدين.» و« قبلنا بالدور المتواضع الذي لا ينسجم مع واقع حزبنا، وتوازن القوى ودور بعض من هيمنوا على مواقع القرار وبذلنا جهوداً كبيرة لإحباط مساعي استبعادنا كلياً تقريباً.» أي أن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ألحت على العمل مع عملاء الـ .C.I.A.

في مثل هذه الأيام إنشق آرا خاجادور ، عضو المكتب السياسي سابقاً، عن الحزب وكتب في رسالة مفتوحة الى كافة رفاقه سنة ١٩٩٢ قائلاً:

« ...فالرفاق الموظفون في حزبنا ظلوا يحملون لافتة الشيوعية لأنها بالنسبة لهم تمثل المكتب او الدائرة التي يعملون فيها ولكن تم تحويل المرجع بعد غياب موسكو " النجمة الحمراء " الى واشنطن " متعددة النجوم ".».

وفي خطاب لعبد الرزاق الصافي، عضو المكتب السياسي وممثل الحزب في المؤتمر، ليلة ١٩٩٤/١٠/١٤ في الحفلة التأبينية للمناضل السياسي حسن النهر، أشاد عبدالرزاق الصافي بدور المؤتمر وشرح أعماله في كردستان العراق وأبدى مساندته للمؤتمر بالرغم من علمه بالعلاقة الوثيقة بين المؤتمر ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية. لقد كان مدح عبد الرزاق الصافي للمؤتمر خارجاً عن الصدد على أقل تقدير خاصة وانه يعرف بأن المناضل الوطني حسن النهر وقف طول حياته ضد المستعمرين الأنكلو - أمريكان الذين أسسوا المؤتمر. وضحى المناضل حسن النهر بكل نفيس في محاربة الإستعمار بما في ذلك حياة ولديه، علماً بأن ابنه ظافر قد تم ترقينه وتسليمه الى البعث من قبل شرطة الحزب الديمقراطي الكردستاني.

لقد أجاد ابنه شامل النهر في حفل تأبين والده حين خطب قائلاً بالنص:

« كان يحز في نفسه وهو النصير الدائم بلا هوادة للأكراد وحركتهم والمدافع عن قضيتهم أن ولده ظافر ورفاقه لم يلق القبض عليهم من قبل شرطة حكومة القتلة في السليمانية بل من قبل شرطة الحزب الديمقراطي الكردستاني.».

وقال أيضاً وهو يتكلم عن والده:

« لم يستطع أن يفهم ماذا كان يعمل الوزراء الشيوعيون والأكراد والوطنيون في حكومة دولة التفلة حتى بعد أن بلغت فضائحها أفاق الدنيا وماذا كان يعمل كوادرهم وأعضاؤهم في جبهة دولة التفلة. ».

ونظراً لإنفصال عدد من الأحزاب المنظمة في المؤتمر اضطرت اللجنة المركزية الى مناقشة موضوع إنفصال الحزب منه ولكنها قررت إنهاء المناقشة مع " تعليق " الموضوع، أي إبقاء المسألة دون أخذ قرار نهائي حول الإنفصال. وفي الحفلة التأبينية للدكتور رحيم عجينة، عضو اللجنة المركزية، في صيف ١٩٩٦ قدم أحمد الجلبي، رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر، خطاباً باسم المؤتمر يشيد بخدمات الدكتور للمؤتمر.

حين بدأت الحرب بين الحزبين الكرديين في أول آيار ١٩٩٤ ازداد اعتماد جلال الطالباني على المؤتمر وقام أوك بحملة عسكرية مشتركة مع قوات المجلس الأعلى لباقر الحكيم وبتخطيط الجنرال وفيق السامرائي (بعثي سابق) ضد القوات العراقية المرابطة قرب أربيل وذلك في آذار سنة ١٩٩٥. وقد أدت العملية الى سيطرة هذه القوات على كميات من المعدات العراقية وتم أسر عدد من الجنود العراقيين.

يدعي وفيق السامرائي بأن الحملة فشلت لأن الطائرات الأمريكية رفضت مشاركة الحملة في نسف المواقع العراقية. إلا أن المسؤولين الأمريكيين لمحوا في سنة ١٩٩٦ بأن وفيق السامرائي كان ومازال ذا تأثير بسيط على السياسة الأمريكية في المنطقة. وقد يكون هذا الموقف الرسمي الأمريكي ناتجاً عن عدم قناعة المسؤولين الأمريكان بانقطاع علاقة السامرائي بصدام حسين.

في ١٩٩٦/٩/٨ اعترف مسؤول في الحكومة الأمريكية، دون ذكر إسمه لأنه يحتمل أن يكون عضواً في الـC.I.A ، بعلاقة المؤتمر بالمخابرات المركزية وتم نشر التصريح في الكارديان اللندنية في ١٩٩٦/٩/٩، الصفحة ١٠، وقال المسؤول:

«إن تحطيم مركز المؤتمر الوطني العراقي في أربيل، الذى أسسته واشنطن سنة ١٩٩٢ كبديل لنظام الرئيس صدام حسين، قد حقق الغاية الرئيسية للمخابرات العراقية. » ثم علقت الصحيفة قائلة إن المؤتمر« أزعج بغداد مراراً...وقام بتوزيع النشرات للمرتدين العراقيين، وقام بجمع الأسرار العسكرية المفصلة التي تم ايصالها الى واشنطن . » ثم أضافت : « إن المخابرات العراقية صادرت محتويات المقر الرئيسي(للمؤتمر) واستولت على أجهزة المراسلات، المتقدمة الطراز تقنياً، والكومبيوترات التي تم شراؤها بملايين الدولارات من خزينة الـ C.I.A. السرية . ». ونقلت الجريدة تصريحاً لمسؤول رفيع المستوى في وزارة الخارجية الأمريكية، دون ذكر إسمه حيث قال:« لدينا تقارير كثيرة بأن المؤتمر كان واحداً من أهداف العملية العراقية. » في احتلال أربيل يوم ١٩٩٦/٨/٣١.بينما أكدت الجريدة بأن « عدداً قليلاً من ضباط المخابرات المركزية الأمريكية الذين كانو يعيشون في مركز سري في ضواحي أربيل قد تمكنوا من الفرار وتجنبوا الاعتقال، إذ أنهم تركوا المدينة يوم ١٩٩٦/٨/٣٠

ووصلوا الى جنوب تركيا بعد المرور بمدينة زاخو الشمالية وذلك بناءً على تقارير عدد من المصادر.». أي أن المخابرات المركزية كانت تعلم مسبقاً بهجوم الجيش العراقي على أربيل . ثم نقلت الجريدة تصريح الجنرال طلال العبيدي(بعثي سابق) ، قائد القوات العسكرية للمؤتمر بقوله:« في يوم الهجوم (العراقي على أربيل) ردد الكثيرون من جماعتي سائلين "متى يبدأ الأمريكان بالهجوم على الجانب العراقي؟..إن الكثيرين من أتباعنا يشعرون بخيبة متطرفة وبالمرارة." ..».

وفي الساعة الثامنة من مساء ١٩٩٦/٩/٨ أكدت النشرة الاخبارية للإذاعة البريطانية العالمية باللغة الإنكليزية« استلام المؤتمر المساعدات المالية من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بصورة مكثفة...وكان هناك في أربيل حفنة من موظفي الـC.I.A من حملة الجنسية الأمريكية قبل أن يتم احتلالها من قبل الحكومة العراقية... وأن المخابرات المركزية الأمريكية كانت تعمل مع المؤتمر في أربيل لجمع المعلومات حول الخطوات التي تتخذها الحكومة العراقية في المنطقة... وقد قامت الحكومة العراقية بترقيف حوالي مئة من أعضاء المؤتمر الذين كانوا يعملون مع المخابرات المركزية في هذا الشأن.». كل هذا يشرح دور المؤتمر في تنفيذ أعمال وكالة المخابرات الأمريكية. والحقيقة ليس في هذا شيء غريب إذ أكد أحمد الجلبي على علاقة المؤتمر بأمريكا في إجتماع اللجنة التنفيذية للمؤتمر في آيار ١٩٩٣. كما أكد ذلك مارتين أنديك واعترف محمد بحرالعلوم باستلام ٥٠ مليون من الخزينة الأمريكية كما تم شرحه سابقاً.

بوادر انهيار المعارضة

بدأت الخلافات بين الأحزاب المنظمة في المؤتمر بعد زيارة جلال الطالباني الى أمريكا في منتصف ١٩٩٢ أي قبل تأسيس المؤتمر حين أبدت الحكومة الأمريكية تحفظاتها تجاه اشتراك الأحزاب الأصولية في المؤتمر. وكان المقصود هنا حزب الدعوة الإسلامية. وأيد جلال الطالباني هذه التحفظات مما أجبر جريدة صوت العراق الناطقة بإسم حزب الدعوة(العدد ١١٣ في ١٩٩٢/٨/١٥) أن تقوم بعتاب جلال الطالباني لكونه ردد هذه التحفظات تجاه الأصوليين. والظاهر أنه تم تلافي هذه الخلافات الأمر الذي مكن حزب الدعوة من الدخول في المؤتمر.لكن هذه الخلافات وغيرها أخذت تتعمق ثم أصبحت علنية بعد منتصف ١٩٩٢ حيث حدثت الإنشقاقات التالية:

١ - أعلنت الهيئة المركزية للحوار في ١٩٩٣/١٠/١٨ عن حل نفسها بسبب انشقاق في صفوفها نتج عن اتهام محمد مهدي الخالصي، عضو الهيئة المؤسسة في ١٩٩٣/١٠/١٤ لزميله سعد صالح جبر إيصال تفاصيل محاولة انقلابية استهدفت الإطاحة بمجرم الحرب صدام

حسين مع أسماء المشتركين في المخطط الى السلطات البعثية في العراق. وقال الخالصي أن ما فعله سعد صالح جبر تسبب في«الكشف عن أسماء ووقائع أدت ومازالت تودي، بحياة عدد لا يستهان به من ذخائر الشعب. بما يهيء للنظام المبررات للقضاء بلا رحمة على عناصر هي فعلاً في قبضة النظام الدموية. ومن الجانب الآخر تحجب والى الأبد، بقايا ثقة الشعب وآماله من فصائل المعارضة ... »(راجع الملف العراقي، العدد ٢٣ للنص الكامل). وبهذا إعترف الخالصي بأن ثقة الشعب بهذه المعارضة كانت شحيحة أصلاً وأن ما فعله سعد صالح جبر قد سحب هذه الثقة القليلة الى الأبد. لكن الأنكى من هذا ليس اعتراف سعد جبر بهذه العملية فحسب بل تأكيده على أنه سلم قائمة بأسماء الإنقلابيين الى وزارة الخارجية الأمريكية التي « سربت المعلومات للنظام عن تلك الشخصيات وقامت بكشفها للسلطات البعثية المعنية في بغداد التي قامت بحملة إعتقالات واسعة في صفوفها... » (نفس المصدر). ورغم اعتراف سعد صالح جبر بعلاقته بالسلطات الأمريكية ورغم فضحه العلاقة الرديئة القائمة بين تلك السلطات والنظام الى حد قيامها بكشف أسماء الإنقلابيين لهذا النظام بغية إبقاء صدام حسين في الحكم، تطلع سعد صالح جبر في رسالته الى وزير الخارجية الأمريكية، الى أن تكون العلاقة بين المعارضة العراقية وأمريكا « علاقة صداقة دائمة وعلاقة تبادل المصالح المشتركة... » إلخ. كما بينا سابقاً.

٢ - حدث صدام مسلح بين الجماعات الإسلامية الكردية وبين أوك لجلال الطالباني. ففي عددها ٦٦ في ١٩٩٣/١١/٢ وتحت عنوان « إصطدامات مسلحة بين قوات الإتحاد الوطني الكردستاني وقوات الحركة الإسلامية في كردستان العراق، كتبت جريدة نداء الرافدين الإسلامية الدمشقية والناطقة بإسم محمد باقر الحكيم تقول:« ويذكر أن المعارك إندلعت يوم السبت ١٩٩٣/١٠/٢٣ وأدت الى مقتل حوالي ١١٣ شخصاً وأكثر من ١٠٠ جريح حسب مصادر كردية مطلعة... ». ولكن، وخلافاً لأحكام الشريعة الإسلامية التي تأمر بقتل القاتل، دعت نداء الرافدين الإسلامية الى تعاون القتلة من الطرفين لأن « مصلحة كردستان العراق لا تكمن في مثل هذه الحملات بقدرما تستدعي تجنيد كافة الجهود للحفاظ على الأمن فيها. ». أما دماء الأبرياء الـ١١٣ الذين راحوا ضحية الصراعات بين المتنافسين على نهب الشعب الكردي واضطهاده، فلا ترهق الجريدة نفسها في التفكير بها ولا معاقبة مهدريها وفقاً لأحكام الإسلام. وهنا يبين مدى تشبث الطرفين المتخاصمين ووسائلهما الإعلامية بالمبادىء والقيم التي يدعيان تمثيلها والدفاع عنها.

ولم تلبث تلك المعارك أن هدأت لبضعة أيام قبل أن تتجدد مرة أخرى وتتصاعد حتى بلغت ذروتها مع رأس السنة الميلادية حيث أعلن جلال الطالباني أن قواته نجحت في تصفية مواقع الحركة الإسلامية واعتقلت زعيمها المدعو عثمان عبد العزيز. في حين أعلنت الحركة الإسلامية من جانبها استمرار المعارك في مناطق عديدة بل اعتزامها شن حرب عصابات « طويلة الأمد » ضد أوك. ثم اعترف الجلاليون من جديد (في جريدة الحياة ليوم ١٩٩٤/١/١) باستمرار المعارك ولكن « بسبب توغل قوة ايرانية في منطقة هورامان».

والملاحظ هنا هو أن المعركة المسلحة الأولى حدثت بين مسلحي جلال الطالباني والحركة الإسلامية الموالية لايران بينما وقف مسعود البارزاني الى جانب ابن عمه أدهم البارزاني الذى عمل مع الحركة الإسلامية ونال المساعدات من ايران. ولكن انقلبت الآية سنة ١٩٩٦ إذ وقف جلال مع ايران بل سمح للقوات الايرانية بالدخول الى مدينة كويسنجق لقتل الأكراد الايرانيين في الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني، بينما وقف مسعود البارزاني مع الحكومة البعثية التي احتلت أربيل بحجة إنقاذ كردستان العراق من الإحتلال الايراني وحليفها جلال.

٣ - انشق اتحاد الديمقراطيين لمحمد الظاهر وعزيز عليان الى شطرين. فأعلنت جماعة عزيز عليان في ١٩٩٣/١١/٢ عن تأسيس حزب جديد بإسم الحزب" الديمقراطي" العراقي. واستمر الطرفان يناديان بالديمقراطية والتعددية والجبهة الواسعة مع الآخرين. علماً بأنه كان للطرفين صلاتهما بالمؤتمر الوطني.

٤ - استمرت الصدامات المسلحة بين جماعة جلال الطالباني و حلفائه في المؤتمر و في حكومة أربيل من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي و تم قتل العديدين من الطرفين بينهم علي بوسكاني. وطبعاً لم تتخذ حكومة أربيل أية إجراءات قانونية لمعاقبة القتلة. وهكذا سادت الفوضى وانعدمت العدالة في ظل السلطة الفيدرالية التي تكلمت عن الديمقراطية دون أن تضمن حتى تطبيق القانون الجنائي بحق القاتل.الأمر الذي أجبر اللجنة المركزية على الإقرار بواقع إضطراب الأمن، والإغتيالات السياسية، وغيرها من الأمور التي تثير قلق المواطنين في المنطقة الكردية، كما جاء في منشور اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في مؤتمره الخامس في ١٩٩٣/١٠/٢٥ ولكن بقيت اللجنة المركزية في حكومة أربيل ولم يقدم وزيرها كمال شاكر الإستقالة من حكومة القتلة. وليس هذا بشيء غريب إذ سبق ،كما بينا، أن بقيت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في حكومة الجبهة مع البعث بين ١٩٧٣ و ١٩٧٨ حين كانت تلك الحكومة تقتل أعضاءها بالجملة.

وقد حدثت هذه الجرائم في أعقاب الإنشقاق الذي حدث في صفوف اللجنة المركزية حين خرجت الأكثرية الكردية من منظمتها في أربيل، بينهم حنا ألياس، لتشكيل الحزب الشيوعي الكردي. ولكن تم قتل عدد لا يستهان به من أعضاء الحزب الجديد من قبل أولك لجلال الطالباني.

٥ - إستقال عبدالحسين شعبان، أمين سر اللجنة التنفيذية للمؤتمر، وسط اتهامات تشير الى اختراق المؤتمر من قبل المخابرات البعثية.

٦ - برزت الخلافات القديمة والمتجددة بين جلال الطالباني ومسعود البارزاني الى العلن ودخلت مرحلة الإغتيالات. ففي الوقت الذي كان مسعود يقتل أتباع جلال والبساريين في بهدنان، كانت جماعة جلال تقتل مؤيدي مسعود من أمثال عزيز خوشناو، مدير معمل السجاير في السليمانية. ولم تقم سلطة أربيل بأي تحقيق رسمي حول القتل ولم يتم تقديم أحد

الى الحاكم. إلا أن المناوشات البسيطة بين الحزبين الحاكمين تحولت تدريجياً الى حرب جبهوية واسعة و تحتاج الى فصل خاص من هذا الكتاب .

٧ - وفي خضم هذه الصراعات والجرائم خرج حزب الدعوة الإسلامية من المؤتمر بتأريخ ٢٨/٦/١٩٩٣ وكان ذلك أبرز انشقاق في صفوف المؤتمر. تبع ذلك استقالة محمد بحر العلوم، عضو المجلس الرئاسي، ولكن دون أن يكشف لنا أسماء اللصوص داخل المؤتمر الذي كان يقوده.

٨ - ومن الجبهة الأخرى استمرت الخلافات بين القوميين العرب والأكراد حول الفدرالية وصيغة العلاقات بين الأكراد والحكومة المركزية، بعد إزاحة صدام.

كل هذا حمل « نداء الرافدين » الدمشقية لمحمد باقر الحكيم على تخصيص مقالة كاملة في الصفحة الأولى من العدد ٦٦ لموضوع بعنوان « المؤتمر الوطني والسنة الكئيبة » أكدت فيه إستمرار بقاء « الميدان فارغاً مهملاً من نشاطات "صلاح الدين"..وإنتقالاً من الميدان فإن مؤتمر "صلاح الدين" وبدلاً من أن يسعى بأقصى طاقته لإستيعاب من هم خارج المؤتمر، شهد بعض الإنسحابات والإستقالات التي قوبلت بالسكوت، فيما يُرَوَّج حديث عن بعض الإختراقات للمؤتمر. » ثم تقول الجريدة: «والأكراد بدأوا في ظل "المنطقة الآمنة" يهاجرون على أعتاب فصل الشتاء الى ايران وبعض دول الجوار فراراً من البرد وبسبب أزمة الطاقة، والشيعة العرب في الجنوب الذين عانوا الجوع وانعدام الطعام دفعت بعضهم المدافع بإتجاه ايران...».

هذه الحقائق أكدت تمزق الجبهة الممولة من قبل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الى درجة أن الأطراف المختلفة فيها تستنكر نشلها في المعترك السياسي مؤكدة أن الحكومات الغربية وأمريكا بالأخص قرروا إعادة النظر بالمعارضة العراقية بصورة شاملة وإنتهوا بقرار يهدف الى رفع درجة اعتمادهم على عميلهم المجرب صدام حسين بدل هذه المعارضة المنهارة. حتى أنهم أخذوا يسلمونه تفاصيل المحاولات الإنقلابية بغية معاونته على تصفية مناوئيه ودعم بقائه في الحكم.

وبالمقابل أخذ صدام حسين يجمع أعوانه في المؤتمر القومي العربي في بيروت من أمثال خيرالدين حسيب ومعيض عمر نظمي، الذين أخذوا يوجهون النداءات دفاعاً عن مجرم الحرب نفسه في حين عاد عزيز الحاج، الموظف عند صدام، ليقود من جديد مخلفات جماعته، التي تركها لصالح البعث سنة ١٩٦٩، لذرف دموع التماسيح على الجياع في العراق بغية مساندة سيده صدام بطريقة غير مباشرة.

ليست الأحزاب والمؤسسات السياسية إلا انعكاساً للواقع المادي وهي تأتي الى الوجود ثم تزول كنتيجة حتمية لتطور الظروف الفعلية للمجتمع وبنية تلك المؤسسات ذاتها. ولا يحدث انهيارها وتشرذمها صدفة ولا هو عملية عفوية منقطعة عما يجري داخل صفوفها، بل يحدث ذلك كله لأنها فشلت في تحقيق ادعاءاتها وبرامجها، وكذلك لافتقادها الى ثقة الشعب

ومساندته بعد أن انحازت كلياً الى جبهة المعتدين على الشعب العراقي والتزمت بتنفيذ مشيئة هؤلاء المعتدين على حساب عذاب الشعب وخراب البلاد. إن الإنشقاقات الجارية في صفوف هذه المعارضة التقليدية أكدت على تفاهتها وكونها الحلقة الضعيفة في صفوف أعداء الشعب ومن الضروري التركيز على محاربتها حتى تترك الميدان، لكي يتفرغ الشعب لمحاربة عدويه الآخرين: الإستعمار والفاشية البعثية. إن الجماهير المنكوبة لا تكف عن البحث عن قيادة ثورية جديدة بشقتها، قيادة ترفض العمالة للمستعمرين أوالحكومات المجاورة، قيادة ترفض الدخول في الجبهات مع أعوان المخابرات المركزية، بل تعمل مع باقي الشعوب المظلومة ضد كل الطغاة الحاكمين وتجار الحروب. ورغم صعوبة العمل في هذا المجال فانه عمل لا بد منه. فيا شعوب العالم اتحدوا لمحاربة الإستعمار الأمريكي وأعوانه.

الفصل السادس عشر

الحركة الكردية

قلنا إن كل شيء في تطور وتغير مستمرين. وفي مرحلة زمنية معينة قد لا تبدو الحالة النامية عن تلك التي أخذت تتقرض رغم سيطرتها وطغيانها وكأنها ظاهرة أبدية. إن الحركة القومية الكردية تخضع لهذا القانون مثل أي شيء آخر. وحالما قررت هذه الحركة ربط مصيرها بشاه ايران والمستعمرين ، ظهرت عليها بوادر الإنتكاسة والإنقراض.لقد رأينا كيف استخدم شاه ايران جلال الطالباني ومصطفى البارزاني ضد حكومة ثورة ١٤ تموز، وفي تلك الفترة الزمنية كانت الحركة الكردية تبدو وكأنها في نمو واتساع وكانت العلاقات الحزبية بين جلال ورئيس حزبه مصطفى وثيقة الى درجة أن السافاك الايراني كان يقدم المساعدات الشهرية للأكراد الى جلال والذي كان يقدم جزءاً منها الى مصطفى البارزاني كراتب شهري. ولكن تبين فيما بعد أن صفة العمالة كانت عاملاً جديداً بالنسبة لقادة الحركة وسبباً رئيسياً في إنهيارها.

فبعد انقلاب شباط ١٩٦٣ تدهورت العلاقات البعثية- الكردية وذلك لسير الطرفين على أسس شوفينية. فكان البعثيون ينالون المساندة القوية من جمال عبد الناصر ويرفعون شعار الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة التي كانت قد تكونت من الوحدة الفورية بين مصر وسوريا. وكان صالح مهدي عماش ، وزير الدفاع، معروفاً بالتهور والعجرفة فألح على هجوم جديد ضد الأكراد والقضاء عليهم بغية إزالة أكبر عقبة أمام الوحدة العربية.

و لتلافي التقهقر و الإندحار قرر الحزب القومي الكردي السير على خطى شاه ايران وذلك إيماناً بأنه لن يستطيع تحقيق أي شيء دون أن تكون من ورائه دولة قوية. وتمكن البارزاني من إقناع الشاه بأنه هو الأجدر باستلام "المخصصات" مباشرة لكي يقوم بصرفها بدلاً من جلال، على المسلحين الأكراد، خاصة وأن القوة الرئيسية في الحركة كانت من العشيرة البارزانية. فخاب أمل جلال وتقلصت موارده المالية فقرر إحداث انشقاق في صفوف الحزب الكردي سنة ١٩٦٤ وتمكن من كسب المكتب السياسي للحزب الى صفه. وبعد صدامات دموية عديدة مع البارزاني أقر جلال وأتباعه بالفشل العسكري، فهربوا الى ايران مستنجدين بالشاه وطالبين منه الحماية. لقد كان هذا الانشقاق البسيط جنين الحروب الدامية التي طغت على الحركة الكردية منذ ١٩٦٤ وحتى كتابة هذه الأسطر.

بقي جلال وأتباعه في ايران يعيشون على حساب السافاك حتى سنة ١٩٦٦ حين عادوا الى العراق وانفقوا مع حكومة عارف كما شرحنا سابقاً ثم تدهورت الحالة الإقتصادية والسياسية في العراق وخاصة في عهد عبدالرحمن عارف مما حث المخابرات الأمريكية على تنفيذ انقلاب عسكري جديد في تموز ١٩٦٨ جاء بالبعث الفاشي الى الحكم مرة أخرى.وكان جلال الطالباني من أوائل الذين أسرعوا بمباركة وتأييد السلطة الجديدة عارضاً خدماته عليها. واستخدم البعثيون قابلياته البهلوانية فعلاً لجرّ البارزاني الى التحالف معهم.فتمت إتفاقية آذار ١٩٧٠ بين مصطفى البارزاني وصدام حسين واشترك أربعة من مساعدي البارزاني كوزراء في الحكومة البعثية.

مذابح مصطفى البارزاني

بالرغم من الدعاية الصارخة للفاشية وللبارزاني حول اتفاقية آذار عم الإستياء بين الشعب الكردي وذلك لأن هذا الشعب أدرك أن ادعاء البارزاني والطالباني بالعمل للقضية الكردية ادعاء بعيد عن الحقيقة.وكان الإستياء والسخط سائداً بصورة خاصة عند عوائل الأكراد الذين فقدوا أبناءهم أو أزواجهم في المعارك الكردية - البعثية عبر السنين. من الناحية الثانية قرر البارزاني استغلال سلطته الجديدة لتصفية معارضيه وخصومه العديدين. هناك المئات من الأمثلة لجرائمه بحق الأبرياء ولعل خير مثال على ذلك هو هجوم البارزانيين على السمايل عزيريين في مجزرة دموية رهيبة تم خلالها مباغتة السمايل عزيريين وقتل العشرات منهم (بينهم مجيد جَرمَكا) وتلقينهم درساً لن ينسوه، في حين لاحظنا أعلاه بأن عشيرة السمايل عزيريين، برئاسة إبراهيم جَرمَكا(أخ مجيد) كانت من أخلص اعضاء الحزب الكردي منذ أيام حكومة نوري السعيد، بينما قرر مصطفى البارزاني العفو عن جلال الطالباني وأتباعه الذين إنضموا اليه من جديد وتم تعليق الحوادث الدموية بين أتباع جلال وأتباع البارزاني والتي أدت الى قتل المئات من الأكراد الذين تركوا الألوف من اليتامى والأرامل وراءهم.

لم يكتف مصطفى البارزاني بقتل الأكراد بل ساعد على قتل المعارضين لحكم البعث من العرب الذين التجأوا الى المنطقة الكردية. فقد قام أتباعه من البيشمركه بالقاء القبض على ظافر حسن النهر ورفاقه في السليمانية وتسليمهم الى حكومة البعث التي قامت بقتلهم، كما أشرنا الى ذلك سابقاً.

بين ١٩٧٣ و ١٩٧٥، أثناء الحملة الثانية للشاه والأمريكان على العراق، ساد الهدوء بين البارزاني والطالباني لأنهما كانا يتعاملان سوية مع الولايات المتحدة وشاه ايران. بل أنيط بجلال مهمة الدعاية للحركة الكردية في تجواله بين سوريا ولبنان وإسرائيل وليبيا ومصر. واستغل مصطفى البارزاني فترة الهدوء مع جلال لمحاربة المعارضة الكردية في كل من تركيا

وايران. ومن أبشع جرائمه في هذه الفترة هي قتله الدكتور شفان، سكرتير الحزب الديمقراطي الكردي لتركيا، الذي التجأ الى البارزاني طالباً حمايته من الجندرمة التركية(راجع محاضرة الدكتور محمود عثمان التي القاها في إمپريال كوليج في لندن سنة ١٩٧٧ بحضور إبراهيم أحمد وهوشيار زيباري) حيث صرح الدكتور محمود عثمان رداً على سؤال وجهته أنا اليه، حيث قال بأنه مستعد للشهادة أمام محكمة رسمية بأن «البارزاني هو الذي قتل دكتور شفان.» كما أعلن الدكتور محمود عثمان في نفس المحاضرة بأن «مصطفى البارزاني سلم عدداً من قادة الحركة الكردية الايرانية الى السافاك الذي قام باعدامهم.».

قبل توجه مصطفى البارزاني الى أمريكا ليستقر فيها ذهب الى سجن رايات ليقوم شخصياً بقتل ابن خاله ورفيقه القديم، وأحد الكوادر البارزة في الحزب الكردي، فاخر ميرگه سوري وأفراد عائلته جميعاً بعدما كان هؤلاء يقبعون في السجن منذ ١٩٦٧ بسبب خلافات على السلطة بين فاخر وأولاد البارزاني. ولم يفلت من المذبحة حتى الأطفال والنساء.

الإنشقاق الثاني

كنتيجة لإتفاق الشاه مع صدام حسين في الجزائر في آذار ١٩٧٥ انشقت الحركة الكردية على نفسها من جديد و تشرذم الحزب الكردي الى خمسة أحزاب و استغل جلال الطالباني سفر مصطفى البارزاني الى أمريكا و غيابه عن الساحة ليؤسس الإتحاد الوطني الكردستاني (أوك) ، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة من القتال حيث شهدت الفترة بين ١٩٧٥ و ١٩٨٦ معارك ضارية بين أوك و الحزب البارزاني الذي إستلم قيادته إدريس البارزاني ثم أخوه مسعود. وكان إدريس يوجه العمليات من كرج قرب طهران حين كان يعيش، رغم اتفاقية الجزائر، ضيفاً على الشاه والسافاك بينما كان مسعود يتدرب ولمدة أربع سنوات في الولايات المتحدة.

لقد سقط الألوف من القتلى في المعارك الطاحنة من الذين انخرطوا في صفوف الحزبين بغية محاربة البعث الفاشي ولكن تم قتلهم بسلاح قيادتيهم الكرديتين دون أن يتم تحديد المسؤولين عن هذه الجرائم المتبادلة أو تقديم أي منهم الى أية محكمة. علماً أن مسعود البارزاني اعترف، في اجتماع عام عقده في لندن في ٩٨٩/٨/٦، حين صرح بالحرف الواحد: «حين بدأت الحرب العراقية- الايرانية كنا نقتل بعضنا البعض ولو تشكلت الجبهة الكردستانية سنة ١٩٨١ لكنا قوة كبيرة ولكن القتال استمر بيننا الى سنة ١٩٨٦». وهذا اعتراف كامل بأنه قاتل. ومن أبرز المعارك التي وقعت بين الطرفين كانت تلك التي تم فيها قتل علي عسكري الذي قاد حملة ضد الحزب البارزاني في عمق الأراضي التركية حيث جرت معارك ضارية بين الطرفين أسفرت عن قتل المئات. وكان "سامي" عبدالرحمن هو القائد الميداني

للحزب البارزاني خلال تلك المعارك. وحدث حينذاك أن استنجد كلا الطرفين المتحاربين وفي مناسبات عديدة بالبعث الفاشي(كما فعل جلال الطالباني سنة ١٩٨٤) أو بالحكومة العنصرية في تركيا أو بايران أو سوريا أو ليبيا أو السعودية. وفي الحقيقة لا توجد حكومة في المنطقة لم تتعاون معها إحدى الجماعتين أو لم تستلم منها الأموال.

لم يؤد إتفاق جلال مع البعث سنة ١٩٨٤ الى أية نتيجة مثمرة بالنسبة الى حكومة بغداد التي كانت تنال الضربات الموجعة من الهجمات الايرانية. ذلك لأن الأمريكان أعطوا جلال مهمة جديدة فانضم الى مسعود البارزاني لتأسيس الجبهة الكردستانية التي شملت أيضاً اللجنة المركزية للحزب الشيوعي. سافر جلال على أثر ذلك الى أمريكا والسعودية لتنسيق الخطوات والتحضير لحرب الكويت كما بينا أعلاه.

لقد خف الصراع بين البارزاني والطالباني لحاجة الأمريكان الى استخدام الطرفين موحدين أثناء الحرب الكويتية. وتوجه مسعود البارزاني الى إسرائيل لتنسيق العمليات العسكرية كما هو مبين في كتاب حروب إسرائيل السرية(نفس المصدر، الصفحة ٥٢١).

ملاحظة: في رواية للدكتور محمود عثمان في جريدة الحياة ليوم ١٩٩٦/١١/٣٠ يقول بأن أول اتصال بين الحركة الكردية وإسرائيل تم في ١٩٦٢ في باريس « حيث التقى مام جلال وشمعون بيريز »، ومام جلال هو جلال الطالباني الذي كان آنذاك عضواً في المكتب السياسي ومبعوثاً شخصياً لمصطفى البارزاني.

الإنتخابات الكردية

حين سافر اللورد جيفري آرچر، نائب رئيس حزب المحافظين سابقاً، لمقابلة مسعود البارزاني في أربيل صرح للتلفزيون البريطاني بأنه «يحمل رسالة من جون ميجور، رئيس الوزراء، الى مسعود. » وقال مازحاً بأن الحكومة البريطانية« تعمل لتأسيس دولة كردستان». والمعروف بأن اللورد المحافظ آرچر سبق وقاد حملة تبرعات تم فيها جمع ٥٧ مليون جنيه إسترليني لمساعدة المنكوبين الأكراد، ولكن لم يستلم أي منكوب قرشاً واحداً منها. والظاهر أنه سافرالى أربيل لكي يشرف على الإنتخابات التي جرت لتأسيس "برلمان" كردي يشرف على أعمال الحكومة الفيدرالية.

لقد أكد كل من مسعود وجلال بأن الغرض من هذه الإنتخابات لا يتضمن الإنفصال عن العراق . الا أن هيئة الأمم المتحدة ، التي تسيطر عليها أمريكا ، قامت بخرق ميثاقها ذاته و تدخلت في الشؤون الداخلية للعراق الذي مازال عضواً فيها . وحدث هذا التدخل عن طريق تموين الأكراد بما يحتاجونه لتعبئة الحملة الإنتخابية . ففي ١٩٩٤/٤/٢٣ نقلت وكالة رويتر تصريحات المصادر الكردية بأن «الأمم المتحدة وافقت على إرسال شحنة تتضمن ٥ر٢

مليون بطاقة انتخابية من أجل الإنتخابات الكردية التي تجري الشهر المقبل.» و « تتضمن الإمدادات المقدمة من ألمانيا مواد أخرى ستستخدم في الإنتخابات منها ١٥٠ ليتراً من حبر الأختام.». إن هذا التدخل في الشؤون الداخلية للعراق جرى حتى بدون اتخاذ هيئة الأمم أي قرار يخولها القيام بهذا العمل، حين كان الشعبان العربي والكردي يقاسيان الويلات نتيجة للمقاطعة الإقتصادية التي فرضتها أمريكا، عن طريق هيئة الأمم، منذ آب ١٩٩٠ بغية تجويع الشعب العراقي وإخضاعه قسراً لمشيئة الرأسمالية. أضف الى ذلك أن الإنتخابات أتت ككماليات الحياة بالنسبة للشعب الكردي الذي كان ومايزال يموت جوعاً نتيجة للمقاطعة الإقتصادية المزدوجة التي فرضتها هيئة الأمم من جهة ومجرم الحرب صدام حسين من الجهة الثانية.

غني عن القول أن الإنتخابات لم تحل من مشاكل الشعب الكردي قيد شعرة بل نال هذا الشعب المنكوب القتل والسجن من الجبهة الكردستانية الحاكمة ذاتها. ففي العدد ٨ من جريدة (خباتي كريكار/ نضال العامل) الصادرة في كردستان، استنكر اتحاد نضال العمال الشيوعيين في مقالة تحت عنوان:« ما هو هدف سياسة الإرهاب الوحشي ضد النساء؟» قائلاً:

« في الآونة الأخيرة وفي أكثرية مناطق كردستان، قام عدد من القتلة والمجرمين المحترفين بممارسة سياسة إرهابية رجعية ضد حقوق المرأة الكردية وحريتها وذلك تحت أغطية ومفاهيم رجعية...لقد اتخذت هذه السياسة الإرهابية في البداية مظهر قتل النساء في أماكن معزولة ثم تطورت الى قتل بعضهن في بيوتهن وأمام أفراد عوائلهن وأطفالهن...وفي بعض الأحيان جرى القتل في الأماكن العامة، ومؤخراً تم أختطاف مجموعة من النساء من قبل الجبهة الكردستانية ونقلن الى مقراتها خارج المدن دون الإعلان عن هذه الجرائم.».

وأفادت الأخبار التي وردت من المنطقة الواقعة تحت سيطرة الجبهة الكردستانية بأن القتل والإرهاب، دون محاكمة، مستمران الى درجة أجبرت بهاء الدين نوري، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي سابقاً، على إرسال رسالة الى "رفاقه" في الجبهة الكردستانية محذراً إياهم من مغبة ارتكاب هذه الجرائم(راجع العدد ٣ من الملف العراقي، شباط ١٩٩٢).

إن كافة الدساتير العالمية تقر وتؤكد على أن القاتل يفقد حقوقه المدنية، بما في ذلك حق التصويت دع عنك حق الترشيح. فأية انتخابات هذه كان فيها القاتل هو المرشح وهو المنفذ لعملية الإنتخاب وهو الفائز فيها في ظل دولة غير معلنة؟

وفي ١٩٩٢/٥/٢٢ وجه مسعود البارزاني بياناً الى جميع فروع حزبه يعترف فيه بأنه فاز في الإنتخابات الأخيرة ب ٥١٪ من الأصوات عن طريق التزوير. وبالرغم من اعترافه بهذا التزوير أكد على عدم الغاء نتائج الانتخابات « للحفاظ على ماء الوجه» على حد قوله.في حين أن المفروض هو أن يتم إلغاء مثل هذه النتائج الزائفة بغية التمسك بالديمقراطية.. يقول مسعود في بيانه ما يلي:

« البارتي (يقصد الحزب الديمقراطي الكردستاني) حصل على نسبة ٥١٪ أما أوك فقد

حصل على ٤٩٪، لكن ما يثير أسفنا هو الخروقات والتزوير التي جرت في الإنتخابات بحيث لم تبق أية قيمة لها وقللت من شرعيتها...». ثم يقول:«...ونتيجة التزوير والخروقات الكثيرة التي مرت، نحن وغيرنا أيضاً، لم نعترف بنتائج الإنتخابات وكلنا يتصور أن الغدر والتزوير قد حدثا، ولكن من أجل الحفاظ على سمعة الأكراد وعدم التفريط بالفرصة التأريخية السانحة، ولردود الفعل الإيجابية في الخارج، توصلنا الى أن إلغاء النتائج يعني أننا نتحمل مسؤولية تأريخية. نحن أصبحنا أمام خيارين، إما أن نلغي نتائج الإنتخابات ونجازف بمصائر ومستقبل الشعب الكردي أو نجد مخرجاً للحفاظ على ماء الوجه بالنسبة للكرد. لذلك قررنا إيجاد حل هو بمثابة الإتفاقية بين البارتي والأوك. وعدم الإعتراض على نتائج الإنتخابات بالرغم من فوزنا فيها ولكنني لا أعترف بها شخصياً، لأن فيها مجال للطعن. وما حدث الآن هو إتفاق، وليس القبول بنتائج الأنتخابات.».

ثم يصر مسعود في بيانه:« ومرة أخرى أعلن لكم بأن هذه النقاط هي إستباقية (؟)،وليس قبول بنتائج الإنتخابات،لأن لدى جميع الأطراف تحفظات بشأنها حيث جرى الكثير من الخروقات والتزوير.».

هكذا أكد مسعود بإن الإنتخابات كانت غير شرعية أساساً« نتيجة التزوير والخروقات الكثيرة» ولهذا بالضبط لم يتمكن البرلمان الناتج عن هذه الانتخابات المزورة من حل أية مشكلة من المشاكل العميقة للشعب الكردي الجريح بل عقدها عن طريق تعيين أعضاء البرلمان من قبل جلال أو مسعود حين اختار كل واحد منهما خمسين موظفاً كأعضاء في البرلمان، علماً أن مسعود وجلال لم يكونا بين المرشحين ولم يخترهما أحد.

.بقي لجلال ومسعود حق طرد أي عضو إذا خالف رأيهما. وبهذا الخصوص صرح جلال الطالباني في حوار أجراه مع زهير قصيباتي (نشر في جريدة الحياة في ١٩٩٦/٩/٢١) قائلاً بالنص:« إن البرلمان أسس على المناصفة، والانتخابات لم تكن على أساس دوائر بل نسبية، والناس صوتوا للقوائم وليس للأفراد، وكان من حق كل حزب سحب نوابه وتبديلهم،...»

الحروب النظامية لحكومة أربيل

بدل التركيز على حل الجزء اليسير من مصائب الشعب الكردي الكثيرة قرر الحزبان مشاركة حكومة تركيا في ملاحقة وقتل المئات من أكراد تركيا المنظمين في جيش P.K.K. والذين استغلوا الفراغ الذي نجم عن زوال الحكومة المدنية في كردستان العراق. فبعد أن قابل كل من جلال الطالباني ومسعود البارزاني تورگوت أوزال، رئيس الجمهورية التركية، في مطلع أيلول ١٩٩٢، صرحا لمراسل هيئة الإذاعة البريطانية في أنقرة بأنهما « عقدا اتفاقاً مع تركيا لمحاربة قواعد حزب العمال الكردستاني في داخل أراضي كردستان العراقية لقاء قيام

السلطات التركية بمد الأحزاب الكردية بالمساعدات المادية.»(نشرة الأخبار، الساعة الواحدة بعد الظهر من يوم ١٩٩٢/٩/١). لم يكن هناك قانون واحد أصدره البرلمان الفيدرالي في أربيل والذي يعطي الحق لجلال أو مسعود لقتل الأكراد من أهالي تركيا وإن القرار الذي إتخذاه إذن كان قراراً غير قانوني. فكان عملهما هذا جريمة قتل عادية بحاجة الى محاكمة شرعية لهما بهذه التهمة. ولم يحتج البرلمان الكردي ضد هذا القرار.

وفي ١٩٩٢/١٠/٧ كتبت پام أوتول، مراسلة الإذاعة البريطانية العالمية ومراسلة جريدة الگارديان البريطانية في أنقرة، بأن« الإدارة الكردية في شمال العراق أعلنت بأنها باشرت حملة عسكرية واسعة لطرد المحاربين التابعين لحزب العمال الكردستاني من مناطق نفوذ الإدارة داخل الأراضي العراقية، وإن القرار قد تم الإعلان عنه من قبل ممثلي الحركة الكردية العراقية في أنقرة.» وقالت بأن « سفين دزه يي، ممثل حدك في أنقرة صرح بأن الحملة الرئيسية بدأت في ١٩٩٢/١٠/٦ في منطقتي خواگورگ وشيروان.» وبلغت هذه الحملات أوجها في ١٩٩٢/١٠/١٦ حيث نقلت وكالة رويتر للأنباء بأن« الأكراد العراقيين والقوات التركية استخدمت المدافع الثقيلة والپيشمرگه العراقيين والطائرات والجنود المظليين لتدمير مقرات الحركة الكردية المتصاعدة في تركيا.». وفي ١٩٩٢/٩/١٣ كتب كريس هيجرز من أربيل(في الصفحة ٦ من جريدة إنترناشنال هيرالد تريبيون) واصفاً الحالة تحت ظل حكومة فؤاد معصوم كما يلي:

« نتيجة لطلب الأتراك هجم أكراد العراق على المقرات التابعة لحزب العمال الكردستاني، وذلك لأن الحكومة التركية أصبحت معيناً بارزاً لأكراد العراق...فاضطر أكراد تركيا الى منع المرور عبر جسر خابور..إن هذا الجسر مهم إقتصادياً لأكراد العراق لا للحصول على تجهيزات الطعام والإحتياجات الأخرى فحسب بل لما يوفره من الضرائب (الخاوات) التي فرضها أكراد العراق على سواق الشاحنات التي تستخدم الجسر...والبالغة مليونا دولار شهرياً.»، ثم يقول المراسل:

« وإضافة الى كل هذا فإن " الحكومة الكردية" مازالت مصابة بالفوضى وإنعدم وجودها خارج المدن حيث يتصرف الپيشمرگه المحليون بصورة مستقلة عن العاصمة، بل انهم هم الذين يحكمون الأرياف ويفرضون الخاوات في نقاط التفتيش ويسيطرون على السيارات والمكائن لبيعها في ايران. إن الكثيرين منهم ينالون رزقهم اليومي من هذه الخاوات، إذ قد يجمع أحدهم ستة من أصدقائه ليصبح قائداً محلياً ويسرق ما يشاء...إن هذه السرقات جردت الشمال من آلاف السيارات والمكائن الثقيلة. فمن مجموع ٧٠٠ سيارة تابعة لبلدية أربيل، قبل الإنتفاضة، من بينها القلابات ولوريات جمع الأوساخ والبلدوزرات، لم يبق سوى ٩٢ سيارة فقط ومعظمها معطوب. كما أن قوة الشرطة في أربيل إنخفضت إلى الثلث وهي تملك الأن ١٨ سيارة فقط من أصل ٢٤٥ من سيارات الدورية.» ثم يضيف كريس هيجرز:

« إن الفلاحين الأكراد أخذوا يهربون حاصلاتهم الزراعية الى مدينتي الموصل وكركوك الواقعتين تحت سيطرة البعثيين...مما قلل من مخزون الأكراد للشتاء القارص.».

هكذا كان الوضع تحت ظل حكومة نزاد معصوم حين قررت الإعتداء على أكراد تركيا لقاء المساعدات المادية التي قدمتها الحكومة التركية العنصرية. أذن سبقت الحرب الكردية ضد أكراد تركيا حالة إنهيار الحكومة الكردية وتفشي السرقات وإنعدام السلطة الفعلية وقيام مسلحي الحزبين بسوء استخدام سلطتهما للقضاء على البنية التحتية لإقتصاد المنطقة الكردية.

من الضروري أن نتذكر بأن المراسلين كريس هيجرز و پام أوتول وغيرهما كانوا من مزازري حكومة أربيل وهم لا يعارضون السياسة الغربية في المنطقة ومع هذا يضطرون الى ذكر هذه الحقائق المشينة لكي يتأكدوا بأن قادة الدول الغربية وشعوبها تدرك ما حدث من تطورات الفعلية تحت ظل نزاد معصوم والحكومة الفيدرالية الكردية.

لم ينتظر مسعود البارزاني وجلال الطالباني كثيراً قبل أن يحولا كردستان الى مكان أتعس من أفغانستان. ففي ١٩٩٢/١٠/٢٣ نشبت حرب جبهوية واسعة بين الجلاليين وقوات الحركة الإسلامية واستمرت المعارك حتى رأس السنة الجديدة كما ذكرنا تفاصيلها أعلاه. وفي هذه المعارك تم رسمياً تركيد إنعدام السلطة الفعلية لحكومة اربيل حين رفض وزير البيشمركه المدعو جبار فرمان الأوامر التي صدرت اليه بوقف إطلاق النار ضد الحركة الإسلامية مما أجبر مسعود البارزاني على الإحتجاج ضده، ولكن دون إزاحة هذا الوزير أو معاقبته وبقي جبار الى أن أخذ يقود قوات جلال ضد مسعود نفسه.

من الضروري أن نتذكر بأن الحرب التي قادها وزير الدفاع جبار فرمان ضد الحركة الإسلامية الموالية لايران لم تكن بقرار البرلمان الكردي ولا حتى بقرار من الحكومة الفيدرالية التي كان جبار فرمان وزيراً فيها وليس هناك قانون كردي، أصدره البرلمان، يعطي الحق لأولئك قتل الأكراد العراقيين في الحركة الإسلامية. ولهذا فإن الحرب كلها كانت عملية قتل عادية تستوجب المحاكمة. إذا كان البرلمان عاجزاً عن إصدار القوانين بإعلان الحرب أومنعها وإذا كانت الحكومة غير قادرة على تنفيذ قرارات البرلمان وتترك وزيراً فيها للقيام بالقتل الجماعي فبلا شك لا تستطيع مثل هذه الحكومة أن تدعي الشرعية، وبلا شك لا تستطيع البقاء على قيد الحياة لمدة طويلة.

لقد فعل كارادیج في البوسنة بيوغسلافيا مثلما فعل جبار فرمان. إلا أن القضية في البوسنة انتهت بتقديم كاراديج الى محكمة دولية لمحاكمته بتهمة قيامه بالقتل الجماعي ضد المسلمين. علماً بأن كاراديج كان صربياً طالب بضرورة انضمام الأقسام الصربية في البوسنة الى صربيا في حين أن أعضاء الحركة الإسلامية كانوا أكراداً عراقيين ولهم نفس حقوق المواطنة مثل جلال الطالباني وجبار فرمان. ثم أن كاراديج كان قومياً صربياً يعادي أهل البوسنة ولكن جلال الطالباني وجبار فرمان ومسعود البارزاني قد تعاونوا مع القوميين في الحكومة التركية لقتل الأكراد من بني قومهم في تركيا لكونهم يعملون في حركة كردية ضد الإضطهاد العنصري التركي.

حرب الحزبين

ذكرنا أعلاه بأن المناوشات بين الحزبين الكرديين قد بدأت قبل قيام الحرب الجبهوية بينهما. وكانت تلك المناوشات مقدمة لحرب حتمية بين كتلتين امتازتا بقتل الأكراد في تركيا والعراق. وبصورة خاصة امتازتا بقتل بعضهما البعض منذ انشقاق جلال الطالباني ومكتبه السياسي عن مصطفى البارزاني سنة ١٩٦٤.

بدأت الحرب الفعلية بين أوك وحدك في أول آيار ١٩٩٤. إذ تحولت المناوشات الى حرب جبهوية شملت كل المنطقة الكردية تقريباً. وقد كتب ديفيد هيرست، مراسل جريدة الگارديان البريطانية يوم ١٩٩٤/٥/١٤ من المنطقة، تحت عنوان « الغرب يرتبك خجلاً بسبب قتل الأكراد بعضهم بعضاً» قائلاً:

« قتل أكثر من مئة في المعارك الدامية التي نشبت بين پيشمَرگة الحزب الديمقراطي الكردستاني(حدك) لمسعود البارزاني وپيشمَرگة الإتحاد الوطني الكردستاني(أوك) لجلال الطالباني...بسبب خلاف تافه حول ملكية الأراضي(التي سبق واغتصبها خسرو ميرحان "البارزاني" في منطقة قلعة دزة)، إلا أن الوضع تفاقم سريعاً وامتد القتال ليشمل مناطق أخرى، بما في ذلك المدن الرئيسية مثل:السليمانية وصلاح الدين مقر المؤتمر العراقي...الأمر الذي أدى الى تقسيم كردستان فعلياً الى منطقتين متخاصمتين، شرقية تخضع لسيطرة أوك وغربية تحت سيطرة حدك، يفصلهما شريط محايد تسيطر عليه قوات المؤتمر.». ويستمر المراسل:

« إن الخصومة التأريخية بين القائدين وحزبيهما تصاعدت بصورة ملحوظة في الأشهر الأخيرة...فبعد أن اقتسم الحزبان السلطة مناصفة أصيب الوضع السياسي بالشلل حين فشل الطرفان حتى في تأسيس جيش كردي موحد لأن المناصب العسكرية موزعة في كل المراتب باسلوب يقابل كل آمر من أوك منافسه من حدك...ولكن حتى في مجتمع عشائري مسلح مثل هذا لم يتوقع إلا القلة بأن حدة التوتر ستصل هذا المنعطف الخطير...إن تردي الوضع بهذه السرعة ليتحول الى حرب شاملة قد أصاب بالذعر الرأي العام الكردي المحايد بل وحتى الكثيرين من أتباع الطرفين المتخاصمين.»

تؤكد الحقائق بأن الحرب، أية حرب، في المجتمع الرأسمالي تحدث لضرورة « قوى السوق» أي حين تصل المصلحة المادية لفئة ما مرحلة تجبرها على حمل السلاح. كما أن السبب الحقيقي لأية حرب تختلف كل الإختلاف عن السبب المعلن. فالحرب بين الحزبين الكرديين لم تنشب نتيجة " خلاف تافه" حول ملكية الأراضي في قلعة دزة ولو أن هذا سبب إقتصادي مهم ويمكن أن يشعل نار حرب صغيرة. إلا أن هناك على الأقل سببين آخرين: الأول هو الخلاف المزمن بين الحزبين منذ ١٩٦٤ وعمل كل حزب منذ ذلك الحين لفرض سلطانه على الشعب الكردي لوحده. والسبب الثاني كان رفض مسعود البارزاني

تسليم جلال قسماً مما يقبضه من الرسوم " الكمركية" في نقطة إبراهيم خليل من الشاحنات التركية التي كانت تقوم بتهريب البضائع الى العراق بالرغم من المقاطعة الإقتصادية المفروضة عليه.فقرر جلال بالمقابل أن يسيطر على رؤوس الأموال المودعة في البنوك في أربيل والسليمانية وعلى منتوجات المعامل كالسمنت والسجاير ورفضه إعادتها الى الحكومة الفيدرالية الى أن يقبل مسعود بمناصفة الحاوة " الكمركية" من إبراهيم خليل.

بعد توقف قصير دام أقل من إسبوع اندلعت معارك ضارية جديدة شملت مناطق سيد صادق وخورمال وحلبجة، وتركزت بين الأحزاب الإسلامية (المتحالفة مع مسعود البارزاني والمدعومة من ايران) وبين قوات أوك. وكانت المعارك مازال مستمرة حين صرح دبلوماسي غربي في المنطقة الكردية بأنه « بلغ عدد القتلى حوالي الأربعمئة. ». (راجع إنترناشنال هيرالد تريبون الأمريكية ليوم ١٩٩٤/٥/٢٠). بينما أشارت الگارديان البريطانية يوم ١٩٩٤/٦/١ الى أن الجلاليين احتلوا مبنى البرلمان الكردي في أربيل منذ بداية القتال وأن المعارك كانت مستمرة في قلب المدينة. كما نقلت تصريحات أدهم البارزاني(إبن عم مسعود ورئيس أحد الأحزاب الإسلامية الموالية الى ايران) حول « اكتشاف قبر جماعي دفن فيه الجلاليون ما لا يقل عن ٢٠٠ جثة للنساء والأطفال في مكان يبعد ٢٢ ميلاً جنوب شرقي أربيل». وعادت الجريدة في يوم ١٩٩٤/٦/٤ لتنشر تقريراً جديداً لمراسلها الخاص الذي أفاد بأن عدد القتلى تجاوز الستمائة قتيل، كما ذكرت أن « المعارك بين الجلاليين ضد مقاتلي الحركة الإسلامية، المتحالفين مع البارزاني والمدعومين من ايران، كانت لاتزال متواصلة. ». أي أن المعارك بدأت واستمرت في صيف ١٩٩٤ وامتازت بكونها حرب أوك ضد جبهة مكونة من حدك لمسعود البارزاني وابن عمه أدهم الذي يسيطر على حزب إسلامي. وكانت الجبهة مسندة من قبل ايران ضد جلال الطالباني وحزبه. إلا أن هذا التقسيم للقوى قد تبدل فيما بعد في ١٩٩٦ كما سنرى حين وقفت ايران مع جلال ضد مسعود.

وفي مقابلة معه، نشرتها جريدة الشرق الأوسط اللندنية يوم ١٩٩٤/٦/١ كشف مسعود البارزاني أن الجلاليين أجبروا سكان مدينة حلبجة الجريحة على إخلاء المدينة والهرب منها.وهي المرة الثانية التي يتشرد فيها أهالي هذه المدينة المنكوبة بعد ما سبق لصدام حسين أن هاجمهم بالأسلحة الكيمياوية في ١٩٨٨/٣/١٦. وبدأت الحرب عقب ما قام الجانبان بسرقة سيارات الإسعاف والأجهزة الطبية من المستشفيات، بعد حرب الكويت، ونقلها الى ايران وبيعها ، الأمر الذي جعل مهمة نقل الجرحى الى المستشفيات ومعالجتهم من الأمور العسيرة. لقد كان واضحاً أن المستفيد الرئيسي من مثل هذه الحرب الطاحنة هو بلا شك صدام حسين وعصابته الفاشية.

في ١٩٩٤/٦/١ أصدرت منظمة العفو الدولية وثيقة برقم MDE 14/WU01/94 عن الإنتهاكات التي قام بها الحزبان جاء فيها:

« ...فعلى مدى الشهر الماضي أسر الجانبان مئات من المقاتلين والكوادر الحزبية في إطار القتال الدائر. ولئن كان العشرات منهم قد أطلق سراحهم من خلال عمليات تبادل الأسرى، فقد

تردد أن قوات كل من (الحزب الديمقراطي الكردستاني الموحد) و(الإتحاد الوطني الكردستاني) قد قام بقتل عدد من الأسرى عمداً. وقد تلقت منظمة العفو الدولية أسماء وتفاصيل ٥١ من أعضاء (الحزب الديمقراطي الكردستاني الموحد) الذين أدعي أن (الإتحاد الوطني الكردستاني) قد أعدمهم بعد القبض عليهم في الفترة بين ٢ و٢٣ أيار في قلعة دزه ورانية وكويسنجق والسليمانية ودربنديخان وجوارقورنة.» ثم تؤكد الوثيقة أنه :

«...في شباط ١٩٩٤ توجه من منظمة العفو الدولية الى كردستان العراق في جولة لتقصي الحقائق، وتأكد الى أن قوات كل من (الإتحاد الوطني الكردستاني) و(الحركة الإسلامية في كردستان العراق) تعمدت قتل بعض من لديها من الأسرى في كانون الأول ١٩٩٣. كما كانت هناك أدلة فوتوغرافية وطبية على قيام الطرفين بتعذيب الأسرى والتمثيل بجثث بعض القتلى.».

وبلا شك بعث ضباط السي آي أى الامريكان المقيمون في صلاح الدين تقارير مفصلة حول حقيقة الحرب الدائرة والجرائم التي إرتكبها كل من الحزبين الى حكومتهم في واشنطن والتي إستخدمها لإعادة النظرفي المعادلة القائمة بين الحزبين ومن ثم تحطمت تلك المعادلة وتحولت الى حالة الرعب التيتستنكر حتى الحكومة الأمريكية حدوثها تحت إشراف ضباطها.

إذن اتضح للجميع بأن مصيبة الشعب الكردي ناتجة بالدرجة الأولى عن وقوعه تحت نفوذ الإقطاعيين والعشائريين من أمثال مصطفى البارزاني وأولاده ونفوذ عدد من أهل المدن المتشبثين بالسلطة من أمثال جلال الطالباني ونوشيروان مصطفى (بطل مجزرة پشت آشان حين قتل أكثر من مائة من أعضاء ومسلحي اللجنة المركزية للحزب الشيوعي) الذين كانوا واستمروا يعيشون على حساب المخابرات المركزية الأمريكية، عن طريق سيطرتهم على المؤتمر الوطني العراقي.إن التخلف الحضاري والطبيعة العشائرية المتأخرة لهؤلاء هي التي تدفعهم الى فرض المعارك الدموية على الشعب الكردي الجريح بغية كسب المزيد من المال.

لقد أكدت الحرب بين الحزبين الكرديين الحاكمين على ما يلي:-

١ - بطلان التبجحات الأنكلو - أمريكية بأن الديمقراطية قد سادت في كردستان العراق. لأن سقوط المئات صرعى في حرب ضروس وقتل الأسرى ثم التمثيل بجثث القتلى أثبتت انعدام القانون والأمان ناهيك عن الديمقراطية وأن احتلال البرلمان من قبل أحد الطرفين أثبت الصفة الكارتونية لهذا البرلمان المتكون من أعضاء تم تعينهم نتيجة « التزوير والخروقات» حسب قول مسعود. لقد اتضح بأن هناك إحتمال تعرض أي كردي الى الموت بدون حاجة الى مبرر، حتى ولو كان عضواً في أحد الحزبين الحاكمين وذلك في صراعات لا مصلحة للشعب الكردي فيها. وتلك هي الديمقراطية الأنكلو- أمريكية.

٢ - بطلان ادعاء المحتلين الأنكلو - أمريكان بأنهم جازوا لخلق " منطقة آمنة" شمال خط عرض ٣٦ لحماية الأكراد المنكوبين. إذ أن وجود العصابات الكردية التي ترفض الخضوع لقوانين برلمانهم جعلت هذه المنطقة غير آمنة بل خطرة على حياة الأكراد لا في العراق وحده بل على حياة أكراد ايران وتركيا أيضاً.

٣ - خيبة أمل الكثيرين من المخلصين الأكراد الذين رفضوا أو عارضوا فضح جرائم حكام أربيل. لقد كان لهؤلاء الأكراد الشرفاء كل الأمل بأن تسليم الأمور الى مسعود البارزاني وجلال الطالباني وبرلمانهما سيحل مشاكل الشعب الكردي الجريح. ولكن الجميع شهد من جديد بأن القاتل يبقى قاتلاً ولا بد من وضع حد لجرائمه وذلك عن طريق محاكمته ومعاقبته، وعلى الأقل مقاطعته وفضحه.

والآن أكدت المدافع الكردية وجثث الألوف من القتلى، لهؤلاء الأكراد الشرفاء على ضرورة التخلي عن أحلامهم والعمل معاً للثورة على هؤلاء الحكام وسوقهم الى المحاكم ومعاقبتهم والعمل على إسقاط الأحزاب الكردية المتحاربة ومؤتمرهم "الوطني" المسند بأموال وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

في ٩٤/١١/٢١ وقع جلال الطالباني و مسعود البارزاني بحضور أعضاء المكتبين السياسيين للحزبين ميثاقاً نص البند الأول منه على وتحريم وتجريم الإقتتال بين الأحزاب والقوى السياسية في الإقليم، وبشكل خاص بين الإتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني الموحد ، وواعتبار الإقتتال جريمة وطنية كبرى لا يجوز اللجوء اليها، بل يحتم الواجب الوطني تجنبها وشن حملة فكرية واسعة ضدها في صفوف الحزبين لتنقية النفوس و الأذهان و من أجل فرض ذهنية حضارية ونشرها في صفوف أعضاء وكوادر وقيادات الحزبين.. ووتدين أساليب العنف والاقتتال والاغتيال والضغط والإكراه لغرض فرض الآراء والمواقف أو لحل الخلافات والمشاكل التي قد تنجم....وتجريم الإلتجاء الى الدول الأجنبية في النزاعات الداخلية ضد بعضهما البعض وتجريم إهدار الثروة الوطنية ...بحيث يغدو حتى مجرد التفكير في اللجوء الى السلاح وهماً موحشاً ونظرة سقيمة ومكروهة ومحرمة» (راجع نداء الرافدين الدمشقية لباقر الحكيم، العدد١٤٣، الجمعة، ١٩٩٦/١١/٦). ورغم كل هذا التحريم والتجريم للقتل استمرت المعارك الدامية بين الطرفين مع علم قادة الحزبين وأعضائهما بأن القتل جريمة محرمة ،كما استمر الحزبان في الإلتجاء الى الدول الأجنبية بل الى البعث الفاشي، مما أثبت نظرة الحزبين « السقيمة » وأكد على أنهم مجرمون يستحقون العقاب.

لم تؤثر الحرب على ظاهرة السرقات والتهريب بل عمقتها. ففي تقرير لكريس هيجرز من دهوك الى جريدة نيويورك تايمس ليوم ١٩٩٤/٨/١٨ والذي نشر في نفس اليوم بصحيفة الكارديان حيث قال:

«تعبر شاحنات ضخمة تنفخ الدخان الأسود عبر جسر خابور الصغير من تركيا كل صباح لتنقل سلعة توفرت بكثرة في شمال العراق وهي " السجاير ".بينما هناك نقص حاد في الأدوية، كما ومن المستحيل الحصول على الحليب، بينما انعدمت الفواكه من الدكاكين لأشهر، وأن الأدوات الإحتياطية نادرة الى درجة أن المكائن والسيارات القديمة يتم تفكيكها لترقيم أجزائها في تصليح غيرها.». ثم يضيف:

« ولكن علب السجاير الأمريكية كسجاير الكينت والثيكتوري و مالبورو وغيرها

معروضة على ملتقى كل الشوارع ومكدسة في المخازن والعلاوي الى مستوى السقف.». ثم يقول المراسل:

« حين دخلت قوات الحلفاء (يقصد القوات الأنكلو - أمريكية) شمال العراق بعد حرب الخليج أسست منطقة أمنية لتمكين ٥و١ مليون كردي هربوا الى تركيا وايران، العودة الى بيوتهم. وخرجت الجيوش العراقية وسيطر المحاربون الأكراد على المنطقة بمساعدة الطائرات الحليفة مع قوة صغيرة من الحلفاء الذين أخذوا مواقعهم في مدينة زاخو الحدودية.» ويقول المراسل:

« ولكن إنشاء المنطقة الأمنية أحدثت أيضاً أكبر سوق سوداء لتصريف السجاير في الشرق الأوسط. حيث يرد الى شمال العراق ما قيمته ملايين الدولارات من السجاير المهربة، دون مكوس من قبرص وتركيا.» ثم يقول:

« ثم يتم تهريب هذه السجاير، غالباً على ظهر البغال، الى العراق وايران بل الى تركيا من جديد، لقاء ربح مقبول. وحينما يكافح ٥و٣ مليون كردي في الشمال للحصول على الطعام، يزداد أغنياء تجار السجاير ثراءً. أولئك الذين لهم إحتكار على ما يزيد على دزن ونيف من الأنواع المستوردة. إنهم اشتروا وسكنوا أحسن البيوت ويتسارعون في سيارات المارسيدس اللماعة مع حراسهم المسلحين.» ثم يقول:

« قال محمد طاهر" إنها تجارة خلابة، خلابة جداً " حين كان يراقب الحمالين يفرغون ٨٧٠ صندوقاً ، كل صندوق يحوي على ٥٠ علبة من السجاير من شاحنة تركية.» ثم يقول:

« لقد قال أحد التجار:" إن مقاولاتنا الآن تتراوح بين مليون ومليوني دولار" وأيده في ذلك قائد البيشمركه الذي يجمع الأجور(يقصد الخاوة) كل يوم من مئة شاحنة تأتي من تركيا.». ثم يقول الصحفي:

« وقال مسعود البارزاني مستغرباً: " المكتوب على كل علبة سجاير هو أن السجاير مضرة لصحتك ولكنها أثبتت بأنها جيدة لنا !".» ويقول أيضاً:

« إن الرجال الذين يقومون بعملية التهريب غالباً يتم جرحهم أو قتلهم من قبل حراس الحدود المضطربين أو أنهم يموتون نتيجة لإنفجار الألغام تحت أقدامهم في حين تتم السيطرة على الشاحنات وتتم سرقتها في أحيان أخرى.».

فهناك إذن لمسعود البارزاني رجال يقتلون وآخرون يقومون بالتهريب. فلا عجب إن استولى الحسد على جلال الطالباني الذي لا يملك منفذاً الى تركيا فاضطر إلى حمل السلاح لإجبار مسعود على تقاسم الغنيمة ولكن دون جدوى.

في مقابلة للدكتور محمود عثمان في راديو سبكتروم أثناء مفاوضات دبلن بين الطرفين الكرديين المتحاربين أكد على« بلوغ عدد القتلى من الجانبين أكثر من أربعة آلاف شخص.» أي بلغ عدد اليتامى حوالي ثمانية آلاف وعدد الأرامل حوالي الألفين على الأقل. علماً بأن قسماً من المحاربين لهم أكثر من زوجة وآخرين لم يتزوجوا بعد. أما الجرحى والمعوقون والأسرى

فلا يتم إحصاؤهم حتى من قبل الصحفيين. لقد تم ارتكاب هذه الجرائم بعد أن وقع الحزبان على الميثاق الذي حرم القتال بينهما.

تعليقاً على الحرب الطاحنة بين الحزبين اضطر الكاتب الكردي نزار آغري أن يكتب (راجع جريدة الحياة ليوم ١/١١/١٩٩٦) ويقول:

« لقد مارس الحزبان الكرديان(وكذلك الحركة الإسلامية الكردية) انواعاً من السلوك الاستبدادي والدموي تكاد تكون تقليداً لسلوك صدام ومناهجه. ومنذ استلم الحزبان الكرديان الكبيران مقاليد " الحكم " في المنطقة الآمنة ثبّتا اركانهما بأساليب صدامية: احتكار الفضاء السياسي لنفسيهما وازاحة الاحزاب الأخرى وتوزيع الوزارات والمؤسسات ومقاعد البرلمان والغنائم بينهما بالتساوي. ثم شرعا، كل من جهته، في تثبيت بنيانه وعناصره ومحازبيه كما لو أن كل واحد منهما حكومة بحد ذاتها. وأول شيء تم التفكير في تأسيسه هو مركز الاعتقالات والسجون. ومورست طرق في التعذيب يحسد صدام نفسه القائمين عليها: جدع الأنوف وبتر الاطراف وسمل العيون ... الخ(ويمكن، في هذا الشأن مراجعة التقرير الضخم الذي نشرته منظمة العفو الدولية في ١٩٩٤ حول أوضاع حقوق الانسان في كردستان العراق). ». ثم يقول الكاتب:

« لقد توفرت للقيادة، أو القيادات الكردية فرصة فريدة لتبرهن عن تعلقها الفعلي بالحريات والديمقراطية والتعددية وتهيء مشروعها المناهض والبديل للمشروع الاستبدادي. وبدلاً من وضع أسس متينة للائتلاف والتعاون وكذلك التسامح والارتفاع الى مستوى الطموح القومي (لكل الأكراد) والوطني (لكل العراقيين، عرباً وأكراداً وتركماناً وآشوريين) نزل الزعماء الأكراد الى حضيض المنافع المباشرة والوضاعات اليومية. ». ثم يضيف الكاتب آغري:

« لقد بينت الوقائع أن الزعماء الأكراد غير جديرين بتمثيل شعب تواق الى الحرية والرخاء. وظهروا اشخاصاً صغيري النفوس، ضيقي الأفق، تافهين، يركضون وراء اهواء عابرة ومنافع انية... »، ثم يقول:

« ولو كان طرف في القيادة الكردية صادقاً في زعمه الاخلاص لآمال الشعب الكردي والعمل من أجل اهدافه لأسرع من دون تردد الى التخلي عن سلطانه وغاياته الحزبية والشخصية وتنازل للطرف الآخر. ». ثم يضيف نزار آغري:

« لقد تصرف الحزبان الكبيران بمنطق الأمراء العشائريين ومقتسمي مناطق النفوذ وتوزيع المكاسب. وحين تشكلت " الحكومة" الثنائية في أربيل منذ ١٩٩٢ سارع الحزبان على تناهش قطامة الجبنة من دون اكتراث بشيء يخدم المجتمع والناس. ولم يشترك زعيما الحزبين في الحكومة بل بقيا خارجها (فوقها) ولم يشعر عضو بارز في أحد الحزبين بالحرج، وهو يقول إن زعيمه " أكبر من الحكومة والبرلمان وأنبل من أن يتعرض للنقد والمحاسبة " ، وكما هو الحال في التشكيلات الكيانية يبقى الزعماء الأكراد في مواقعهم(الى الأبد؟) لاعتبارات لا علاقة لها بالمقدرة السياسية والكفاءة الفكرية واجماع الناس أو انتخابهم. ».

أما حكومة الولايات المتحدة فاستمرت ، ومازالت، في الترقيع بين الحزبين المتحاربين

بغية رد الإعتبار اليهما عن طريق نسيان ضحايا معاركهما الدامية ثم فرضهما، من جديد، على الشعب الكردي المنكوب بهما بغية إفساح المجال لهما لبدء جولة أخرى من القتل والبطش. وكل ذلك باسم الديمقراطية والسلام. أما الأحزاب " الديمقراطية" والإسلامية فمازالت تلح على ضرورة الوحدة مع هؤلاء القتلة بحجة أن العراق الذي يخضع لحكم هؤلاء خير من جرائم صدام حسين.

التدخل الايراني

بعد فشل مؤتمر دبلن وصلت الإصطدامات مرحلة غريبة، إذ غير كل حزب حلفاءه من جديد. فلقد تم محاصرة قوات جلال الطالباني بين الجيش العراقي من الجنوب وقوات مسعود البرزاني من الشمال. لذا قرر التعاون مع ايران وفسح المجال للپاسداران الايرانيين وقوات محمد باقر الحكيم للدخول الى منطقته. لقد قام جلال بتحويل ولائه الى ايران بغية إحراج الأمريكان وإفهامهم ضرورة مساعدته للخروج من موقعه المحاصر ثم الحصول على منفذ له عبر تركيا لكي يتمكن من السيطرة على قسم من الحاوارات التي ينالها مسعود من الشاحنات التركية. علماً ان هذه الشاحنات كانت تمر عبر أراضي مسعود بصورة غير شرعية أصلاً. ذلك لأن العملية كلها كانت مخالفة لقرارات مجلس الأمن التي تمنع التعامل مع العراق.كانت أمريكا تدرك عدم شرعية التجارة مع بغداد ومع هذا كانت تعمل على إيجاد حل معقول للخلاف الموجود بين الطرفين بصورة ينال بها جلال قسماً من رسوم الكمارك التي يتقاضاها مسعود، حتى يعدل جلال عن تعاونه مع ايران . هكذا أراد جلال أن يثبت للأمريكان أنه خبير بالإزدواجية ويستطيع اللعب على أكثر من حبل واحد . إلا أن الحل الذي أراده جلال ليس بالأمر اليسير، لأن المسألة متعلقة بملايين الدولارات تقدرتها جريدة الحياة ليوم ١٩٩٦/٨/١٧ ب ٧ر٥ مليون دولار في الشهر وكانت كلها تدخل في جيب مسعود، إضافة الى ما يجمعه من تهريب السجاير. اعتقد جلال بأن الأحسن له أن يقامر بالورقة الإيرانية ويستخدم قواتها وقوات باقر الحكيم ويتجه نحو الحدود العراقية التركية دون أن يتذكر الدرس الذي تعلمه حين أرسل بجيشه ،تحت قيادة علي عسكري، سنة ١٩٧٧ الى نفس الحدود فقضى عليه مسعود كما شرحنا سابقاً.

يقول سعدالدين إبراهيم(الحياة ١٩/ ١٩٩٦/١٠) حول ازدواجية الأحزاب الكردية مايلي:

« لم تكن هذه هي المرة الأولى التي تنتصر فيها بغداد لأحد الفريقين ضد الآخر، كما أنها لم تكن الأولى التي تفعل فيها ايران الشيء نفسه، ويمكن للمراقب وهو مغمض العينين أن

يتنبأ بما سيحدث إذا ايدت بغداد أحدهما لأن ايران ستقوم تلقائياً بتأييد الآخر.» ثم يقول:

«ويسري في ذلك ما إذا كان اسمه "بارزاني" أو"طالباني". فقد تبدل كل منهما في تحالفاته مع بغداد وطهران أكثر من مرة في العقدين الأخيرين.». ويختتم قائلاً:

«وهكذا فان الجغرافيا السياسية والقبلية هما أعدى أعداء الأكراد، ولكنهما ليسا العدوان الوحيدان. فهناك أيضاً "الاستبداد" في دول الجوار وهناك أيضاً قوى "الاستعمار" من خارج المنطقة.».

تقول جريدة نداء الرافدين الإسلامية الدمشقية(التابعة للمجلس الأعلى لباقر الحكيم) في عددها ١٣٧ في جمادي الأول ١٤١٧هج، الموافق ١٢ أيلول ١٩٩٦في الصفحة الثالثة، بخصوص تعاون جلال مع ايران مايلي:

«وقد أدت سيطرة الإتحاد الوطني الكردستاني على معظم المناطق المتاخمة للحدود مع ايران الى حرمان الولايات المتحدة من فرصة استخدام الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني المعارض للقيام بعمليات مسلحة داخل الأراضي الايرانية وكان الحزب المذكور قد تلقى (١٠) ملايين دولار من مجموع (٤٠) مليون دولار كانت الادارة الامريكية قد خولت (C.I.A.) بصرفها لزعزعة الاوضاع في ايران مطلع عام ١٩٩٦. إلا أن الضربات الاجهاضية التي قامت بها القوات الخاصة الإيرانية ضد مقراته ومعسكراته الرئيسية في منطقة كويسنجق في عمق المنطقة الآمنة قد حالت بينه وبين تحقيق الأهداف المرسومة له. كما قام الإتحاد الوطني الكردستاني على أثرها بفرض قيود على تحركات الديمقراطي الايراني في مناطق سيطرته. وسمع للقوات الايرانية العائدة من تنفيذ عملياتها بالمرور عبر منطقة رانية بعد أن امتنع الديمقراطي الكردستاني-العراق (حدك) من السماح لها بالعودة من طريق حاج عمران.». أي أن المجلس الأعلى ورئيسه باقر الحكيم قد إعترف في جريدته الرسمية«نداء الرافدين»بأن الجيش الإيراني دخل فعلاً في عمق الأراضي العراقية الى كويسنجق حيث حارب الأكراد الإيرانيين فيها بمساعدة جلال الطالباني بحجة أن الحزب الكردي الإيراني كان قد نال ١٠ ملايين دولار من أمريكا لزعزعة ايران في حين رفض مسعود مساعدة ايران في هذه القضية.

وبالطبع سلمت ايران وجلال ورقة رابحة الى أمريكا ومسعود بل وصدام حسين. فشكلوا جبهة موحدة وقوية متخذين من التدخل الايراني حجة "معقولة" لضرب قوات (أوك) وجلال الطالباني(المتعاون مع باقر الحكيم) وطردهم للتخلص منهم وتلقين الايرانيين درساً قاسياً. وكنتيجة سرّية ثانوية، تمكنت أمريكا من إلغاء المنطقة الآمنة وسحب ضباطها الأعضاء في تنسي أي أي من صلاح الدين وغلق قاعدتها في زاخو ونقل كافة عملائها (البالغ عددهم ٧٠٠٠ مع أفراد عوائلهم) العراقيين الى تركيا. ذلك لأن المنطقة الآمنة كانت تكلف امريكا الملايين واصبحت سخرية أمام الرأي العام العالمي، لأن هذه المنطقة "الآمنة" باتت جحيماً يقتل فيه الأكراد من ايران وتركيا(P.K.K) والعراق.

ملحق الفصل

في اجتماع لي مع مسعود البارزاني في برمنكهام بحضور سردار حمه آغا وجمال علمدار والدكتور جمال صالحي مع عدد آخر من الأكراد سنة ١٩٧٧ شرح لنا مسعود تفاصيل العلاقات الكردية- الأمريكية. وبعد أن أنهى حديثه اقترحتُ عليه بأن « يقوم كافة أعضاء اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني بمن في ذلك هو ووالده مصطفى بتقديم استقالتهم من الحزب ثم الإعتزال عن السياسة كلياً لكي يفسحوا المجال للكوادر الجديدة في حزبهم لقيادته. » وأكدت له بأن القيادة القائمة قد فشلت في مهمتها وانفضحت عمالتها. ولو سمع مسعود كلامي وحاول أن يستفيد ولو قليلاً من إقتراحي هذا في ذلك الحين لكان بالإمكان التخلص من القتال الدموي الذي استمر بين حزبه وحزب جلال الطالباني. إلا أن مسعود إعتقد، خطأً، بأنني أقصد تحقيره وتحقير والده وقيادة حزبه. لقد حاولت لمدة ساعة كاملة لكي أقنعه بأن اقتراحي وجيه وضروري لإنقاذ الشعب الكردي من المصائب التي جلبها الحزبان الكرديان. ولو سمع مسعود نصيحتي وحاول أن يجد فائدة واحدة من اقتراحي لكان الشعب الكردي في حالة أحسن بكثير مما هو عليه الآن. ولكن القاتل يبقى قاتلاً كما تؤكد البحوث العلمية في الجرائم. ومنذ ذلك الحين أشعر بالفخر لأنني تجنبت هؤلاء القتلة ورفضت الكلام معهم بل قضيت معظم وقتي أعمل مع أبناء شعبي لفضحهم وفضح علاقاتهم بالمخابرات المركزية حاثاً أبناء الشعب الكردي المنكوب على مقاطعتهم وعزلهم واعتبارهم أعداء هذا الشعب.

لقد كان محمد محمود عبدالرحمن(سامي) صديقاً عزيزاً عليّ وقضينا سنوات الدراسة الجامعية في مانچستر ببريطانيا في الخمسينات وشاركنا في الحركة السياسية والطلابية العراقية منها والبريطانية.

اتصل بي"سامي" قبل يومين من محاضرة الدكتور محمود عثمان في كلية إمبريال بلندن سنة ١٩٧٧ فأخبرته بأنني « أرفض الكلام معه الى أن يتصل بي ثانية هو بنفسه ويخبرني بأنه قطع علاقته بعائلة البارزاني، ». لم يفعل "سامي" ذلك ولم يعد اليّ ثانية وبعد حين تم طرده من الحزب البارزاني فاضطر الى أن يؤسس له حزباً جديداً لكي يستخدم هذا الحزب للعودة الى صفوف القتلة.

لم يكن عددنا قليلاً حين كنا نقوم بفضح ومحاربة القتلة. بل كان هناك مئات الألوف من الأكراد الطيبين وكذلك الألوف من اليتامى والأرامل، بل وعدد مماثل من إخواننا العرب من الذين لهم تأريخ مجيد في النضال ضد البعث والإستعمار. ولم نقف على التل متفرجين بل

حاربناهم تحريرياً وفي الإجتماعات العامة والمظاهرات وصرخنا في وجوههم في كل مناسبة وغير مناسبة الى درجة أن وقفت ضدنا جريدة صوت العراق (لسان حزب الدعوة في بريطانيا، العدد ١٣٩ في ١/١٠/١٩٩٢) واتهمتنا بالإفتراء ضد قوة إيجابية في المعركة ضد صدام حسين..

كلا لم نقف صامتين إلا أن الدولار والسلاح البعثي والأمريكي والشاهنشاهي والطوراني أحرز الإنتصار في الجولات الأولى من هذه المعركة. ولكن الحرب بين الشعوب ومستغليها المستعمرين مازالت مستمرة.

الفصل السابع عشر

المبادرة الأمريكية الجديدة

بمرور الزمن تغيرت الأوضاع السياسية والإقتصادية في المنطقة بصورة واضحة عن تلك التي كانت تسودها في أعقاب حرب الكويت وظهرت قضايا ستراتيجية جديدة تحتاج الى الحل العاجل. فمثلاً إنهار الإتحاد السوفياتي، بفضل غورباچوف، وكانت هذه قضية مهة بالغة الخطورة ،بالنسبة الى أمريكا، بالقياس الى الحرب القائمة بين حزبين كرديين لا يستطيعان حتى ادارة الأمور المتعلقة بحكومة فدرالية في جزء صغير من العراق، ناهيك عن السياسة الأمريكية المتعلقة بكل العالم والتي أصبحت مراجعتها ضرورية. وبخصوص منطقة الخليج ظهرت الحقائق التالية:

١ - لقد تم قهر العراق الذي خضع لقرارات مجلس الأمن وأخذ الشعب المسكين يموت جوعاً في الشمال والجنوب. فتقلص خطر العراق على المصالح الأمريكية في المنطقة وتبينت هذه الحقيقة بالرغم من ادعاء الحكومة الأمريكية عكسها. لقد غدا الخلاف بين الأكراد قضية ثانوية تافهة بالقياس لعموم الستراتيجية الأمريكية في المنطقة. وبهذه المناسبة كتب حازم صاغية في إفتتاحية له في جريدة الحياة في ١٩٩٦/٩/٣ يقول:

« لقد أثبت مسعود بازاني وجلال طالباني أنهما لا أكثر من تافهين صغيرين دأبهما وأنقتهما السيطرة على مشيخات صغيرة لا أكثر ولا أقل.» بينما كتبت جريدة الأبزرڤر البريطانية في ١٩٩٦/٩/١٥ موضحة بأن « الأكراد أصبحوا تراجيدية الأمس» بالنسبة للأمريكان و« ببساطة لقد أصبحت قضية الأكراد موضة عتيقة في الغرب وفي العالم العربي.».

لكن خبيراً في مؤسسة راند للدراسات الإستراتيجية الأمريكية وضع التفكير الأمريكي الجديد على الإذاعة البريطانية العالمية مساء ١٩٩٦/٩/٨ بالقول بأن «هناك ضرورة للنظر الى القضية الكردية ككل بما في ذلك الأكراد في تركيا وايران وفهم إمكانية تنظيم حياتهم في كل المنطقة.». والمعروف أن الحكومة الأمريكية تعمل منذ أكثر من سنتين، أي قبل معركة الحزبين الكرديين، للمصالحة بين الأكراد في تركيا والحكومة التركية وقد التمس عبدالله أوجلان، قائد حزب العمال الكردستاني، بالرئيس كلينتون راجياً منه التدخل لحل المشكلة

الكردية في تركيا بصورة سلمية. بينما تدرس أمريكا إمكانية استخدام الحكومة التركية ضد ايران أو جورجيا أو أذربيجان او ارمينيا أو تركمنستان، إذا اقتضت الضرورة. علماً بأن الجنود الإجباريين في الجيش التركي هم فقراء الفلاحين الأكراد عموماً (إذ هم لا يستطيعون دفع بدل تقدره ١٥٠ دولار للتخلص من الخدمة العسكرية). ثم أن المنطقة الشرقية القريبة من هذه البلدان هي منطقة كردية بحتة، ومن الصعوبة تحويلها الى قواعد هجومية دون حل المشكلة الكردية بطريقة أو بأخرى.فمن الضروري إذن إخماد ثورة الأكراد أو ترضيتهم ومن ثم استخدامهم في تنفيذ المخطط الأمريكي، مثلما فعلت الحكومة الأمريكية مع أكراد العراق أيام الشاه وكذلك أثناء حرب الكويت، كما شرحنا.

ومن الجهة الأخرى فقد أثبتت الأحداث الدامية بين أكراد تركيا وحكومتها ثم انتشار هذه الأحداث الى شمال العراق، أثبتت على أن الحكم الذاتي أو الفيدرالية لأكراد العراق شيء محرج بالنسبة الى الحكومة التركية العنصرية، العضوة في الحلف الأطلسي، وستخلق لها مشاكل عويصة، مثل احتجاج الحكومات الغربية على تصرف الحكومة التركية ضد أكرادها، خاصة وأن أكثرية الأكراد في المنطقة يعيشون داخل تركيا حيث يقطن أكثر من ١٥ مليون كردي والذين لهم عطف على الثورة الكردية هناك. فالحالة أصبحت ملحة وبحاجة الى حل سريع. وهذه مسألة أكثر أهمية من حرب الحزبين الكرديين داخل العراق.

٢ - أخذت الديون والتعويضات وفوائدها تتراكم على العراق دون حل أو نتيجة دون أن يكون للعراق قابلية دفعها في المدى القريب أو البعيد، في حين ضجر المطالبون بالتعويض انتظاراً وأصابتهم أضرار إقتصادية جسيمة. وبين هؤلاء هم الشركات العملاقة التي كانت تقوم ببناء وتنفيذ مشاريع ضخمة في العراق والكويت قبل الإحتلال العراقي، حيث توقفت أشغالها وخسرت مقاولاتها. كما أن الحكومة التركية فقدت البلايين من الدولارات من العائدات التي كانت تجنيها من عبور كميات النفط خلال الأنابيب التي تنقله من كركوك الى البحر المتوسط فأخذت الحالة الإقتصادية في تركيا تنهار بصورة مخيفة إذ انخفض سعر الليرة التركية من ٣٦٠٠ ليرة تركية للدولار الواحد سنة ١٩٨٩ الى ٨٠٠٠٠ ليرة في بداية ١٩٩٦. ثم هناك تعويضات الكويت البالغة ٩٣ بليون دولار وتعويضات أولياء الجنود الأمريكان الذين قتلوا أو جرحوا أو تعرضوا نتيجة للحرب الى الأمراض، كما هناك أصحاب البيوت والممتلكات في السعودية وإسرائيل التي تهدمت بصواريخ سكود. صحيح أن المبالغ المدينة تجمع الفوائد ولكن عدم استخدامها واستثمارها قد أوقف عملية جريان السوق(Cash flow) تلك العملية التي تجلب أرباحاً إضافية مستمرة ومتوالية.

٣ - لقد تم الإثبات على فشل قرار ٦٨٨ لمجلس الأمن الذي يمنع صدام حسين من استخدام العنف ضد الأكراد وفشل أيضاً مشروع المنطقة الآمنة شمال خط عرض ٣٦ وشعر الأمريكان بعدم فائدة إبقاء جنودهم وطائراتهم في المنطقة بحجة تجهيز الراحة للأكراد الذين يقومون بقتل بعضهم البعض تحت حماية هذه الطائرات. فيقول مهدي السعيد في جريدة الحياة ليوم ١٩٩٦/٩/٦:

« لعل ترجمة التبدل في الموقف الأمريكي قد وجد صيغة في العديد من التداعيات وخصوصاً في تصريحات بعض المسؤولين الأمريكيين المتعلقة بالفرقة العسكرية المرجودة في تركيا التي تقوم بحماية الجيب الآمن في كردستان العراق، حين أعلن هؤلاء المسؤولون تباعاً بأن واشنطن تفكر سرية مع أنقرة بسحب هذه الوحدة أو جزء منها، ويعني ذلك أن مستلزمات وجودها لم تعد قائمة ... ». والجدير بالذكر هو أن الحكومة الأمريكية رفضت فعلاً استخدام قرار ٦٨٨ ضد العراق بغية منعه من احتلال أربيل في ١٩٩٦/٨/٣١.

٤ - أثبتت المعارضة العراقية التي تعمل تحت مظلة المؤتمر الوطني العراقي فشلها بل تبعثرت المعارضة وتقلصت قدرتها حتى على تنفيذ الأغراض التجسسية الأمريكية في المنطقة في الوقت الذي صرفت وكالة المخابرات المركزية، حسب التصريح الخطي لمحمد بحر العلوم في مجلة الوسط، ما لا يقل عن خمسين مليون دولار كما أكد ذلك فيما بعد المسؤولون الأمريكان. وقد تبين في ١٩٩٦ بأن المؤتمر على أي حال كان وكراً لجواسيس حزب البعث. فيقول ديفيد هيرست وهو في صلاح الدين(الگارديان ١٩٩٦/٩/١٦):

« بالنظر للإهمال وسرعة المشاركة في العضوية، تم اختراق المؤتمرالوطني العراقي بصورة مكثفة من قبل بغداد. » ويقول نقلاً عن شاهد عيان: «لدي الآن أسماء ثلاث ضباط أخذوا التحية لضباط المخابرات العراقية حين وصولهم الى بيوتهم وقام هؤلاء بإرشادهم الى بيوت أعضاء المعارضة". ».

٥ - أصبحت مسألة حل المشاكل المتعلقة بين أمريكا والعراق بحاجة الى حل سريع بعد أن اتضح فشل الأمريكان في إيجاد من يمكن الاعتماد عليه داخل المعارضة التقليدية والذي له القدرة والكوادر لتمشية المصالح الأمريكية في العراق أو في المنطقة والدفاع عنها بصورة أحسن أو أكثر جدارة من عميلهم المجرب صدام حسين. علماً بأن الخلاف الذي نشب بين أمريكا وصدام لم يحدث بتحريض أو تخطيط من صدام بل تم فرضه عليه من قبل الأمريكان أنفسهم كما شرحنا أعلاه حين بحثنا مسألة البدء بحرب الكويت. هنا وأن المسؤولين في الحكومة العراقية أكدوا في أكثر من مناسبة بأنهم يرغبون في تقوية أو تطبيع العلاقات بين العراق وأمريكا، خاصة لأن ذلك سيعزز بقاء البعث في الحكم. فمثلاً أكد طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء، في تصريح نقلته وكالة الأنباء الفرنسية في ١٩٩٦/٩/٢٥ قائلاً:

« إن العراق يمكن أن يستأنف العلاقات التجارية مع واشنطن إذا تم رفع الحظر الإقتصادي الدولي عن العراق. » وأضاف:« عندما ينتهي صراع بين د... لا يوجد ما يحظر استئناف العلاقات. وعلى رغم الصراع الدموي توجد الآن بين الولا... متحدة وثيقة علاقات طبيعية. إذا كان للحكومة الأمريكية موقف جديد معنا لماذا لا تحاول الشركات الأمريكية العودة (الى العراق). ». وبعد يوم واحد اجرى خيرالله خيرالله، من كبار محرري جريدة الحياة في ١٩٩٦/٩/٢٦ مقابلة مع برزان التكريتي، ممثل العراق الدائم لدى الم... الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف، وذلك في مناسبة مقابلة مسعود البارزاني لمساعد وزير الخارجية الأمريكي روبرت بلليترو، قال برزان:

« إنني أعتقد أن الأخ مسعود البارزاني سيقدم ايجازاً دقيقاً للقيادة عما دار في الاجتماع. لا سيما أن القيادة في العراق قررت منذ وقت مبكر تطبيع العلاقات مع أمريكا ودول المنطقة إذا رغبت في ذلك. وجرت محاولات عديدة بهذا الاتجاه لكن الأماني والتخيلات حالت دون تحقيق شيء باتجاه التطبيع. والسبب هو عدم استجابة أمريكا قرار قيادة العراق. الآن اعتقد أن الوضع أصبح أكثر وضوحاً من حيث الأهمية ومن حيث الجوانب الفنية وعمقها لأنها لم تحقق شيئاً مما كان متوقعاً. ». أي أن طارق عزيز وبرزان التكريتي قد أدركا التغير في السياسة الأمريكية وهما يحثانها على تقوية العلاقة بينها وبين البعث.وكان طارق عزيز وبرزان التكريتي يكرران ما أكدته صحيفة الثورة العراقية الرسمية حول هذا الموضوع. ففي ١٩٩٦/٩/١٤ نقلت وكالة الأنباء الفرنسية:« اعتبرت صحيفة "الثورة" العراقية الرسمية الجمعة أنه من الضروري أن تحل الولايات المتحدة أزمتها مع العراق عبر الحوار واكدت أن بغداد لا تشكل تهديداً للمصالح الأمريكية. وأكدت الصحيفة أن "التصرف الحضاري ...يستدعي أسلوباً حضارياً يتمثل في الحوار." ».

وفي الوقت الذي تسيطر أمريكا على جامعة الدول العربية عن طريق السعودية ومصر والمغرب وبلدان الخليج، أصدرت الجامعة بياناً يوم ١٨/ ١٩٩٦/١٠ (راجع الحياة اللندنية ليوم ١٩/ ١٩٩٦/١٠) أعربت عن « قلقها البالغ » من الأوضاع في شمال العراق وما أدت اليه من « زيادة التدخل الخارجي في شؤون العراق الداخلية » الأمر الذي « يعرض وحدة العراق وسلامته الإقليمية للخطر. » وحذرت من « إستمرار التدخل الخارجي في شؤون العراق ودعت كل الأطراف المعنية (يعني أمريكا) الى استجابة دعوة الحكومة العراقية الى الحوار والتفاوض كي يتحقق الأمن والإستقرار والتنمية. ». وبهذا الصدد يقول مارتين ووكر في الگارديان ليوم ١٩٩٦/٩/٤، الصفحة العاشرة:

« ...إن الولايات المتحدة وحلفا ها قد اضطروا مرغمين الى قبول الإبقاء على الوحدة السياسية للعراق كأولوية ستراتيجية أكثر أهمية من إسقاط صدام. » .ثم يقول:

« إن الخطر الأكبر على أمريكا هو ليس ضربة عراقية جديدة ضد الكويت ومنابع النفط في السعودية والتي يمكن ردها بسهولة باستخدام القوة الأمريكية الموجودة في الكويت وقطر. إن الخطر الآن يكمن في إمتداد تأثير ايران، عبر حلفائها الجدد من الأكراد في شمال العراق. ».

ويقول مهدي السعيد (نفس المصدر) في هذا الصدد:

« فالذين كانوا يراهنون على إنحياز الولايات المتحدة للقضية العراقية واحتضانها لحركة المعارضة المتجهة نحو زعزعة النظام لتسهيل أسقاطه، فوجئوا بتراجع الزعامة الأمريكية الحالية عن مشروع محاكمة صدام الذي روج له الرئيس السابق جورج بوش في خضم معارك حرب الخليج وما بعدها. وتلك كانت أولى البوادر على أن المسار الأمريكي العام في ما يتعلق بالموقف من النظام العراقي قد اعتراه تغيير جوهري... ».وحول تبدل الستراتيجية الغربية تجاه صدام يقول:

« ... إذ نتلمس ذلك خلال عدة إجراءات تخص التعامل التجاري والإقتصادي مع

العراق. فالشركات البريطانية وهي ضليعة في تقدير الظروف الحسية في مختلف بلدان العالم. تسابقت مع الشركات الفرنسية والألمانية والإيطالية وغيرها لتأمين حصتها من التبدلات والإستثمارات، وهذا كله يتم طبقاً للقناعة بأن الأمور سوف لن تتغير باتجاه إزاحة النظام العراقي وإنما في الإبقاء عليه.»

٦ - أدرك المسؤولون الأمريكان ضرورة حل المسألة بعد أن تغيرت الأمور وظهرت في المنطقة، بعد حل مشكلة فلسطين، قوى شعبية معادية لجيش الإحتلال الأمريكي من المسلمين الأصوليين الذين نقلوا مركز المعركة من فلسطين ولبنان الى السعودية بل الى أمريكا نفسها. فأخذت القنابل تنفجر في ناطحة السحاب بنيويورك وكذلك في الرياض والخبر وتقتل العشرات من الجنود الأمريكان وتترك مئات الجرحى. وهناك إشاعات تشير الى أن الحكومة الإيرانية، أو على الأقل المنظمات الإيرانية المتطرفة، تعمل لحد ما على مساعدة المعادين للإحتلال الأمريكي في السعودية وفي فلسطين والبحرين ومصر. ولو فرضنا أن المعارضة في هذه البلدان تقوم بهجماتها على المواقع الأمريكية دون مساعدة ايران فإن ذلك يؤكد بروز قوة شعبية مستقلة وقوية تناضل ضد الإحتلال الأمريكي وهذه مصيبة أكبر من الخطر الذي تبيته ايران للمصالح الأمريكية.

٧ - أصبحت مسألة تطبيق أهم قرار للأمريكان ضد العراق مسألة تحتاج حسماً عاجلاً. فقد أصدر مجلس الأمن قراراً يجبر العراق على بيع النفط لا بصورة مستقلة بل عن طريق لجنة خاصة تابعة لهيئة الأمم المتحدة التي تستقطع التعويضات والديون المترتبة على العراق وتستقطع أيضاً مصاريف اللجنة نفسها وكذلك كلفة النقل والخزن وتشتري بالباقي(أي حوالي ٤٠٪ من الثمن الكلي للنفط) الأدوية والطعام في الأسواق القريبة وبأسعارها وتنقلها الى العراق لكي توزعها على الشعب العراقي.إستمرت الحكومة العراقية على رفض هذا القرار بحجة أنه مخل بالسيادة الوطنية واعتقد صدام حسين بأن رفضه في قبول القرار، مع إستمرار موت الشعب جوعاً، سينقذه من السقوط خاصة وأن أمريكا عملت على استخدامه كبعبع لفرض سياستها على المنطقة بالشكل الذي يناسبها.

إلا أن هذا التحليل أصبح عتيقاً وباليا لأن الديون والتعويضات المترتبة على العراق عالية الى درجة تجعل من شكل الحكومة القائمة أمراً ثانوياً. وقد يكون صدام أجدر بكثير من غيره في تنفيذ قرارات مجلس الأمن والقبول بالأوامر الأمريكية ،خاصة لأنه يملك جهازا إدارياً بعثياً ومن اختياره، له الخبرة في تنفيذ الأغراض الأمريكية ، وامتاز هذا الجهاز بالإخلاص لحكومة البعث خلال ربع القرن الماضي.

ولهذا بالضبط صرح جون دويج، مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أمام لجنة الإستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ ونقلته الكارديان في افتتاحية رئيسية بو. ١٩٩٦/٩/٢١، الصفحة ١٨، وقال دويج بالحرف الواحد:« إن صدام هو الآن أقوى سياسيا عما كان عليه قبل هجومه على الشمال (يقصد احتلال أربيل) ونحن نعتقد بأنه سوف يبقى

في الحكم.. وذلك لأنه (أي صدام) يسيطر على واحد من أكثر الأنظمة الكفوءة والظالمة التي أعرفها.».

ثم أن العراق، بعد استقطاع الديون والتعويضات ، يبقى بلداً مفلساً لا أهمية له بالنسبة للجبروت الأمريكي وأهدافهاني المنطقة . فمن الأحسن لأمريكا خصم المسألة كلها عن طريق صفقة ثلاثية بين أمريكا و صدام و الأكراد تعيد المنطقة الكردية الى سيطرة البعث . و هنا ما ترغب تركيا بل كل الحكومات المجاورة للعراق . وبالمقابل يوافق صدام على القرار المتعلق ببيع النفط و تبدأ صفحة جديدة من العلاقات العراقية الأمريكية دون الحاجة الى تبديل كل إدارة العراق،من رئيس الجمهورية وحتى الفراش إذ أن ذلك قد يحدث إضطراباً في الخطط الأمريكية، علماً بأن المقولة الرأسمالية التي تستخدم أثناء الصفقات هي:« إنضم الى من لا تستطيع قهره.» (IfYou can't beat him join him)اي: اليد التي لا تستطيع عضها قبّلها.

هذا وقد عبر صدام عن إستعداده لتحسين علاقته مع أمريكا ثم مساعدتها في وضع حد للسياسة الإيرانية التي لا ترضى بها أمريكا. ولهذا صعّد صدام من حدة التوتر على الحدود العراقية واتهم ايران بالدخول الى العراق لصالح جلال الطالباني. ولهذا توحدت الدعاية الأمريكية-البعثية-البارزانية وأخذت تصب جام غضبها على ايران ثم أسرع صدام الى مساعدة حدك في السيطرة على كل المنطقة الكردية وطرد الجيوش الإيرانية وأزلام أوك والقوات التابعة لباقر الحكيم.

لهذا أكد جون دويج أمام لجنة الإستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ قائلاً:«الآن أستبعد تحرك صدام بشكل عدائي ضد الكويت خصوصاً وأن انتشار القوات الأمريكية في المنطقة يشكل عنصر ردع كبير له.». وكرر:« إن الشعور العام في المنطقة وخارجها هو أن الأفضل لأمن المنطقة وإستقرارها على المدى البعيد الحفاظ على سلامة أراضي العراق.». وأضاف:

« إن استمرار التوازن بين العراق وايران ضروري وأن سلامة أراضي العراق مهمة لأسباب عديدة منها أن ذلك سيؤدي الى قيام توازن مع ايران في المنطقة، ولكن على النظام (العراقي) أن يهتم بعدم تهديد جيرانه الآخرين، وأن يهتم بكيفية معاملة الشعب، أكراداً أم آخرين.».

ثم أن تطبيق قرار مجلس الأمن بخصوص بيع النفط العراقي بحاجة الى ضمان سلامة الأنابيب التي تمر بمناطق يسيطر عليها مسعود البارزاني ، الأمر الذي يستدعي« إعادة السلطة المركزية العراقية الى كردستان العراق » كما يقول مهدي السعيد في نفس المقالة.

٨ - إن الحرب الكردية التي استمرت لأكثر من سنتين أخذت تحرج المشرفين على الدعاية الأمريكية وتظهرهم وكأنهم يساعدون القتلة الأكراد بحجة الدفاع عن الديمقراطية. كما قد تكونت القناعة لدى الأمريكان بأن الحرب بين الأكراد ستستمر، كما استمرت لـ ٣٢ سنة، مادام هناك قائدان متخاصمان يحبان القتل وبينهما عداء تقليدي حول السلطة لثلاث عقود وأن المعركة الآن تجري للسطو على الملايين من الدولارات من إبراهيم خليل حتى بنوك أربيل

والسليمانية والى معامل السمنت والسجاير ومزارع الدواجن والتبغ والمخدرات. فمن الضروري التخلص من أحدهما.

ولما كان لمسعود البارزاني ولأبيه تأريخ طويل في التعاون مع أمريكا بل وتم تدريبه هناك لأربع سنوات و له عشيرة متمرسة في القتل ويستطيع استخدامها في تنفيذ السياسة الأمريكية في المنطقة وهو الذي قد يحاول تفجير أنابيب النفط التي تمر عبر منطقته. فالأفضل إذن أن تتمسك أمريكا بمسعود وتستغني عن جلال وأفندية ليذهبوا الى ايران أو الى حيث ألقت رحلها أم قشعم.

كل هذه الأسباب وغيرها هي التي جعلت الحكومة الأمريكية تدفع بمسعود، بموافقة الحكومة التركية الى الطلب من صدام بأن يأتي ويحتل أربيل ويلعب جلال لصرف ملايينه التي كنزها حيثما يشاء.

أمريكا واحتلال أربيل

لقد تم احتلال أربيل بسرعة البرق حيث تمكنت الجيوش البعثية المتكونة من ٤٠ ألفا شخص مع ٣٠٠ دبابة و٤٠٠ سلاح ثقيل في طرد الجلاليين من أربيل خلال أربع ساعات، ذلك في ١٩٩٦/٨/٣١. و بنفس السرعة أكدت حكومة الولايات المتحدة قبولها بالاحتلال ورفضها تطبيق القرار رقم ٦٨٨ لمجلس الأمن. وكانت أمريكا، كما سنرى، تعرف بالعملية مسبقاً بل منذ ثلاث أشهر، فقررت إلغاء المنطقة الآمنة وإخلاء قاعدتها في زاخو وسحب ٢٥٠٠ من موظفي قوات "التحالف" التي كانت تشرف على الخدمات "الإنسانية" للأكراد أثناء تقتلهم لبعضهم البعض لأكثر من سنتين. وظهرت أطراف الاتفاق البعثي – البارزاني الأمريكي، الذي تم تحت الرعاية الرسمية للحكومة الفرنسية، الى العلن كما يلي:

١ – كشفت الإدارة الأمريكية(ونشرتها رويتر في ١٩٩٦/٩/١٧) عن علمها المسبق بالهجوم البعثي قبل حدوثه بنحو ثلاثة أشهر. ففي تصريح لفيليس أوكلي، المساعدة لوزير الخارجية الأمريكي لشؤون السكان واللاجئين أكدت بأن « الولايات المتحدة كانت تتوقع يشن الجيش العراقي وحليفه الحزب الديمقراطي الكردستاني هجوماً في شمال العراق منذ مطلع الصيف، ولم يكن فقط عندما بدأت القوات العراقية والأخرى التابعة للحزب الديمقراطي التقدم في نهاية آب.». وأضافت:« كنا قلقين من الوضع وفكرنا في الترتيبات الممكنة» وأوضحت:« إن الولايات المتحدة قد حذرت المتعاونين معها من الأكراد في المنطقة ولكن هؤلاء اعتبروا أنه من الأفضل أن يبقوا في منازلهم في المنطقة لحين يصبح بامكانهم الوصول الى الحدود معاً.». ثم قالت: « كنا نجري اتصالات واسعة مع الحلفاء بهذا الخصوص ولكن لم يكن أحد يعرف ما كان سيحدث بالضبط.».

وفي ١٩٩٦/٩/٢ كشف مصدر عراقي مسؤول لجريدة الشرق الأوسط اللندن:

«إن دخول القوات العراقية للشمال جاء تنفيذاً لاتفاق خطي وقعه زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني مع إثنين من ممثلي السلطة العراقية في ختام مباحثات بين الجانبين جرت في باريس وبرعاية فرنسية» . و أضاف المسؤول العراقي أن الإتفاق قد نص في مقدمته على « تصحيح الوضع في كردستان العراق واقامة السلطات الدستورية الشرعية.» وقد « أقرت الرعاية الفرنسية للمباحثات الصيغة الفيدرالية» في الشمال و قال المسؤول:« إن ما يهم بغداد حالياً هو أن يبقى الشمال العراقي عراقياً، وهنا يساعد على تحقيقه الاتفاق الذي وقعه الطرفان وتعهدت الرعاية الفرنسية بإنجاحه.».

نتيجة لهذا الإتفاق خرج ضباط المخابرات الأمريكيين في الـ .C.I.A من أربيل ووصلوا تركيا قبل الهجوم العراقي بيوم على الأقل، أي في ١٩٩٧/٨/٣٠ بل وحتى يوم ١٩٩٦/٨/٢٨ كما سنرى. فكتبت جريدة تايمز اللندنية ليوم ١٩٩٦/٩/٩ خبر مغادرة الأمريكان من العراق قائلة:

« انسحبت حفنة.(٧ أشخاص) من ضباط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، الذين كانوا يعسكرون في ضواحي أربيل الى تركيا قبل وصول جيوش صدام بيوم واحد وذلك حسب التقرير التي نشرتها جريدتي نيويورك تايمز وواشنطن پوست في نهاية الأسبوع.».

وفي ١٩٩٦/٩/١١ نقلت جريدة إنترناشنال هيرالد تريبون تصريحاً لمسؤول أمريكي فكتبت:

« صرح المسؤول بأنه قامت فرقة الضباط العاملة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية بتحذير المؤتمر الوطني العراقي حول قرب الهجوم الذي سيقوم به حدك في أواخر شهر آب على أربيل وذلك لإعطاء المؤتمر الوقت الكافي للهروب. »أي أن المؤتمر كان يعرف بالهجوم مقدماً، إلا أن المسؤول الأمريكي قد أخبر قادة المؤتمر بأن الهجوم سيكون من جانب حدك وحده واستمرت الجريدة وقالت في الفقرة التالية:

« إن المسؤول الأمريكي صرح بالقول: "حين تركت فرقة السي آي أي الى تركيا من العراق، قبل ٣١ آب بقليل أي قبل هجوم قوات العراق وحدك على أربيل، جلبت الفرقة معها مجموعة مسلحة صغيرة من المرتزقة التي كانت تحمي الفرقة كما جلبت معها عوائل هؤلاء لإنقاذهم من الإنتقام العراقي، على حد قول المسؤول.».

ثم نقلت إنترناشنال هيرالد تريبون ليوم ١٩٩٦/٩/٩ تصريحاً رسمياً لرئيس أركان الجيش الأمريكي الجنرال جون شاليكاشفيلي الذي آكد بأن القاعدة الأمريكية في زاخو قد تم غلقها أيضاً إذ قال:

« لقد كانت لنا وحدة عسكرية في الشمال والتي كانت تعمل بصفة لجنة التنسيق قرب الحدود التركية وقد قمنا بسحب هذه الوحدة الى تركيا كإجراء وقائي وهم الآن هناك.» أي أن الحكومة الأمريكية استخدمت الهجوم العراقي كحجة وكغطاء لإلغاء المنطقة الأمنة التي كانت تدار من مركزها في زاخو. ثم عادت الجريدة في ١٩٩٦/٩/١٦ تؤكد بأن« الضباط

الأمريكان العاملين في السي آي أي انسحبوا من صلاح الدين الى تركيا في ١٩٩٦/٨/٢٨ ، أي قبل ثلاثة أيام من احتلال أربيل.كل هذا يؤكد بأن الاحتلال العراقي لأربيل قد جرى بعلم الحكومة الأمريكية.

٢ - لقد برهنت أمريكا على عدم معارضتها لاحتلال أربيل فقررت ولأغراض انتخابية صرفة ولتشويش الرأي العام العالمي، ضرب جنوب العراق بالصواريخ بدل قصف الجيش العراقي المعسكر خارج أربيل وبالقرب منها.هذا وصرح مايك مكاري ، المتكلم الرسمي للبيت الأبيض قائلاً:« سوف لن تحاول الولايات المتحدة إخراج الجيش العراقي من المنطقة الآمنة الكردية في شمال العراق لأن ذلك يحتاج الى استخدام الجيوش البرية (على عكس الطائرات). إن الجيش العراقي مازال مسيطراً على أربيل، عاصمة المنطقة الكردية والتي تم احتلالها بمساعدة كتلة كردية يوم السبت الماضي. » (راجع الفاينانشيال تايمز اللندنية ليوم الأربعاء ١٩٩٦/٩/٤.). وعلقت الجريدة قائلة:

«فلقد قام صدام بهجومه في شمال البلاد ولكن ركزت أمريكا بؤرة نارها على الجنوب، حيث تستطيع التصرف دون أية مساعدة من حلفائها غير القانعين مثل تركيا. فمن الصعوبة اعتبار هذه العملية (الأمريكية) قاعدة لحملة متواصلة ضد سيطرة العراق على الأكراد.». أما امتناع تركيا أو حتى الصين وروسيا بل والحكومات العربية عدا الكويت فكان لخدع الناس واظهار أمريكا وكأنها معزولة و غير قادرة على توسيع المعركة ضد البعث، فالأحسن لها أن تسكت وتقبل بما قام به صدام.وبدلاً من الدفاع عن الأكراد أكد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بأن المسألة لا علاقة لها بالاكراد بل إنها جزء من فرض الجبروت الأمريكي على المنطقة والدفاع عن مصالحها النفطية. فقال(راجع الگارديان ليوم ١٩٩٦/٩/٤):

«إن أهدافنا محدودة لكنها واضحة وهي جعل صدام يدفع ثمن ظلمه الأخير ولتقليل قابليته على تهديد جيرانه وتهديد المصالح الأمريكية ... إننا تصرفنا بموجب إعتقادنا حول مصلحتنا الوطنية الأكثر أهمية وقد رأينا بأن التهديد الأكبر لصدام حسين للمنطقة هو في الجنوب. ولهذا ركزنا انتباهنا على هناك.» وهذه محاججة سخيفة لأن إحتلال أربيل لم يشكل خطراً على المصالح الأمريكية في الخليج ولا خطراً على جيران العراق في الجنوب. إن تجنب ضرب جيوش صدام قرب أربيل وقصف الجنوب بالصواريخ أكد بأن أمريكا لا يهمها ما يفعله صدام لجلال الطالباني لأن ذلك ليس من ضمن المصالح الأمريكية.ثم صرح وليام پيري، وزير الدفاع، (نفس المصدر) قائلاً:

« دون جواب عسكري ازداد مركز صدام حسين في المنطقة قوة. إن المسألة ليست هجوم صدام على أربيل. إنها الخطر الحالي الواضح الذي يشكله صدام لجيرانه، لإستقرار المنطقة ولجريان النفط بحرية. » .أي أن قصف العراق لم يكن ضد احتلال صدام لأربيل بل حول التأكد والإفصاح للناس ولطمأنة الناخبين الأمريكان على أن النفط الرخيص سوف يستمر في الجريان وسوف تستمر شركات البترول في جمع أرباحها بالبلايين. هكذا أكد المسؤولون الأمريكان على وجود فرق واضح بين النفط والأكراد.

لقد أدركت المعارضة التقليدية قبول أمريكا بهجوم صدام على أربيل. ففي البيان الذي أصدرته اللجنة المنبثقة عن اجتماع هذه المعارضة في لندن جاء (راجع الحياة في ١٩٩٦/٩/٤، الصفحة ٤):

« أولاً: إن الضربة الصاروخية الأمريكية طاولت أهدافاً بعيدة عن مسرح إعتداءات قوات النظام في الشمال ما يشير الى أن للإعتداء أهدافاً غير تلك المعلنة. وإننا نرفض أن يكون ضرب العراق جزءاً من المزايدات الإنتخابية الأمريكية. » وثم:

« ثانياً: إن تمديد منطقة الحظر الجوي في الجنوب لا تعني رفع القمع والإضطهاد عن أهالي المنطقة. »

إلا أن المعارضة التي وجدت نفسها في لحظة تأريخية محرجة لم تنتقد نفسها و (تستغفر الله على الأقل) لتعاونها مع المخابرات الأمريكية عن طريق مؤتمرها الوطني العراقي بل منذ تشكيل لجنة العمل المشترك في دمشق. بل بالعكس إنها، في بيانها هذا، اكتفت بشجب صدام دون إستنكار قصف أمريكا للعراق بالصواريخ والطائرات.

في الحقيقة أيدت هذه المعارضة الهجوم الصاروخي الأمريكي على العراق. ففي تقرير لوكالة رويتر للأنباء من صلاح الدين نشرته الحياة في ١٩٩٦/٩/٤ جاء:

« عبر قادة المؤتمر الوطني العراقي المعارض والإتحاد الوطني الكردستاني (جلال الطالباني) عن ارتياحهم لإطلاق القوات الأمريكية صواريخ بعيدة المدى على أهداف عراقية في جنوب البلاد ... ودعى هؤلاء القوات الأمريكية الى توجيه ضربات جديدة الى العراق. » وثم: « أعرب رئيس المؤتمر الوطني العراقي " إئتلاف المعارضة" أحمد الجلبي أمس عن «ارتياحه » للقصف الأمريكي الذي استهدفت منشأت عسكرية في العراق. لكنه طالب بمزيد من الإجراءات الملموسة. ». ثم أن الخبر الذي نقلته رويتر يؤكد ضمنياً مرت المؤتمر الوطني لأن مسعود البارزاني، وهو عضو في المجلس الرئاسي، لم يشارك الجلبي في "إرتياحه".

٣ - لقد أكد الأمريكان على لسان رئيس أركان الجيش الجنرال جون شاليكاشفيلي على عدم أهمية الهجوم العراقي على كل المنطقة الكردية واحتلالها، رغم اعترافهم الصريح بهذه الحقيقة. فقد وصف الجنرال العملية كلها « عبارة عن محاولة لكتلة كردية لاستقطاع المواقع من منافستها. بدون شك تقوم جيوش صدام بمساعدة حدك ولكنها عبارة عن مئات قليلة هنا ومئات قليلة أخرى هناك ... بالتأكيد إنها بحدود المئات وليس الآلاف. » (راجع التايمز اللندنية في ١٩٩٦/٩/٩، الصفحة ١٣). ثم بعث جونثان فريدلاند من واشنطن الى الگارديان يوم ١٩٩٦/٩/١١ خبراً يقول:

« تؤكد واشنطن رسمياً بأن القتال في شمال العراق هو مجرد حرب أهلية كردية بين قوات حدك لمسعود البارزاني وأوك لجلال الطالباني وتؤكد (واشنطن) على عدم وجود برهان واحد يثبت اشتراك بغداد فيها. » أي أن واشنطن أخذت تدافع عن صدام حسين وتؤكد عدم اشتراك الجيش البعثي في المعارك على عكس ما صرح به رئيس أركان الجيش الأمريكي .

٤ - أكد كل من مسعود البارزاني وصدام حسين على عدم المس بالضباط الأمريكيين

الذين كانوا يعملون في أربيل للمخابرات المركزية الأمريكية كما ذكرنا سابقاً. ولكن شاركا أيضاً في إخلاء سبيل العراقيين(هم وأسلحتهم) من الذين كانوا يعملون مع الأمريكان في المؤسسات "الخيرية" أو مع الجيش الأمريكي الذي كان قد عسكر في زاخو لتنسيق الأعمال في "المنطقة الآمنة"، بل حتى العراقيين الذين كانو يعملون مع المخابرات المركزية الأمريكية كعملاء. إن الجواسيس من ذوي الجنسية العراقية في صلاح الدين منذ ١٩٩٢ تركوها مروراً بأراضي مسعود من صلاح الدين عبر دهوك وحتى زاخو. فكتبت الگارديان في ١٩٩٦/٩/١٠ في الصفحة١١ خبر مقابلة مراسلها جوناثان راندل . في صلاح الدين، لهؤلاء الجواسيس بعد عشرة أيام من احتلال أربيل ولكن قبل احتلال السليمانية. فيقول راندل:

« يختفي حوالي ٢٢٠ من العراقيين العرب الذين لهم إرتباط بالمعارضة المعادية لصدام حسين والمسندة من قبل الـ .C.I.A في مصيف صلاح الدين الجبلي بعد أن هربوا من أربيل حين إحتلتها الجيوش العراقية قبل عشرة أيام. وخلال مقابلتنا التمس العديد منهم من الولايات المتحدة إعطائهم حق اللجوء السياسي لأنهم قانعون بأنهم معرضون للقتل من قبل شرطة بغداد السرية. ». ثم يضيف المراسل:

« إن هؤلاء الرجال هم ضباط الجيش الخونة ومهندسون ومختصون أعضاء في المؤتمر الوطني العراقي الممول من قبل أمريكا ويقولون بأنهم صرفوا كل نقودهم وتنقصهم البطانيات. » ثم يضيف:

إن حكومة الولايات المتحدة قد ساندت المؤتمر الوطني العراقي لتوليد المعارضة ضد الرئيس صدام منذ حرب الخليج في ١٩٩١. » ثم يقول:

« لقد صرح مسؤول رفيع المستوى في الحزب الديمقراطي الكردستاني بأن هؤلاء الجماعة أحرار إذا قرروا ترك مكانهم و"سوف لن نمنعهم من المغادرة، وإننا الآن مسؤولون عن حمايتهم." »! ،في الحقيقة كانت صلاح الدين مركز المؤتمر وكان العضو الرفيع المستوى في حدك عضواً في المؤتمر شأنه شأن مسعود البارزاني.

هنا وجه أحمد الجلبي رسالة الى مسعود البارزاني وتم نشر الرسالة في جريدة «المؤتمر» ليوم ١٩٩٦/٩/٦ حول مصير أعضاء المؤتمر الذين كانوا في صلاح الدين، جاء فيها:

« إن جميع هؤلاء من العرب الذين لجأوا الى كردستان للعمل ضمن المؤتمر الوطني العراقي الموحد ضد النظام الدكتاتوري، وقد أسسنا مقر المؤتمر في صلاح الدين ليكون قريباً منكم بصفتكم عضو في المجلس الرئاسي للمؤتمر الوطني. ».

وفي ١٩٩٦/٩/١١ أصدر الحزب البارزاني حدك بياناً جاء فيه:

« وكإجراء احتياطي لضمان أمن وسلامة أفراد المؤتمر وتنظيمات المعارضة الأخرى ونزولاً عند رغبتهم قام الحزب بنقل عناصر المعارضة وعوائلهم الى مدينة صلاح الدين وشقلاوة. ويتواجد الآن حوالي ٢٠٠ من أعضاء المؤتمر في صلاح الدين يتمتعون بالحماية وقدمت لهم التسهيلات المعيشية. كما نقل الحزب حوالي ٤٠٠ فرد آخر الى شقلاوة وآخرين الى دهوك.

وينفي الحزب نفياً مطلقاً ما ادعته بعض أوساط المؤتمر بأن الإستخبارات العراقية تحقق معهم هناك أو أنهم منعوا من السفر أو التحرك.».

ثم ترك هؤلاء صلاح الدين وكانوا أكثر من ٢٠٠ جاسوس وعميل وأخذوا معهم حتى أسلحتهم وانتقلوا الى تركيا بمساعدة الحزب الديمقراطي الكردستاني. فكتب ديفيد هيرست من صلاح الدين الى جريدة الگارديان ليوم ١٩٩٦/٩/١٦ وقال:

« لقد ترك أكثر من ٢٠٠ عضو من المعارضة العراقية المسندة من قبل الولايات المتحدة الذين كانوا في فندق هنا منذ انهزامهم من أربيل خلال الهجوم العراقي، تركوا في نهاية الأسبوع الى الحدود التركية.». وأضاف:

«يتفق كلهم والبالغ عددهم ٢١١ بأن حياتهم ستكون في خطر أقل إذا وصلوا الحدود التركية...» وأضاف:

« إن المسؤولين الأمريكان يقولون بأن الولايات المتحدة وافقت فقط على أخذ الأكراد الذين كانوا يعملون في مؤسسة تجهيز الراحة ... ولكن هؤلاء يقولون "إننا نعتقد بأن الدعوة تشملنا" و"نحن نشكر الرئيس كلينتون على هذا العمل".» ثم يضيف المراسل:

« لقد ترك ٣٠ منهم على الأقل وبصحبتهم أسلحتهم، بما في ذلك قاذفات الصواريخ التي إحتفظوا بها منذ أن تركوا(أربيل). وقال المتكلم عنهم" لكنّا نحارب ضد أي شخص حاول أخذ هذه الأسلحة منا".» أي أن العملاء العرب من أعضاء المؤتمر قد تركوا وهم يحملون أسلحتهم ولم يمسهم أحد. ثم يضيف المراسل:

« يعتقد الحزب الديمقراطي الكردستاني الموحد بأن المؤتمر الوطني العراقي قد استخدم مشكلة هؤلاء الهاربين لغرض الدعاية ضد هذا الحزب وخاصة لأن الحزب قدرافق المسافرين بحرسه الحزبي.»، ولم تعترض مخابرات الحكومة البعثية على سفر هؤلاء عبر الأراضي العراقية الى تركيا.

ثم أفادت وكالة «الأناضول» للأنباء ونقلتها الحياة اللندنية في ١٩٩٦/٩/١٢ تقول:

«إن واشنطن طلبت من تركيا المساعدة لنحو الفين من الأكراد والتركمان العراقيين الذين كانوا يعملون مع الأمريكيين في شمال العراق. ونقلت مصادر لم تحدد هويتها(لأنها تابعة للمخابرات الأمريكية السرية) أن واشنطن أبلغت أنقرة أن هؤلاء كانوا يعملون في مركز لجنة التنسيق العسكري التابع لعملية« بروفايد كومفورت» ومع منظمات إنسانية تابعة لقسم الإغاثة في وزارة الخارجية الأمريكية.». ثم أضافت الحياة:

«وفي واشنطن قال ناطق بإسم وزارة الخارجية نيكولاس بيرنز إن "أولئك هم الذين نمد يد المساعدة اليهم. علينا إلتزام أخلاقي نحوهم وسنفي بهذا الإلتزام" وأضاف (الناطق): "لا شك أنه تقع على تركيا مسؤولية مساعدة الأكراد الفارين" وأوضح مسؤول أمريكي رفيع المستوى، طلب عدم ذكر إسمه، إن المسألة تتضمن "بضعةآلاف من الناس وعائلاتهم عملوا لحسابنا وللأتراك والبريطانيين والفرنسيين في العامين الأخيرين.».

والواضح أن المسؤولين الأمريكان لا يؤكدون بصورة صريحة على أن المنطقة الأمنة قد

ألغيت وعملية "تجهيز الراحة" قد ألغيت أيضاً بل يلمحون بذلك عن طريق دعوة العاملين في المؤسسات الأمريكية الى الولايات المتحدة لالتزامات " أخلاقية ". والملاحظ أيضا هو أن الصحافة والإذاعة في كل العالم نقلت خبر تردد تركيا بالسماح لهؤلاء لأن يعبروا الأراضي التركية ولكن لم تنقل أية إذاعة أو جريدة خبر تردد الحكومة العراقية أو تردد مسعود البارزاني وحزبه في السماح لهؤلاء العراقيين الذين عملوا "لوزارة الخارجية الأمريكية" و"بريطانيا" و"تركيا" و"فرنسا" من الخروج من العراق أو من المنطقة الكردية، بل على العكس أكد مسؤول في حدك على أن هؤلاء « أحرار إذا قرروا المغادرة بل أن قادة حدك « مسؤولون عن حمايتهم» ولأن «الحزب رافق المسافرين بحرسه الحزبي» أثناء الخروج من العراق وعلى الرحب والسعة، في حين كان هؤلاء عملاء لدولة أجنبية.

وأخيرا نشرت الكارديان في الصفحة ١٤ ليوم ١٩٩٦/٩/١٤ الخبر التالي:

«رضوخاً (كذا) للضغط الأمريكي وافقت الحكومة التركية على السماح لحوالي ٢٥٠٠ كردياً عراقياً بعبور تركيا كجزء من خطة أمريكية لإخراج المستخدمين لأمريكا وعوائلهم من شمال العراق.». أي إن الأمريكان «بعد أن ألغوا المنطقة الآمنة فعلياً ولكن دون الاعتراف بذلك حتى ذلك الحين، قرروا سحب كافة العراقيين الذين كانوا يعملون فيها.

أما مسعود البارزاني فقد أصدر قراراً يوم ١٠/١٠/١٩٩٦ بالعفو عن كل الأكراد الذين حاربوه بما في ذلك جلال الطالباني. لكن المعروف هو أن مسعود البارزاني ليست له أية صفة قانونية سوى كونه رئيساً لحزب من الأحزاب الكردية الكثيرة، وليس هناك قانون عراقي أو كردي يخوله حق إصدار قرارات العفو ضد القتلة. بل على العكس إن مسعود البارزاني متهم بقتل الألوف من أعضاء الإتحاد الوطني الكردستاني وأن الديمقراطية والعدالة تستدعيان تقديمه الى المحاكمة لفرض معاقبته مثلما تتم محاكمة أي مجرم آخر. والأهم من كل هذا قرر الحزب الكردي، عن طريق تحالفه مع صدام حسين، العفو عنه وعن حزب البعث عن كل الجرائم التي ارتكبوها ضد الأكراد في حلبجة وفي عملية الأنفال.

ومن جهته أصدر صدام حسين قراراً بالعفو عن كل الأكراد رغم أن هؤلاء الأكراد قتلوا ، بصورة غير قانونية ، منذ ١٩٦٤ ما لا يقل عن ٥٠٠٠ كردي بريء. إن الواضح من كل هذه القرارات هو أن هؤلاء القتلة لا يؤمنون بسيادة القانون فيقتلون ويعفون القتلة الآخرين دون الإشارة الى أي قانون أو محكمة. ثم يدّعون الديمقراطية. . . . .

٥ - أكد الأمريكان على أنهم لا يتدخلون في القتال القائم بين الحزبين الكرديين وذلك بالرغم من استنجاد جلال المتكرر بهم والرجاء منهم التدخل، بدل ايران، لإيقاف حدك والجيش العراقي عند حدهما. ففي دعوة وجهها الإتحاد الوطني الكردستاني الى الأمريكان والتي نشرت في جريدة التايمز في ١٩٩٦/٩/٩ جاء:

« إننا ندعو الولايات المتحدة وحلفائها التدخل بسرعة لإيقاف العدوان العراقي وإنهاء هذا الهجوم ضد الشعب الكردي..» وعلقت الجريدة :

« إن جلال الطالباني، قائد أوك، اشتكى لأن الصواريخ الأمريكية التي ضربت الجنوب

في الأسبوع الماضي قد فشلت في منع صدام من الهجوم على المنطقة الكردية في الشمال. وكرر منذراً بأنه سيضطر الى دعوة ايران لمساندته إذا قررت واشنطن إهمال ندائه.» وأضافت الجريدة:

« لقد أعلنت الولايات المتحدة بأنها سوف لن تتدخل لصالح أي من الجانبين في الخلاف الكردي.» علماً أن الحزبين الكرديين كانا قد أجريا مفاوضاتهما داخل السفارة الأمريكية في لندن يوم الجمعة ١٩٩٦/٨/٣٠، قبل احتلال أربيل بيوم واحد. وبالرغم من فشل هذه المفاوضات استمر جلال الطالباني يناجي الأمريكان ويطلب منهم الحماية.

إن انفضاح علاقة المؤتمر بالمخابرات المركزية وتصريحات المسؤولين الأمريكيين بهذا الخصوص لم يمنع استمرار جلال الطالباني في تأييده وارتباطه بالمؤتمر، وذلك بالرغم من رفض الأمريكان الإصغاء اليه في تلك الأيام أو الشروع بمساعدته. ففي حوار أجراه جلال مع زهير قصيباتي (الحياة ١٩٩٦/٩/٢١) قال:

«كان أحد أهداف عملية صدام - بارزاني المشتركة ضد أربيل والإتحاد هو دفن المؤتمر الوطني العراقي والقضاء على كل مكاتب المعارضة العراقية ومعاقلها. حوّل بارزاني كردستان بخيانته للمؤتمر وتعهداته للمؤتمر من معقل للمعارضة إلى مقبرة لها، لكن المؤتمر سيبقى والمعارضة العراقية ستستمر.» ثم قال:« فالإقتتال جرى بين طرف عميل لصدام، متفق معه على دفن المؤتمر، وطرف عضو في المؤتمر حريص على تقدمه وتطويره ونجاحه.» دون الإشارة الى كون المؤتمر مؤسسة تابعة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

لقد أكدت الولايات المتحدة مراراً بأن احتلال الجيش العراقي لمنطقة واقعة شمال خط عرض ٣٦ ما هي إلا قتال داخلي بين كتلتين كرديتين متحاربتين. ففي ١٩٩٦/٩/٨ كرر وزير الدفاع وليام پيري:« إن الحكومة الأمريكية لا تتدخل في حرب أهلية بين الأكراد وليس هناك دليل لاشتراك الجيش العراقي في هذه الحرب.» وهذا يناقض تماماً ما صرح به رئيس الأركان الأمريكي والذي ورد أعلاه.

٦ - بعد كل هذا الضجيج الأمريكي قررت حكومة الولايات المتحدة إرسال نائب وزير الخارجية روبرت بلليترو الى أنقرة لغرض الإجتماع بمسعود البارزاني، دون جلال، بغية رد الإعتبار اليه وذلك في يوم ١٩٩٦/٩/١٨.وبهذه الطريقة أكدت الحكومة الأمريكية للجميع على أن تعاون الحزب الديمقراطي الكردستاني مع البعث لإحتلال أربيل لا يؤثر على علاقة مسعود بالحكومة الأمريكية.وقبل هذه المناسبة صرح "سامي" عبدالرحمن، عضو المكتب السياسي لحدك (راجع الگارديان ليوم ١٩٩٦/٩/١٤، الصفحة ١٤) قائلاً:

«إن النتيجة النهائية لكل هذا ستكون في مصلحة الجميع، لنا وللغرب ...». وبعد اجتماع أنقرة كتب ديفيد هيرست من أربيل(الگارديان في ١٩٩٦/٩/٢١، الصفحة ١١) قائلاً:

«بالرغم من الشكوك وعدم الإرتياح تجاه أمريكا (كذا)، عاد السيد بارزاني من أنقرة مع كثير من الطمأنينة، وقد صرح أحد أعضاء الوفد المفاوض قائلاً "لقد فهم واحدنا الآخر (يقصد

أمريكا وحزبه) وبعد فترة قصيرة سترى بنفسك وفداً للحزب الديمقراطي الكردستاني في واشنطن." وأضاف العضو المفاوض (الكردي) "لقد اقتنع الأمريكان فجأةً بأنهم بحاجة الينا بقدر ما نحن بحاجة اليهم". ». ويضيف ديڤيد هيرست:

«إن المؤكد هو أن "المنطقة الآمنة" خُلقت لمصلحة الأكراد ولكن بمرور الزمن أصبحت عنصراً مهماً في ستراتيجية "الإحتواء" والتي غايتها حماية المصالح الغربية في الخليج. ». أي أن الطائرات الأمريكية ستستمر في الطيران عبر العراق لمراقبة الأحداث في الخليج.

في ١٩٩٦/١٠/٥ نقلت جريدة الحياة اللندنية خبر مقابلة مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بلليترو لكل من هوشيار زيباري، مسؤول العلاقات الخارجية لحدك ومحسن دزّيي، الممثل الشخصي لمسعود البارزاني، وجرت المقابلة في ١٩٩٦/١٠/٤ داخل السفارة الأمريكية في لندن . وقال هوشيار أن «المحادثات كانت إيجابية جداً وأجريت بناءً على طلب الجانب الأمريكي. » مما يشير الى أن العلاقات بين أمريكا ومسعود مازالت على أحسن مايرام. وأضاف هوشيار:« إن اللقاء إستكمال لمحادثات أنقرة التي أجراها بلليترو وبارزاني في ١٨ أيلول الماضي. ». وأضافت الجريدة:« واشنطن وجهت الدعوة الى وفد من الحزب الديمقراطي الكردستاني لزيارة الولايات المتحدة وإجراء محادثات مع مسؤولين. » .

٧ - لقد توقفت التهديدات العسكرية الأمريكية ضد صدام في ١٩٩٦/٩/١٩ بعد أن وصلت قوة أمريكية الى الكويت، لا للهجوم على العراق بل للدفاع عن المصالح النفطية الأمريكية في الخليج من خطر الثورة الشعبية في المنطقة أو خطر الأعمال الإرهابية التي قد تقوم بها الجماعات المعادية للإحتلال الأمريكي بل وحتى لغرض الدفاع عن المنطقة من خطر الدول الكبرى الأخرى التي قد ترغب في تكوين موطئ قدم لها في تلك المنطقة الغنية أو لتهديد ايران وإرضاخها ومنعها عن مساعدة الطالباني أولتطمين شيوخ الخليج بأن أمريكا معهم مادامت هناك قطرة من النفط يمكن بيعها بصورة مربحة. ولهذا كتبت الكارديان في افتتاحية رئيسية لها يوم ١٩٩٦/٩/٢١، الصفحة ١٨، تقول:

«لقد تكون لدى دول الخليج إعتقاد بأن هناك لعبة مزدوجة يتم تنفيذها-وتركن في ظلها كل من ايران وتركيا واسرائيل . ». ونقلت الإفتتاحية تصريحات جون دويچ، مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية حول ضرورة بقاء صدام في الحكم كما أشرنا سابقاً. ثم أكدت الإفتتاحية قائلة:

«ليس هناك من يقترح بأن لصدام القابلية على شن حملة ستراتيجية ضد أي واحد من جيرانه. حيث أنه لا يملك حتى المعدات التي تستطيع إسقاط طائرة أمريكية واحدة ..».

٨ - من الضروري الإشارة الى أن المؤتمر لم يكن العميل الوحيد للمخابرات المركزية بل شاركه في ذلك وبصورة أهم « الوفاق الوطني العراقي » لأياد علاوي وحفنة من البعثيين السابقين الذين كانوا يعملون مع أفراد في صفوف الجيش. فنقلت جريدة إنترناشنال هيرالد

تريبون الأمريكية ليوم ١٩٩٦/٩/١١ في صفحتها الأولى خبر إلقاء القبض على مئة من أعضاء الوفاق في ٢٦ حزيران ١٩٩٦ وقالت:

«لقد كانت قاعدة الجماعة في الأردن ومعروفة باسم الوفاق الوطني العراقي. وقد اختارتهم وكالة المخابرات المركزية في الشتاء الماضي كمؤسسة ذات الإمكانية الكبرى لإسقاط السيد صدام. لكن تمكنت دائرة الأمن العراقية من تهديفهم بنجاح في حزيران و "إن الناس الذين كانوا مرتبطين بالجماعة داخل العراق قد تمت السيطرة عليهم" في ذلك الشهر كما صرح مسؤول في الحكومة الأمريكية.» . ثم أضاف جيفري سميث كاتب الخبر: «ساندت C.I.A. الوفاق الوطني بعد أن ضجرت واشنطن من المؤتمر الوطني. وقال مسؤول رفيع المستوى في الإدارة الأمريكية بأنه تم التأكد من أن الحكومة العراقية قد قامت بعملية شنق واسعة النطاق في هذا الصيف للمشتركين في مؤامرة لإسقاط السيد صدام وكانت بقيادة الوفاق. ،كما قال المسؤول الأمريكي بأن الجماعة قد انكشفت من الداخل. وقال مسؤول أمريكي آخر بأن الإنتكاسة حدثت نتيجة "لفشل المحافظة على سرية العمليات" ... وأن عملية إلقاء القبض عليهم بدأت في ٢٦ حزيران ... » وقال الكاتب أيضاً: «إن قادة الوفاق الوطني رفضوا التعليق ولكن تصريحاً مكتوباً منهم أكد بأن بغداد أوقفت وشنقت المعارضين الذين «كانوا جزءاً من منظمة مكونة من عسكريين ومدنيين من الذين كانوا خلفاء مع الوفاق ومرتبطين به». ثم قال كاتب الخبر:

«لقد أكد المسؤول الأمريكي بأن الـC.I.A قد جهزت المجموعتين (أي المؤتمر والوفاق) بملايين الدولارات ولكنها " لم تقم بالسيطرة عليهما أو إدارتهما وسير أعمالهما" وقال المسؤول " إن السي آي أي تجنبت الإتصالات المباشرة خوفاً من أبقاع أعضاء المنظمتين في الخطر داخل العراق". »

وكتبت الجريدة يوم ١٩٩٦/٩/١٦:

«بعد صرف حوالي مئة مليون دولار منذ ١٩٩١ على حملة معادية لصدام، لا تستطيع وكالة المخابرات المركزية ولاالمعارضون العراقيون التباهي . بشيء حسبما يؤكد المسؤولون وأعضاء الكنغرس »

إن قيام المخابرات المركزية بفضح عمالة الوفاق الوطني والمؤتمر الوطني ونضح استلامهما المبالغ من الحكومة الأمريكية دليل آخر تقدمه الإدارة الأمريكية على أنها قررت العدول عن محاولات جديدة، في المستقبل القريب على الأقل، لإسقاط الحكومة العراقية أو للإستمرار في مساعدة المعارضة بصورة جدية خاصة وأن المعارضة فشلت في تحقيق أي من مهماتها.

وفي بيان أصدره المؤتمر الوطني العراقي في ١٩٩٦/٩/١٩ اعترف المؤتمر باستلام المبالغ، إذ جاء في البيان:

« ثالثاً: حصل المؤتمر على الدعم المالي من أطراف عربية و دول غربية صديقة إضافة الى مساهمات مواطنين عراقيين ...» ولكن المؤتمر لم يعترف بسرقة ٤٠ مليون دولار صرح بها بحر العلوم، عضو المجلس الرئاسي للمؤتمر، في مجلة الوسط و تمت الإشارة اليه سابقاً.

٩ - أما الأحزاب المنظمة في المؤتمر الوطني أو التي انسحبت منه: فقد أظهر حزب الدعوة والمجلس الأعلى لباقر الحكيم عدم ارتياحهم من تواطؤ مسعود البارزاني مع مجرم الحرب صدام حسين وتمنوا بأن مسعود وجلال سيعودان الى رشدهما ويعودان الى جبهة المعارضة على أساس أن الجرائم التي قاما بها ضد الشعب الكردي لا تقف كعقبة ضد قبولهما في هذه الجبهة من جديد.ولحد كتابة هذه الأسطر لم يطالب المسلمون من أمثال باقر الحكيم والشيخ الآصفي بمحاكمة جلال الطالباني أو مسعود البارزاني كمجرمي حرب بل مازال هؤلاء المسلمون يؤكدون على ضرورة العمل معهما بحجة أن "القاتل المعارض بريء" لكونه يحارب صدام.

والغريب أن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي قد أصدرت بياناً تستنكر فيه احتلال القوات البعثية لأربيل دون استنكار دور الحزب الديمقراطي الكردستاني. وجاء في هذا البيان:

«إننا في الوقت الذي نواجه فيه مع أبناء شعبنا في مدينة أربيل وضواحيها هجوم النظام العدواني ندعو جماهير إقليم كردستان والعراق كله الى الوقوف صفاً واحداً ضده وشل أيدي مقترفيه الدكتاتوريين الدمويين. » وثم:

« وندعو أحزاب وقوى المعارضة جميعاً الى إتخاذ موقف موحد ضد العدوان، والعمل يداً بيد لإحباطه وجمع الصفوف وتصعيد النضال لإسقاط زمرة صدام حسين وحكمه الدكتاتوري... ». ولكن وبدل "إحباط" العدوان على أربيل قررت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الإشتراك في حكومة أربيل التي شكلها مسعود البارزاني باسناد منصب رئيس الوزراء الى روژ نوري شاويس ومنصب وزير الصحة الى كمال شاكر من الفرع الكردي للجنة المركزية للحزب الشيوعي. أي أن الحكومة الجديدة مسنودة من قبل جبهة جديدة مكونة من قبل حكومة البعث والحزب الديمقراطي الكردستاني واللجنة المركزية للحزب الشيوعي والأتراك والأمريكان..

١٠ - إن السياسة الأمريكية الجديدة لصالح البعث أخذت تظهر الى العيان تدريجياً حتى وصلت الى حد أعلن فيه الرئيس كلينتون، في مقابلة تلفزيونية أجرتها أي بي سي معه مساء ١٩٩٦/٩/٢٠ حين قال: «إن ما تسعى اليه واشنطن هو التأكيد على أن الرئيس العراقي سيتقيد بقرارات الأمم المتحدة وأنه لا يهدد جيرانه. » ورداً على سؤال حول السياسة الأمريكية تجاه البعث وهل تسعى أمريكا للتخلص من صدام؟ أجاب كلينتون: « كلا لا نحاول التخلص منه» وأضاف: «ما تعلمناه من التعاطي مع صدام هو أنه يذهب الى أقصى الحدود. ولهذا وسعنا منطقة الحظر الجوي في الجنوب. وهو الآن مقيد الحرية وبات صعباً عليه تهديد جيرانه. ».

ثم بدأ المسيطرون على الدعاية الغربية يؤكدون على أن زوال صدام سيفيد ايران ويزيدها قوة. فقالت إنترناشنال هيرالد تريبيون الأمريكية ليوم ١٩٩٦/٩/١٦ في الصفحة السادسة ما يلي:

« منذ البداية لم تكن لواشنطن أية فكرة عن الشخص الذي سيحل محل صدام إذا نجحت خطط الإطاحة به. ولكن المسؤولين الأمريكيين إضطربوا - ويرافقهم المسؤولون في السعودية و

الأردن وتركيا الذين تم مدهم بالمعلومات – اضطربوا لأنهم أخذوا يشعرون بأن في حالة تفتت البلاد بعد صدام تسيطر الجارة ايران فعلياً على مقدار كبير من الأرض العراقية وتكتسب ايران نفوذاً محلياً. » . أي أن الأمريكان أخذوا يروجون ، من جديد ، بأن صدام مازال مرشحاً للحفاظ على المصالح الأمريكية و يمكنه منع ايران من توسيع نفوذها في المنطقة . و لهذا السبب رافقت احتلال صدام لأربيل دعاية مكثفة ضد ايران، اشترك فيها كل من الأمريكان والبعث والحزب الديمقراطي الكردستاني. وكانت هذه الدعاية ضد احتلال ايران للمنطقة التابعة لجلال الطالباني وتجهيزه بالسلاح دون حق.

ثم صرح وليلم بيري، وزير الدفاع الأمريكي، في ١٩٩٦/٩/١٥ قائلاً:

«على صدام أن يكف عن أعماله العدوانية التي يقوم بها ضدنا عن طريق إعادة بناء قواعده الصاروخية التي حطمناها في جنوب العراق قبل أسبوعين.». وكان قصده التأكيد للعالم أجمع على أن لأمريكا حق تحطيم القواعد العسكرية العراقية داخل العراق، وحتى دون أخذ موافقة مجلس الأمن، ولكن ليس للعراق حتى حق تصليح هذه القواعد. علماً أن قضية تصليح القواعد كلها كانت أكذوبة واضحة لأن صدام لا يستطيع تصليح هذه القواعد لكونه لا يملك الأدوات الإحتياطية التي عليه أن يستوردها من الغرب، ثم أن أرصدة العراق مجمدة فلا يتمكن من دفع ثمن هذه الأدوات. إذن أراد بيري أن يذكرنا بـ «نحن أسيادكم وعليكم أن تلمعوا أحذيتنا.».

على أي حال سحب بيري تهديده لصدام بعد فترة أيام حيث نقلت وكالة رويتر خبراً نشرته جريدة الإندبندانت اللندنية في ١٩٩٦/٩/٢٣ يقول:

« قد تقرر الولايات المتحدة في الأسبوع القادم بسحب واحدة من حاملتي الطائرات من الخليج لأن الظاهر أن العراق أخذ يتجنب الإصطدام مع واشنطن حسب ما قاله وزير الدفاع الأمريكي وليام بيري الذي قد يقرر في الاسبوع القادم إعادة حاملة الطائرات كارل ڤينسن الى أمريكا في تشرين الأول تاركاً حاملة الطائرات إنتربرايز لوحدها في الخليج. وقال بيري: "إنني أزمن حقاً بأن العراق أخذ يتراجع عن أعماله التهديدية التي كان يقوم بها في الأسبوع الماضي. ....».

وفي ١٩٩٦/٩/٣٠ صرح نائب السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة بأن قرار المجلس بخصوص النفط مقابل الغذاء (قرار رقم ٩٨٦) سينفذ خلال أسبوع.

وما أن إنتهت الإنتخابات الأمريكية، بفوز كلينتون، حتى ظهرت حقيقة السياسة الأمريكية الجديدة تجاه صدام والقائمة على قبول الأمر الواقع وإبقاء صدام حسين في منصبه وبالتالي إزالة الشوائب المتبقية في العلاقات الموجودة بين البلدين.

ففي ١٩٩٦/١١/١٩ قام وزير الداخلية التركية، على أثر زيارة طارق عزيز الى أنقرة، بفتح جسر خابور الذي كان قد تم غلقه نتيجة لإعلان المقاطعة الإقتصادية على العراق صيف ١٩٩٠. وأعلن الوزير التركي بأن «التجارة بين البلدين قد عادت الى حالتها الطبيعية التي كانت عليها قبل حرب الكويت.» وهذا يعني، عملياً، رفع الحصار الإقتصادي المفروض على

العراق حتى دون أخذ موافقة مجلس الأمن ودون صدور أي إحتجاج أمريكي ضد القرار التركي.

وفي ١٩٩٦/١١/٢٤ أعلن نائب وزير الخارجية المصرية بأن: «العراق قد أنجز تطبيق كافة قرارات مجلس الأمن بخصوص تحطيم أسلحة الدمار، ولم يبق مبرر للإمتناع عن الإفراج عن العراق والسماح له بتصدير النفط.» (راجع جريدة الحياة ١٩٩٦/١١/٢٤).

وفي ١٩٩٦/١١/٢٥ تم الإتفاق بين العراق وهيئة الأمم حول تنفيذ القرار ٩٨٦ بعد أن وافق سعدون حمادي سفير العراق لدى الأمم المتحدة، على كافة الشروط المدونة في القرار. علماً أن القرار كان قد تم تقديمه الى مجلس الأمن في بداية ١٩٩٥ ولكن رفضه العراق لكونه يمس السيادة الوطنية، ذلك لأن القرار يعطي حق بيع النفط العراقي (المصدر الإقتصادي الرئيسي للبلد) ثم استقطاع حوالي ٦٠٪ من القيمة كتعويضات حرب الكويت وككلفة عملية تدمير الأسلحة العراقية ورواتب موظفي الأمم المتحدة ومصروفاتهم الأخرى واستخدام الباقي (أي حوالى ٤٠٪) لشراء الطعام والدواء وثم توزيعه على الشعب دون تدخل الحكومة العراقية. وفي الحقيقة لا ينال العراق دولاراً واحداً من قيمة النفط بل يستلم الشعب الغذاء والدواء بأسعار تقررها الشركات الرأسمالية العملاقة وخاصة الأمريكية منها.

وفي ١٩٩٦/١١/٢٧ نشرت جريدة الحياة تصريح گلين ديفيس، الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية بأن « "العنصر الأرضي" في عملية توفير الراحة في شمال العراق لمساعدة الأكراد لم يعد قائماً منذ التدخل العسكري العراقي في المنطقة (أي منذ احتلال أربيل) في آب الماضي.». أي أن الحكومة الأمريكية اعترفت رسمياً بإلغاء المنطقة الآمنة منذ ذلك الحين. وهذا يؤكد بأن اتفاقاً سرياً كان قد تم بين أمريكا(رغم طنطنتها) وبين صدام قبل ١٩٩٦/٨/٣١ وإلا لما كانت الحكومة الأمريكية تلغي المنطقة الآمنة لمجرد احتلال صدام لمدينة أربيل، في حين تظاهرت أمريكا أثناء الهجوم العراقي على أربيل وكأن العملية تمثل عدواناً ضد المصالح الأمريكية.

وفي ١٩٩٦/١٢/٣ أذاع راديو سپيكتروم العربي في لندن بأنه «تم الإفراج عن جزء من الأرصدة العراقية لشراء الطعام.» ولكن الإفراج عن هذه الأرصدة تم أيضاً دون العودة الى مجلس الأمن. أي أن تطبيع العلاقات الأمريكية - البعثية تم باستثناء هذا المجلس.

وفي ١٩٩٦/١٢/٤ قررت الحكومة الأمريكية إعطاء حق اللجوء الى ٤٥٠٠ عراقي آخر من الذين تعاونوا معها أثناء وجود المنطقة الآمنة.

هكذا أفتت الإدارة الأمريكية لكلينتون بأن صدام قد عاد الى رشده. أما الشعب العراقي فسوف ينتظر كالشحاذ لاستلام قوته اليومي من الأيادي "الخيرة" لموظفي الأمم المتحدة، بينما يبقى البعث في الحكم ويستمر في زج الشعب المسكين في السجون وفي حروب جديدة ضد من تختاره الإدارات الأمريكية المقبلة. وكل هذا من أجل تدفق النفط الرخيص الى الأسواق الغربية.

اتفاقية أنقرة

لقد حاول صدام حسين ومسعود البارزاني، بعد احتلال أربيل، القضاء على نفوذ أوك في كل المنطقة الكردية. إلا أن جلال الطالباني تمكن من احتلال السليمانية ودوكان وكويسنجق من جديد. وقد أدى هجوم أوك هذا على مواقع البارزاني الى معارك طاحنة قتل فيها أكثر من ألفي شخص من الطرفين. تبع ذلك قيام الطرفين بالتهجير الجماعي للسكان المدنيين. إذ نشرت وكالة الأنباء الفرنسية(راجع الحياة ليوم ١٩٩٧/١/٦) خبراً يقول:

«أفادت المصادر الكردية أن الحزبين يواصلان إنتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان، إذ شرد حزب بارزاني من مناطق تخضع لقواته عائلات من أنصار الإتحاد يقدر عدد أفرادها بـ ٤٠ ألف شخص، بينما شرد حزب طالباني من مناطقه عائلات تجاوز عدد أفرادها ٥٠ ألف شخص.».

كل هذا أجبر الأمريكان على تأجيل مسألة حسم القتال لصالح أحد الطرفين الى ما بعد الإنتخابات الأمريكية، ألتي جرت في الخامس من تشرين الثاني ١٩٩٦. فأسرعت الحكومة الأمريكية الى جمع الطرفين في المفاوضات التي جرت في أنقرة تحت إشراف الأمريكان والبريطانيين والأتراك. وتمكنت الحكومة التركية من فرض الأحزاب القومية التركمانية كطرف في المفاوضات التي انتهت الجولة الأولى منها في ١٩٩٦/١٠/٣١ الى اتفاق وقف إطلاق النار «وتشكيل قوة محلية "محايدة" للمراقبة تشتمل على التركمان بناءً على أصرار تركيا، ويكون مقرها في أربيل». (راجع الحياة في ١٩٩٦/١١/١) وتقول الصحيفة: «ووافق الحزبان على إبقاء المنطقة في منأى عن تدخل "أي قوى اخرى" يمكنها "أن تفاقم النزاع أو تزيد التوتر".» والمقصود هنا هو العراق وايران.

إن هذا الإتفاق أعطى، ولأول مرة منذ الحرب العالمية الأولى، الحق لتركيا أن تتدخل في الشؤون الداخلية للعراق، وفي الوقت نفسه منع الإتفاق تدخل حكومة بغداد في حل الخلافات القائمة بين أبناء الشعب الكردي الذين يحملون الجنسية العراقية،ويسكنون ضمن الحدود العراقية المعترف بها.ثم أن تدخل التركمان في الخلافات الكردية قد يؤدي الى نتائج وخيمة بالنسبة للتركمان أنفسهم. ذلك ، ولكوني من أهالي كركوك ، أعرف جيداً بأن التركمان لم يورطوا أنفسهم على مر الزمن في أي من الخلافات السياسية العراقية عامة والكردية خاصة وليست لديهم أية تجربة ميدانية من هذا القبيل. هناك احتمال كبير أن يتوحد الطرفان الكرديان ضد التركمان، مستخدمين حججاً مختلفة. ثم أن فرض التركمان كطرف في القضية من قبل الحكومة التركية قد يستخدمها الأكراد للطعن بالتركمان واتهامهم بأنهم عملاء للحكومة التركية، وهذه تهمة خطيرة بالنسبة لهم ستعرضهم الى الخطر والانتقام، لا من قبل القوى الكردية المتحاربة فحسب بل من قبل حكومة البعث التي ماانفكت في السابق عن توجيه إتهامات مماثلة لهم منذ سنة ١٩٦٣ والى الآن..

الفصل الثامن عشر

الخاتمة

ماذا نتعلم من كل هذا؟ قبل كل شيء نتعلم أن الثروة النفطية في منطقة الخليج عامة وفي ايران والعراق والكويت خاصة هي التي حثت الحكومات الإستعمارية على تقسيم بلدان المنطقة ورسم حدودها وتنصيب الحكومات المحلية بغية تسهيل عملية استخراج النفط ونقله بطريقة تجلب لشركات النفط أقصى الأرباح. فرأينا أن ايران استلمت سنة ١٩٥٧، مثلاً، ٦٪ من مجموع دخل نفطها وذهب الباقي الى البلدان الغربية بطريقة أو بأخرى. ولم يتغير هذا الوضع لحد الآن إلا جزئياً، بينما نجحت الحكومات الغربية،وأمريكا خصوصاً، في زج شعوب المنطقة في حروب مدمرة بغية الحفاظ على سيطرتها على كل المنطقة.

رأينا أيضاً أن المستعمرين يغيرون عملاءهم كلما اقتضت الضرورة دون أخذ خدمات هؤلاء العملاء بنظر الاعتبار. فالإستعمار الأمريكي الذي أعاد شاه ايران الى الحكم عن طريق إنقلاب زاهدي هو الذي اشترك في إزاحته سنة ١٩٧٩. والإستعمار الذي جلب صدام حسين الى الحكم ودفعه للهجوم على ايران هو الذي ورطه في احتلال الكويت بغية تحطيم البنية التحتية للعراق. والإستعمار الذى حث مصطفى البارزاني على العصيان ضد الحكومة العراقية سنة ١٩٦١ و١٩٧٤ هو الذي فرض اتفاقية الجزائر . كما أن الإستعمار الأمريكي الذي جمع المعارضة العراقية في المؤتمر الوطني هو الذي فضح عمالة المشاركين فيه.

منذ أن تم اكتشاف النفط في المنطقة استخدم المستعمرون هؤلاء العملاء لمنع الشعوب من المطالبة بالإستقلال الحقيقي والعيش في بلدانها بكرامة والحصول على حصتها الشرعية من موارد بلادها.وكلما حاولت هذه الشعوب التخلص من هؤلاء العملاء تدخلت الحكومات الغربية عن طريق الإنقلابات والحروب والمؤآمرات لفرض عملاء جدد أشد قسوة من الذين تمت ازاحتهم.

وحين وجدت البلدان الإستعمارية أن الخطر عليها قد يأتي من أحزاب المعارضة، قررت اختراق هذه الأحزاب أو شراء ضمائر قادتها ثم تسخيرها في تنفيذ أهدافها الإستعمارية. هكذا جوبهت شعوب المنطقة عامة والشعب العراقي خاصة بثلاث أعداء ألداء هم :.الأستعمار

الغربي والحكومات المحلية وأحزاب المعارضة. وقد اثبتت تجارب الشعب العراقي بأن مشاكله لا تنتهي دون الكفاح المستمر ضد هؤلاء الاعداء جميعاً.

تعلمنا أيضاً أن كافة الدول الإستعمارية تسعى الى نشر الحروب بين الشعوب المظلومة. ذلك لأن الحرب وسيلة ناجعة في تحطيم قدرات الشعوب وارضاخها للاستغلال بالاضافة الى جلب الأرباح الفاحشة للشركات الإستعمارية المنتجة للسلاح. وهذا يؤكد بأن الخلافات بين العراق وايران بل والبلدان المجاورة الأخرى سوف لا تنتهي حتى إذا أزيح البعث عن الحكم. كما أنه يؤكد أن الاتفاق بين صدام حسين ومسعود البارزاني والأمريكان سوف لن يجلب الاستقرار والسلام والرفاه الى الشعب العراقي ولن ينقذه من الحروب والإضطرابات في المستقبل. وقد يتم التصديق على اتفاقات بين دول المنطقة وبينها وبين الأحزاب المتخاصمة ولكن هذه الاتفاقات تكون موقتة وجزئية تعطي المجال للمستعمرين لإعادة النظر في المسألة بغية تخطيط الخلافات والحروب المقبلة.

إننا نرى في هذا الكتاب بأن المستعمرين ليسوا بحاجة الى أصدقاء دائميين أقوياء مثل شاه ايران أو صدام حسين. ذلك لأنهم يرغبون أن يكونوا القوة الفعالة الوحيدة في المنطقة. ولهذا يعملون على تجويع الشعوب وزجها في حروب مستمرة.

يقول أدورد سعيد (الكارديان، ١٩٩٦/٨/٢٣): «حين نرى بأن طرفنا هو الذي يقوم بالتجني على حقوق الإنسان ويعمل ضد حرية التعبير فلماذا يتوقع منا أن نقيد انفسنا ونسكت؟». وهذا ما تفعله، بالضبط، المعارضة العراقية التي تعطي نفسها حق التعاون مع وكالة المخابرات المركزية ثم مع صدام حسين أو ايران أو تركيا، ثم تقوم بقتل الألوف وتهجيرهم، شأنها شأن البعث، ولكنها تمنع الناس حق الكلام وحق فضح جرائمها وحق حث الشعب العراقي بعربه وأكراده ضدها.

ترفض المعارضة العراقية التعلم من تأريخها. فاللجنة المركزية للحزب الشيوعي، مثلاً، لم تتعلم من جريمتها حين اشتركت في الحكم مع البعث. بل على العكس إنها أعلنت عن انتهازيتها من جديد حين شاركت حكومة روژ نوري شاويس في أربيل المحتلة من قبل المخابرات البعثية، بينما أكدت الاطراف الأخرى، بما في ذلك جلال الطالباني، على ضرورة السير مع الحكومة الأمريكية التي تعمل على فرض الحزبين الكرديين، ثانية، على الشعب الكردي المبتلى بهما، في حين أدرك الشعب الكردي، من تأريخ الحرب بين الحزبين، بأن إيقاف القتال بين الطرفين يعني، بالضرورة، نسيان دماء الألوف من الأكراد الذين قتلوا في الحرب الطاحنة بين الحزبين ويعني العفو عن جلال الطالباني ومسعود البارزاني وقادة الحزبين وبيشمركة الطرفين بعد أن قتل هؤلاء الألوف من الأكراد، ويعني كذلك فرض هؤلاء القتلة من جديد حكاماً على الشعب الكردي الذي نال الأمرين منهم. ويعني أخيراً ترك قادة الحزبين المجرمين أحراراً ليجددوا القتال بعد فترة يتم فيها رد الاعتبار لهم.

إن فظاعة جرائم قادة الحزبين تظهر بوضوح حين نتذكر بأن مسعود البارزاني وجلال الطالباني يدعيان بأنهما مجرد قادة لحزبين ديمقراطيين يؤمنان بالعدالة والمدنية وليست لهما

أية صفة قانونية أخرى. ثم أن منهاج الحزبين لا يخولهما قتل أبناء الشعب من الحزب المقابل ولا من اعضاء حزب العمال الكردستاني في تركيا أو الحزب الديمقراطي الكردستاني في ايران. وليس هناك قانون كردي أو عراقي ولا حتى عرف عشائري يعطي قادة أي حزب حق القيام بقتل الناس بالجملة. أي أن قادة الحزبين مجرمون عاديون يستحقون المحاكمة و العقاب. ليس لهؤلاء القادة حجة قانونية للقيام بكل هذه الجرائم سوى الإدعاء بأنهم يقتلون دفاعاً عن النفس ووضع اللوم على الطرف المقابل، في حين أنهم يصرحون في كل مناسبة بأن القتال بدأ بسبب اغتصاب كل طرف اموال الطرف الآخر كالعائدات الكمركية والأموال التي كانت مكدسة في البنوك. ولجهلهم يعتقدون بأن هذه الحجج كافية للإعلان عن براءتهم.

رغم بشاعة جرائمهم قرر مجرم الحرب صدام حسين العفو عنهم في حين ترفض الأحزاب الدينية أو التي تدعي الديمقراطية اداتنيم بحجة العمل معهم لإنقاذ الشعب الكردي من المزيد من القتل عن طريق فرض القتلة من جديد على رقاب هذا الشعب المسكين.

إن النتيجة الإيجابية المهمة لجرائم صدام حسين وجرائم الحزبين الكرديين هي أنها نجحت في تحطيم الأفكار القومية لدى الشعبين الكردي والعربي. فالذين رفعوا شعار القومية انتهوا كمجرمي حرب ضد شعوبهم وشعوب المنطقة.

إن الكتاب يؤكد بأن هناك مخرج عمليّ واحد لشعوب المنطقة وهو الاتحاد فيما بينها ضد أعدائها الحقيقيين: الإستعمار والحكومات المحلية والأحزاب التي تعاملت مع الإستعمار ومع هذه الحكومات. وعندما يتم الاتفاق بين هذه الشعوب يظهر النور في نهاية النفق وتبدأ الخطوة الأولى نحو التحرر.

المصادر

1. A.Supan, Die territoriale Entwicklung der europaischen , Kolonien, 1906, p. 254.
2. Die Neue Zeit, 1898, XVI,1, 5304
3. J.E.Driaault, Problemes Politiques et Sociaux, Paris, 1907, p. 299
4. O. Jedels, Das Verhaltnis der deutschen Grossbanken zur Indus trie, Leipzig, 1905, p. 192
5. E. Abrahams, The New Warlords, London,1994,Larkin Publications, p.133
6. Henry Longhurst, Adventure in Oil, Sidgwick and Jackson, London 1959

٧. إبراهيم علاوي، البترول العراقي والتحرر الوطني، دار الطليعة، بيروت أيار ١٩٦٧

٨. محمد حسنين هيكل، مدافع آية الله، قصة ايران والثورة، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٢

9. F. Livesy , A text book of Economics, Longman, 1975
10. The Earth,The Guardian Publicaton, June, 1992.
11. Roland Dallas, Pocket Middle East and North Africa, The Economist Books, 1995.

١٢. بهاء الدين نوري، صدى القاعدة، العدد ٤، أيلول ١٩٨٩.

١٣. نجم محمود، المقايضة، برلين- بغداد، ثورة ١٤ تموز العراقية في السياسة الدولية، منشورات الغد، لندن، ١٩٩١.

14. Adel Darwish and Gregory alexander, Unholy Babylon, Victor Gollancz Ltd, London,

١٥. مقابلة مع عامر عبدالله، مجلة الأبواب، منشورات دار الساقي، ١٩٩٤، العدد ٣، الصفحة ٢١٧ وكذلك العدد ٢، الصفحة ١٧٩.

١٦. مجلة الوسط، منشورات الحياة، العدد ١٥، في ١٩٩٢/٥/١١.

١٧. السناتور أوتيس پايك، رئيس لجنة الإستخبارات الأمريكية، تقرير رسمي نشر في جريدة الگارديان اللندنية خلاصته في ٢٠/ ١٠/ ١٩٩٠.

١٨. هاني الفكيكي، محاضرة في قاعة الكوفة ليلة ١٩٩٠/١٢/٥ والمناقشة التي تلتها.

19. Richard Anderegg, Nothing New Under the Sun, A Kurdish Memoir, 1962/1963; Kurdistan Times, Vol.1, No. 2, Summer 1992, Editor & Publisher: Mustafa Al Karadaghi

٢٠ . عمر شيخ موسى، عضو المكتب السياسي للإتحاد الوطني الكردستاني، تقرير، فينا ١٩٨٤/٤/٢٨.

21. Aryeh Y. Yodfat, The Soviet Union and Revolutionary Iran, Croom Helm, London & Canberra, St Martin's Press, New York, 1984.

22. Ian Black and Benny Morris, Israel's Secret Wars, Futura Books, by Hamish Hamilton Ltd., London, 1992.

٢٣. عبد الغني الراوي، مذكرات، ١٩٨٠/١/٢٢، الصفحات ١٥- ٢١

٢٤. ميزانية الحزب الديمقراطي الكردستاني لسنة ١٩٧٠- ١٩٧٥، تم توزيعها من قبل الدكتور محمود عثمان، عضو المكتب السياسي للحزب في ذلك الوقت.

٢٥. وكالة تاس السوفياتية ١٩٧٤/١١/١٨ ، ١٩٨٢/٨/٦.

٢٦. قسطنطين تروبانوفسكي، الشرق والثورة، بالروسية، موسكو، ١٩١٨.

27. Sami Yousif, The Iraq /US War: A Conspiracy Theory, The Gulf war and the New World Order, Zed Books Ltd. London and New Jersey, p.51 to 67

28. Samir Al Khalil, Republic of Fear, Hutchinson Radius, Random Century

المحتويات

OIL AND THE KURDS

A study of the relationship of Iraq with Iran and Kuwait

Kamal Majid
Emeritus Professor, University of Wales, Cardiff

Woodstock Publishing
&
Dar Al-Hikma

Published by
Woodstock Publishing
Flat 2, Ground floor
20, Lindfield Gardens
London NW3 6PS
Telephone:London 01714350195,
ISBN 0 907300 04 9
&
Dar Al-Hikma
88, Chalton Street